

الإمام يوسف القرضاوي

نحو وحدة فكرية للعالمين للإسلام

(٥)

كيف نتعامل مع التراث والمذهب والاختلاف



الناربي الشباني

مكتبة وهيب



النَّارِي السُّبَايِي

لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَالْقِيَضَ وَآيَاتِي

نَحْوُ وَحْدَةٍ وَكَيْفِيَّةٍ لِلْعَامِلِينَ بِالْإِسْلَامِ

(b)

كَيْفَ تَعَامَلُ مَعَ الْفَرِثِ
وَالْمَذْهَبِ وَالْاِخْتِلَافِ

مکتبہ وقیف

١٤ شارع الجمهورية، القاهرة - مصر
ت ٢٣٩١٧٤٧ فاكس ٢٣٩٠٣٧٤



الناري الشبائي

تعو وحدة فكرية للعاملين للإسلام (٥)
كيف نتعامل مع التراث
والتنمذدب والاختلاف
الإمام يوسف القرضاوى
الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ - ٢٠١١ م
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية -
عابدين - القاهرة
٢١٢ صفحة ١٧ × ٢٤ سم
رقم الإيداع: ٢٠١١/١٥٣١٥
الترقيم الدولى : I.S.B.N.
977-225-157-4

تحذير

جميع الحقوق محفوظة لمكتبة وهبة
(للطباعة والنشر) . غير مسموح بإعادة
نشر أو إنتاج هذا الكتاب أو أى جزء
منه ، أو تخزينه على أجهزة
استرجاع أو استرداد إلكترونية ،
أو ميكانيكية ، أو نقله بأى وسيلة
أخرى ، أو تصويره ، أو تسجيله على
أى نحو ، بدون أخذ موافقة كتابية
مسبقة من الناشر .

All rights reserved to Wabbah Publisher.
No Part of this Publication may be
reproduced, stored in a retrieval
system, or transmitted, in any form or
by any means, electronic, mechanical,
photocopying, recording or otherwise,
without the prior written permission of
the publisher .

من الدستور الإلهي

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٣ - ١٠٥] .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل البركات، وبتوقيفه تتحقق الغايات، وبتييسيره نزول العقبات، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، البشير النذير، والسراج المنير، سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحبيبنا، ومعلمنا الخير، وهادينا إلى الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه إلى يوم الدين.

(أما بعد)

فهذا هو الجزء الخامس من هذه السلسلة المباركة (نحو وحدة فكرية للعاملين للإسلام) التي تعالج قضايا فكرية متنوعة، أصولية وفقهية، وعقدية وعملية، مما يمكن أن يلتبس فيها السبيل، ويكثر القال والقليل، ويختلف الناس ما بين ميمنة وميسرة، وما بين مشرقين ومغربين.

ونحن في هذه السلسلة ندندن حول كلمات قوية مركزة للإمام الشهيد حسن البنا عليه رحمة الله ورضوانه، سماها (الأصول العشرين) وصاغها صياغة تتميز بالحكمة والاعتدال والرفق، وحرص فيها على أن يجمع ولا يفرق، وأن يقرب ولا يباعد بين أهل القبلة، وأبناء الملة.

وقد اقترح على بعض الأصدقاء المخلصين من أهل العلم: أن أفصل هذه الكتب عن (الأصول العشرين) لأن كثيرا من الناس سيتصورونها كتبا خاصة للإخوان المسلمين، وهم وحدهم الذين يقرأونها، وقال هذا الصديق: مع أني تابعت الأجزاء الأربعة التي صدرت منها، فوجدت ما فيها من علم وتأصيل وفكر أصيل يحتاج إليه أبناء الأمة جميعا، سواء كانوا من الإخوان أم من غيرهم.

وقال هؤلاء الإخوة: إن اعتبار هذه السلسلة شرحا للأصول العشرين ظلم لها، فهي تشرح السطرين أو الثلاثة من كلام البنا بكتاب كامل، وما العلاقة بين الكتاب وبين الأصل الذي يتحدث حوله إلا كالعلاقة بين النواة والنخلة!

وأود أن أقول لهؤلاء الإخوة الفضلاء: إن عنوان هذه السلسلة يدل عليها، ويعرف بهدفها، فقد توجهت بها لكل العاملين في ساحة الدعوة الإسلامية، والعمل الإسلامي من علماء ودعاة وجمعيات وجامعات ومؤسسات، فقد شغلني همُّ الدعوة والدعاة، وهمُّ الدين وتجديده، وهمُّ الأمة وتغييرها من داخلها، وهمُّ أعداء الأمة الذين يحاولون تعويق مسيرتها، وتمزيق وحدتها، وغفلة كثير من العاملين للإسلام عن كيد هؤلاء.

لقد أردت بهذه السلسلة أن أخطب كل الغيورين على الإسلام، وكل المهتمين بشأن أمته، وإعلاء كلمته، وتحكيم شريعته، مجتهداً أن أزيل الجفوة بينهم، وأن أردم الفجوة التي تفصل بعضهم عن بعض، وأن أغرس الحب والتسامح في قلوبهم بدل البغضاء والتعصب، فإن البغضاء هي الحالقة، لا تخلق الشر ولكن تخلق الدين.

وأنا أربأ بإخواني المعنيين من أهل العلم والدعوة: أن يعتبروا هذه الكتب للإخوان وحدهم، فما قصدت إلى هذا ولا أردته، بل الواقع أن حسن البناء قبل أن يكتب هذه الأصول للإخوان، كان قد تقدم بها لاتحاد الجمعيات الدينية في مصر، التي وقع بينها من الخلاف والتجافي والتنادي إلى حد التراشق بينهم بالتفسيق والتكفير. فأراد بأصوله هذه أن تمثل الحد الأدنى الذي يجب أن يلتقى عليه كل من يعمل لنصرة الإسلام.

وفي هذه الأصول الأربعة التي تحدثنا حولها هنا، تعرضنا لقضايا في غاية الأهمية والخطر:

(أ) مثل قضية تراث السلف وموقفنا منه، وكيف نقومه بميزان الكتاب والسنة.

(ب) ومثل قضية التمثيل والتقليد بين الموجهين له، حتى على أهل العلم، والمحرمين له حتى على العوام والأمين من العرب والعجم!

(ج) ومثل قضية الاختلاف الفقهي، وهل يؤدي إلى التفرق الديني؟

وكيف نضبط هذا الاختلاف بالضوابط الشرعية العلمية، بحيث نؤسس ركائز لفقه الاختلاف، حتى يكون اختلاف تنوع وثرء، لا اختلاف صراع وتضاد.

(د) مثل قضية الجدل (البيزنطى) فى فرعيات الدين التى لا ينبنى عليها عمل، والتى تاكل الأوقات، وتنشئ الحزازات، وتفرق الجماعات.

ومن الناس من تضيق صدورهم بأى خلاف، مع أن من الخلاف مآهه ضرورة ورحمة وتوسعة للأمة، وما يكون ثروة حقوقية وفقهية لها، وما يتيح لها فرصة للانتقاء والترجيح.

ومن الناس من يعتبر رأيه أو رأى جماعته هو الصواب الذى لا يحتمل الخطأ، ورأى غيره هو الخطأ الذى لا يحتمل الصواب بحال، وقد ورثنا من السلف هذه الكلمة العادلة: رأى صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب.

بقيت هنا كلمة لا بد أن أقولها إحقاقاً للحق :

إذا كان تراث أسلافنا العظام - فى مستواه البشرى - خاضعا للنقد، وليس فى ذاته قداسة ولا عصمة، فإن منطق العقول المستقلة يقول: إن تراث الآخرين سواء كان فى الغرب أم فى الشرق، أحق بالخضوع للنقد والتقويم من تراثنا الذى يتميز بصلته بالدين، واستظلاله بالوحى، وهذا ما لا يجوز أن يختلف فيه اثنان من العقلاء.

وإذا كنا نذكر تقليد أسلافنا من فقهاء الأمة الكبار، وأئمتها العظام، لأنهم فكروا واجتهدوا وأبدعوا لزمانهم لا لزماننا، ولبيئاتهم لا لبيئاتنا، فنحن - ولا شك - أشد إنكاراً لتقليد آخر يشيع اليوم، ويراد له أن يهيمن على عقولنا، ويوجه حياتنا، وأن نخضع له أفكارنا وسلوكنا، ذلكم هو تقليد الغرب صاحب الحضارة المسيطرة على العالم بما فيها من نزعة مادية ظاهرة، ونزعة نفعية غالبية، وما تتضمنه فى غالب مدارسها الفلسفية، وتطبيقاتها العملية، من احتقار للغيبيات، وإهمال للقيم الروحية والأخلاقية، وتشجيع للتحلل والإباحية،

والتعامل بالمعايير المزدوجة، واعتبار الغرب هو سيد العالم، وأن حضارتهم أم الحضارات. لقد أثر الغرب فينا قديما عن طريق الاستعمار بأنواعه: السياسى والعسكرى والاقتصادى والتشريعى والثقافى، واليوم يغزوننا عن طريق ما سموه (العولمة) وهى اسم جديد للاستعمار.

أقول: إن هذا التقليد الذى يراد فرضه علينا اليوم، لتحنى رؤوسنا لفكر الغرب وثقافته، وفلسفته وحضارته، والتخلي عن جذورنا الإيمانية والثقافية وهويتنا الحضارية، وخصائصنا الدينية والفكرية، لترقى فى أحضانه، وتذوب فى حضارته، وتفننى فيها، كما عبر بعضهم من قديم - هذا التقليد مرفوض عندنا بلا نزاع، لأنه يمثل بالنسبة لنا اليوم اغترابا، كما يمثل تقليد الأسلاف اغترابا.

تقليد الأسلاف يعتبر اغترابا فى الزمان، وتقليد الغرب يعتبر اغترابا فى المكان. والواجب أن نعيش فى زماننا ومكاننا، لا نغترب عن العصر، ولا نغترب عن الدار.

نريد أن نفكر لأنفسنا بعقولنا لا بعقول غيرنا، لانريد من أحد أن يفكر لنا، سواء كان من الأموات، الذين بيننا وبينهم قرون وقرون، أم من الأحياء الذين بيننا وبينهم بحار ووهاد.

على أن أسلافنا - وإن اغتربوا عنا زمانا - هم أقرب إلينا فكرا وشعورا، فمنطلقاتهم منطلقاتنا، وغاياتهم غاياتنا، ومناهجهم مناهجنا، ولكنهم لم يحيا حياتنا، ولم يعيشوا مشاكلنا، ولم يواجهوا تحدياتنا، ولم يعرفوا ما عرفنا فى عصرنا.

أما الغربيون فهم أكثر بعدا منا، لأن منطلقاتهم ليست منطلقاتنا، وغاياتهم غير غاياتنا، ومناهجهم ليست مناهجنا. فتقليدنا لهم أشد نكرا.

ورجائى من إخوانى العاملين للإسلام - أيا كانت المدرسة التى ينتمون إليها - أن يقرأوا كتابى هذا بروح الأخوة الإسلامية، لا بروح العصبية الجاهلية، فما أنا إلا واحد منهم، يسرنى ما يسرهم، ويسوءنى ما يسوءهم، وما أردت والله إلا الخير

لهم ولهذا الدين، ولا أدعى العصمة لما كتبت، ولا أزعم أنى أعلم من أحد،
فأنا لا أزال أطلب العلم، وسأظل أطلبه - بتوفيق الله تعالى - مادامت لى عين
تقرا، واذن تسمع، وعقل يعى، موقنا بقول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وداعيا الله جل شأنه بما أمر خاتم رسله أن يدعو به ربه حين قال: ﴿وَقُلْ رَبِّ
زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا احتنا به،
واهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلَنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ
مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الدوحة فى ربيع الأول ١٤٢٢ هـ
الفقير إليه تعالى
يونيو (حزيران) ٢٠٠١ م
يوسف القرضاوى

الاقص السادس

تقويم التراث بميزان الكتاب والسنة

الأصل السادس

تقويم التراث بميزان الكتاب والسنة

قال الإمام حسن البنا رحمه الله في الأصل السادس من أصوله العشرين :
« وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك ، إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم ،
وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقا للكتاب والسنة قبلناه ، وإلا
فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع . ولكننا لا نعرض للأشخاص - فيما
اختلف فيه - بطعن أو تجريح ، ونكلهم إلى نياتهم ، وقد أفضوا إلى ما قدموا .
هذا الأصل تفريع على الأصل الثانى الذى حصر مصدر المعرفة لأحكام
الإسلام فى الكتاب والسنة .

حقائق ثلاث تضمنها هذا الأصل :

أما هذا الأصل فقد تضمن حقائق ثلاثة ، تؤكد وتنمى ما جاء فى الأصل الثانى .
الأولى : نفى العصمة عن كل واحد فى الأمة ، عدا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، بالما ما بلغ مركزه فى العلم والصلاح ، حتى لو كان صاحباً أو تابعاً أو من
أهل البيت . وعصمته ﷺ إنما هى فيما يبلغه عن ربه من الوحي المتلو وهو القرآن
الكريم ، أو غير المتلو ، وهو السنة المبينة للقرآن كما أنه معصوم من اقتراف
المعاصى ، ولا سيما الكبيرة منها .

الثانية : ورن ما جاء عن السلف من أقوال وآراء وتصرفات ، بالميزان الذى
لا يخطئ : الكتاب والسنة . فما وافقهما قبل ، وإلا فهما أولى بالاتباع . وبعبارة
أخرى : شرعية نقد التراث .

الثالثة : ألا نتجاوز نقد الآراء فى المسائل الخلافية إلى تجريح أصحابها ،
بل نكلهم إلى نياتهم ، وقد أفضوا إلى ما قدموا .

وستحدث عن هذه الحقائق الكبيرة فى الصفائف التالية :

لا عصمة لغير رسول الله ﷺ :

أما الحقيقة الأولى، فقد دل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على وجوب العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأصل الطاعة إنما هي لله عز وجل، باعتباره رب الناس، ملك الناس، إله الناس، فهو الذى خلقهم، وكرمهم، وأمدهم بالآله التى لا تحصى، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة، فمن حقه سبحانه أن يكلمهم ويأمرهم وينهاهم، بحكم ربوبيته لهم، وعبوديتهم له .

وأما طاعة رسوله عليه السلام، فذلك باعتباره المبلغ عن ربه ما أنزل إليه، والمبين له، فقد قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة: ٦٧] ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الحل: ٤٤] .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠] .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٢] .

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: ٥٩] .

فأوجب طاعة الله ورسوله استقلالاً، وأوجب طاعة أولى الأمر تبعاً لطاعة الله ورسوله، سواء فسرنا أولى الأمر بـ (العلماء) كما قال غير واحد من السلف . أم فسرناهم بـ (الأمراء) . وإنما يصاعون إذا أطاعوا الله ورسوله . وإنما الطاعة فى المعروف . فلا طاعة مطلقة إلا لله ولرسوله، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق .

ولهذا كان صديق الأمة وأفضلها بعد نبينا أبو بكر رضى الله عنه يقول : إن رأيتهم على حق فأعينوني ، وإن رأيتهم على باطل فسدوني ، أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم .

ويقول عمر بعده : أيها الناس ، من رأى منكم فى أعرجاجا فليقومنى .

واتفق الجميع على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما يأمر به، وكل ما ينهى عنه غير رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، والذي لا يأمر إلا بحق وخير، ولا ينهى إلا عن شر وباطل.

ولم يزعم أحد من أئمة المسلمين أنه مسراً من الخطأ، أو معصوم من الزلل، بل قالوا: هذا أحسن ما عندنا، أو ما قدرنا عليه، أو هو صواب يحتمل الخطأ أو غير ذلك، ونهوا الآخرين عن تقليد هم. كلهم قال ذلك دون استثناء. ومن هنا كانت العصمة منفية عن الجميع قطعاً وبقيناً لا شبهة فيه.

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن «المعز معد بن تميم» الذي بنى القاهرة، والقصرين: هل كان شريفاً فاطمياً؟ وهل كان هو وأولاده معصومين؟ وأنهم أصحاب العلم الباطن؟ وإن كانوا ليسوا أشرفاً، فما الحجّة على القول بذلك؟ وإن كانوا على خلاف الشريعة: فهل هم «بغاة» أم لا؟ وما حكم من نقل ذلك عنهم من العلماء المعتمدين الذين يحتج بقولهم؟ ولتبسطوا القول في ذلك.

فأجاب: الحمد لله. أما القول بأنه هو أو أحد من أولاده أو نحوه كانوا معصومين من الذنوب والخطأ، كما يدعيه الرافضة في «الأثنى عشر» فهذا القول شر من قول الرافضة بكثير، فإن الرافضة ادعت ذلك فيمن لا شك في إيمانه وتقواه، بل فيمن لا يشك أنه من أهل الجنة: كعلي، والحسن، والحسين، رضي الله عنهم. ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والإيمان على أن هذا القول من أفسد الأقوال، وأنه من أقوال أهل الإفك والبهتان، فإن العصمة في ذلك ليست لعبر الأنبياء عليهم السلام.

بل كان من سوى الأنبياء يؤخذ من قوله ويترك، ولا تجب طاعة من سوى الأنبياء والرسل في كل ما يقول، ولا يجب على الخلق اتباعه والإيمان به في كل ما يأمر به ويخبر به، ولا تكون مخالفته في ذلك كفراً، بخلاف الأنبياء، بل إذا خالعه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر في قوليهما، وإيهما كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿[النساء: ٥٩]﴾ فامر عند التنازع بالرد إلى الله وإلى الرسول، إذ المعصوم لا يقول إلا حقا. ومن علم أنه قال الحق في موارد النزاع وجب اتباعه، كما لو ذكر آية من كتاب الله تعالى، أو حديثا ثابتا عن رسول الله ﷺ يقصد به قطع النزاع.

أما وجوب اتباع القائل في كل ما يقول من غير ذكر دليل يدل على صحة ما يقول فليس بصحيح، بل هذه المرتبة هي «مرتبة الرسول» التي لا تصحح إلا له، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنْتُمْ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ جَاءُوكَ فَاستَغْفَرُوا اللَّهَ وَاستغفر لهم الرسول لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُزْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٣٦] وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

وقال: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [نساء: ٦٩] وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٣، ١٤] وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وقال تعالى: ﴿لَنْ أَقْمَتُمْ

الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴿١٢﴾ [المائدة: ١٢].

وأمثال هذه في القرآن كثير، بيّن فيه سعادة من آمن بالرسول واتبعهم وأطاعهم، وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم، بل عصاهم.

فمن كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه، لكان حكمه في ذلك حكم الرسول. والنبى المبعوث إلى الخلق رسول إليهم، بخلاف من لم يبعث إليهم. فمن كان آمرا ناهيا للخلق: من إمام، وعالم، وشيخ، وولي أمر غير هؤلاء من أهل البيت أو غيرهم، وكان معصوما: كان بمنزلة الرسول في ذلك، وكان من أطاعه وجبت له الجنة، ومن عصاه وجبت له النار، كما يقول القائلون بعصمة علي أو غيره من الأئمة، بل من أطاعة يكون مؤمنا، ومن عصاه يكون كافرا، وكان هؤلاء كأنبياء بنى إسرائيل، فلا يصح حينئذ قول النبى ﷺ: «لا نبى بعدى».

وفى السنن عنه ﷺ أنه قال: «العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا إنما ورثوا العلم، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر». فغاية العلماء من الأئمة وغيرهم من هذه الأمة أن يكونوا ورثة أنبياء.

وأيضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والإجماع أن النبى ﷺ قال للمصديق في تأويل رؤيا غيرها: «أصبت بعضا، وأخطأت بعضا».

وقال المصديق: أطيعمى ما أطعت الله، فإذا عصيت الله فلا صاعة لى عليكم. وغضب مرة على رجل فقال له أبو بردة: دعنى أضرب عنقه، فقال له: أكنت فاعلا؟ قال: نعم. فقال: ما كانت لاحد بعد رسول الله ﷺ.

ولهذا اتفق الأئمة على أن من سب نبيا قتل، ومن سب غير النبى لا يقتل بكل سب سبه، بل يفصل فى ذلك، فإن من قذف أم النبى ﷺ، قُتل، مسلما كان أو كافرا، لأنه قدح فى نسبه، ولو قذف غير أم النبى ﷺ ممن لم يعلم براءتها لم يقتل.

وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه، فيرجع عن أقوال كثيرة إذا تبين له الحق في خلاف ما قال، ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيد منها منهم، ويقول في مواضع: والله ما يدري عمر أصاب الحق أو أخطأه. ويقول: امرأة أصابت، ورجل أخطأ.

ومع هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمره» وفي الترمذي: «لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر» وقال: «إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه» وإذا كان المحدث الملهم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على نفسه بأنه ليس بمعصوم، فكيف بغيره من الصحابة وغيرهم الذين لم يبلغوا منزلته؟!

فإن أهل العلم متفقون على أن أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة، وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم، وأولى بمعرفة الحق واتباعه منهم، وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر» روى ذلك عنه من نحو ثمانين وجهاً، وقال على رضى الله عنه: لا أوتى بأحد يفضل على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري. والأقوال الماثورة عن عثمان وعلي وغيرهما من الصحابة كثيرة.

بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له فتيا أفنى فيها بخلاف نص النبي ﷺ، وقد وجد لعلي وغيره من الصحابة من ذلك أكثر مما وجد لعمر. وكان الشافعي رضى الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل العقه، فيحتجون عليه بقول علي، فصنف كتاب «اختلاف عبي وعبد الله بن مسعود» وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولهما، لحجى السنة بخلافها.

وصنف بعده محمد بن نصر المروزي كتاباً أكبر من ذلك، كما ترك من قول علي رضى الله عنه أن المعتدة المتوفى عنها إذا كانت حاملاً فإنها تعتد أبعد الأجلين، ويروى ذلك عن ابن عباس أيضاً.

واتفقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك، وهو أنها إذا وضعت حملها حلت، لما ثبت عن النبي ﷺ: أن سبيعة الأسلمية كانت

قد وضعت بعد وفاة زوجها بليال، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك، فقال: ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر، فسألت النبي ﷺ عن ذلك؟ فقال: «كذب أبو السنابل. حلفت فأنكِحي» فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا.

وكذلك المفوضة التي تزوجها ومات عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس: إنها لا مهر لها، وأفتى فيها ابن مسعود وغيره: أن لها مهر المثل، فقام رجل من أشجع، فقال: «نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في برؤع بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه». ومثل هذا كثير.

وقد كان علي وابنائه وغيرهم يخالف بعضهم بعضا في العلم والفتيا، كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضا، ولو كانوا معصومين لكان مخالفه المعصوم للمعصوم ممتنعة، وقد كان الحسن في أمر القتال يخالف أباه ويكره كثيرا مما يفعله، ويرجع علي رضي الله عنه في آخر الأمر إلى رأيه، وكان يقول:

لئن عحرت عجرة لا أعتذر سوف أكيس بعدها وأستمر

وأجبر الرأي النسيب المنتشر

وتبين له في آخر عمره أن لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الأصرب! وله فتاوى رجع بعضها عن بعض، كقوله في أمهات الأولاد، فإن له فيها قولين «أحدهما» المنع من بيعهن. «والثاني» إباحة ذلك. والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان، إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر.

وقد وصي الحسن أخاه الحسين بأن لا يطيع أهل العراق، ولا يطلب هذا الأمر، وأشار عليه بذلك ابن عمر وابن عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه، ورأوا أن مصلحته ومصلحة المسلمين ألا يذهب إليهم، ولا يجيبهم إلى ما قالوه من المجيء إليهم والقتال معهم، وأن كان^(١) هذا هو المصلحة له وللمسلمين، ولكنه رضي

(١) أرى أن كلمة (كان) هذه مزيدة وتفسد المعنى.

الله عنه فعل ما رآه مصلحة، والرأى يصيب ويخطئ . والمعصوم ليس لأحد أن يخالفه، وليس له أن يخالف معصوماً آخر، إلا أن يكونا على شريعتين، كالرسولين، ومعلوم أن شريعتهما واحدة. وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع.

«والمقصود أن من ادعى عصمة هؤلاء السادة، المشهود لهم بالإيمان والتقوى والجنة: هو في غاية الضلال والجهالة، ولم يقل هذا القول من له في الأمة لسان صدق، بل ولا من له عقل محمود. انتهى.

اعتراض بالاحتجاج بقول الصحابي:

قد يعكر على هذا الأصل - وهو عدم عصمة من عدا الرسول الكريم - مذهب من يرى أن (قول الصحابي) حجة في الشرع، يؤخذ منه الدين، كما يؤخذ منه الحديث النبوي. وهذا يقدر في الأصل المذكور.

ونود هنا: أن نشير إلى جملة أمور:

أولها: أن جمهور الفقهاء والأئمة لا يرون قول الصحابي حجة.

ثانياً: أن الذين يرون الاحتجاج بقول الصحابي، لا يحتجون به لذاته، وأنه قول معصوم، وإنما يحتجون به من حيث دلالة على السنة، فإن الصحابة شاهدوا التنزيل، وعاشوا في حجر النبوة، وعرفوا من الدين ما لم يعرفه غيرهم، مع سلامة الفطرة، وأصالة العربية عندهم. فهم أولى بفهم حقائق الدين من غيرهم.

كذلك قالوا في سنة الخلفاء الراشدين: إنما أمرنا باتباعها، لأنها تسير في ضوء السنة النبوية، لأنهم أعرف الناس بها، وأحرصهم على اتباعها.

والذي نرجحه أن قول الصحابي في ذاته ليس حجة، وإن كان لا ينبغي إسقاط اعتباره في الجملة، ولكنه ليس دليلاً شرعياً مستقلاً، لأن الصحابة قد اختلفوا فيما بينهم في قضايا كثيرة، ورد بعضهم على بعض، مما يدل على أن رأيهم إنما هو رأي بشري محض.

ولا يستثنى من ذلك إلا ما قالوه مما يراه الصحابي مما لا مجال للرأى فيه،

فيكون له حكم الحديث المرفوع. وإن كان كثير من تطبيقات هذه القاعدة لا يسلم بأنه لا مجال فيه للرأى.

مثل قول عائشة: لا يبقى الحمل في بطن أمه أكثر من سنتين ول بفركة مغزل.

وقول ابن مسعود: أقل الحيض ثلاثة أيام.

وقول ابن عباس: من ترك نسكا فعليه دم.

فمن العلماء من اعتر ذلك في حكم المرفوع، ومنهم من لم يعتبره، وهو الراجح فيما رأى، فقد يقول الصحابي ذلك بناء على ما يسمع من الناس، أو على رؤية خاصة عنده أو غير ذلك.

وكذلك رأى الحاكم أبو عبد الله أن قول الصحابي في التفسير بمثابة المرفوع، وهذا لا يسلم له على إطلاقه.

ويبغى لنا هنا أن نقل ما ذكره الشوكاني في (إرشاد الفحول) في هذه القصية، ففيه تلخيص جيد، وترجيح مقبول

أقوال العلماء كما ذكرها الشوكاني في إرشاد الفحول:

قال الشوكاني رحمه الله: اعلم أنهم قد اتفقوا على، أن قول الصحابي في مسائل الاحتهاد ليس بحجة على صحابي آخر، ومن نقل هذا الاتفاق القاضي أبو بكر، والآمدى، وابن الحاجب وغيرهم.

وختلفوا هل يكون حجة على من بعد الصحابة من التابعين، ومن بعدهم، على أقوال:

(الأول): أنه ليس بحجة مطلقا، وإليه ذهب الجمهور.

(الثاني): أنه حجة شرعية، مقدمة على القياس، وبه قال أكثر الحنفية، ونقل عن مالك، وهو قديم قوى الشافعى.

(الثالث): أنه حجة إذا انضم إليه القياس، فيقدم حينئذ على قياس ليس معه قول صحابي، وهو ظاهر قول الشافعى في الرسالة.

قال . وأقوال الصحابة إذا تفرقوا نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة، أو الإجماع، أو كان أصح في القياس، وإذا قال واحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم له فيه موافقة ولا مخالفة؛ صرت إلى اتباع قول واحد منهم إذا لم أجد كتاباً، ولا سنة، ولا إجماعاً. ولا شيئاً يحكم له بحكمه، أو وجد معه قياس. انتهى. (١)

وحكى القاضي حسين، وغيره من أصحاب الشافعي عنه أنه يرى في الجديد أن قول الصحابي حجة، إذا عضده القياس، وكذا حكاه عنه القفال الشاشي، وابن القطان.

قال القاضي في «التقريب»: إنه الذي قاله الشافعي في الجديد، واستقر عليه مذهبه، وحكاه عنه المزي، وابن أبي هريرة.

(الرابع): أنه حجة إذا خالف القياس، لأنه لا محمل له إلا التوقيف.

قال ابن برهان في الوجيز: وهذا هو الحق المبين، قال . ومسائل الإمامين أبي حنيفة، والشافعي رحمهما الله تدل عليه. انتهى.

ترجيح الشوكاني:

ثم قال الشوكاني:

ولا يخفاك (أى لا يخفى عليك) أن الكلام في قول الصحابي إذا كان ما قاله من مسائل الاحتهاد، أما إذا لم يكن منها، ودل دليل على الترفيف؛ فليس مما نحن بصددده. والحق أنه ليس بحجة، فإن الله سبحانه لم يبعث إلى هذه الأمة إلا نبينا محمداً ﷺ، وليس لنا إلا رسول واحد، وكتاب واحد، وجميع الأمة مأمورة باتباع كتابه، وسنة نبيه، ولا فرق بين الصحابة وبين من بعدهم، في ذلك، فكلهم مكلفون بالتكاليف الشرعية، وباتباع الكتاب والسنة، فمن قال: إنها تقوم الحجة في دين الله عز وجل بغير كتاب الله، وسنة رسوله، وما يرجع إليهما،

(١) انظر: الرسالة ص ٦٥.

فقد قال في دين الله بما لم يثبت، وأثبت في هذه الشريعة الإسلامية شرعا لم يأمر الله به، وهذا أمر عظيم، وتقول بالغ فإن الحكم لفرد أو أفراد من عباد الله بأن قوله، أو أقوالهم حجة على المسلمين يجب عليهم العمل بها وتصير شرعا ثابتا متقرا تعم به البلوى، مما لا يدان الله عز وجل به، ولا يحل لمسلم الركون إليه، ولا العمل عليه، فإن هذا المقام لم يكن إلا لرسول الله، انذين أرسلهم بالشرائع إلى عباده لا لغيرهم، وإن بلغ في العلم والدين وعظم المنزلة أى مبلغ. ولا شك أن مقام الصحبة مقام عظيم، ولكن ذلك في الفضيلة، وارتفاع الدرجة، وعظمة الشأن، وهذا مسلم لا شك فيه، ولهذا (صار مد) أحدهم لا (تبلغ إليه) من غيرهم الصدقة بأمثال الجبال، ولا تلازم بين هذا وبين جعل كل واحد منهم بمنزلة رسول الله ﷺ في حجية قوله، وإلزام الناس باتباعه، فإن ذلك مما لم يأذن الله به، ولا ثبت عنه فيه حرف واحد.

وأما ما تمسك به بعض القائلين بحجية قول الصحابي، مما روى عنه ﷺ أنه قال: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(١) فهذا لم يثبت قط، والكلام فيه معروف عند أهل هذا الشأن، بحيث لا يصح العمل بمثله في أدنى حكم من أحكام الشرع، فكيف مثل هذا الأمر العظيم والخطب الجليل؟ على أنه لو ثبت من وجه صحيح لكان معناه أن مزيد عملهم بهذه الشريعة المطهرة، الثابتة من الكتاب والسنة، وحرصهم على اتباعها، ومشيتهم في طريقها؛ يقتضى أن اقتداء الغير بهم في العمل بها، واتباعها هداية كاملة، لأنه لو قيل لأحدهم: لم قلت كذا (أو لم) فعلت كذا، لم يعجز من إبراز الحجة من الكتاب والسنة، ولم يتلعثم في بيان ذلك.

وعلى مثل هذا الحمل يحمل ما صرح عنه ﷺ من قوله: «اقتدوا بالذين من بعدي، أبى بكر وعمر» وما صرح عنه من قوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين».

(١) الحديث ضعيف جدا بل حقيق الألباني أنه باطل موضوع، ونقل ذلك عن ابن عبد البر، ابن حرم والذهبي وغيرهم، انظر: الحديث رقم (٦١) من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

فاعرف هذا، واحرص عليه، فإن الله لم يجعل إليك وإلى سائر هذه الأمة رسولا إلا محمدا ﷺ، ولم يأمرك باتباع غيره، ولا شرع لك عى لسان سواه من أمته حرفا واحدا، ولا جعل شيئا من الحجة عليك فى قول غيره، كائنا من كان. (١). انتهى.

اختصاص أمتنا بخلود مصادرها:

ومما اقتصت به أمة الإسلام وتميزت به: هو خلود مصادرها المعصومة، فقد تولى الله حفظها، ولم يكلها إلى أهلها ليحفظوها، فقال عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فبين سبحانه بهذه الصيغة المؤكدة - بالجملة الاسمية وبحرف (إن) وباللام فى الخبر - أنه هو الحافظ للذكر، وهو القرآن، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحل: ١٤].

على حين استحفظ التوراة أهلها من الربانيين والأحبار، كما قال تعالى: ﴿بِمَا اسْتَحَفُّوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] فلم يحفظوها للأسف، وعيروا وبدلوا وحرفوا، ونسوا حظا مما ذكروا به، وكتبوا الكتاب بأيديهم ثم قالوا: هذا من عند الله، كما سجله عليهم القرآن ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

وإما تكفل الله تعالى بحفظ القرآن، لأنه آخر كتاب لآخر أمة من الأمم الدينية، ونبيها هو آخر الأنبياء، وشريعتها خاتمة الشرائع. فلو لم يحفظ الله مصادرها، لتخلد وتبقى ما بقى المكلفون بها، لفضلت البشرية الطريق، ولم تجد منارا يهديها، ولا هاديا يرشدنا إلى الطريق القويم، وقد ختمت السورة، وانقطع وحى السماء.

بخلاف الأمم الأخرى، وكتبها السماوية، فإذا غيرت أو حرفت أو صاغت فهناك أمل فى النبوة التى تأتى بعدها، والكتاب اللاحق لها، ليصلح ما حدث من فساد، ويعالج ما وقع من ضلال، بكلمات الله تعالى.

(١) (إرشاد المحول (٢/٢٦٧ - ٢٧٢) بتحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل.

ومما يزيد أهمية خلود المصادر الإسلامية: أن الإسلام ليس رسالة إقليمية أو قومية، بل هو رسالة للعالم كله، كما أنه رسالة للزمن كله. كما قال تعالى لرسوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

فلو ضاعت مصادر هذه الرسالة أو حُرِفَتْ لكان في ذلك خطر على الناس كافة، الذين أرسل إليهم محمد ﷺ.

ونود أن نؤكد هنا ما قرره الإمام الشاطبي في (موافقاته) من أن حفظ القرآن الذي تكفل الله تعالى به، يتضمن ويستلزم حفظ السنة، لأنها بيان القرآن، الذي لا غنى عنه، وحفظ المبين يستلزم حفظ بيانه. وهو منطق قوى لا شبهة فيه.

مزايا الرجوع إلى المصادر المعصومة:

إن الرجوع إلى ينباع الأصلية الصافية من الكتاب والسنة الصحيحة، يضع أيدينا على فوائد هامة، نحن في أشد الحاجة إليها، لتحديد مصادر تشريعنا وإلهامنا وتوجيهنا، وتجديد ثقافتنا الإسلامية.

الوضوح والبعد عن الغموض والتكلف:

الفائدة الأولى: الإبانة والوضوح والسهولة، والبعد عن الغموض والتكلف والتعقيد.

فالقرآن (كتاب مبين) يسهل الله للذكر، وجعله هدى للناس، وبيانات من الهدى والفرقان، وفيه قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

والسنة - كالقرآن - قدمت أجل الحقائق، وأشرف المعارف، وأسمى التوجيهات، في وضوح رائع، وبساطة فائقة، وسهولة مشرقة. لا تكلف فيها

ولا تعمل، ولا تعمق ولا تعقيد، وقد قال الله لرسوله: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

ومن عاش مع النبي ﷺ في سنته وسيرته، تبين له هذا الوضوح واليسر كالصبح لذى عينين.

وكذلك كان أصحابه، رضوان الله عليهم. يقول عبد الله بن مسعود: «من كان منكم مُسْتَتًا (أى مقندياً) فَلَيْسَتْ لَهُ بِمَنْ قَدْ مَاتَ، فَإِنْ الْحَيُّ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ. أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ: أَبْرُهُ هَذِهِ الْأُمَّةُ قُلُوبًا، وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا، وَأَقْلَمُهَا تَكَلُّفًا. قَوْمٌ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لَصَحْبَةِ نَبِيِّهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهِدْيِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهَدْيِ الْمُسْتَقِيمِ».

وفرق بين أن تقرأ في الاستدلال على وجود الله تعالى قول القرآن الكريم: ﴿أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ أم خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ [الطور: ٣٥، ٣٦] وبين أن تقرأ قول المتكلمين في نفس الموضوع: «العالم بجميع أجزائه محدث، إذ هو أعين وأعراض، فالأعيان ما له قيام بذاته. وهو إما مركب وهو الجسم، أو غير مركب كالجوهر، وهو الجزء الذي لا يتجزأ. والعرض ما لا يقوم بذاته، ويحدث في الأجسام والجواهر، كالألوان والأكوان والطعوم والروائح. والمحدث للعالم هو الله!! اهـ من العقائد النسفية وفيه - مع تكلفه - إشكالات واعتراضات وهو من أوضح ما كتب في علم الكلام، فكيف بغيرها؟!

وفرق بين قوله ﷺ لمن سألَه أن يدلّه على أمر يعتصم به، فقال له: «قل: آمنت بالله، ثم استقم»^(١) وقوله: «البر حسن الخلق. والإثم ما حاك في الصدر وكرهت أن يطلع عليه الناس»^(٢).

فرق بين هذا التوجيه الرباني الواضح السهل المنير للعقل والقلب معاً، وبين تعمقات الفلاسفة، وتدقيقات المتكلمين، وتشقيقات بعض الفقهاء، وتمتعات

(١) رواه مسلم عن سفيان بن عبد الله الثقفي برقم (٣٨).

(٢) رواه مسلم عن النّوّاس بن سميّان برقم (٢٥٥٣).

كثير من الصوفية، فى الأحوال والمقامات والتفاسيم والتعاريج التى أكثرها أحاج وألغاز، لا يتصورها أكثر الناس إلا بصعوبة، ولا يفهمها إلا بترجمة. ولا عجب، فأكثرها لم يرد له ذكر فى القرآن ولا فى السنة، ولا فى هدى الصحابة وتابعيهم بإحسان.

يقول ابن القيم معقبا على تكلف الطوائف من أرباب الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم . فى باب الخبر عن الله وأسمائه وصفاته، ومن أرباب التصوف فى باب الإرادة والصلب والسلوك، ومن شبابهم فى التكلف الشديد من المصنفين فى الفقه . يقول :

« فلا تجد هذا التكلف الشديد والتعقيد فى الألفاظ والمعانى عند الصحابة أصلا . وإنما يوجد عند من عدل عن طريقته، وإذا تأمله العارف وحده « كلحم جمل غث على رأس جبل وعمر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل »^(١).

فيطول عليك الطريق، ويوسع لك العبارة، ويأتى بكل لفظ عريب، ومعنى أغرب من اللفظ. فإذا وصلت لم تجد معك حاصلا طائلا، ولكن تسمع جعجعة ولا ترى طحنا . فالتكلمون فى جماع الجواهر والأعراض والأكوان والألوان، والجوهر الفرد والأحوال والحركة والسكون، والوجود والماهية والانحياز، والجهات والنسب والإضافات، والغيبين والخلافيين والضديين والنقيضين والتماثل والاختلاف والعرض هل يبقى زمانين؟ وما هو الزمان والمكان؟

ويموت أحدهم ولم يعرف الرمان والمكان، ويعترف بأنه لم يعرف الوجود : هل هو ماهية الشيء أو زائد عليها؟

ويعترف أنه شاك فى وجود الرب : هل هو وجود محض أو وجود مقارن للماهية؟ ويقول : الحق عندى الوقف فى هذه المسألة !

ويقول أفضلهم : عن نفسه - عند الموت : أخرج من الدنيا وما عرفت

(١) مقتبس من الحديث المعروف بحديث (أم زرع) فى صحيح البخارى.

إلا مسألة واحدة: وهي أن الممكن يفتقر إلى واجب! ثم قال: الافتقار أمر عديم.
فأموت ولم أعرف شيئا!!

وهذا أكثر من أن يذكر. كما قال بعض السلف: أكثر الناس شكا عند
الموت أرباب الكلام.

وآخرون أعظم تكلفا من هؤلاء، وأبعد شىء عن العلم النافع. . وهم أرباب
الهيولة والصور والاستقصات، والأركان والعلل الأربعة، والجواهر العقلية،
والمفارقات، والمجردات، والمقولات العشر، والكليات الخمس، والمختطفات
والموجهات، والقضايا المسورات، والقضايا المهملات^(١)، فهم أعظم الطوائف
تكلفا وأقلهم تحصيلا للعلم النافع والعمل الصالح.

وكذا المتكلفون من أصحاب الإرادة والسلوك، وأرباب الحال والمقام والوقت
والمكان. والبادى والباذة والوارد. والخاطر والواقع، والقادح واللامع، والغيبة
والمحضور، والمحق والحق، والسكر واللوائح، والطوالع والعطش والدهش والتلبس
والتمكين والتلوين والاسم والرسم، والجمع وجمع الجمع، وجمع الشهود،
وجمع الوجود، والأثر والسكون والبون، والاتصال والانفصال، والمسافرة
والمشاهدة والمعينة، والتجلى والتخلى، وأنا بلا أنا، وأنت بلا أنت، ونحن بلا
نحن، وهو بلا هو.

وكل ذلك أدنى إشارة إلى تكلف هؤلاء الطوائف وتسطيعهم، وكذلك كثير
من المتسبين إلى الفقه لهم مثل هذا التكلف وأعظم منه.

فكل هؤلاء محجربون بما لديهم، موقوفون على ما عندهم، خاضوا -
بزعمهم - بحر العلم، وما ابتلت أقدامهم، وكدوا أفكارهم وأذهانهم
وخواطيرهم وما استنارت بالعلم الموروث عن الرسل قلوبهم وأفهامهم، فرحين بما
عندهم من العلوم، راضين بما قيدوا به من الرسوم، فهم فى واد ورسول الله ﷺ

(١) يعنى: اهل منطق اليونان.

وأصحابه رضى الله عنهم فى واد . والله يعلم أنا لم نتجاوز فيهم القول ، بل قصرنا فيما ينبغى لنا أن نقوله . فذكرنا غيضا من فيض ، وقليلاً من كثير .

وهؤلاء كلهم داخلون تحت «الرأى» الذى اتفق السلف على ذمه ودم أهله . فهم أهل الرأى حقاً ، الذين قال فيهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه : «إياكم وأصحاب الرأى ، فإنهم أعداء السنن : أعييتهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا» .

وقال أيضاً :

« أصحاب الرأى أعداء السنن ، أعييتهم أن يعوها ، وتفلنت عليهم أن يرووها ، فاشتغلوا عنها بالرأى » .

وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه : «أى أرض تقلنى ؟ وأى سماء تظلنى ؟ إن قلت فى كتاب الله برأى أو بما لا أعلم» .

وقال عمر رضى الله عنه : «يا أيها الناس ، إن الرأى كان من رسول الله ﷺ مصيباً ، لأن الله عز وجل كان يريه ، وإنما هو منا الظن والتكلف» .

وقال رضى الله عنه : «يا أيها الناس ، اتهموا رأيكم على الدين ، فقد رأيتنى ، وإنى لأرد أمر رسول الله ﷺ برأى ، أجتهد والله ما آلو ذلك يوم أبى جندل . والكتاب يكتب ، فقالوا : تكتب باسمك اللهم . فرضى رسول الله ﷺ وأبيت ، فقال : يا عمر ، ترانى قد رضيت وتأبى ؟» .

وقال ﷺ فى الحديث الذى رويناه من طريق مسدد : حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح : أخبرنى سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب ، عن الأحنف ابن قيس ، عن عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ قال :
«ألا هلك المتنطعون . ألا هلك المتنطعون . ألا هلك المتنطعون» (١) .

(١) الحديث رواه مسلم .

فإن لم تكن هذه الألفاظ والمعاني التي نجدناها في كثير من كلام هؤلاء تنطعا، فليس للتنطع حقيقة. والله تعالى أعلم. انتهى^(١).

أخذ الحقائق مصفاة من شوائب العصور:

الفائدة الثانية: ننا بالرجوع إلى الكتاب والسنة الصحيحة، نأخذ الحقائق مصفاة من الشوائب والزوائد والفضول والأباطيل.

فكثير من هذه الشوائب التي لوثت مآهلنا الثقافية، إنما هي من شروح الشارحين، وتعليقات المعلقين، وتفسيرات المفسرين، الذين يتكلمون على النصوص في ضوء معلومات عصرهم عن الكون والحياة والإنسان والتاريخ، وفي ضوء ثقافتهم الموروثة والمحدودة بحدود البيئة والمكان والزمان والعرف الاجتماعي والوضعي لكل طائفة.

خذ مثلاً قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الشورى: ٢٩] وقول بعض المفسرين: إن ضمير التشية في قوله (فيهما) من باب التغليب، لأن الدواب إنما تكون في الأرض لا في السماء. فهذا ما قاله من قاله بمنطق عصره، وحسب عدم عصره، والآن نعلم أن احتمال وجود أحياء في العوالم التي فوقنا أمر تزيده قرائن وأدلة كثيرة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩] وقول بعض المفسرين: إن هذه الكلية (أغلبية) وليست كلية حقيقية، لأنه بنى ذلك على ثقافة عصره، ومعلومات عصره، وهذا الازدواج إنما كان معروفاً في الإنسان الذي خلق الله منه الذكر والأنثى، وكذلك الحيوان، وبعض أنواع النبات كالنخيل، ولم يكن يعلم الإنسان في تلك العصور أن كل النباتات تحتوي على تذكير وتأنث، وأن الكهرباء فيها موجب وسالب، وأن وحدة الباء الكوني، وهي الدرة، تحتوي على شحنة كهربائية موجبة، وأخرى سالبة: إلكترون وبروتون. الخ.

(١) مدارج السالكين ج ٣ ص ٤٣٦ - ٤٣٩.

السلامة من الإفراط والتفريط :

الفائدة الثالثة : التي نجنبها من وراء الرجوع إلى المصادر المعصومة هي السلامة من آفة الإفراط والتفريط التي يقع فيها البشر لا محالة .

فالناس قلما يسلمون من الغلو أو التقصير، ما لم يعصمهم من ذلك وحى من الله يسد خطاهم، ويأخذ بأيديهم إلى صراط الله المستقيم .

ولهذا علما الله أن ندعوه ونسأله الهداية إلى الصراط المستقيم في فاتحة الكتاب، وفرض علينا أن نردد هذا الدعاء في اليوم سبع عشرة مرة في الصلوات اليومية المكتوبة، عدا السنن والنوافل . ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] .

ومن نظر إلى البشر في آرائهم وأقوالهم أو في سلوكهم وأعمالهم، وجدهم - في أغلب الأحوال - ينقسمون إلى الطرفين المذمومين: الغلو والإفراط في جانب، والتقصير والتفريط في جانب آخر .

وقد حذر السلف رضى الله عنهم من الأمرين، وقال الحسن: إنما يضيع هذا الدين بين الغالى فيه والجافى عنه .

وقد رأينا من علو الغالين من استحل دماء غيره من المسلمين وأموالهم، ولم يجعل لها حرمة، على حين كان المشرك يجد عنده الأمان، مما جعل بعض العلماء الأدكياء حين وقع مرة في أيديهم، يدعى أنه مشرك مستجير، فلم يملك من وقع في يده إلا أن يقرأ قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ [التوبة: ٦] .

ولو قال هذا الرجل له: إنه مسلم لضرب عنقه، تقربا إلى الله تعالى . هؤلاء هم جماعة الخوارج الذين اشتهروا بأنهم صُوماء قُوماء عُبَادَ اللَّهِ تعالى، ولكن وصفتهم الأحاديث الصحيحة بأنهم « يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم » متفق عليه . معناه أنه لا يصل من الحاجر إلى الرؤوس حتى تحسن فهمه وتفهمه، فقد أتوا من فساد عقولهم، لا من فساد ضمائرهم . ولذلك كان من سماتهم وأوصافهم: أنهم « يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان » متفق عليه .

وهناك الذين غلوا في السلوك، فحرموا على أنفسهم ما أحل الله، وحولوا الإسلام إلى رهبانية، لم تشرع في هذه الأمة.

وهناك في العقائد من غلوا في الإثبات حتى وقعوا في التشبيه أو التجسيم، ناسين قول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإحلاص: ٣، ٤].

وهناك من غلا في التنزيه، حتى جعل الصفات الإلهية مجرد (سُلوب) ونفى، فهو ليس بكذا، وليس بكذا، وليس بكذا، لا يكادون يشبتون له كمالات إيجابيا، وكل ذلك من تأثرهم بالفلسفة اليونانية؛ وتلاميذهم من (المدرسة المشائية الإسلامية) كما يسمونها، وهي مدرسة الكندي والفارابي وابن سينا، ومن حطب في حبلهم، أو أصابه رذاذ من فكرهم من علماء الكلام وأهل الاعتزال، الذين تقوم عقيدتهم في الله على النفي المفصل، والإثبات المجمل، على عكس طريقة القرآن الكريم، الذي يفصل في إثبات الكمال الإلهي، ويجمل في النفي.

وهناك من سقطوا في حفرة (الحلول) الإلهي في الكون أو في الإنسان حتى قال منهم من قال: «ما في الجبة (التي يلبسها) غير الله» أي أن الله - تبارك وتعالى - قد حل فيه.

ومهم من سقط في هوة (الاتحاد): أن الله والعالَم شيء واحد، ولا يوجد خالق ومخلوق، ورب ومربوب، وإنما هو وجود واحد.

ولو رجع هذا الاتحادي أو ذلك الحلولي إلى المصادر المعصومة من كتاب الله تعالى، ومن صحيح سنة رسول الله ﷺ، لاستيقن أنه على ضلال مبين. وهذا لا يظهر من نص واحد أو آيتين أو ثلاثة، بل بمئات النصوص التي تورث العلم القطعي، واليقين الجازم، فإن الكون والإنسان مخلوقان لله تعالى، مربوبان له، مدبران بأمره، وأن الإنسان عبد لله تعالى، كرمه الله تعالى، ورزقه من الطيبات، وفضله بالعقل، وسخر له ما في السماوات والأرض جميعا منه، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة، فلا غرو أن بعث له الرسل، وأنزل إليه الكتب، وكلفه الأمر والنهي، وصقله بالابتلاء في هذه الدار، ليعده للخلود في الدار الآخرة.

ووجدنا من مبتدعي الصوفية من يفرق بين الشريعة والحقيقة، بحيث

يجعل إحداهما ماقضة للأخرى، فيقول من نظر إلى الخلق بعين الشريعة مقتهم، ومن نظر إليهم بعين الحقيقة عذرهم!!

وما قيمة حقيقة لا توافق الشريعة، ولا تستمد منها، ولا تهتدى بهداها؟ وكيف يعذر ثمود وفرعون وهامان وقارون، وأبو جهل وأبو لهب، وعاد وثمود، وقوم نوح، وقوم لوط، وغيرهم ممن عتوا عن أمر ربهم وعصوا رسله وكذبوه، فحقت عليهم نعمة الله وعدابه ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ * وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ * وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [مود: ١٠٠ - ١٠٢] .

إن العصمة من كل هذه التصرفات - إلى اليمين كانت أم إلى اليسار - إنما يكون في الرجوع إلى المصدرين الذي لا يضل من عول عليهما، وهما الكتاب والسنة. في ضوء فهم أفضل قرون هذه الأمة لهما، من الصحابة ومن تبعهم بإحسان.

يقول الإمام ابن تيمية:

ينبغي الاعتصام في كل المزالق والمشتبهات بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ومن تبعهم بإحسان، ورد كل ما خالف هديهم المنقول عنهم نقل تواتر أو شهرة.

ولهذا لما حكى لابن عبد البر - حافظ المغرب وفقهه - أن أحد العلماء أو الصالحين، كان إذا أشكل عليه حديث، جاء إلى الحجرة البوية، ودخل، فسأل النبي ﷺ - عن ذلك، فأجابه! فقال ابن عبد البر لمن ظن ذلك: ويحدث! أترى هذا أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؟ فهل في هؤلاء من سأل النبي ﷺ بعد الموت وأجابه؟

وقد تنازع الصحابة في أشياء فهل سألوا النبي ﷺ فأجابهم؟

وهذه ابنته فاطمة تنازع في ميراثه، فهل سأله فأجابها؟! (١)

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٠ ص ٤٠٧ .

نظرة في تراث الأسلاف

وإذا كان كل من عدا الرسول المعصوم المؤيد بالوحي : بشرا يصيب ويخطئ، فإن من حقنا - بل من واجبنا النظر في تراث أسلافنا العظام من مفسرين ومحدثين وفقهاء ومتكلمين ومتصوفة - فضلا عن غيرهم من الفلاسفة والأدباء والمؤرخين - لنعرف ما فيها مما يوافق محكمات القرآن والسنة الصحيحة، وما لا يتفق معها، مما يحمل قصور البشر، وأهواء البشر، وأوهام البشر، وتأثر البشر بالبيئة والعصر والمحيط، بحيث نميز بين الإلهي والبشري، بين الثابت والمتغير وبين ما يمكن قبوله، وما يجب رده.

وإذا كان عرض ما جاء عن السلف على الكتاب والسنة واجبا، فعرض ما جاء عن الخلف أوجب.

وبهذا نعلم أن تقويم تراثنا، ووزنه بميزان الله ورسوله، فرض علينا، لننتفع بصوابه، ونتوقى خطاه، ونأخذ بخير ما فيه، وقد وصف الله المهتدين العقلاء من عباده بقوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] فهؤلاء الذين هداهم الله من أصحاب العقول لا يكتفون باتباع الحسن من القول، بل يتبعون أحسنه وأفضله.

الطوائف الأربع التي تنقسم تراثنا :

ونحن نعلم أن تراثنا الديني خاصة تنقسمه طوائف أربع، لكل منها اتجاه ومنهجه.

فطائفة الفقهاء، الذين يعنون باستنباط الأحكام الفرعية الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، وفق أصول معينة ارتضوها. وإليهم ينتسب أصحاب المذاهب المتبوعة.

وطائفة المحدثين، الذين يعنون بحفظ الأحاديث النبوية، والآثار الصحابية والتابعية، ونقدها رواية ودراية. وإليهم ينسب أصحاب الكتب الستة أو التسعة، وغيرهم من أئمة الحديث والمتبحرين في علومه رواية ودراية.

وطائفة المتكلمين الذين يعنون بتأسيس العقائد على دعائم من العقل والنقل، وأبرزهم عند أهل السنة علماء الأشاعرة والماتريدية.

وطائفة الصوفية، الذين يعنون بالحياة الروحية والخلقية، وتربية الفرد المسلم وتهذيب نفسه. مثل الفضيل بن عياض ومالك بن دينار، وإبراهيم بن أدهم وأبي سليمان الداراني، والجنيد بن محمد وغيرهم ممن عاصرهم أو جاء بعدهم.

ولكل واحدة من هذه الطوائف أو الأصناف جهادها وجهودها في خدمة الإسلام وتعليمه والدعوة إليه والدفاع عنه، كل في مجالها الذي اشتغلت به، وتخصصت في دراسته، وتعمقت في نواحيه.

وكل جماعة من هؤلاء تقرب أو تبعد من لباب الحق بمقدار ما تقرب أو تبعد من المنهل الأول للإسلام: القرآن والسنة، وبمقدار ما يؤتيها الله من الفقه فيهما، واليقين بعصمتيهما، والوقوف عند حدودهما، وترجيحهما على كل مورد آخر، يستحسنه الذوق والوجدان، أو العقل والنظر القريب.

وقد يستبعد بعض الناس الوقوع في الخطأ أو البدعة أو المعصية من بعض المتقدمين من ذوى العلم أو الصلاح، أفراداً أو فئات كالذين يستبعدون أن يستدل الفقيه بحديث غير صحيح، أو يؤول المتكلم تأويلاً غير سائغ، أو يستنبط المحدث من النص حكماً غير مقبول، أو يتعبد الصوفي بعبادة ليس لها أصل في الشريعة.

ولكن مجرد الاستبعاد لا ينفي ما سجله التاريخ من ذلك كله. وإعجاب كل طائفة بأسلافها وتراثها لا يغير الواقع، ولا يضيف عليهم قداسة ليست لهم، ولا عصمة لم يدعوها لأنفسهم.

نقد الشاطبي لمحدثات المتصوفة:

ومن هنا أنكر الإمام الشاطبي المحدثات التي توارثها بعض المتصوفة، وإن نقلوها عن معتقدون فيه الفضل والتقوى ممن سبقهم.

قال الإمام الشاطبي في «الاعتصام»:

«الجواب أن نقول - أولاً - كل ما عمل به المتصوفة المعتبرون في هذا الشأن، لا يخلو إما أن يكون مما ثبت له أصل في الشريعة أم لا، فإن كان له أصل فهم خلفاء به، كما أن السلف من الصحابة والتابعين خلفاء بذلك، وإن لم يكن له أصل في الشريعة فلا عمل عليه، لأن السنة حجة على جميع الأمة، وليس عمل أحد من الأمة حجة على السنة، لأن السنة معصومة عن الخطأ، وصاحبها معصوم، وسائر الأمة لم تثبت لهم عصمة، إلا مع إجماعهم خاصة. وإذا اجتمعوا تضمن إجماعهم دليلاً شرعياً كما تقدم التنبيه عليه.

«فالمصوفية كغيرهم ممن لم تثبت له العصمة، فيجوز عليهم الخطأ والنسيان والمعصية - كبيرتها وصغيرتها - فأعمالهم لا تعدو الأمرين. لذلك قال العلماء: كل كلام مأخوذ أو متروك، إلا ما كان من كلام النبي ﷺ. وقد قرر ذلك القشيري أحسن تقرير فقال: «إن قيل: فهل يكون الولي معصوماً حتى لا يصير على الذنوب؟ قيل: أما وجوباً كما يقال في الأنبياء فلا، وأما أن يكون محفوظاً حتى لا يصير على الذنوب، وإن حصلت منهم آفات وزلات، فلا يمنع ذلك في وصفهم. لقد قيل للحنيد: أيزنى العارف؟ فأطرق ميباً، ثم رفع رأسه وقال: «وكان أمر الله قدراً مقدوراً».

«فهذا كلام منصف. فكما يجوز على غيرهم المعاصي، فالابتداع وغيره كذلك يجوز عليهم».

«فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ، ونقف عن الاقتداء بمن لا يمتنع عليه الخطأ إذا ظهر في الاقتداء به إشكال، بل نعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة، فما قبلناه قبلناه، وما لم يقبلناه تركناه، ولا

عينا. إذ قام لنا الدليل على اتباع الشرع، ولم يقم لنا دليل على اتباع أقوال الصوفية وأعمالهم إلا بعد عرضها، وبذلك وصي شيوخهم. وأن كل ما جاء به صاحب الوجد والذوق من الأحوال والعلوم والفهوم، فليعرض على الكتاب والسنة، فإن قلناه صح، وإلا لم يصح. فكذلك ما رسموه من الأعمال وأوجه المجاهدات وأنواع الالتزامات.

« ثم بقول - ثانيا - إذا نظرنا في رسومهم التي حدوا، وأعمالهم التي امتازوا بها عن غيرهم، بحسب تحسين الظن، والتعاس أحسن المخارج، ولم نعرف لها مخرجا، فالواجب علينا التوقف عن الاقتداء والعمل، وإن كانوا من جنس من يقتدى بهم، لا ردا لهم واعتراضا، بل لأننا لم نفهم وجه رجوعه إلى القواعد الشرعية كما فهمنا غيره. ألا ترى أننا نتوقف عن العمل بالأحاديث النبوية التي يشكل علينا وجه الفقه فيها؟ فإن سنع بعد ذلك للعمل بها وجه جار على الأدلة قبلناه، وإلا فلسنا مطلوبين بذلك، ولا ضرر علينا في التوقف، لأنه توقف مسترشد، لا توقف رادّ مقترح، فالتوقف هنا بترك العمل أولى وأحرى ».

ثم نقول - ثالثا - أن هذه المسائل وأشباهها، قد صارت مع ظاهر الشريعة كالمتدافعة، فيحمل كلام الصوفية وأعمالهم مثلا على أنها مستندة إلى دلائل شرعية، إلا إذا عارضها في النقل أدلة أوضح منها في أفعال المتعقبات، وأنظار المجتهدين، وأجرى على المعهود في سائر أصناف العلماء، وأنظر في ألفاظ الشارع بما ظنناه مستند القوم.

وإذا تعارضت الأدلة، ولم يظهر في بعضها نسخ، فالواجب الترجيح، وهو إجماع من الأصوليين أو كالإجماع. وفي مذهب القوم: العمل بالاحتياط هو الواجب، كما أنه مذهب غيرهم. فوجب - بحسب الجريان على آرائهم في السلوك - ألا يعمل بما رسموه، مما فيه معارضة لأدلة الشرع، ونكون في ذلك متبعين لآثارهم، مهتدين بأنوارهم، خلافا لمن يُعرض عن الأدلة، ويصمم على تقليدهم فيما لا يصح تقليدهم فيه على مذهبهم. فالأدلة والأنظار الفقهية،

والرسوم الصوفية، ثروة.. وتحمده من تحرى واحتياط، وتوقف عند الاشتباه، واستبرأ لدينه وعرضه^(١).

كلام ابن تيمية فى نقد التراث :

وللإمام ابن تيمية كلمات قوية فى الموقف من التراث ونقده وعرضه على ما أنزل الله من الكتاب والميزان، فلا يجوز قبول كل ما جاء عن العلماء السابقين، على ما لهم من علم وفضل وصلاح وتقوى، ولا رده بإطلاق كذلك، إنما يؤخذ منه ويترك وفق الموازين العلمية، والحقائق الدينية، التى عرفناها من محكمات القرآن والسنة.

يقول رحمه الله ضمن فتوى له عن (السماع) :

وكان «الشيخ أبو عبد الرحمن» - أى السلمى رحمه الله - فيه من الخير والزهد والدين والتصوف ما يحمله على أن يجمع من كلام الشيوخ والآثار التى توافق مقصوده كل ما يجده، فلهذا يرجد فى كتبه من الآثار الصحيحة، والكلام المقبول، ما ينتفع به فى الدين. ويوجد فيها من الآثار السقيمة، والكلام المردود، ما يضر من لا خبرة له. وبعض الناس توقف فى روايته. حتى إن السيهقى كان إذا روى عنه يقول: حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه. وأكثر الحكايات التى يروىها أبو القاسم القشيري صاحب الرسالة عنه، فإنه كان أجمع شيوخه لكلام الصوفية.

و«محمد بن طاهر» له فضيلة جيدة من معرفة الحديث ورجاله، وهو من حفاظ وقته، لكن كثير من المتأخرين: أهل الحديث، وأهل الزهد، وأهل الفقه، وغيرهم، إذا صنفوا فى باب ذكر ما روى فيه من غث وسمين، ولم يميزوا ذلك، كما يوجد ممن يصنف فى الأبواب مثل المصنفين: فى فضائل الشهور، والأوقات، وفضائل الأعمال والعبادات، وفضائل الأشخاص، وغير ذلك من الأبواب، مثل ما صنف بعضهم فى فضائل رجب، وغيرهم فى فضائل صلوات الأيام والليالى

(١) الاعتصام ج ١ ص ٢٢٨ - ٢٩١.

وصلاة يوم الأحد ، وصلاة يوم الإثنين، وصلاة يوم الثلاثاء، وصلاة أول جمعة في رجب، وألفية رجب، وأول رجب، وألفية نصف شعبان، وإحياء ليلتي العيدين، وصلاة يوم عاشوراء.

وأجود ما يروى من هذه الصلوات حديث صلاة التسبيح، وقد رواه أبو داود، والترمذى. ومع هذا فلم يقل به أحد من الأئمة الأربعة، بل أحمد ضعف الحديث، ولم يستحب هذه الصلوات. وأما ابن المبارك فالمنقول عنه: ليست مثل الصلاة المرفوعة إلى النبي ﷺ، فإن الصلاة المرفوعة إلى النبي ﷺ ليس فيها قعدة طويلة بعد السجدة الثانية، وهذا يخالف الأصول، فلا يجوز أن تثبت بمثل هذا الحديث. ومن تدبر الأصول علم أنه موضوع.

وأمثال ذلك، فإنها كلها أحاديث موضوعة، مكذوبة، باتفاق أهل المعرفة، مع أنها توجد في مثل كتاب أبي صالب، وكتاب أبي حامد، وكتاب الشيخ عبد القادر، وتوجد في مثل أمالي أبي القاسم بن عساكر، وفيما صنفه عبد العزيز الكنانى، وأبو على بن البناء، وأبو الفضل بن ناصر، وغيرهم. وكذلك أبو الفرج ابن الجوزى: يذكر مثل هذا في فضائل الشهور، ويذكر في (الموضوعات) أنه كذب موضوع!

والذين جمعوا الأحاديث في «الزهد والرقائق» يذكرون ما روى في هذا الباب، ومن أجل ما صنف في ذلك، وأندره «كتاب الزهد» لعبد الله بن المبارك. وفيه أحاديث واهية، وكذلك «كتاب الزهد» لهناد بن السرى، ولأسد بن موسى، وغيرهما. وأجود ما صنف في ذلك: «الزهد» للإمام أحمد، لكنه مكتوب على الأسماء، وزهد ابن المبارك على الأبواب. وهذه الكتب يذكر فيها زهد الأنبياء والصحابة، والتابعين.

ثم إن المتأخرين على صنفين: منهم من ذكر زهد المتقدمين، والمتأخرين. كأبي نعيم في الحلية، وأبي الفرج بن الجوزى في «صفة الصفوة».

ومهم من اقتصر على ذكر المتأخرين، من حيث حدث اسم الصوفية كما فعل أبو عبد الرحمن السلمى في «طبقات الصوفية» وصاحبه أبو القاسم

القششيري في الرسالة، ثم الحكايات التي يذكرها هؤلاء بمجرد ما، مثل ابن خميس، وأمثاله، فيذكرون حكايات مرسله، بعضها صحيح، وبعضها باطل.

مثل ذكرهم: أن الحسن صاحب عليا. وقد اتفق أهل المعرفة على أن «الحسن البصري» لم يلق عليا، ولا أخذ عنه شيئا، وإنما أخذ عن أصحابه: كالأحف بن قيس، وقيس بن معاذ، وغيرهما. وكذلك حكاياتهم: أن الشافعي وأحمد اجتمعا لشيبان الراعي، وسألاه عن سجود السهو، وكذلك اتفق أهل المعرفة أن الشافعي وأحمد لم يلقيا شيبان الراعي، بل ولا أدركاه.

وقد ذكر أبو عبد الرحمن في «حقائق التفسير» عن جعفر بن محمد، وأمثاله من الأقوال المأثورة ما يعلم أهل المعرفة أنه كذب على جعفر بن محمد، فإن جعفرا كُذِبَ عليه ما لم يكذب على أحد، لأنه كان فيه من العلم والدين، ما ميزه الله به، وكان هو وأبوه - أبو جعفر - وجده - علي بن الحسين - من أعيان الأئمة علما ودينا، ولم يحى بعد جعفر مثله [في أهل البيت]. فصار كثير من أهل الزندقة والبدع ينسب مقالاته إليه حتى أصحاب «رسائل إخوان الصفا» ينسبونها إليه. وهذه الرسائل صُنفت بعد موته بأكثر من مائتي سنة، صُنفت عند ظهور مذهب الإسماعيلية العبيديين، الذين بنوا القاهرة، وصُنفت على مذهبهم الذي ركبوه من قول فلاسفة اليونان، ومجوس الفرس، والشيعة من أهل القبلة، ولهذا قال العلماء: إن ظاهر مذهبهم الرقص، وباطنه الكفر المحض.

ونسبوا إلى جعفر أنه تكلم في تقدم المعرفة عن حوادث الكون: مثل احتلاج الأعضاء، والرعود، والبروق، والهفت، وغير ذلك مما نزه الله جعفرا وأئمة أهل بيته عن الكلام فيه. وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

و(المقصود هنا) أن المذكور عن سلف الأمة وأئمتها من المقولات: ينبغي للإنسان أن يميز بين صحيحه وضعيفه، كما ينبغي مثل ذلك في المعقولات، والنظريات، وكذلك في الآذواق، والمواجيد، والمكاشفات، والمحاطبات، فإن كل صنف من هذه الأصناف الثلاثة، فيها حق وباطل، ولا بد من التمييز في هذا وهذا.

وجماع ذلك أن ما وافق كتاب الله وسنة رسوله النابتة عنه، وما كان عليه أصحابه فهو حق، وما خالف ذلك فهو باطل. فإن الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ وقال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وفى صحيح مسلم عن عائشة - رضى الله عنها - أن رسول الله ﷺ: «كان إذا قام من الليل يقول: اللهم! رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم». والكلام على هذه الأمور مبسوط فى غير هذا الموضع^(١). ١. هـ

* * *

الموقف العادل من تراث السلف

إذا كان تراثنا من عمل العقل الإسلامى، وليس له فى ذاته عصمة ولا قداسة، فمن حقنا أن نقف معه وقفة الناقد البصير، الذى يعتبره ثروة عظيمة يجب الاستفادة منها، بالانتقاء والانتخاب من بين كنوزها، ما يقبله العقل، ويرضاه النقل، وتقتضيه المصلحة المشروعة، وأن ندع منها ما ثبت لدينا خطؤه، أو لم يعد صالحا فى زماننا، أو لغير ذلك من الأسباب التى يرضيها عقلنا المهتدى بما أنزل الله من الكتاب والميزان.

مبادئ أساسية يجب التعامل بها مع التراث:

وأود أن أركزها على جملة مبادئ يجب أن نتعامل بها مع تراثنا العظيم:

الأول: أن ننظر فى سنده، لنعرف صحة ثبوته من عدمها، فليس كل ما نسب إلى السلف صحيحا.

الثانى: ثبوت حقنا فى نقده، ما دام غير معصوم.

الثالث: وجوب العدل والاعتدال فى تقويمه ونقده.

الرابع: ألا يتجاوز السقد إلى الطعن والتجريح.

وينبغى لنا أن ننقى شعاعا على هذه المبادئ الأربعة.

١ - ليس كل ما نسب إلى التراث صحيح الثبوت:

ينبغى أن يعلم هنا أن كثيرا مما ينسب إلى السلف غير صحيح النسبة إليهم. فكثيرا ما يروى القول أو رأى أو الخبر عنهم بغير سند أصلا، أو يروى بإسناد واه أو موضوع مختلف.

ومثل هذا يجب أن يرفض وفق موازين النقد العلمى، التى وضعها أئمة الإسلام لقبول الأخبار والمرويات.

فلا بد من السند أولا. ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء!

ولا بد من أن يكون صحيحا، أى من رواية الثقات المعروفين، الذين لا تخذلهم تهمة فى عدالتهم أو ضبطهم، مع اتصال السند من مبدئه إلى منتهاه.

وإذا كان من أحاديث النبي ﷺ، ما روى معلقا بغير إسناد ومنها ما روى بأسانيد منقطعة أو واهية، بل وموضوعة مكذوبة، رغم تشديده ﷺ وتحذيره البالغ من الكذب عليه. فلا عجب أن يوجد مثل ذلك في أخبار من دونه من صاحب وتابع ومن بعدهم.

على أن من العلماء من قد يدقق في رواية الأحاديث النسوية المرفوعة، ولكنه يتساهل غاية التساهل في الرواية عن سلف الأمة وعلمائها وصلحاتها. وهذا يوجد كثيرا في كتب الرقائق والتصوف وغيرها.

ومن ثم يلزم الباحث عن الحق فيما يروى عن السلف رضي الله عنهم أن يستوثق أولا من ثبوت المروى عنهم من ناحية سنده.

ونحب أن نشير إلى أن ثبوت المروى لا يكون بكثرة ذكره في بعض الكتب، كما يفعل أكثر المعاصرين. فالتوثيق عندهم أن ينقلوا النص أو الرواية من أكثر من كتاب، مشيرين إلى أجزاء والصفحة والطبعة. ولكن هذا لا يغني ما لم يعرف السند وقيمته، فهذا هو المعيار الوحيد لثبوت الأخبار لدى المحققين من علماء المسلمين.

فإذا ثبت الخبر وصح سنده، كان البحث في دلالة ومعناه.

٢- شرعية نقد التراث السلفي :

وإذا ثبت نفى العصمة عن كل أحد غير رسول الله ﷺ، فمعنى ذلك : أن من عداه من صحابة أو تابعين أو أتباع تابعين، أو من بعدهم، من العلماء والأئمة في كل الاختصاصات : في التفسير أو الحديث أو السيرة أو الكلام، أو الفقه أو الأصول أو التصوف، كل هؤلاء بشر مجتهدون في علومهم وتخصصاتهم غير معصومين، فكل ما قالوه أو انتهوا إليه من آراء واجتهادات قابلة للنقد، محتملة للنقاش. وإن كان له صلة بفهم الدين وتفسيره وشرحه والاستنباط منه، ولكنه في جملته عمل العقل البشري الذي قد يصيب وقد يخطئ، وقد يهتدي، وقد يضل.

ولهذا ورد عن غير واحد من السلف هذه الكلمة الصادقة: كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا النبي ﷺ.

وهذه الكلمة: ما من أحد إلا يؤخذ من كلامه ويترك... الخ مروية عن أكثر من واحد من السلف.

رويت عن حبر الأمة عبد الله بن عباس، وعن عطاء ومجاهد من أئمة التابعين، وعن إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنهم جميعاً

وذكر الغزالي في (الإحياء) سبب ورود هذه الكلمة عن ابن عباس فقال: وقد كان تعلم من ريد بن ثابت الفقيه، وقرأ على أبي بن كعب، ثم خالفهما في الفقه والقراءة جميعاً. (١)

وقال بعض السلف: ما جاءنا عن رسول الله - ﷺ - قبلناه على الرأس والعين. وما جاءنا عن الصحابة - رضي الله عنهم - فناخذ منه ونترك. وما جاءنا عن التابعين، فهم رجال ونحن رجال. (٢)

وهذا القول يروى عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

وكان ابن عباس ينكر أشد الإنكار على من يرد سنة رسول الله ﷺ لقول قائل مهما تكن مرلته، ولو كان هو أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

وقد اشتد واحتد على من حاجوه برأى الشيخين في مقابلة حديث نبوي فقال: توشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء! أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر!!

لم تظم العصمة من الخطأ لأحد من الأمة كائناً من كان، لكن ضمنت العصمة لمجموع الأمة، فهذه الأمة لا تجتمع على ضلالة. ولهذا كانت العقائد والمبادئ والمفاهيم والأحكام الأساسية التي أجمعت عليها الأمة إجماعاً يقينياً، وترارثها خفيها عن سلفها بالتواتر العملي اليقيني، هي التي تمثل (ثوابت الأمة) في اعتقادها وفكرها وسلوكها، وهي التي تجسد وحدة الأمة العقديّة والعقلية

(١) (الإحياء (٧٨/١، ٧٩) ط. بيروت.

(٢) نفسه ص ٧٩.

والشعورية والعملية، وتحفظها من الذوبان، والتشتت إلى أم وجماعات يجافى بعضها بعضا، بل قد يعادى بعضها بعضا، بل قد يقاتل بعضها بعضا.

وهذه هي (المنطقة المغلقة) من تراث الأمة، التي لا تقبل التطور ولا التجديد ولا الاجتهاد، وهي منطقة (محدودة) جدا، ولكنها مهمة جدا. فلولاها لضاعت الأمة، وذهبت هويتها، وانسلخت من جلد ها.

وإذا كان عمل العقل المسلم في فهم نصوص الدين وتفسيرها واستنباط الأحكام منها: جهدا بشريا قابلا للنقد والمناقشة، فأولى بقبول ذلك ما كان غير مرتبط بالدين من التراث، مثل: الفلسفة والتاريخ واللغة والأدب والفن، ونحوها، فمساحة النقد فيها أرحب بلا نزاع.

ونحن هنا نجد الناس - وخصوصا في عصرنا - طائفتين على طرفي نقيض:
١- طائفة تصفى على التراث - كل التراث - قدسية، تجعله فوق النقد، وفوق المساءلة، وفوق الاختبار، ويجب أن يؤخذ تراث السلف كله مأخذ القبول والتسليم، وأن نقول لكل رأى فيه: آمنا وصدقنا، ولكل حكم فيه: سمعنا وأطعنا.

٢- وفي مقابل هذه الطائفة: طائفة أخرى على عكسها تماما، تريد أن تلغى التراث كله لو أمكنها، وتهيل التراب عليه، وتبدأ من جديد، كما تبدأ الأمم التي ليس لها حضارة ولا تاريخ، وكما يبدأ الفرد الذي أصيب بفقد الذاكرة، فليس له ماض يرجع إليه، إنما هو ابن يومه، ولا علاقة له بأمسه.

والموقف العادل الراشد هو الموقف الوسط بين الفئتين أو الطائفتين. ويتمثل هذا الموقف أساسا في التفريق بين الوحي الإلهي والتراث البشري، فما كان من الوحي الإلهي، من نص قرآني أو نبوي صحيح الثبوت صريح الدلالة، ليس له معارض من الشرع أو العقل، فالواجب الإذعان له واتباعه.

وما كان من أفهام البشر للوحي الإلهي من القرآن والسنة، فمن حقنا أن نناقشه، وأن نأخذ منه ونبدع، ولكن وفق الأصول الميرعية، لا اتباعا للأهواء، فإن اتباع الهوى يعمى ويصم ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَعِيرٌ هَدَىٰ مِنَ اللَّهِ﴾ [الفصم: ٥٠] وإذا كان القول من عالم ثقة في علمه ودينه، ورضيه أهل الإسلام: فلا ينبغي التسرع في رد قوله، بل ينبغي أن يحمل قوله على محمل حسن مقبول، ما أمكن ذلك.

فالعالم المُقْتَدَى به، المقبول عند الأمة، يفترض في مثله ألا يخالف الكتاب والسنة إلا من خصاً أو غفلة، فلهذا يدفعنا حسن الظن به إلى التماس المخرج المقبولة لتأويل كلامه بما يليق به وبسيرته ومنهجه، دون اعتساف أو تكلف.

فإذا لم ينتهياً ذلك، فلا يسعنا إلا أن نحكم على قوله أو سلوكه بالخطأ، لأنه بشر مجتهد غير معصوم، دون أن نتهمه في نيته، أو نجرّحه في دينه، أو نحقر من شأنه.

يقول ابن تيمية:

«الغلط - مع حسن القصد وسلامته، وصلاح الرجل وفضله ودينه، وزهده وورعه وكراماته - كثير جداً. فليس من شرط ولي الله أن يكون معصوماً من الخطأ والعلص، بل ولا من الذنوب.

وأفضل أولياء الله بعد الرسل أبو بكر الصديق رضي الله عنه، قد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال له لما عمر الرؤيا: «أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً»^(١) اهـ.

ومن ذلك تعليق ابن تيمية على ما جاء عن الشبلي رحمه الله: أنه سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يَرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يَرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] فصرخ. وقال: أين من يريد الله؟

قال: فيحمد منه كونه أراد الله، ولكن غلط في ظنه أن الذين أرادوا الآخرة ما أرادوا الله. وهذه الآية في أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه بأحد. وهم أفضل الخلق، فإن لم يريدوا الله، أفيريد الله من هم ذويهم كالشلي وأمثاله؟^(٢)

إذا كانت البدعة عن خطأ في الاجتهاد:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

وقد كان النبي ﷺ يقول في الحديث الصحيح في خطبة يوم الجمعة: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها،

(١) الاستقامة لابن تيمية بتحقيق د. رشاد سالم ج ٢ ص ٩٣

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٠٧

وكل بدعة ضلالة»، ولم يقل: (وكل ضلالة في النار) بل يصل عن الحق من قصد الحق، وقد اجتهد في طلبه فعجز عنه فلا يعاقب، وقد يفعل بعض ما أمر به فيكون له أجر على اجتهاده، وخطؤه الذي ضل فيه عن حقيقة الأمر معذور له.

وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأى رأوه، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم.

وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿وَبِنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وفي الصحيح: أن الله قال: (قد فعلت) وبسط هذا له موضع آخر. (١)

موقف المعاصرين من التراث:

ويسرني أن أنقل هنا كلمة عميقة مضيئة لصديقنا الأستاذ عبد الحليم أبو شقة رحمه الله ذكرها في كتابه القيم تحت الطبع (نقد العقل المسلم) تحدث فيها عن موقف المعاصرين من التراث على اختلاف مشاربهم والرؤاهم: قال:

إن التراث وقع بين قائلين ثلاثة. مبغض يقتله بحقده عليه، وجاهل يقتله بمسخه له، ومستسلم يقتله بقلة فهمه. وحديثنا هنا خاص بالفريق الثالث، فهو أولى الثلاثة - في نظريا - بالحديث، حيث إن دوره في المسخ ساعد على تجهيل الفريق الثاني، أما الفريق الأول فهو أحد اثنين: إما مبغض نتيجة تصور حايط، للتراث، فهذا قد يفيد التصحيح، وإما مبغض حاقد على العلم وأهله، فهذا لا يملك معه شيئا.

والخضوع للتراث درجات بعضها فوق بعض كما يلي:

الدرجة الأولى: من آتاه الله حظا من الجرأة على البحث والنظر، فإذا هداه الله لرأى توقف وتخوف، ولا يطمئن له قلب حتى يعرف أن أحدا ما من السابقين قد قال به أو قريبا منه، وإلا توقف عن إعلان رأيه تماما.

الدرجة الثانية: من آتاه الله حظا من العلم، واطلع على رأى للسلف في

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٩ ص ١٩١ - ١٩٢.

قضية كبيرة يخالف رأى الجمهور، فتوقف وتخوف، ولم يعلن هذا الرأى للناس، وإنما اكتفى بالإسرار به لخواص منهم، برغم اقتناعه بوجاهة الرأى وأحقية بالدراسة والتحصيل، وذلك لا بقصد مزيد من الدراسة، والتحصيل فى دائرة ضيقة قبل الإعلان على عامة الناس، بل خوفاً من أن يرمى بالخروج عن دائرة الإجماع.

الدرجة الثالثة: من يقف عند حدود آراء الأئمة المعتبرين (سواء أصحاب المذاهب الأربعة أم غيرهم) وهو يحسب أنه بلغ أقصى درجات التحرر لعدم وقوفه عند الأئمة الأربعة.

الدرجة الرابعة: من يقف عند حدود المذاهب الأربعة، ويظل يبذل أقصى الجهد فى المقاربة بينها لاختيار أقواها دليلاً.

الدرجة الخامسة: من يقف عند مذهب بعينه، لكن يتعرف على جميع الأقوال فى إطار المذهب، ولا يكتفى بالوقوف عند الرأى المفتى به.

الدرجة السادسة: من يقف عند الرأى المفتى به فى المذهب الذى اختاره.

الدرجة السابعة: من يقف عند رأى المتأخرين، بل آخر المتأخرين من علماء المذهب ولا يتعداه مخافة التهلكة؛ أى أنه يقلد المقلدين، وهذا هو الدرك الأسفل فى التقليد، ويصدق عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ مَتْرُفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزحرف: ٢٣]، وهذا خطأ حتى ولو كان المتبع هو الحق الذى أنزله الله تعالى.

وهذه الدرجات جميعاً، حتى الدرجة العليا منها، لا يمكن لعقيدة حية أو لشريعة سامية أن تتمشى وتعيش فى إطارها. . . لا يمكن أن تعيش العصر، أو تواجهه أو تواجهه، ولا يمكن أن يصدر عن رجال لا يتعدون هذه الدرجات اجتهاد حقيقى، أو إبداع صادق أصيل.

والدرجة العليا لو أن صاحبها إذا لم يطمئن أعاد النظر والبحث، ثم أضاف حواراً جاداً مع عالم أو أكثر ممن يثق بهم (وسياتى للحوار موضع فى هذا الكتاب)، بغية مزيد من التحقيق، فإذا اطمأن إلى اجتهاده أعلنه للناس - لو أنه فعل ذلك لنجا من أسر التقليد وأفاد الأمة باجتهاده.

ونتساءل هنا: هل المطلوب هو العودة إلى (رأى السلف) والسلفيين، أم

العودة إلى (منهج السلف) لنطبقه ؟ (هذا أسلم ولكنه بحاجة إلى اكتشاف - وسيأتى الحديث عن هذا المنهج) أم العودة إلى الهدى الإلهى لنسترشد به ؟ هذا هو الأصح . ومنهج السلف ورأى السلف أو آراؤهم لا بد منها كمعينات فى دراسة الهدى الإلهى .

وإذا كانت السلفية هى التمسك بما كان عليه السلف ، ولا شك أن أصلح السلف هم صحابة رسول الله ﷺ ، فننظر ماذا كان منهجهم ؟ ومنهجهم عموما هو الاعتماد فى كل أمر على هدى الكتاب والسنة ، والاستيثاق من صحة دلالة النص الشرعى .

أبو موسى الأشعرى يطرق باب عمر بن الخطاب ثلاث مرات فلا يؤذن له فيصرف ، فلما لقيه عمر بن الخطاب سأل ، فذكر له حديث الاستئذان ثلاثا ، فما ترك عمر أبا موسى حتى أتاه بمن يؤيد سماع ذلك من رسول الله - ﷺ - حتى تزداد الثقة فى الدليل .

وكانوا إذا طرقتهم أمر جديد تشاوروا وتحاوروا وأعملوا عقولهم ، واجتهدوا رأيهم ، ومضوا على بركة الله ، مثل موضوع جمع القرآن ونقسيه أرض السواد (ريف العراق) بعد الفتح . انتهى .

٣- وجوب الاعتدال فى تقويم تراثنا الدينى والفكرى :

والاعتدال فى تقويم تراثنا الصوفى والكلامى والفقهى والأثرى هو المطلوب والمحمود . فتوزن هذه الموارث كلها بما لها وما عليها بالقسط . ويفصل بين طوائفها وانجماها بالحق ، فيعطى كل منها حكمه الخاص به لا يتعداه ، دون تعصب لفئة ، أو تعصب ضد أخرى . بل كما أمرنا الله عز وجل أن نكون شهداء بالقسط مع من نحب ، ومع من نكره ، كما قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [نساء : ١٣٥] وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : ٨] .

وهذا هو موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من « التصوف والصوفية » فقد بين

تنازع الناس في طريقهم، ما بين مبالغ في التعظيم، ومبالغ في الذم والإنكار.
قال : طائفة ذمّت « الصوفية والتصوف » وقالوا : إنهم مبتدعون، حارجون عن
السنة، ونُقل عن طائفة من أهل الفقه والكلام.

وطائفة غلت فيهم، وادعوا أنهم أفضل الخلق، وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا
طرفي هذه الأمور ذميم.

و « الصواب » أنهم مجتهدون في طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل
طاعة الله، ففيهم (السابق) المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم (المقتصد) ابذى هو
من أهل اليمين، وفي كل من الصنمين من قد يجتهد فيخطيء، وفيهم من يذنب
فيتوب أو لا يتوب.

ومن المنتسبين إليهم من هو (ظالم لنفسه)، عاص لربه.

وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة، ولكن عند المحققين من
أهل التصوف ليسوا منهم، كالحلاج مثلاً. فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه،
وأخرجوه عن الطريق مثل : الجنيد بن محمد سيد الطائفة وغيره. كما ذكر ذلك
الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في « طبقات الصوفية »، وذكره الحافظ أبو بكر
الخطيب في تاريخ بغداد.

فهذا أصل الصوف. ثم إنه بعد ذلك تشعب وتوعد، وصارت الصوفية
« ثلاثة » أصناف : صوفية الحقائق، وصوفية الأرزاق، وصوفية الرسم.

فأما « صوفية الحقائق » فهم الذين وصفناهم.

وأما « صوفية الأرزاق » فهم الذين وقفت عليهم الوقوف، كالحوانك، فلا
يشترط في هؤلاء أن يكونوا من أهل الحقائق، فإن هذا عزيز، وأكثر أهل الحقائق
لا يتصفون بلزوم الحوانك، ولكن يشترط فيهم ثلاثة شروط :

أحدها : العدالة الشرعية بحيث يؤدون الفرائض، ويجتنبون المحارم.

والثاني : التأدب بآداب أهل الطريق، وهي الآداب الشرعية في غالب
الأوقات، وأما الآداب البدعية والوضعية فلا يلتفت إليها.

والثالث : أن لا يكون أحدهم متمسكا بفضول الدنيا.

فأما من كان جَماعاً للمال، أو كان غير متحلق بالأحلاق الحميدة، ولا يتأدب بالآداب الشرعية، أو كان فاسقاً، فإنه لا يستحق ذلك.

وأما «صوفية الرسم» فهم المقتصرون على النسبة، فهمهم في اللباس والآداب الوضعية، ونحو ذلك. فهؤلاء في الصوفية بمنزلة «الذي يقتصر على زى أهل العلم وأهل الجهاد، ونوع ما من أقوالهم وأعمالهم، بحيث يظن الجاهل حقيقة أمره أنه منهم وليس منهم». (١) اهـ

وهذا الموقف هو أعدل المواقف وأصوبها وأبعدها عن الإفراط والتفريط، فليس من العدل تجريدهم من كل فضيلة، واتهامهم بكل نقیصة، كما يفعل ذلك المتعصبون عليهم، الذين يلقون على كاهلهم أوزار البدع والانحرافات التي كدرت صفاء الإسلام، ولوثت حياة المسلمين. وكثير من هؤلاء ممن ينسبون أنفسهم إلى مدرسة ابن تيمية، وقد رأينا عدله ووسطيته فيهم.

وهذا في الواقع ليس من الإنصاف، فكل الفئات من المتكلمين والمتفقيين والمحدثين كالتصوفين. لهم وعليهم. ولا تخلو فئة من هؤلاء من غلو أو تقصير في بعض الأمور. والمتقدمون في كل فئة خير من المتأخرين في الجملة، فالقرون الأولى هي خير قرون هذه الأمة، وكل من كان قريباً من هذه القرون فهو أقرب إلى هدى الرسول وأصحابه، وإلى منهج الإسلام القويم.

وللصوفية جهودهم وآثارهم في نشر الإسلام بين الكفار، وفي التربية الروحية بين المسلمين، ولهم أخطاء وانحرافات. والمخلصون منهم مثابون على حسناتهم، معدورون في أخطائهم، بل ماجورون فيها إذا كانت بعد تحرر واجتهاد.

وعلى هذا المنهج سار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، فقوماً ميراث القوم بميزان الكتاب والسنة. فقبلوا منه وردوا، وأخذوا وتركوا.

(١) مجموع فتوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، رسالة الصوفية والتصوف، ج ١١

تجد ذلك واضحا فى رسائل ابن تيمية وفتاويه المتعلقة بالتصوف والسلوك وقد بلغت مقدار مجلدين^(١) فى مجموع فتاويه التى بلغت خمسة وثلاثين مجلدا، وطبعت بالرياض.

ونجده فى كتب ابن القيم المتعلقة بهذا الجانب مثل «الداء والدواء» و«عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» و«باب الهجرتين وطريق السعادتين» وغيرهما مما يبحث فى هذه السواحي، وأعظمها وأجمعها ولا شك «مدارج السالكين». شرح منازل السائرين.

نجد ابن تيمية يثنى على سيد الطائفة الجنيد، وعلى أبى سليمان الداراني، وأمثالهما من متقدمي الصوفية.

ويمتدح الشيخ عبد القادر الجيلاني، ويشرح بعض فقرات من كتابه «فتوح الغيب» شرحا يبرز فضل الشيخ ومكانه من العلم ومعرفة الطريق، ويحمل بعض ما فيها على أحسن المحامل، ما وجد لذلك سبيلا.

ولكنه بجوار ذلك ينكر أشد الإنكار مذهب ابن عربي وابن سبعين والتلمساني وغيرهم من القائلين بوحدة الوجود، ويرى أن مذهبهم يناقض للإسلام، بل الأديان قاطبة.

وبهذا كان موقفه وسطا وعدلا، ليس مع الدائم للصوفية بإطلاق. ولا المادحين لهم بإطلاق، بل عاب هؤلاء وهؤلاء. وجعل مقياس الصواب والخطأ، والاستقامة والانحراف فى ذلك، هو القرب من كتاب الله تعالى، ومن هدى الرسول وصحابته وتابعيهم بإحسان، أو البعد عنه. قال:

«والصواب: للمسلم أن يعلم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وخير القرون القرن الذى بعث فيهم، وأن أفضل الطرق والسبل إلى الله ما كان عليه هو وأصحابه، ويعلم من ذلك أن على المؤمنين أن يتقوا الله

(١) هما المجلدان ١١، ١٢ من مجموع الفتاوى.

بحسب اجتهادهم ووسعهم، كما قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال ﷺ: «ما أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

«وإن كثيرا من المؤمنين المتقين - أولياء الله - قد لا يحصل لهم من كمال العلم والإيمان ما حصل للصحابه، فيتقى الله ما استطاع، ويطيعه بحسب اجتهاده، فلا بد أن يصدر منه خطأ، إما في علومه وأقواله، وإما في أعماله وأحواله، ويثابون على طاعتهم، ويغفر لهم خطؤهم، فإن الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦] قال الله تعالى: قد فعلت»^(٢).

«فمن جعل طريق أحد من العلماء والمقهاء، أو طريق أحد من العباد والنسك أفضل من طريق الصحابة، فهو مخطيء، ضال مبتدع، ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذموما معيبا ممقوتا، فهو مخطيء ضال مبتدع».

«ثم الناس في الحب والبغض والموالات والمعاداة هم أيضا مجتهدون يصيبون تارة، ويخطئون تارة، وكثير من الناس إذا علم من الرجل ما يحبه، أحب الرجل مطلقا، وأعرض عن سيئاته، وإذا علم منه ما يبغضه أبغضه مطلقا وأعرض عن حسناته»^(٣).

٤ - نقد الآراء لا يعنى الطعن فى أصحابها :

وإذا كان نقد الآراء والأقوال المنقولة عن السلف - ناهيك بالحلف -

(١) متمق عليه عن أبى هريرة، رواه البخارى (٧٢٨٨) ومسلم (٦٣٣٧).

(٢) رواه مسلم عن ابن عباس.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ج ١١ ص ١٤ - ١٥.

مشروعاً، بل قد يكون واجباً في بعض الأحيان، فلا يعنى هذا أن يصل النقد إلى حد الطعن في الأشخاص، والتجريح لهم، فهذا توجه مذموم ومرفوض في ميزان الشرع، لعدة أسباب:

١- أن الإسلام شرع الاجتهاد في الدين لكل من هو أهله، فمن اجتهد في فهم القرآن أو السنة وفق علمه وثقافته عصره، واستفرغ في ذلك وسعه، فقد بذل ما عليه، ولم يكلفه الله أن يصيب الحق، فإن أصابه فله أجران، وإن أخطأه فله أجر واحد، وهو أجر التحري وبذل الجهد، فلم يكتف بأن جعله مقدوراً، بل جعله مأجوراً.

بل إن القرآن الكريم ذكر لنا قضية حكم فيها نبياء من نبياء الله تعالى ورسوله الكرام، ففهمها أحدهما وأصاب الحق فيها، ولم يصيب الآخر، ومع هذا ثنى القرآن على كل منهما، كما قال تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

٢- أن الثواب والعقاب في الإسلام مبنيان - أساساً - على النية والقصد فما قصد به وجه الله تعالى، فهو خير وبر، وهو قرينة وعادة، وما قصد به حب الدنيا أو حب الذات واتباع الهوى، فهو من عل الشيطان. وقد قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دينا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه» متفق عليه عن عمر.

ونحن نعرض حسن النية وقصد الخير، فيمن يشتغلون بعلوم الشرع، ويعملون في ساحة الدين، تحسناً للضعف بهم، وحملاً لحالهم على الصلاح، ولم نؤمر أن نكشف عن دحائلهم، وليس في وسعنا لو أردناه، إنما أمرنا أن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر. فهم موكولون إلى نياتهم.

٣- أن الرأي الذي ننقده اليوم - في القرن الخامس عشر الهجري . . والقرن

الحادى والعشرين الميلادى - بمنطقنا اليوم، وبما لدينا من معلومات تتزايد وتتضاعف يوما بعد يوم فى عصر (انفجار المعرفة) و (ثورة المعلومات) ربما كان فى عصره وفى بيئته رأيا صالحا وسديدا ومتقدما، وربما أدى مهمته فى مكانه و زمانه . وليس من العذر أن يحاكم رأيا له عشرة قرون أو بضعة عشر قرنا، بمنطق عصرنا، وبدينه ونجرح قائله، فهذا من الظلم المبين . إنما أن يوضع كل قول وكل رأى وفكر فى إطاره التاريخى فى زمانه ومكانه وملابساته، ونحكم له أو عليه ضمن هذا الإطار . فقد ننتهى إلى أن هذا الرأى كان صالحا فى ذلك الزمان، ولم يعد صالحا اليوم . ولهذا قال الفقهاء : لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان .

٤ أن المنقود بشر غير معصوم، والناقد أيضا بشر غير معصوم، وما يدرينا لعل الصواب مع المنقود، ولعل الخطأ مع الناقد . فليخفف الناقد من غلوائه، وليتواضع قليلا، ويعلم أن أحدا لم يؤت الحقيقة كلها، ولا الحكمة كلها، وقد قال الله عز وجل : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥] .

وقال الشافعى رضى الله عنه :

كلما أدهنى الدهر ر أرائى نقص عقلى

وأرائى ازددت علما زادنى علما بجهلى

وهذا الخلق - خلق التواضع - هو من شيمة العلماء الأصلاء، لا الدخلاء، فهو - وإن ارتقى فى العلم ما ارتقى - يعتقد أنه يقصه الكثير، ويسأل الله المزيد، كما قال تعالى لرسوله : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [صه: ١١٤] .

وكم من علماء كانوا متمسكين بآراء ظلوا طوال عمرهم مؤمنين بها، داعين إليها، ذائدين عنها، مخاصمين لمعارضيهها، وفى آخر حياتهم أعرضوا عنها، وآمنوا بضدها، كما رأينا ذلك عند إمام الحرمين الجوينى، وأبى حامد الغزالى، وفخر الدين الرازى وغيرهم من كبار متكلمي الأشاعرة، الذين حاضروا لحج التأويل، ثم انتهوا فى آخر حياتهم إلى رأى السلف رضى الله عنهم فى التسليم وترك التأويل .

٥ أن من القيم الرفيعة المأمور بها فى ديننا، والمتوازنة عندنا : أن نكون

عدولا حتى مع خصومنا، ولو كانوا كفارا معادين لنا، كما قال تعالى : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨٠].

ولهذا تعامل أئمتنا وعلمائنا الكبار مع محالفيهم بالعدل والاعتدال، بل بالحب والإخاء، ولم تدفعهم المخالفة في الرأي أو المذهب إلى الخصومة أو الطعن والتجريح، وسع بعضهم بعضا، وصلى بعضهم وراء بعض.

حتى الخلفاء الراشدون – والسلطة بأيديهم – كانوا يحترمون آراء الآخرين، ولا يجبرون الناس على اتباع آرائهم، وإن كانوا يرونها صوابا.

عن عمر أنه لقي رجلا فقال : ما صنعت (في قضية له) ؟

فقال : قصي على وزيد بكذا.

فقال : عمر : لو كنت أنا لقضيت بكذا.

قال : فما يسمعك والأمر إليك ؟

قال : لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة رسول الله ﷺ لفعلت، ولكنني أردك إلى رأيي، والرأي مشترك.

فلم ينقض ما قال على وريد (وهو يرى خلاف ما ذهبوا إليه)^(١).

قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله (يعني أحمد بن حنبل) يسأل عن رجل يقدم وعليه حلود الثعالب أو غيرها من حلود الميتة المدبوغة.

فقال : إن كان لبسه وهو يتأول « أيما إهاب دبغ فقد طهر »^(٢) فلا بأس أن تصلى خلفه.

قيل له : فتراه أنت جائزا ؟

(١) جامع بيان العلم (٥٩ / ٢) .

(٢) حديث سوى رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس، وصححه في صحيح الجامع الصغير (٢٧١١) ومعنى أنه يتأول الحديث : أي يعممه بحيث يشمل إهاب الميتة إذا دبغ .

قال: لا، نحن لا نراه حائزا لقول النبي ﷺ «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»^(١) ولكنه إذا كان يتناول فلا بأس أن يصلي خلفه.

قيل له: كيف وهو محطى في تاويله، ليس من تأول كمن لا يتناول. ثم قال: كل من تأول شيئا جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه أو عن أحدهم فذهب إليه، فلا بأس أن يصلي خلفه، وإن قلنا نحن خلافه من وجه آخر لأنه قد تأول^(٢).
يعنى الإمام أحمد: أنه يحترم صاحب الرأي الآخر، وإن كان يخالفه، مادام ذلك الرأي مؤسسا على تأويل وموقف علمي. وهذا هو التسامح الذي يليق بأمثال أحمد رضى الله عنه.

نموذج لتقويم ما جاء عن السلف عن ابن تيمية:

وأود أن أذكر هنا نموذجا يبين لنا كيف يكون التقويم العادل لما ينقل عن السلف رضى الله عنهم، دون طعن عليهم أو تجريح لهم، وهو مأخوذ ملخصا من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

وسئل الشيخ رحمه الله عما ذكر الأستاذ القشيري في (باب الرضا) عن الشيخ أبي سليمان أنه قال: (الرضا: ألا يسأل الله الجنة، ولا يستعيد من النار)^(٣) فهل هذا الكلام صحيح؟

فاجاب: الحمد لله رب العالمين: الكلام على هذا القول من وجهين:

أحدهما: من جهة ثبوته عن الشيخ.

والثاني: من جهة صحته في نفسه وفساده.

أما المقام الأول فينبغي أن يعلم أن الأستاذ أبا القاسم (القشيري) لم يذكر عن الشيخ أبي سليمان بإسناد، وإنما ذكره مرسلا عنه، وما يذكره أبو القاسم في

(١) رواه السنائي.

(٢) فتح البر في الترتيب الفقهي لشمس الدين عبد البر (٢/٦٨١).

(٣) الرسالة القشيرية ج ٢ ص ٤٢٥ د. عبد الحليم محمود.

رسالته عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين والمشايخ وغيرهم - تارة يذكره بإسناد، وتارة يذكره مرسلًا، وكثيرًا ما يقول: وقيل كذا. ثم الذي يذكره بإسناد، تارة يكون إسناده صحيحًا، وتارة يكون ضعيفًا، بل موضوعًا. وما يذكره مرسلًا ومحذوف القائل أولى.

وهذا كما يوجد ذلك في مصنفات الفقهاء. فإن فيها من الأحاديث والآثار ما هو صحيح. ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو موضوع.

فالموجود في «كتب الرقاق والتصوف» من الآثار المنقولة فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع.

وهذا الأمر متفق عليه بين جميع المسلمين، لا يتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا وفيها هذا.

بل نفس الكتب المصنفة في «التفسير» فيها هذا وهذا.

بل إن أهل الحديث أقرب إلى معرفة المنقولات، وفي كتبهم هذا وهذا، فكيف غيرهم؟

والمصنفون قد يكونون أئمة في الفقه أو التصوف أو الحديث، ويروون هذا تارة، لأنهم لم يعلموا أنه كذب، وهو العالب على أهل الدين، فإنهم لا يحتجون بما يعلمون أنه كذب.

وتارة يذكرونه وإن علموا أنه كذب، إذ قصدتهم رواية ما روى في ذلك الساب، ورواية الأحاديث المكذوبة - مع بيان كونها كذبًا - جائز.

وأما روايتها - مع الإمساك عن ذلك - رواية عمل، فإنه حرام عند العلماء، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من حدث حديثًا هو يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»^(١).

وقد فعل كثير من العلماء متأولين أنهم لم يكذبوا، وإنما نقلوا ما رواه

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

غيرهم، وهذا سهل إذ رَوَّه لتعريف أنه روى، لا لأجل العمل به، ولا الاعتماد عليه.

و«المقصود هنا» أن ما يوجد في «الرسالة» وأمثالها: من كتب الفقهاء والصرفية وأهل الحديث من المنقولات عن النبي - ﷺ - وغيره من السلف فيه الصحيح والضعيف والموضوع.

فالصحيح الذي قامت الدلالة على صدقه، والموضوع الذي قامت الدلالة على كذبه، والضعيف الذي رواه من لم يعلم صدقه، إما لسوء حفظه، وإما لانهامه، ولكن يمكن أن يكون صادقا فيه، فإن الفاسق قد يصدق، والغالط قد يحفظ.

وغالب أبواب «الرسالة» فيها الأقسام الثلاثة. ومن ذلك: «باب الرضا» فإنه ذكر عن النبي ﷺ أنه قال: «ذاق طعم الإيمان من رضى بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً». وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه، وإن كان الأستاذ لم يذكر أن مسلماً رواه، لكنه رواه بإسناد صحيح.

ودكر في أول هذا الباب حديثاً ضعيفاً - بل موضوعاً - وهو حديث جابر الطويل الذي رواه من حديث الفضل بن عيسى الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر، فهو وإن كان أول حديث ذكره في الباب، فإن أحاديث الفضل بن عيسى من أوهى الأحاديث وأسقطها، ولا نزاع بين الأئمة أنه لا يعتمد عليها، ولا يحتج بها.

«وكذلك ما ذكره من الآثار، فإنه قد ذكر آثاراً حسنة بأسانيد حسنة».

«وفيما ذكره آثار ضعيفة مثل ما ذكره معلقاً. قال: وقيل: قال موسى: إلهي دلني على عمل إذا عملته رضيت عني. فقال: إنك لا تطيق ذلك فخر موسى سجداً متضرعاً، فأوحى الله إليه: يا بن عمران، رضائي في رضاك عني».

فهذه الحكاية الإسرائيلية فيها نظر، فإنه قد يقال: لا يصلح أن يحكى

مثلها عن موسى بن عمران . ومعلوم أن هذه الإسرائيلية ليس لها إسناد، ولا يقوم بها حجة في شيء من الدين، إلا إذا كانت منقولة لنا نقلاً صحيحاً .

« وإذا تبين أن فيما ذكره مسدا ومرسلاً ومعلقاً ما هو صحيح وغيره . فهذه الكلمة لم يذكرها عن أبي سليمان إلا مرسلاً . وبمثل ذلك لا تثبت عن أبي سليمان باتفاق الناس، فإنه وإن قال بعض الناس : إن المرسل حجة، فهذا لم يعلم أن المرسل هو مثل الضعيف وغير الضعيف . فأما إذا عرف ذلك فلا يبقى حجة باتفاق العلماء . كما أنه تارة يحفظ الإسناد، وتارة يغلط فيه . »

وهذا الجنس وبحوه من علم الدين، قد التبس عند أكثر المتأخرين حقه بباطله، فصار فيه من الحق ما يوجب قبوله، ومن الباطل ما يوجب رده، وصار كثير من الناس على طرفي نقيض .

قوم كذبوا به كله لما وجدوا فيه من الباطل .

وقوم صدقوا به كله لما وجدوا فيه من الحق .

وإنما الصواب التصديق بالحق، والتكذيب بالباطل، وهذا تحقيق لما أخبر به النبي ﷺ ركوب هذه الأمة سن من قبلها حذو القذة بالقذة .

فإن أهل الكتابين ببسوا الحق بالباطل، وهذا هو التبديل والتحريف الذي وقع في دينهم . بهذا يتعمر الدين بالتبديل تارة، وبالنسخ أخرى، وهذا الدين لا ينسخ أبداً، لكن يكون فيه من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلس به الحق بالباطل، ولا بد أن يقيم الله من تقوم به الحجة خلفاً عن الرسل، فينفون عنه تحريف العالين، وانتحال المطولين، وتأويل الجاهلين، فيحق لله الحق، ويبطل الباطل، ولو كره المشركون .

فالكتب المنزلة من السماء، والآثار من العلم الماثورة عن خاتم الأنبياء، يميز الله بها الحق من الباطل، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .

« قال أبو يوسف رحمه الله وهو أجل أصحاب أبي حنيفة، وأول من لقب قاضي القضاة : لما اجتمع بمالك وسأله عن هذه المسائل، وأجابه مالك بنقل أهل

المدينة المتواتر، رجع أبو يوسف إلى قوله . وقال : لو رأى صاحبي مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت . فقد نقل أبو يوسف أن مثل هذا النقل حجة عند صاحبه أبي حنيفة كما هو حجة عند غيره، لكن أبو حنيفة لم يبلغه هذا النقل، كما لم يبلغه ولم يبلغ غيره من الأئمة كثير من الحديث . فلا لوم عليهم في ترك ما لم يبلغ علمه .

وكان رجوع أبي يوسف إلى هذا النقل كرجوعه إلى أحاديث كثيرة اتبعها هو وصاحبه محمد . تركا بها قول شيخهما، لكن لم تبلغه .

ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره، فقد أخطأ عليهم، وتكلم إما بظن، وإما بهوى، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضؤ بالنبيذ في السفر مخالفة للقياس، وبحديث القهقهة في الصلاة، مع مخالفته للقياس، لاعتقاده صحتها، وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما .

قد بينا هذا في رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وبيننا أن أحدا من أئمة الإسلام لا يحالف حديثا صحيحا بغير عذر، بل لهم نحو من عشرين عذرا، مثل أن يكون أحدهم لم يبلغه الحديث، أو بلغه من وجه لم يثق فيه، أو لم يعتقد دلالة على الحكم، أو اعتقد أن الدليل قد عارضه ما هو أقوى منه، كالناسخ أو ما يدل على النسخ، وأمثال ذلك . والأعداد يكون العالم في بعضها مصيبا فيكون له أجران، ويكون في بعضها مخطئا بعد اجتهداه فيثاب على اجتهداه، وخطؤه مغفور به، لقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ وقد ثبت في الصحيح أن الله استجاب هذا الدعاء وقال : «قد فعلت»، ولأن العلماء ورثة الأنبياء، وقد ذكر الله عن داود وسليمان أنهما حكما في قضية، وأنه فهما أحدهما ولم يعب الآخر، بل أثنى على كل واحد منها بأنه آتاه حكما وعلما فقال : ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿[الأنبياء : ٧٨، ٧٩] (١) .

الأصل السابع

التقليد والتمذهب بين الإفراط والتفريط

الاتصل السابع التقليد والتمذهب بين الإفراط والتفريط

حقيقة التقليد : أنه مأخوذ عند أهل اللغة من القلادة التي يقلد الإنسان غيره بها، ومنه تقليد الهدى، فكان المقلد يجعل ذلك الحكم الذي قلده فيه المجتهد كالقلادة في عنق المجتهد .

وأما في الاصطلاح، فهو كما قال الإمام الشوكاني في (السيل الجرار)^(١) : (العمل بقول العير من غير حجة) فيخرج العمل بقول رسول الله - ﷺ - والعمل بالإجماع؛ والعمل من العامي بقول المفتي، والعمل من القاضي بشهادة الشهود العدول؛ فإنها قد قامت الحجة في جميع ذلك :

أما العمل بقول رسول الله - ﷺ - وبالإجماع عند القائلين بحجيته فظاهر . وأما عمل العامي بقول المفتي فلوقوع الإجماع على ذلك .

وأما عمل القاضي بشهادة الشهود العدول فالدليل عليه ما في الكتاب والسنة من الأمر بالشهادة، وقد وقع الإجماع على ذلك .

ويخرج عن ذلك أيضا قبول رواية الرواة فإنه قد دل الدليل على قبولها ووجوب العمل بها؛ وأيضا ليست قول الراوى بل قول المروى عنه وهو رسول الله ﷺ .

وقال ابن الهمام (ت ٨٦١ هـ) في التحرير : « التقليد العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة » وهذا الحد أحسن من الأول .

وقال القفال (ت ٣٦٥ هـ) : « هو قبول قول القائل وأنت لا تعلم من أين قاله » .

وقال الشيخ أبو حامد (الاسفراييني ت ٤٠٦ هـ) والأستاذ أبو منصور (عبد القاهر البغدادى ت ٤٢٩ هـ) : « هو قبول رأى من لا تقوم به الحجة بلا حجة » .

(١) السيل الجرار (١ / ٦ ، ٧) .

حكم التقليد واتباع المذاهب :

هناك ثلاث وجهات نظر أو ثلاثة آراء في (التقليد) :

إيجاب التقليد والتمذهب :

١ الرأي الأول : رأى الذى يوجبون (التقليد) على كل الناس ، سواء كانوا من الأميين أم من العلماء الدارسين . ويحرمون (الاجتهاد) كلياً كان أم جزئياً على علماء العصر ، بل يرون الاجتهاد قد منع نظراً ، وانقطع فعلاً منذ قرون ، وأن باب الاجتهاد قد أغلق منذ القرن الرابع أو القرن الثالث أو قبل ذلك .

هذا رأى يجعل تقليد أحد المذاهب الفقهية المتبرعة واجباً دينياً ، وفريضة مؤكدة على كل مسلم ، سواء كان من العامة أم من أهل العلم . ولا يرى أصحاب هذا الاتجاه لعلماء العصر حقاً فى ترجيح رأى على رأى ، خارج المذهب المقلد فأما الخروج عن المذاهب الأربعة المعروفة إلى غيرها من المذاهب ولو كانت للصحابة والتابعين ، فهو 'مر ينكرونه كل الإنكار .

وإذا كان أصحاب هذا الاتجاه يكرهون الاختيار والترجيح من الأقوال والآراء الموجودة ، فهم أشد إكثاراً للاجتهاد المستقل ، حتى الاجتهاد الجزئى فى المسائل . ينكرونه ويرفضونه ، رغم ما جدد فى الحياة من أوضاع ، وما طرأ على الناس من أفكار ، بناء على قولهم يسد باب الاجتهاد .

وبالغ بعض المتأخرين فى إيجاب تقليد أحد المذاهب الأربعة ، فقال الشيخ لصاوى المالكي صاحب الحاشية المشهورة على (الشرح الصغير) للدردير فى الفقه ، والحاشية على تفسير الجلالين (ت ١٢٤١ هـ) :

« ولا يجوز تقيد ما عدا المذاهب الأربعة ، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية ، فاختارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل ، وربما أداه ذلك إلى الكفر ؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر »^(١) .

(١) حاشية الصاوى على الجلالين (٩ / ٣) ط مصطفى الحلبي سنة ١٩٤١ م .

فانظر - رحمك الله - إلى هذه المبالغة من هذا الشيخ الذي كان معاصرا للشوكانى، وتأمل بعد المسافة بين فكيريهما! فهو يمنع تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة، بل لو وافق نص الحديث النبوى الصحيح، بل لو وافق الآية القرآنية الشريفة.

ومبالغة أخرى فى اعتبار من خرج عن المذاهب الأربعة - ولو فى مسألة كما هو ظاهر إطلاقه - ضالا مضلا، وربما أداه ذلك إلى الكفر، والعياذ بالله. وهذه كلها مجازفات، تخالف ما قرره المحققون من العلماء.

ومن مجازفات الشيخ هنا كذلك قوله: إن الأخذ بطواهر الكتاب والسنة من أصول الفكر، هكذا بإطلاق. ولعله يقصد الذين أخذوا بطواهر آيات الصفات، وأحاديث الصفات فى العقيدة، ولم يؤولوها، كما هو مذهب السلف الذى يثبتون لله تعالى ما أثبتته لنفسه، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، من غير تكييف ولا تأويل، ومن غير تشبيه ولا تعطيل.

وهذا رأى فى وجوب التقليد هو رأى الذى ساد اندارس والجامعات الدينية فى القرون المتأخرة، وتأمله الخلف عن السلف من علماء هذه الجامعات، وأصبح يدرس لطلابها فى معاهد العلم، ويقنون صلابهم: من قلد عالما لقي الله سالما!

وأذكر أننا درسنا ذلك فى المعهد الدينى الثانوى بالأهر، ضمن مقرر (علم التوحيد) حينما كنا ندرسه فى نظم الجوهرة للقدانى، وشرحها للباجورى، وكنا ندرسها فى السنتين: الرابعة والخامسة الثانويتين.

وفىها يقول الناظم مقررا ما يجب اعتقاده على أبناء الأمة:

ومالك وسائر الأئمة كذا أبو القاسم هداة الأمة
فواجب تقليد خبر منهمو كما حكى القوم بلفظ يفهم

ومراده بـ (أبو القاسم) المربى الصوفى الكبير الجنيد بن محمد (ت ٢٩٧هـ) رحمه الله. ومعناه أن على المسلم أن يقلد إماما من أئمة المذاهب الأربعة فى الفقه،

وخص مالكا بالذكر، لأن الناظم مالكي، كما عليه أن يتبع في السلوك إماما من أئمة التربية الصوفية، مثل الجنيد الذي أجمع المحققون من أهل العلم على استقامة طريقته، وسلامة اتجاهه، وبعده عن الانحراف والابتداع.

وبعضهم يوجب كذلك: أن تتبع في العقيدة إماما معروفا كأبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٤) أو أبي منصور الماتريدي

وهذا هو المشهور المتعالم والمتوارث عند إخواننا من أهل العلم الديني في بلاد المغرب كلها: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا من خريجي الزيتونة والقرويين وغيرهما: أن يتبعوا في العقيدة مذهب الأشعري، وفي الفقه مذهب مالك، وفي السلوك مذهب الجنيد أو طريقة الجنيد رضي الله عنهم جميعا. وفي ذلك يقول ابن عاشر في منظومته، ما يحفظه طلبة العلم في بلاد المغرب كلها:

وعقد الأشعري وفقه مالك كذا طريقة الجيد السالك

وقد رد كثيرون على هذا الرأي، منهم ابن عبد البر وابن حزم وابن تيمية وابن القيم والصنعاني والشوكاني والدهلوي، وغيرهم

تحريم التقليد وإيجاب الاجتهاد:

٢- والرأي الثاني: على عكس الأول تماما، وهو تحريم التقليد على كل الناس، وإيجاب الاجتهاد عليهم، حتى على العوام منهم . . والقائلون بهذا الرأي ينزموون كل مسلم أن يأخذ أحكام الشرع من الكتاب والسنة، وينكروا بشدة على مقلدة المذاهب بل يهاجمونهم بعنف، وربما غلا بعضهم في هجومه على التقليد، فقدح في المذاهب نفسها، بل قد يتطاول بعض متطرفيهم إلى أصحابها.

وأقوى هؤلاء الدعاة قديما - فيما نعلمه - هو الفقيه الظهري الشهير أبو محمد بن حزم صاحب كتب (الإحكام في أصول الأحكام) في أصول الفقه، وكتاب (المحلى) في الفقه المقارن، و (الفصل في الملل والنحل) في تاريخ الأديان والفرق وغيرها من الكتب.

وساعده على ذلك من المتأخرين - إلى حد كبير - العلامة الشوكاني في أكثر من كتاب له كما نلاحظ ذلك في (إرشاد الفحول) وفي (السيل الجرار) وفي رسالة (القول المفيد في الاجتهاد والتقليد) . فقد أنكر التقليد وحمل عليه بشدة، ولكنه كان أخف من ابن حزم .

وبمثل هذا الرأي، في عصرنا جماعة من أهل الحديث، وعلى رأسهم المحدث المعروف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ومن سار على دربه .

وأصحاب هذا الرأي هم الذين يسميهم خصومهم (اللامذهبيين) لأنهم ينكرون التمدد بآى مذهب، ولا يجيزونه لعالم ولا لجاهل .

ولقد رد عليهم خصومهم بمقالات وكتب شتى، مثل العلامة التركي الشيخ محمد زاهد الكوثري في مقالته (اللامذهبية قنطرة إلى اللادينية) والعلامة الحموي الشيخ محمد الحامد، والدكتور محمد سعيد رمضان الطوطي في كتابه (اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية) ١١

مأخذ على اتجاه إيجاب التقليد على كل الناس :

ومما يؤخذ على لاتجاه الأول - اتجاه إيجاب التقليد - عدة أمور :

- ١ - إيجاب التقليد على كل الناس، حتى أهل العلم منهم .
- ٢ - إيجاب التقليد لأئمة المذاهب الأربعة وعدم الخروج عنهم .
- ٣ - إيجاب التقليد لإمام واحد من أئمة المذاهب .
- ٤ - عدم جواز الانتقال من مذهب لغيره .
- ٥ - عدم الخروج من المذهب ولو في بعض المسائل التي ظهر ضعفها .
- ٦ - إعلان سد باب الاجتهاد .
- ٧ - الوقوف في وجه أى دعوة للاجتهاد، ولو كان جزئياً .
- ٨ - تعصب اتباع كل مذهب له، ومحاولة تفضيله على غيره .

مآخذ على اتجاه تحريم التقليد على كل الناس :

وإذا كان اتجاه إيجاب التقليد على كل الناس، عليه مآخذ رصدناها وذكرناها، فإن الاتجاه المقابل - اتجاه تحريم التقليد على كل الناس - عليه مآخذ مماثلة لذلك . ككل طرفى الإفراط والتفريط .

فمن مآخذ هذا الاتجاه :

١- تحريمه التقليد على كل الناس، حتى العوام الذين ليس لديهم أدوات الاجتهاد .

٢- كثرة دعاوى الشباب الذين حصلوا قشورا من العلم أنهم أصبحوا مجتهدين .

٣- تجرؤ هؤلاء الشباب الناشئين على كبار العلماء القدامى المجتهدين .

٤- الاستهانة بمذاهب الأمة الفقهية، على ما فيها من ثروة علمية طائلة .

٥- تجاوز بعضهم الطعن فى التمدد إلى الطعن فى الأئمة أنفسهم .

٦- نمو النزعة (الحرفية) عندهم حتى سميتهم (الظاهرية الجدد) .

٧- شغل الأمة بالجدل فى الفرعيات الخلافية، وبصب المعارك لأجلها .

٨- التشجيع على المخالفين بادعاء أنهم - وحدهم - على الكتاب والسنة .

الإمام الشوكانى والتقليد :

كان الإمام محمد بن على الشوكانى منارة من منارات التجديد والاجتهاد فى القرن الثالث عشر الهجرى (ت ١٢٥٠ هـ) كما ظهر ذلك فى عدد من كتبه التى تجلّى فيها (العلم الاستقلالى) أو الاجتهاد المطلق، مثل : (السيل الجرار) الذى شرح به متن (الأزهار) وهو عمدة الزيدية أو الهادوية فى (الفقه) وسلك فيه مسلكا اجتهاديا حرا، لم يلتزم فيه إلا بالكتاب والسنة، وكان له فيه آراء حرة، ربما خرجت على المذاهب الأربعة أو الثمانية .

ومثل كتابه (نيل الأوطار) الشهير الذى شرح فيه كتاب (منتقى الأخبار

من أحاديث سيد الأخيار) لابن تيمية الجدة ، وأصبح مرجعا فى فقه الحديث لدى المدارس الدينية السنية وغير السنية .

ومثل كتابه (الدرارى المضىة) التى شرح به متنه (الدرر البهية) الذى أودعه خلاصة فقهه المستقل .

ولقد بين الإمام الشوكانى موقفه من (التقليد) ومواجهته له ، وتنديده بأصحابه والدعاة إليه ، ودعوته إلى الاجتهاد - فى أكثر من كتاب له ، منها : كتابه الاصولى الشهير (إرشاد الفحول) ومنها : رسالة (القول المفيد فى أدلة الاجتهاد والتقليد) ومنها كتابه : (أدب اطلب ومنتهى الأرب) . كما ذكر ذلك فى الجزء الأول من كتابه الكبير (السيل الجرار) .

وقد حمل الشوكانى على التقليد ودعائه حملة قوية ، ورد على ما استندوا إليه من أدلة من القرآن مثل قوله تعالى ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٢] ، وقول الرسول ﷺ : « هلا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فإنا دواء المعى السؤال » مبينا أن السؤال لا يعنى تفيد شخص معين فى كل ما يقوله ، بل يسأل من تيسر له من أهل العلم كما كان يفعل الناس فى عهد النبى ﷺ وأصحابه .

واستفاد الشوكانى مما كتبه الإمام ابن القيم فى رد التقليد ، وما كتبه قبله الإمام ابن عبد البر والإمام ابن حزم وغيرهما .

وأنكر القول بسد باب الاجتهاد ، واعتبر ذلك بدعة شنيعة فى الإسلام ، وبين أن فضل الله عظيم لم يقصر على عصر من الأعصار ، ولم يحتكر لعدد من الناس قل أو كثر ، وإنما هو باب مفتوح لكل من وهبه الله استعدادا .

ودعا الشوكانى إلى الاجتهاد ، ومارس هو الاجتهاد المطلق ، بل الاجتهاد المطلق المستقل ، فلم يكن متسبا إلى مذهب من المذاهب المعروفة ، لا فى الأصول ولا فى المروع ، وإن كان هو فى الأصل زيدا . وكان له أصوله الخاصة التى تمثلت فى (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول) .

ولكنه حمل على (الرأى) فى الفقه، ومدرسة الرأى، وأوجب الاعتماد على الرواية لا على الرأى، وأن الدين ليس فى رأى إمام من الأئمة، ولكن فى روايته عن صاحب هذا الدين وهو رسول الله ﷺ. وأن العامى - الذى لا يقدر على الاجتهاد - عليه أن يسأل العالم بالكتاب والسنة، يسأل عن روايته فى المسألة لا عن رأيه. .

أوافق الشوكانى وأخالفه:

وأنا مع الإمام الشوكانى فى دعوته العلماء إلى التحرر والاجتهاد.
وأنا معه فى إنكاره على من أوجبوا التقليد على كل الأمة.
وأنا معه فى حملته على من أوجبوا المذهب بمذهب عالم واحد بحيث لا يجوز الخروج عنه.
وأنا معه فى إنكاره على المتمذهين بقاءهم على مذهبهم، وإن ظهر لهم ضعف دليله بجلاء ووضوح.
وأنا معه فى إنكاره سد باب الاجتهاد بعد القرن الثانى أو الثالث الهجرى.
وأنا معه فى حث الأمة على اتباع الكتاب والسنة، وألا يستدل بهما آراء الرجال.
وبكنى لست معه فى تحريم التقليد على عوام الناس، وتحريم المذهب عليهم. بل لا أرى مانعا من اتباع هؤلاء لإمام من أئمة المسلمين، والنزام مذهب، مثل أبى حنيفة أو مالك أو الشافعى أو أحمد، أو زيد أو لهادى أو جعفر أو جابر أو غيرهم. على أن يكون هذا مما يسوغ له، وليس مما يجب عليه شرعا. بل القول تراجع أن العامى لا مذهب له، وإنما مذهب مذهب من يفتيه من العلماء.
على أن له أن ينتقل من مذهب إلى مذهب غيره، وله أن يسأل من شاء من علماء الأمة فيما يعن له من مسائل.
وله أن يخرج عن مذهب فى بعض القضايا إلى غيره، حين يرى مذهب الغير أقوى دليلا، وأهدى سبيلا.

ولست مع الإمام الشوكاني في حملته على (الرأى) الفقهي، واعتباره كانه ضد الشرع. وأن العمدة في الرواية لا الرأى. فالحقيقة أن لافقه بخير رأى. والرأى المذموم هو ما كان ضد النصوص المحكمة. أما الرأى فيما لا نص فيه، وفي حسن فهم النصوص وفقا للأصول المرعية، وفي ضوء مقاصد الشريعة وأهداف الدين، فلا غنى عنه بحال.

لا بد من الرأى فى ملء (منطقة العفر) أو الفراغ من النص الملزم، إما بالقياس على المنصوص، أو بالاستحسان، وهو العدول عن قياس ظاهر ضعيف إلى قياس خفى أقوى. أو لاستصلاح، وهو العمل بالمصلحة المرسله بشروطها، أو بالعرف فى محاله أو بسد الدرائع، أو بالاستصحاب. . . الخ. وكدها من العمل بالرأى. وهل يستغنى عن ذلك فقيه؟ وهل خلا فقه مثل عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد وابن عباس وغيرهم من ذلك؟

وهل يفهم النصوص فهما صحيحا من غير رأى صحيح؟ ألم يستخدم الصحابة الذين صلوا العصر فى الطريق - قبل وصولهم إلى قريظة - رأيهم؟ وكانوا هم أقرب إلى الصواب من الذين أخرؤا الصلاة حتى وصلوا بعد الوقت؟ كما قرر ذلك ابن تيمية؟

أليس النظر فى مقاصد الشريعة ضربا من استخدام الرأى فى فهم النصوص القرآنية والنبوية؟

أليس إيقاف عمر حد السرقة فى عام المجاعة ضربا من الرأى؟

أليس نقله نعله تحمل الدية من القبيلة إلى أهل الديوان ضربا من الرأى؟

أليس توقفه فى قسمة أرض سواد العراق وغيره على الفاتحين: ضربا من الرأى؟

أليس تحذيره من زواح الكتائب - خشية على نساء المسلمين - ضربا من الرأى؟

أليس إشراكه الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم فى المسألة (الحمارية) فى

الميراث - على غير ما كان يقضى به أولا - ضربا من الرأى؟

أليس عدم إيقاع عثمان طلاق المريض مرض الموت - وهو ما يسمى طلاق الفار (أى الفار من توريث الزوجة) - ضرباً من الرأى ؟

أليس أمره بالتقاط ضالة الإبل، وحفظها فى بيت امان، بعد أن تغير الناس، وأصبح يحشى من صياعها على صاحبها - ضرباً من الرأى ؟

أليس تضمير على الصاع ما بأيديهم من أشياء الناس - مما كان يعتبر قبل ذلك أمانة - وقوله : لا يصلح الناس إلا ذاك - ضرباً من الرأى ؟

ألم يرد عن أبى بكر وعمر - من الصحابة فى عدد من المسائل قوله : أفتى فيها برأى، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فالله تعالى منه برىء ؟

ألم يقل الرسول الكريم لمعاد حين أرسله إلى اليمن، وقال له : بم تقضى ؟ فقال : بكتاب الله، ثم بسنة رسول الله . ثم قال إذا لم يجد كتاباً ولا سنة : اجتهد رأيى ولا آلو ؟ وأقره النسي عليه السلام ؟ (١)

أو لم يختلف الصحابة فى الأحكام بعضهم مع بعض، لاختلاف آرائهم وأفهامهم .

إحازة التقليد لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد أو النظر :

والرأى الثالث فى هذه القضية، هو التفصيل، فلا يوجب أصحابه التقليد بخلاف كالرأى الأول، ولا يحرمونه بإطلاق، كالرأى المقابل . بل يقولون : يجوز قوم، ويحرم على آخرين .

وهذا هو ما اتجه إليه الإمام البنا رحمه الله . فقال فى هذا الأصل : (لكل مسلم لم يبلغ درجة النظر فى أدلة الأحكام الشرعية : أن يتبع إماماً من أئمة الدين، ويحسن به أن يتعرف أدلته ما استطاع، وأن يتقبل كل إرشاد مصحوب

(١) الحديث رواه أحمد وأبو داود بسنده عن أصحاب معاد، وضعفه بعضهم بناء على أن أصحاب معاد مجهولون، ودافع عنه عدد من العلماء، باعتبار أن أصحاب معاد كلهم ثقات، وأن عمه ذكر واحد منهم لأنهم كثرة، وباعتبار أن شهرة الحديث تغنى عن إسناده، وعن دافع عنه وجود إسناده . ابن عبد البر والخطيب وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والذهبي وغيرهم .

بالدليل متى صح عنده صلاح من أرشده وكفايته، وأن يستكمل نقصه العلمى إن كان من أهل العلم حتى يبلغ درجة النظر). فلم يجعل التقليد أو التمسُّد واجباً، ولم يجعله حراماً، بل جعله مباحاً ومشروعاً، ولكن ليس لكل الناس أبضاً. إنما هو مشروع (لكل مسلم لم يبلغ درجة النظر فى أدلة الأحكام الشرعية) أى للعامى المحض، وما يشبهه، ممن ليس لديه أهلية النظر فى أدلة الأحكام، أى القدرة على الاستنباط من القرآن والسنة، ومعرفة الإجماع والقياس، والأدلة الأخرى التابعة لهذه الأدلة الأصلية، مثل: الاستصلاح (أى الاستدلال بالمصلحة المرسله) والاستحسان، والعرف والاستصحاب، وشرع من قبلنا. . الخ.

اتباع لا تقليد :

ومن محاسن صياغة الأستاذ البنا لهذا الأصل : أنه لم يعبر عن الموضوع بعبارة (التقليد) ولكن بعبارة (الاتباع) فقال : أن يتبع إماماً من أئمة الدين . وكلمة الاتباع هنا أولى من كلمة التقليد، والقرآن استعمل كلمة الاتباع فيما يحمّد ويشرع، كما فى قول إبراهيم لأبيه : ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ٤٣] .

فدلّت الآية على أن الجاهل يتبع العالم فيما لا يعلمه بنفسه .

وكذلك نرى فى قصة موسى مع العبد الصالح المعروف باسم (الخضر)، فقد قال تعالى عن موسى وفتاه : ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِمَّا لَدُنَّا عِلْمًا * قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَبِعَكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَ مِنَّا عِلْمًا رُّشْدًا﴾ [الكهف: ٦٥، ٦٦] .

فطلب منه موسى - عليهما السلام - أن يأذن له (باتباعه) ليعلمه مما علمه الله . فدل هذا على أن اتباع الأعلام فى بعض القصايا ليس بمذموم .

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر:

قال أهل العلم والنظر: حد العلم التبيين، وإدراك المعلوم على ما هو به، فمن بان له شيء فقد علمه. قالوا: والمقلد لا علم له، ولم يختلفوا في ذلك ومن مها - والله أعلم - قال البحترى:

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهال بالتقليد وأرى الناس مجمعين على فضلك من بين سيد ومسود

وقال أبو عبد الله بن خوير منداد البصري المالكى: التقليد معناه فى الشرع: الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه، وذلك ممنوع منه فى الشريعة، والاتباع: ما ثبت عليه حجة.

وقال فى موضع آخر من كتابه: كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله لدليل يوجب ذلك، فأنت مقلده، والتقليد فى دين الله غير صحيح. وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله، فأنت متبعه، والاتباع فى الدين مسوغ، والتقليد ممنوع^(١).

ومن أجل هذا أثر الشيخ البنا عبارة (أن يتبع إماما من أئمة الدين) دون عبارة (أن يقلد إماما). وهذا من حسن فقهه رضى الله عنه.

مفهوم (درجة النظر) فى أدلة الأحكام:

ومن محاسن الصياغة فى هذا الأصل كذلك: التعبير بـ (درجة النظر فى أدلة الأحكام) فلم يعبر بـ (درجة الاجتهاد) كما هو المألوف وامتوقع فى هذا الشأن، وأحسب أنه ترك التعبير بـ (الاجتهاد) لأمرين:

الأول: أن كثيرا من الناس - ومنهم عدد من أهل العلم الدينى - فى عصرنا: يستبعدون الوصول إلى درجة الاجتهاد، ويرون ذلك أمرا متعسرا بل متعذرا، فأراد الشيخ رحمه الله - على طريقته فى معالجة الأمور - الرفق بهم، ورعاية خواطرهم، فعبر بما عبر به.

(١) جامع بيان العلم ومضله لابن عبد البر (١١٧/٢) الطبعة المنيرة.

والثاني : أن تقليد الأئمة والمذاهب - تقليدا مطلقا - لا ينبغي أن يسمح به لمن بلغ درجة الفهم والاستبصار، وإن لم يصل إلى درجة الاجتهاد المطلق . فما دام قد أوتى من البصيرة والفهم والإدراك ما يستطيع به النظر في الأدلة، والموازنة بينها، واختيار أصحها وأرجحها، فلا ينبغي له أن يعطل قواه ومواهبه، ولا يوظفها في الوصول إلى الحق، ركونا إلى الكسل، واكتفاء باتساع الآخرين، وإلقاء الزمام إليهم، يقودونه كما يشاؤون وهو مستسلم لهم، مسلوب الإرادة والعقل . وهذا هو الذي يسمونه (الاجتهاد الجزئي) ويدخل فيه ما يسميه (الاجتهاد الانتقائي أو الترجيحي) .

يقول الإمام أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه النقدي الشهير (تبليس إبليس) : اعلم أن المقدد على غير ثقة فيما قد فيه . وفي التقليد إيصال منفعة العقل، لأنه خلق للتفاعل والتقدير . وقبيح من أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة^(١) .

ويقول الإمام الذهبي تعقيبا على ما قاله أبو محمد بن حزم : أنا أتبع الحق، وأجتهد ولا أتقيد بمذهب :

(قلت : نعم، من بلغ رتبة الاجتهاد، وشهد له بذلك عدة من الأئمة، لم يسُخ له أن يقلد، كما أن الفقيه المتدبّر والعمى الذي حفظ القرآن أو كثيرا منه لا يسرغ له الاجتهاد أبدا، فكيف يجتهد، وما الذي يقول ؟ وعلام يبنى ؟ وكيف يطير ولما يُريش ؟) والقسم الثالث : الفقيه المنتهى اليقظ الفهم المحدث الذي قد حفظ مختصرا في افروع، وكتابا في قواعد الأصول، وقرأ النحو وشارك في الفضائل مع حفظه لكتاب الله، وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرته، فهذه رتبة من بلغ الاجتهاد المقيّد، وتأهّل للنظر في دلائل الأئمة، فمتى وصح له الحق في مسألة، وثبت فيها النص، وعمل بها أحد الأئمة الأعلام كأبي حنيفة مثلا، أو كمالك، أو الثوري، أو الأوراعي، أو الشافعي، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق، فليتبع فيها الحق ولا يسلك الرخص، وليتورّع، ولا يسعه فيها بعد قيام الحجة عليه تقليد^(٢) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٩١)

(١) تبليس إبليس ص ٨١ .

ما ذكره الزركشي في البحر :

وذكر الإمام الزركشي في كتابه (البحر المحيط) في أصول الفقه حكم التقليد في العلم الشرعي : وهو المتعلق بالفروع، وأن المذاهب فيه ثلاثة : مذهب أوجبه، ومذهب حرمه، ومذهب توسط.

أما (الأول) : فذهب بعض المعتزلة إلى تحريم التقليد مطلقاً، كالتقليد في الأصول، ووافقهم ابن حزم، وكاد يدعي الإجماع على النهي عن التقليد، قال : ونقل عن مالك أنه قال : «أنا بشر أخطيء وأصيب، فانظروا في رأيي، فما وفق الكتاب والسنة فخذوا به، وما لم يوافق فاتركوه» وقال عند موته : وددت أني ضربت بكل مسألة تكلمت فيها برأي سوطا، على أنه لا صبر لي على السيئ!

قال : فهذا مالك ينهي عن التقليد، وكذلك الشافعي وأبو حنيفة، وقد ذكر الشافعي عن النبي ﷺ حديثاً، فقال بعض جلسائه : يا أبا عبد الله، أتأخذ به؟ فقال له : أرايت على زنار؟ أرايتني خارجاً من كيسة؟ حتى تقول لي في حديث السبي ﷺ : أتأخذ بهذا؟ ولم يزل رحمه الله في كتبه ينهي عن تقليده وتقليد غيره. وهكذا رواه المزني في أول «مختصره» عنه. انتهى كلام ابن حزم.

قال الزركشي :

وهذا الذي قاله ممنوع، وإنما نهوا المجتهد خاصة عن تقليدهم، دون من لم يبلغ هذه الرتبة. قال القرافي : مذهب مالك وجمهور العلماء وجوب الاجتهاد، وإبطال السقيد لقوله : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التعابن. ١٦] واستثنى مالك أربع عشرة صورة للضرورة : وجوب التقليد على العوام، وتقليد القائف، إلى آخر ما ذكره.

(والثاني) : يجب مطلقاً، ويحرم النظر، ونسب إلى بعض الحشوية.

(والثالث) : وهو الحق، وعليه الأئمة الأربعة وغيرهم : يجب على العامي، ويحرم على المجتهد، وقول الشافعي وغيره : «لا يحل تقليد أحد» مرادهم : على المجتهد.

وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبي : الرجل يكون عنده الكتب المصنفة ، فيها قول الرسول ، واختلاف الصحابة والتابعين ، وليس له بصيرة بالحديث الضعيف المتروك ، ولا الإسناد القوي من الضعيف : هل يجوز أن يعمل بما شاء ويفتنى به ؟ قال : لا يعمل حتى يسأل أهل العلم عما يؤخذ به منها . قال القاضي أبو يعلى : ظاهر هذا أن فرصه التقليد والسؤال إذا لم يكن له معرفة بالكتاب والسنة (انتهى) .

وأما تحريمه على المجتهد ، فلقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء : ٥٩] يعنى كتاب الله وسنة رسوله بالاستنباط .

وفى حديث معاذ المتلقى بالقبول لما قال له رسول الله ﷺ : بِمَ تحكم ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله . قال : فإن لم تجد ؟ قال : اجتهد رأيي ولا آلو ، فقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسوله ، إلى ما يرضاه رسول الله !^(١) قالوا : فصوره فى ذلك ، ولم يذكر من جملته التقليد ، فذلك دل على أن التقليد يحرم على العبياء الذين هم من أهل الاجتهاد والاستنباط ، ولهذا قال تعالى : ﴿ لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يَسْتَبْطِنُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [النساء : ٨٣] .

قال المزنى فى كتابه « فساد التأويل » : توفيق الله تعالى لمعاذ فى اجتهاده لما يرضاه رسوله عمدا إنما هو لنظر الكتاب والسنة . ولو كان تأويله : أفرض ما رأيت فى الحادثة ، لوجب فرض ذلك على جميع الناس .

قال : وقد ذم الله التقليد فى غير ما آية كقوله : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف . ٢٣] وقوله ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ ﴾ [الأحراب . ٦٧] وقال تعالى ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة . ٣١] وفى الحديث « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا وإنما يقبض العلم بقبض العلماء »^(٢) .

(٢) متفق عليه عن عبد الله بن عمرو .

(١) رواه أبو داود

قال المزني : ويقال لمن حكم بالتقليد : هل لك من حجة فإن قال : نعم ، أبطل التقليد ، لأن الحجة أو جبت ذلك عنده لا التقليد ، وإن قال : بغير علم ، قيل له : فلم أرق الدماء ، وأبحت الفروج والأموال ، وقد حرم الله ذلك إلا بحجة ؟ فإن قال : أنا أعلم أنني قد أصبت ، وإن لم أعرف حجة ، لأن معلمي من كبار العلماء . قيل له : تقليد معلم معلمت أولى من تقليد معلمك ، لأنه لا يقول إلا بحجة خميت عن معلمك كما لم يقل معلمك إلا بحجة قد خفيت عنك ، فإن قل : نعم ، ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه ، وكذلك حتى ينتهي إلى العالم من الصحابة ، فإن أبي ذلك نقض قوله ، وقيل له كيف يجوز تقليد من هو أصغر وأقل علما ، ولا يجوز تقليد من هو أكبر وأغزر علما ؟ وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه حذر من زلة العالم . وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : لا يقلدن أحدكم دينه ، رجلا ، فإن آمن آمن ، وإن كفر كفر ، فإنه لا أسوة في الشر .

وأما وجوبه علي العامة ، فلقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] وقوله ﴿ قُلْ لَّا نَفْرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة : ١٢٢] فامر بقبول قول أهل العلم فيما كان من أمر دينهم ، ولولا أنه يجب الرجوع إليهم لما كان للندارة معنى . .

ولقضية الدي شح ، فأمروه أن يغتسل ، وقالوا : لسا نجد لك رحصة فاعتسل ومات فقال النبي عليه السلام : « قتلوه قتلهم الله ، إنما كان شفاء العي السؤال » ^(١) فبان بذلك جواز التقليد .

قال الشيخ أبو حامد : ولأنه لا خلاف أن طلب العلم (أي الموصول إلى درجة الاجتهاد) من فروض الكفاية التي إذا قام بها البعض ، سقط عن الباقيين ، ولو منعنا التقليد ، لأفضى إلى أن يكون من فروض الأعيان .

(١) رواه أبو داود عن ابن عباس وعن جابر رضي الله عنهم .

ونقل غير واحد إجماع الصحابة فمن بعدهم عليه، فإنهم كانوا يفتنون العوام، ولا يأمرونهم بنيل درجة الاجتهاد.

ولأن الذى يذكره المجتهد له من الدليل، إن كان بحيث لا يكفى فى الحكم فلا عبرة به، وإن كان يذكر له ما يكفى، فأسند إليه الحكم فى مثل ذلك، التزمه قطعا.

وقال القاصى أبو المعالى عزيزى بن عبد الملك، فى بعض مؤلفاته: لو وجب على الكافة التحقيق دون التقليد أدى ذلك إلى تعطيل المعاش، وخراب الدنيا، فجاز أن يكون بعضهم مقلدا، وبعضهم معلما، وبعضهم متعلما، ولم ترفع درجة أحد فى الجنان لدرجة العلماء والمتعلمين ثم درجة المحبين وقال: المصير الموجب لتقليد العامى للعالم: عدم آلة الاستنباط وتعذرها عليه فى الحال، والتماس أصول ذلك، فوتركه حتى يعلم جميعها، ويستنبط منها لتعطلت الفرائض (أى المعاش) من العامة حتى يصيروا كلهم علماء، وهذا فاسد، فرخص له فى قبول قول العالم الباحث. ولا يجوز له قبول قول من هو مثله، ومن هذا امتنع تقليد المجتهد مثله، لأن المعنى الموجب لدفع التقليد وجود الأداة وهو متمكن منها^(١).

رأى ابن تيمية.

وأورد أن أذكر هنا رأى شيخ الإسلام ابن تيمية فى قضية الاجتهاد والتقليد، فهو محالف للذين يزعمون اليوم أنهم من أخص تلاميذه، ممن يوجبون الاجتهاد فى مروع الفقه وجزئيات أحكام الشريعة على كل الناس، ويحرمون التقليد على جميع الناس خواصهم وعوامهم، حضرهم وبدوهم، متعلميهم وأميينهم، غير مراعين لتفاوت طاقات الناس فى المعرفة والفهم، والقدرة على تحصيل العلم، وخصوصا من الأعاجم الذين لا يعرفون العربية، ويحتاجون إلى جهد جهيد، حتى يتعلموها ويتقنوها إلى درجة تجعلهم قادرين على تذوقها وفهم نصوصها،

(١) البحر المحيط (٦/ ٢٨٠ - ٢٨٢).

والاستنباط منها . فإيجاب الاجتهاد والاستدلال على هؤلاء وأمثالهم تكليف لهم بما ليس في وسعهم ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

وهذا ما قرره بجلاء شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه ، فقد سئل عن الاستدلال والتقليد والاتباع ، فكان من جوابه :

(الناس في الاستدلال والتقليد على طرفي نقيض ، منهم من يوجب الاستدلال حتى في المسائل الدقيقة : أصولها وفروعها على كل أحد . ومنهم من يحرم الاستدلال في الدقيق على كل أحد ، وهذا في الأصول والفروع ، وخيار الأمور أوساؤها .

أما في المسائل الأصولية فكثير من المتكلمة والفقهاء من أصحابنا وغيرهم من يوجب النظر والاستدلال على كل أحد حتى على العامة والنساء ، حتى يوجبوه في المسائل المتنازع فيها فضلاء الأمة ، قالوا : لأن العلم بها واجب ، ولا يحصل العلم إلا بالنظر الخاص .

وأما حمهور الأمة فعلى خلاف ذلك ، فإن ما رجب علمه إنما يحب على من يقدر على تحصيل العلم ، وكثير من الناس عاجز عن العلم بهذه الدقائق ، فكيف يكلف العلم بها ؟ وأيضا فالعلم قد يحصل بلا نظر خاص ، بل بصرق آخر : من اضطرار وكشف وتقليد من يعلم أنه مصيب وغير ذلك .

وبإزاء هؤلاء قوم من المحدثه والفقهاء والعامة قد يحرمون النظر في دقيق العلم والاستدلال والكلام فيه ، حتى على ذوي المعرفة به وأهل الحاجة إليه من أهله ، ويوجبون التقليد في هذه المسائل أو الإعراض عن تفصيلها .

وهذا ليس بحيد أيضا ، فإن العلم النافع مستحب ، وإنما يكره إذا كان كلاما بغير علم ، أو حيث يضر ، فإذا كان كلاما بعلم ولا مضرة فيه فلا بأس به ، وإن كان نافعا فهو مستحب ، فلا إطلاق القول بالوجوب صحيح ، ولا إطلاق القول بالتحريم صحيح .

وكذلك المسائل الفروعية : من غالبية المتكلمة والمتفقهة من يوجب النظر

والاجتهاد فيها على كل أحد، حتى على العامة! وهذا ضعيف، لأنه لو كان طلب علمها واحبا على الأعيان فإنما يجب مع القدرة، والقدرة على معرفتها من الأدلة المفصلة تتعذر أو تتعسر على أكثر العامة.

وبإزائهم من أتباع المذاهب من يوجب التقليد فيها على جميع من بعد الأئمة: علمائهم وعوامهم.

ومن هؤلاء من يوجب التقليد بعد عصر أبي حنيفة ومالك مطبقا، ثم هل يجب على كل واحد اتباع شخص معين من الأئمة يقلده في عزائمه ورخصه؟ على وجهين. وهذان الوجهان ذكرهما أصحاب أحمد والشافعي، لكن هل يجب على العامي ذلك؟

والذي عليه جماهير الأمة: أن الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة، لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد على كل أحد ويحرمون الاجتهاد، وأن الاجتهاد جائز للقادر على الاجتهاد، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد.

فأما القادر على الاجتهاد فهل يجوز له التقليد؟ هذا فيه خلاف، والصحيح أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد: إما لتكافؤ الأدلة، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد، وإما لعدم ظهور دليل له، فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عجز عنه، وانتقل إلى بدله وهو التقليد، كما لو عجز عن الطهارة بالماء.

وكذلك العامي إذا أمكنه الاجتهاد في بعض المسائل جاز له الاجتهاد، فإن الاجتهاد منصب يقبل التجزئ والانقسام، فالعبرة بالقدرة والعجز، وقد يكون الرجل قادرا في بعض عاجزا في بعض. لكن القدرة على الاجتهاد لا تكون إلا بحصول علوم تفيد معرفة المطلوب، فأما مسألة واحدة من من فيبعد الاجتهاد فيها، والله سبحانه أعلم^(١). انتهى كلام ابن تيمية.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/٢٠٢ - ٢٠٤).

حكم التزام مذهب معين:

ذكر الإمام الرركشى فى (البحر المحيط) : مسألة : هل يجب على العامى التزام تقليد مذهب معين فى كل واقعة ؟ قال : فيه وجهان .
قال إلكيا الهراسى : يلزمه .

وقال ابن برهان : لا ، ورجحه النروى فى (أوائل القضاء) وهو الصحيح ، فإن الصحابة رضوان الله عليهم لم يسكروا على العامة تقليد بعضهم من غير تقيد .
وقد رام بعض الخنفاء زمن مالك حمل الناس فى الآفاق على مذهب مالك ، فمنعه مالك ، واحتج بأن الله فرق العلم فى البلاد بتفريق العلماء فيها ، فلم ير الحاجر على الناس .

وربما نودى : « لا يفتى ومالك فى المدينة » قال ابن المنير : هو عندى محمول على أن المراد : لا يفتى أحد حتى يشهد له مالك بالأهلية .

وذكر بعض احابلة : أن هذا مذهب أحمد ، فإنه قال لبعض أصحابه : لا تحمل (الناس) على مذهبك فيخرجوا ، دعهم يترخصوا بمذاهب الناس .

وسئل عن مسألة من الطلاق فقال : يقع يقع ، فقال له القائل : فإن أفتانى أحد أنه لا يقع : يحوز ؟ قال : نعم . ودله على حلقة المدنيين فى الرصافة . فقال : إن أفتونى جاز ؟ قال نعم .

وقد كان السلف يقلدون من شاؤوا قبل ظهور المذاهب الأربعة .

وقد قال النبى ﷺ « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه » (١) .

وتوسط ابن المنير فقال : الدليل يقتضى التزام مذهب معين بعد الأئمة الأربعة ، لا قبلهم . والفرق أن الناس كانوا قبل الأئمة الأربعة لم يدونوا مذاهبهم

(١) رواه أحمد والبيهقى فى السنن عن ابن عمر ، والطبرانى فى الكبير عن ابن عباس وابن مسعود . وصححه الشيخ الألبانى فى « صحيح الجامع الصغير » برقم (١٨٨١) .

ولا كثرت الوقائع عليهم، حتى عرف مذهب كل واحد منهم فى كل الوقائع أو فى أكثرها، وكان لدى يستفتى الشافعى مثلاً لا علم له بما يقول المفتى، لأنه لم يشتهر مذهبه فى تلك الواقعة، أو لأنها ما وقعت له قبل ذلك، فلا يتصور أن يعضده إلا سر حاص، وأما بعد أن فهمت المذاهب ودونت واشتهرت وعرف المرخص من المشدد فى كل واقعة، فلا ينتقل المستفتى والحالة هذه من مذهب إلى مذهب إلا ركونا إلى الانحلال والاستسهال.

وحكى الرافعى عن أبى الفتح الهروى أحد أصحاب الإمام: أن مذهب عامة أصحابنا أن العامى لا مذهب له^(١). انتهى كلام الزركشى.

ورأى ترحيح هذا القول، فإن حقيقة (التمذهب) إنما تكون لأهل العلم، الذين يحتارون مذهباً على آخر، لأسباب عسمية يعرفونها، معظمها تتعلق بقوة أصول المذهب فى نظر من التزمه، فهذا يرى أن أصول مالك أقوى من أصول الشافعى، وآخر يرى العكس، وثالث يرى أن أصول الحنابلة أقوى عنده. إلخ. أو أن هذا يميل إلى الأثر، والآخر يميل إلى الرأى. أو أن فى إمامه مزية ليس عند غيره، كأى يكون من قريش أو من آل البيت. إلخ. وهذا كله لا يتصور أن يتحقق لدى العامى. ولهذا قالوا: لا مذهب له.

قال إمام الحرمين فى (غياث الأمم):

على المقصد ضرب من النظر فى تعيين مقلده، وليس له أن يقلد من شاء من المفتين، مع تباين المذاهب، وتباين الآراء والمطالب، وكيف يسوع لتخير بين الأحذ بمذهب التحريم ومذهب التحليل؟ ولا يتصور المصير إلى هذه السبيل، مع تفاوت مناصب المفتين وأهل التحصيل. وإذا كان يتعين عليه ذلك، فليتمهل الناظر هنالك.

فمن عن له من المقدمة أن مذهب الشافعى رضى الله عنه وأرضاه أرجح، ومسلكه أوضح، لأمر كلية اعتقدها، وقضية لا ثقة بمقدر بصيرته اعتمدها،

(١) البحر المحيط للزركشى (٢/٣١٩، ٣٢٠).

فليس يعتقد - إن كان معه مُسكة من العقل، وتشوف إلى مقدمات من الفضل - أن إمامه تجب له العصمة عن الزلل والخطل، بل لا معصوم إلا الرسل والأنبياء فيما يتعلق بتبليغ الرسالة والإبلاء. فما من مسألة تتفق إلا والمقلد يجوز أن يكون إمامه زالا في معانيها، وظهور الحق مع مخالفة فيها، وإنما الذي غلب على وهمه، على مبلغ علمه وفهمه: أن إمامه بالإصابة في معظم المسائل جدير، فهذا غاية ما يدور في الضمير^(١).

فهذا النظر انذى ذكره إمام الحرمين في تعيين المقلد لمقلده لا يتأتى للعامي المخض، بل لمن كان من طلبة العلم، وعنده نوع من الأهلية للاختيار والترحيب. رأى الشوكاني:

قال الإمام الشوكاني في (السيب الجرار):

وقد أوجب جماعة تقليد إمام معين، ورجح هذا القول إلكيا الهراسي، وقال جماعة: ليس بواجب، ورجح هذا القول ابن برهان والنووي.

ويا لله العجب من عالم يسب إلى أهل العلم يحكم بأولوية التقليد لمعين جزافا، بلا برهان من عقل ولا شرع.

وأعجب من هذا من يوجب ذلك، فإنه من القول على الله بما لم يقل، ومن إيجاب البدع التي لم تكن في عصر الصحابة ولا عصر التابعين ولا تابعيهم.

وأعجب من هذا كله قول ابن المبر: «إن الدليل يقتضى التزام مذهب معين بعد الأربعة لا قبلهم» فليت شعري ما هو هذا الدليل؟ وقد صان الله أدلة الشرع أن تدل على هذا، بل وصان علماء الدين من المجتهدين أن يقولوا بمثل هذا التفصيل العليل.

ولعله قول لبعض المقعدة فطنه هذا القائل دليلا^(٢). انتهى كلام الشوكاني. ومن المهم أن تعلم أن تقليد العامي لأحد الأئمة إنما هو أمر جائز -

(١) غياث الأمم بتحقيق د/ عبد العظيم الديب ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) السبيل الجرار للشوكاني (١/٢٢).

بصوابه - وليس بواجب كما قال المتأخرون، إذ لا واجب إلا ما وجب بالكتاب والسنة، ولم يوجب ذلك على أحد، فلا مانع إذن من أن يسقى المسلم حراً من الالتزام بمذهب معين، يسأل من تيسر له من العلماء فيما يخص له من أمور، دون تقيد بعالم واحد لا يسأل أحدا غيره. وهذا ما كان عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان في خير القرون، وقد عافاهم الله من هذا التقليد المذموم.

وأولى الناس بالنحرر من الالتزام بمذهب يقلده: من يدخل في الإسلام من المسلمين الجدد، فلا ضرورة لالتزامه بما لم يلزمه الله تعالى به، ويسأل من شاء من علماء المسلمين. ويجب أن تؤلف لهم كتب ميسرة غير ملتزمة بمذهب معين.

فتوى لابن تيمية:

وفي فتاوى ابن تيمية سئل رضى الله عنه: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين - رضى الله عنهم أجمعين - في رجل سئل إيش مذهبك؟ فقال: محمدى، أتبع كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ، فقيل له: ينبغي لكل مؤمن أن يتبع مذهباً، ومن لا مذهب له فهو شيطان! فقال: إيش كان مذهب أبى بكر الصديق والخلفاء بعده رضى الله عنهم؟ قيل له: لا ينبغي لك إلا أن تتبع مذهباً من هذه المذاهب، فأيهما المصيب؟ أفتونا مأجورين!

فأجاب رضى الله عنه:

الحمد لله. إنما يجب على الناس طاعة الله والرسول، وهؤلاء أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم في قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] إنما تجب طاعتهم تبعاً بطاعة الله ورسوله لا استقلالاً، ثم قال: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وإذا نزلت بالمسلم نازلة فإنه يستفتى من اعتقد أنه يفتيه بشرع الله ورسوله من أى مذهب كان، ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء فى كل ما يقول، ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص

معين غير الرسول ﷺ في كل ما يوجبه ويخبر به، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ .

واتباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته إنما هو مما يسوغ له، ليس هو مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق، بل كل أحد عليه أن يتقى الله ما استطاع، ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله، فيفعل المأمور، ويترك المحذور. والله أعلم^(١).

وسئل: عمن يقلد بعض العلماء في مسائل الاجتهاد: فهل ينكر عليه أم يهجر؟ وكذلك من يعمل بأحد القولين؟

فأجاب: الحمد لله. مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه، وإذا كان في المسألة قولان: فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به، وإلا قلد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان أرجح القولين، والله أعلم^(٢).

الانتقال من مذهب إلى آخر:

ومما بحثه الأصوليون والمقهاء: الانتقال من مذهب إلى غيره هل يجوز أو لا يجوز؟

وقد اختلفوا في ذلك. فمنهم من أجاز، ومنهم من منع.

وإذا كان القول الصحيح أن الالتزام بمذهب من المذاهب غير لازم ولا واجب - إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله - فإن الانتقال منه - بالتالي - أمر جائز وسائغ. بشرط ألا يكون الدافع له إلى الانتقال هوى يتبعه، أو دينا يؤثرها.

فمن تنقل من مذهب إلى مذهب من أجل الدنيا وحدها فهو مدموم. ومن تنقل من مذهب إلى آخر، لسبب علمي أو ديني أو واقعي، كالعامي

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٢٠٨، ٢٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/٢٠٧).

الذى يذهب إلى بلد كل علمائه على غير مذهبه الأول فيغير مذهبه ترولا على الواقع الذى واجهه.

وقد يلوح لبعض العلماء أن المذهب الآخر أقوى من المذهب الذى هو عليه فى أصوله أو فى أدلته أو فى قوة استنباطاته، أو فى خصوبة مسائله وغنى مصادره أو غير ذلك، فقد يسوغ له ذلك، ولا حرج عليه. ولا سيما أنه ينتقل من مذهب مقبول عند الأمة إلى مذهب مقبول عندها، أى من أمر جائز إلى أمر جائز مثله.

وقد نقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية فى (إعلام الموقعين): أن أحد علماء الحنفية سأل أن ينتقل من مذهبه إلى مذهب آخر، فسأله عن سبب ذلك، فقال: أنه يجد فيه اقترالا على خلاف الحديث الصحيح. فقال له ابن تيمية - لإنصافه وفضله -:

أجعل مذهبك ثلاثة أقسام:

١- قسم موافق للسنة فهذا يجب أن يتمسك به.

٢- وقسم واضح الخلاف بلسنة الصحيحة، فعليه أن يتركه، وباخذ بالقول الموافق للمذهب الآخر أو المذاهب الأخرى.

٣- وقسم يحتمل أن يوافق وأن يخالف، وهو مجال للاحتهاد، فهذا لا جناح عليه أن يبقى مستمسكا به، حتى يرجح لديه بمرجح معتبر.

وقد عرف تاريخنا الفقهى من أكابر العلماء، من انتقلوا من مذهب إلى آخر، وإن كان ذلك على قلة أو ندرة، ولكنه وقع.

من ذلك: أن الإمام أبا جعفر الطحاوى كان شافعي أولا ثم انتقل إلى المذهب الحنفى، وغدا منافحا عنه، وأصبح (محدث) الحنفية الأشهر.

وكان الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر فى أول أمره ظاهريا ثم انتقل إلى مذهب مالك، وأمسى فقيهه وحافظه فى المغرب، وإن كان له ميل إلى مذهب الشافعى فى بعض المسائل، ولا غرو، فقد بلغ مرتبة الأئمة المجتهدين.

وكان الإمام أبو محمد بن حزم شافعيًا في أول أمره، ثم اختار المذهب الظاهري - مذهب داود وأصحابه - وقد أحيا المذهب بعدما اندرس، بات أقوى المدافعين عنه.

وكان ابن عبد السلام مالكيًا ثم صار شافعيًا، على أنه بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق.

وآخرون من العلماء، غيروا مذاهبهم، ولا جناح عليهم فيما فعلوا، فإنما انتقلوا من مدرسة في الفقه إلى مدرسة ومن خير إلى خير مثله

وهذا أمر مقبول من العلماء ما دام مؤسسًا على ترجيح علمي بدا لصاحبه، وليس من أجل دنيا أو منصب أما العامي المحض، فلا ينبغي له أن يستقل. إذ الذي أحترناه أن العامي لا مذهب له في الحقيقة، إنما مذهبه مذهب من يفتيه.

حكم تتبع الرخص:

قال الزركشي: ظاهر كلامهم جريان هذا الخلاف (أي في الانتقال من مذهب إلى آخر) في تتبع الرخص وغيرها. وربما قيل: اتباع الرخص محبوب، لقوله عليه السلام: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه»^(١). ويشبه جعله في غير المتنبع، ويمنع المتنبع من الانتقال قطعًا، خشية الانحلال. وحكى ابن المير عن بعض المشايخ الشافعية أنه فاوضه في ذلك وقال: أي مانع يمنع من تتبع الرخص ونحن نقول: كل محتهد مصيب، وإن المصيب واحد غير معين، والكل دين الله، والعلماء أجمعون دعاة إلى الله؟

(قال): حتى كان هذا الشيخ رحمه الله من غلبة شفقته على العامي إذا جاء يستفتيه - مثلاً - في حنث ينظر في واقعته، فإن كان يحث على مذهب الشافعي، ولا يحث على مذهب مالك قال لي: أفته أنت. يقصد بذلك التسهيل على المستفتي ورعا. كان ينظر أيضًا في فساد الرمان وأن الغالب عدم

(١) رواه أحمد والبيهقي عن ابن عمر، والطبراني عن ابن عباس وابن مسعود، تتمته: «كما يحب أن تؤتى عرائمه» ورواه أحمد أيضًا وابن حبان والبيهقي في الشعب عن ابن عمر، وتتمته: «كما يكره أن تؤتى معصيته» انظر: صحيح الجامع الصغير (١٨٨٥ و ١٨٨٦).

التقليد، فيرى أنه إن شدد على العامي ربما لا يقبل منه في الباطن، فيوسع على نفسه، فلا مستدرك ولا تقليد، بل جرأة على الله تعالى واحتراء على المحرم.

قلت: كما اتفق لمن سأل التوبة وقد قتل تسعا وتسعين^(١). فإذا علم أنه يؤول به إلى هذا الانحلال المحض فرجوعه حينئذ في الرخصة إلى مستند وتقليد لإمام أولى من رجوعه إلى الحرام المحض. قلت: فلا ينبغي حينئذ إطلاق القول بالجواز مطلقا لكل أحد، بل يرجع النظر إلى حال المستفتي وقصده.

قال ابن المنير: في الحكايات المسندة إلى ولد ابن القاسم أنه حنث في يمين حلف فيها بالمشي إلى بيت الله الحرام، فاستفتى أباه، فقال له: أفتيك فيها بمذهب الليث: كفارة يمين، وإن عدت أفتيك بمذهب مالك. يعنى بالوفاء.

(قال): ومحمل ذلك عندي: أنه نقل له مذهب الليث لا أنه أفتاه به، وحمله عليه علمه بمشقة المشي على الخالف، أو خشية ارتكاب مفسدة أخرى، فحلصه من ذلك، ثم هدده بما يقنضى تحرره من العادة. قلت: وربما كان ابن القاسم يرى التخيير، فله أن يفتي بكل منهما إذ رآه مصلحة، وأما بالتشهي فلا.

(قال): وكانت هذه الوقائع تتفق نوادر، وأما الآن فقد ساءت الفصوص والظنون، وكثر الفجور وتغير إلى فتون، فليس إلا إجماع العوام عن الإقدام على الرخص البتة. انتهى.

وقد يقال: إن رقة الدين، وقلة اليقين، وغلبة الفساد، وضعف العزائم، ربما يحوجنا إلى الإفتاء بالرخص، تيسيرا على الناس، وتحببا للدين إليهم، ملين للترجيه النبوي: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا» متفق عليه.

وقد كان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر في زمنه رحمه الله، يراعى ما راعاه الشيخ الشافعي الذي حكى عنه ابن المنير، والذي ييسر على الناس، حتى يبقئهم على الدين، على أي مذهب معتبر.

(١) يشير إلى الحديث المعروف في صحيح البخاري فيمن قتل تسعا وتسعين نفسا.

فقد اختار الشيخ المراغى مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية فى عدم إيقاع الطلاق إذا أريد به ما يراد باليمين من الحمل على شىء أو المنع منه، كقول عوام الناس: على الطلاق لأفعلن كذا أو لا تركن كذا، ولا يفعل ولا يترك، أو الطلاق المعلق الذى يهدد الرجل به زوجته كأن يقول لها: إن ذهبت إلى بيت فلانة فأنت طالق، أو نحو ذلك من أنواع الطلاق، مثل الطلاق فى حالة الغضب الشديد، كان الشيخ لا يوقع الطلاق فى مثل هذه الأحوال، ويقول: نريد أن نحفظ على الناس ضميرهم الدينى. لأننا إذا أفتيناهم بوقوع الطلاق، وهم يتعرضون له باستمرار، ويعيشون مع زوجاتهم ويعتقدون أنهم يعاشرهن فى الحرام، وأن أولادهم منهم أولاد حرام، وأن عيشتهم حرام فى حرام، هذا يجرئهم على الحرام المقطوع به.

فلماذا لا نحفظ عليهم دينهم وضميرهم، ونقول لهم: إن هذه (الآيمان) التى تصدر منكم، لا يقع بها الطلاق، فنريح ضمائرهم، وشعرهم بأنهم مسلمون صالحون، فلا يجترئون على ما حرم الله بيقين.

واعتقد أن هذه نظرة صائبة، يجب أن تحظى بالرعاية والتأييد.

قال الزركشى: فلو احتار من كل مذهب ما هو الأهل عليه، ففى تفسيره وجهان: قال أبو إسحاق المروزى: يفسق، وقال ابن أبى هريرة: لا، حكاه الحناطى فى «فتاويه».

وأطلق الإمام أحمد: لو أن رجلاً عمل بكل رخصة: بقول أهل الكوفة فى النبىء، وأهل المدينة فى السماع، وأهل مكة فى المتعة كان فاسقاً.

وخص القاضى (أبو يعنى) من الحابلة التفسير بالمجتهد إذا لم يؤد اجتهاده إلى الرخصة واتبعها، وبالعامة المقدم عليها من غير تقليد، لإخلاله بفرضه وهو التقليد. فأما العامة إذا قلد فى ذلك فلا يفسق، لأنه قلد من يسوغ اجتهاده.

وفى «فتاوى النووى»: الجزم بأنه لا يجوز تتبع الرخص. وقال فى فتوى له أخرى قد سئل عن مقلد مذهب: هل يجوز له أن يقلد غير مذهبه فى رخصة

لضرورة ونحوها؟ أجاب: يجوز له أن يعمل بمتوى من يصلح للإفتاء إذا سألته اتفاقاً من غير تلقّط الرخص، ولا تعتمد سؤال من يعلم أن مذهبه الترخيص في ذلك.

وسئل أيضاً: هل يجوز أكل ما ولغ فيه الكلب أو شربه تقليداً للمالك؟ فأجاب: ليس له أكله ولا شربه إن نقص عن قلتين، إذا كان على مذهب من يعتقد نجاسته (انتهى).

وفي «أمالي» الشيخ عز الدين: إذا كان في المسألة قولان للعلماء بالحل والحرم، كشرب البيذ - مثلاً -، فشربه شخص ولم يقلد أباً حيفة ولا غيره: هل يائمه أم لا؟ لأن إضافته للمالك والشافعي ليست بأولى من إضافته لأبي حيفة. وحاصل ما قال: أنه ينظر إلى الفعل الذي فعله المكلف: فإن كان مما اشتهر تحريمه في الشرع أثم، وإلا لم يائمه (انتهى) (١).

والذي يتضح لي في هذه القضية التي كثر فيها جدل والخلاف: أنه لا يجوز لمقلد أن يتبع رخص المذاهب، فيأخذ من كل مذهب ما هو أيسر وأخف على نفسه، وأوفق بهواه، من غير تقليد لإمام معتبر إن كان من العوام، ولا نظر إلى قوة الدليل أو ضعفه. إن كان من أهل العلم. فإن هذا اتباع للهوى، وحفظ النفس، وليس اتباعاً لأمر الشرع. ومن ذلك ديدنه انتهى به الأمر إلى الاستهانة بالدين كله. ولهذا قال السلف: من تتبع رخص المذاهب فسق. أي على هذا الوجه.

وقد يؤدي هذا التتبع للرخص إلى بطلان العمل باتفاق المذاهب التي أخذ عنها، كما إذا تزوج امرأة بدون إذن وليها على مذهب الحنفية، وبلا شهود بناء على مذهب المالكية. فإن زواجه يكون باطلاً عند هؤلاء وهؤلاء.

وهذا فيمن كان من أهل العلم ويأخذ من كل مذهب ما يحلو له، وما يسهل عليه، بدون أي دليل يرجحه ويطمئن إليه.

(١) البحر المحیط فی أصول الفقه للزركشي: (٦/٣٢٤ - ٣٢٦)

فأما إذا كان الأخذ بناء على دليل صرح عنده ورجح لديه، فهذا لا حرج فيه. كما لو صرح عنده بالدليل أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء - وفقا لتفسير ابن عباس للملازمة في آية: (أو لامستم النساء) - فوافق بذلك الحنفية، ثم ثبت عنده بالدليل أن سيلان الدم من الجسم لا ينقض الوضوء - لما صرح أن عمر صلى في جراحته، وأن الحديث الوارد في ذلك ضعيف - فوافق في ذلك الشافعية. وإذا صلى بعد اللمس، وسيلان الدم، فصلاته حينئذ صحيحة؛ لأنه لم يتتبع الرخص، بل اتبع الدليل الأقوى فيما يراه.

وكذلك إذا كان عاميا محضا، وسأل في كل ما يعرض له من أمور، من تيسر له من العلماء، فأفتاه بعضهم بحكم على مذهب، وأفتاه ثان وثالث ورابع، كل على مذهبه، وكان مذهب كل منهم هو الأيسر، وليس الاحوط ولا الأشد. فإن تقليده هنا صحيح، لأنه سأل أهل الذكر والعلم فأجابوه، كما أمره الله، وإنما شفاء العي السؤال. فقد أدى ما عليه، فلا إثم ولا حرج.

تعرف المقلد على أدلة إمامه:

ومما نبه عليه الإمام البنا رحمه الله من اتباع إماما من أئمة الدين: أن يتعرف على أدلة إمامه ما استطاع، يريد أن يرقيه من حضيض التقليد بقدر استطاعته.

وذلك بمحاولة معرفة أدلة متبوعه إذا أمكنه ذلك، وخصوصا في المواضع التي قد يتراءى له فيها ضعف مذهبه، أو يحاجه آخرون فيها فلا يجد جوابا يجيبهم به، كما إذا كان حنفيا، وحاجه شافعي في قضية لمس المرأة وأنه ينقض الوضوء، واحتج عليه بقول الله تعالى في آية الطهارة ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [المائدة: ٦]. فيحسن بهذا المقلد لأبي حنيفة أن يتعرف على أدلة إمامه ومذهبه بالقراءة أو بالسماع أو بالسؤال من علماء المذهب، حتى يطمئن قلبه، ويعلم أن معنى (لامستم النساء) أي جامعتموهن، وأن هذا هو رأى ابن عباس ترجمان القرآن، ومن دعا به الرسول ﷺ أن يعلمه التأويل، وأنه قال: المس

واللمس والملاسة في القرآن كناية عن الجماع.. وأن استعمالات القرآن تؤيد هذا التأويل.

كما أن هناك أحاديث تدل على أن عائشة لمست باطن قدم النبي ﷺ وهو يصلي، فلم يخرج من صلاته، وأن تأويل هذا بأنه كان بحائل خروج عن الظاهر ولا دليل عليه.

وقد جاء عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: لا يجوز لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه.

وفي رواية: حرام على من لا يعرف دليسي أن يفتي بكلامي.

وقد زيد في رواية: فإنما أنا بشر، نقول القول اليوم، ونرجع عنه غدا.

وفي رواية أخرى أنه قال لأكبر أصحابه أبي يوسف: ويحك يا يعقوب، لا تكتب كل ما تسمع مني، فإنني أرى الرأي اليوم، وأتركه غدا. وأرى الرأي غدا وأتركه بعد غدا^(١).

المهم أنه مما يحسن بالقلد: أن يتعرف على أدلة مذهب ما أمكنه ذلك في مواطن الخلاف، فإن كانت أدلة قوية اطمأن إليها، وتمسك بمذهبه، وإن وجدها أدلة واهية، وأن أدلة المذاهب الأخرى قوية ولا مطعن فيها، فينبغي له أن يدع مذهبه في هذه المسألة، ولا حرج عليه، كما سنفصله بعد ذلك.

ولكن مما ينبغى التنبيه عليه هنا: أن العامي المقلد ليس توسعه أن يدرك كل الأدلة التي يحتج بها إمامه أو علماء مذهبه، فبعضها دقيقة أو عويصة، تستعصى على فهم العامي.

(١) انظر: (الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء) لابن عبد البر ص ١٤٥، وإعلام الموقعين لابن القيم (٣٠٩/٢) والشعراني في الميزان (٥٥/١) وابن عابدين في حاشيته على (البحر الرائق) لابن نجيم (٢٩٣/٦) ورسم الفتى ص ٢٩، ٣٢ والتاريخ لابن معين ٧٧/٦، ١، نقلا عن رسالة (لروم اتباع مذاهب الأئمة حسما للفوضى الدينية) للعلامة الشيخ محمد الحامد رحمه الله. المقدمة ص ٦.

ولهذا كان مما يخشى ها: أن يشغل العوام بالجدل في هذه القضايا التي هي في العادة فوق أفهامهم وقدراتهم، وشغلهم بها مضيعة للأوقات، وصرف للجهود والطاقات في غير موضعها.

تقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل:

ومن القيود أو الضوابط المهمة التي وضعها الأستاذ البنا لمقلدي المذاهب، وبعبارة: لمن اتبع إماما من أئمة الدين: أن يتقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل متى صح عنده صلاح من أرشده وكفايته من أهل العلم.

وأريد أن أشرح معنى هذه العبارة التي قد تخفى على القارئ العادي. ذلك أن كل مذهب من المذاهب المتبوعة لا يخلو من ضعف في بعض استنباطاته ومسائله، ووهن دليلها. وهذا أمر منطقي وطبيعي، فليس إمام المذهب بيبا معصوما، حتى تكون جميع مسائله صوابا، مائة في المائة ١٠٠٪، كما يقال اليوم بل بحسب أي إمام في الدين أن يغلب صوابه على خطئه، وأن تكون جل استنباطاته مرافقة للحق، ولا يضره بحال من الأحوال أن يخطئ في بعض مسائل لفقه. وهو في هذه المسائل - التي ثبت خطؤه فيها بيقين - مأجور إن شاء الله، كما صح في الحديث.

وإذا كان هو مأجورا على المسألة التي أخطأ فيها الاجتهاد، فإن من اتبعه غير مأجور، بل غير معذور إذا تبين له خطأ إمامه، وانكشف وجه الخطأ بوضوح. بعد خافيا عليه.

وإذا كان القول الصحيح: أن النبي ﷺ قد يجتهد في بعض القضايا - ومنها ما يتعلق بالأحكام - فيخطئ في اجتهاده، فينزل الوحي، ليصوب له خطأ، ويوقفه على الجادة، كما في عدة قضيا نزل بها القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [نحر: ١، ٢]. وكما في قصة زينب وزيد في سورة الأحزاب، وقصة الإذن

للمناقضين وغيرها. فلا غرو أن يخطئ أى إمام بعده، ولكن لا يوجد وحى يصحح له. ولكن يكتشفه من بعده. فمتى كشف لهم كشفنا لا خلاف عليه، وجب العدول عنه إلى غيره.

وأهل العلم يعرفون ذلك بالبحث والمناقشة والموازنة بين الأقوال بعضها وبعض، فيعلم أن الحديث الذى استدل به إمامه ضعيف أو منكر أو موضوع، أو ليس له سند يعرف.. أو محرف أو نحو ذلك، كما تبين لنا فى عدة أحاديث، ونحن نبحث فى (فقه الزكاة) مثل حديث: «ليس فى المال حق سوى الزكاة» وحديث: «ليس فى الخضروات صدقة» وحديث: «لا يجتمع عشر وخراج» إلى آخره.

وقد يتبين لمتابع المذهب: أن هذه المسألة معارضة بوضوح لحديث صحيح اشهر، صريح الدلالة، لا يعرف له معارض شرعى أو عقلى، يمس من الأخذ به.

وقد يكتشف المتبع للمذهب: أن إمامه بنى حكمه على اعتبار مصلحي أو عرفى فى زمه لم يعد موجودا الآن، مثل جعل نصابين للنقود والأثمان: أحدهما للفضة (الدرهم) والآخر للذهب (الدنانير) وكان ذلك أمرا قائما فى عصر البعثة النبوية. ولم تعد له حاجة اليوم، ولابد من توحيد نصاب النقود.

ففى مثل هذه الأحوال يجب على العالم المتمذهب بمذهب: أن يتخلى عن مذهبه فى تلك المسألة، أو المسائل المعينة المحدودة، التى تثبت له بالبحث العلمى: أن دليلها واه لا يستند إليه، ولا يعتمد عليه. وإلا كان خائنا لأمانة العلم، متعيا للهوى، مؤثرا الخلق على الحق.

وأما غير العالم من أتباع المذاهب، فهو لا يعرف مذهبه عن طريق البحث والمناقشة والمقارنة، ولكن يعرفه من نصيح العلماء الثقات وإرشادهم له، وتبنيه إلى ضعف مذهبه فى مسألة معينة، فإذا صبح عنده صلاح من أرشده وكفايته، بمعنى أن يثق بعلمه ودينه معا. فليس هو منطلقا من عصبية مذهبية، ولا من أفق ضيق فى فهم النصوص، وكان إرشاده مصحوبا بالدليل المقنع، فلا يسعه إلا أن يستجيب له، ويدع مذهبه فى هذه المسألة، وإن بقى متمسكا به المسائل الأخرى.

وبهذا نرى : أن هذه الضوابط التي ذكرها الإمام الشهيد لها أهميتها، فليس كل إرشاد مقبولا، ما لم يكن مصحوبا بدليله، الذي يقنع به العقل ويطمئن به القلب . ويستطيع المسلم إذا حاك في صدره شيء، أن يسأل عالما آخر عن هذا لدى عرض عليه، لعل له تأويلا فيه، أو ردا عليه . وذلك حتى يطمئن قلبه .

والضابط الثاني : ثبوت صلاح من أرشده، أى تقواه ودينه الذى يمنعه من اتباع الهوى، أو حب الدنيا، أو التعصب لإمام ضد آخر إلا بالحق وللحق، وأنه لا يصدر إلا من إخلاص لله، وغيره على الدين، وحب للحقيقة .

وهنا أذكر من نوعين من العلماء : الأول : من يتعصب لمذهبه ضد المذاهب الأخرى بالجملة .

والثاني : من يتعصب ضد المذاهب كلها، ويحمل عليها ويجرحها .

والضابط الثالث : هو : الكفاية، بمعنى أن يكون على علم وبصيرة، فقيها في الدين، فقيها في الواقع، راحب الأفق، عارفا بمقتضيات الزمان والمكان، غير غافل عن موجبات عصره وتياراته، وما يعمره من أفكار ومشكلات .

فإذا ثبت لمسلم اتباع إماما، ضعف الدليل عند إمامه في هذه المسألة أو تلك . تخلى عنها، لما هو أقرب منها إلى السداد والصواب . وهذا لن يعضب إمامه، بل هو ما يدعوه إليه، لأنه لم يدع لنفسه العصمة، بل قال كل منهم : إذا صح الحديث فهو مذهبي، أى ولم يكن له معارض أقوى منه . فهو في الحقيقة - على هذا التأويل - لم يخرج عن المذهب .

قال الشيخ الإمام عر الدين بن عبد السلام فى « القواعد الكبرى » : « ومن تعجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه حيث لا يجد لضعفه مدفعا، وهو مع ذلك يقلد فيه، ويترك من شهد الكتاب . السنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم، حمودا على تقليد إمامه، بل يتحيل لدفع زواهر الكتاب والسنة، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده .

قال : « وقد رأيناهم يجتمعون فى المجالس، فإذا ذكر لأحدهم خلاف ما وطن

نفسه عليه، تعجب منه غاية التعجب من غير استرواح إلى دليل، بل لما ألفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب إمامه، ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره، فالبحث مع هؤلاء ضائع، مفض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجدها.

قال: «وما رأيت أحدا رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل يصر عليه مع علمه بضعفه وبعده، فالأولى ترك الحديث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه، قال: لعل إمامي وقع على دليل لم أقف عليه، ولم أهتم به، ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح، فسبحان الله، ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حملة على ما ذكرته»^(١).

قال: «وسأفرد إن شاء الله تعالى كتابا أبين فيه أقرب العلماء إلى مراعاة مقاصد الشرع في كل ورد وصدر».

قال: «مع أني لا أعتقد أحدا منهم انفرد بالصواب فيما حولف فيه، بل أسعدهم وأقربهم إلى الحق من كان صوابه فيما حولف فيه أكثر من خطئه».

قال: «ولم يزل الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تقليد بمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة، مقلدا له فيما قال، كأنه بى أرسل إليه! وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب، لا يرضى به أحد من أولى الألباب»^(٢).

من وجد حديثا يخالف مذهبه:

قال الزركشي في البحر:

(١) قواعد الأحكام (٢/ ١٥٩).

(٢) نقله السيوطي في كتابه (الرد على من أخلد إلى الأرض) ص ١٣٦ بتحقيق د. فؤاد

عبد المنعم.

(من قلد بعض الأئمة ثم ارتفع قليلا إلى درجة الفهم والاستبصار، فإذا رأى حديثا محتجا به يخالف رأى إمامه وقال به قوم، فهل له الاجتهاد؟ أطبق فيكيا الطبري، وابن برهان في «الوجيز» - وكلاهما شافعي - : أنه يحب عليه لأخذ بالحديث، لأنه مذهب الشافعي، فقد قال : إذا رأيتم قولي بخلاف قول نبي عليه الصلاة والسلام، فخذوا به، ودعوا قولي .

وقال القرافي : قد اعتمد كثير من فقهاء الشافعية على هذا، وهو غلط، فإنه لا بد من انتفاء المعارض، والعلم بعدم المعارض يتوقف على من له أهلية استقراء للشرعة، حتى يحسن أن يقال : لا معارض لهذا الحديث، أما استقراء غير المجتهد حلق، فلا عبرة به .

قال ابنزركشي : وهذا الذي قاله القرافي تمجير .

قال ابن الصلاح : وقد عمل بهذا جمع من الأصحاب، كالبيوطي والداركي، وغيرهما من الأصحاب، وليس هذا بالهين، فليس كل فقيه يسوغ أن يستقل بالعمل بما يراه حجة من المذهب، وقد عمل أبو الوليد بن الجارود بحديث ركه الشافعي، وأجاب عنه، وهو حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» وعن ابن خزيمة أنه قيل له : هل تعرف سنة للرسول ﷺ في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتبه؟ قال : لا .

قال أبو عمرو (أي ابن الصلاح) : وعند هذا نقول : إن كان فيه آلات للاجتهاد مطلقا، أو في ذلك الباب، أو في تلك المسألة، كان له الاستقلال بعمل بذلك الحديث، وإن لم تكمل آفته، ووجد في قلبه حزازة من الحديث، ولم يجد له معارضا بعد البحث، فإن كان قد عمل بذلك الحديث إمام مستقل، منه المذهب به، ويكون ذلك عذرا له في ترك قول إمامه .

وقال أبو زكريا النووي : إنما يكون هذا لمن له رتبة الاجتهاد في المذهب، أو قريب منه، وشرطه أن يغلب على ظنه، أن الشافعي لم يقف على هذا الحديث، أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها، ونحوها كتب أصحابه الآخذين عنه، وهذا شرط صعب، قل من يتصف به .

وقال ابن الزمليكانى : إن كانت له قوة للاستنباط، لمعرفته بالقواعد، وكيفية استثمار الأحكام من الأدلة الشرعية، ثم استقل بالمنقول، بحيث عرف مافى المسألة من إجماع أو اختلاف، وجمع الأحاديث التى فيها، والأدلة، ورجحان العمل ببعضها، فهذا هو المجتهد الجزئى، والمتجه أنه يجب عليه العمل بما قدم عنده على الدليل، ولا يسوغ له التقليد .

وإذا تأمل الباحث عن حال الأئمة المنقول أقاويلهم، وعُدوا من أهل الاجتهاد، ثم إهم عدوا بذلك لاستجماعهم شروط الاجتهاد الكلية المشتركة بين جميع المسائل، وأحاطوا بأدلة جملة غالب من الأحكام، وقد علم من حال جمع منهم فى بعض المسائل عدم الاطلاع على ما ورد فى تلك المسألة، فإن منهم من يعلق القول على صحة الحديث لم يكن قد صح عنده، ومنهم من يقول : لم يرد هذا الحديث، كذا، وإن صح قلت به، ثم يجد تلك الزيادة قد صحت، أو الحديث المعلق عليه قد صح، أو يعمل رد الحديث بعلة ظهرت له يظهر انتفاؤها، ومثل ذلك فى قول الأئمة كثير، ولا سيما من كثر أخذه بالرأى وترجيح الأقيسة .

فإذا كان هذا الموصوف يقلد الإمام فى مسائل يسوغ له التقليد فيها، وقع له فى مسألة (هذه الأهلية)، تعين عليه الرجوع إلى الدليل والعمل به، وامتنع عليه التقليد، وأما من لم يبلغ هذه الدرجة، بل له أهلية النظر والترجيح، وفيه قصور عن جمع أهلية الاجتهاد المشتركة، ولكن جمع أدلة تلك المسائل كلها، وعرف مذاهب العلماء فيها، لهذا لا يتعين عليه العمل بقول إمامه، ولا بهذا الدليل، بل يجوز له التقليد، وينبغى له تقليد من الحديث فى جانبه إذا لم يعلم اطلاع إمامه عليه وتركه لعلة فيه، أو لوجود أقوى منه .

إما إن كان قد جمع أهلية الاجتهاد المشتركة بين جميع المسائل، ولم يجمع أدلة هذه المسائل، بل رأى فيها حديثا يقوم بمثله الحجة، فهذا له أحوال :

أحدها : أن يعلم حجة إمامه، كمخالفة مالث لعمل أهل المدينة على خلافه، فإن كان ممن يعتقد رجحان مذهب إمامه بطريقه، فليعمل بقوه، وهو أولى، وإن لم يتعين .

الثانية: أن يعلم إجمالاً، أن لإمامه أو لمن خالف العمل بهذا الحديث أدلة، يجوز معها المخالفة أو يقوى، فلا يتعين عليه، بل لا يترجح مخالفة إمامه، وله تقليد القائل بالحديث من المجتهدين.

الثالثة: أن لا يعلم الحجة المقتضية لمخالفة الحديث إجمالاً ولا تفصيلاً، ولكن يجوز أن يكون للمخالف حجة تسوغ معها المخالفة، وأن لا يكون، لكونه لم يجمع أدلة تلك المسألة نقلاً واستدلالاً، فالأولى بهذا تتبع المآخذ، فإذا لم يتبين له ما يعارض الحديث من أدلة القرآن والسنة، فالعمل بالحديث أولى تقليداً لمن عمل به، وله البناء على تقيد إمامه^(١). انتهى كلام الزركشى.

فتوى ابن تيمية فيمن وجد حديثاً يخالف مذهبه:

وقد سئل شيخ الإسلام رحمه الله: عن رجل تفقه في مذهب من المذاهب الأربعة وتبصر فيه واشتغل بعده بالحديث، فرأى أحاديث صحيحة لا يعلم لها ناسخاً ولا مخصصاً ولا معارضاً، وذلك المذهب مخالف لها: فهل يجوز له العمل بذلك المذهب؟ أو يجب عليه الرجوع إلى العمل بالأحاديث ويحالف مذهبه؟

فأجاب:

الحمد لله. قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله سبحانه وتعالى فرض على الخلق طاعته وطاعة رسوله ﷺ، ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ، حتى كان صديق الأمة وأفضلها بعد نبيه يقول: أطيعوني ما أطعت الله، فإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم.

واتفقوا على أنه ليس أحد معصوماً في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ، ولهذا قال غير واحد من الأئمة: كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

(١) البحر المحييط (٦/٢٩٣ - ٢٩٦).

وهؤلاء الأئمة الأربعة رضى الله عنهم قد نهوا الناس عن تقليدهم فى كل ما يقولونه، وذلك هو الواجب عليهم، فقال أبو حنيفة: هذا رأى وهذا أحسن ما رأيت، فمن جاء برأى خير منه قبلناه، ولهذا اجتمع أفضل أصحابه أبو يوسف بمالك فسأله عن مسألة الصاع، وصدقة الخضروات، ومسألة الأجناس، فأخبره مالك بما تدل عليه السنة فى ذلك، فقال: رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله، ولو رأى صاحبى ما رأيت لرجع إلى قولك كما رجعت.

ومالك كان يقول: إنما أنا بشر أصيب وأخطئ، فاعرضوا قولى على الكتاب والسنة، أو كلاما هذا معناه.

والشافعى كان يقول: إذا صح الحديث فاضربوا بقولى الحائط، وإذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهى قولى. وفى مختصر المزنى لما ذكر أنه اختصره من مذهب الشافعى من أراد معرفة مذهبه قال: مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء.

والإمام أحمد كان يقول: لا تقلدوا ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعى ولا الثورى، وتعلموا كما تعلمنا. وكان يقول: من قلة علم الرجل أن يقيد ديه الرجال، وقال: لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغفلوا.

وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: «من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين»، ولزم ذلك أن من لم يفقهه الله فى الدين لم يرد به خيرا، فيكون التفقه فى الدين فرضا. والتفقه فى الدين: معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية. فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفقه فى الدين، لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية فى جميع أموره، فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته.... ويلزمه ما يقدر عليه، وأما القادر على الاستدلال، فقليل: يحرم عليه التقليد مطلقا، وقيل: يجوز مطلقا، وقيل: يجوز عند الحاجة، كما إذا صاق الوقت عن الاستدلال، وهذا القول أعدل الأقوال.

والاجتهاد ليس هو أمرا واحدا لا يقبل التجزئ والانقسام، بل قد يكون الرجل مجتهدا فى فن أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة، وكل أحد

فاجتهاده بحسب وسعه، فمن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها ورأى مع أحد القولين نصوصاً لم يعلم لها معارضا بعد نظر مثله فهو بين أمرين:
إما أن يتبع قول القائل الآخر لمجرد كونه الإمام الذي اشتغل على مذهبه، ومثل هذا ليس بحجة شرعية، بل مجرد عادة يعارضها عادة غيره، واشتغاله على مذهب إمام آخر. وإما أن يتبع القول الذي ترجح في نظره بالنصوص الدالة عليه، وحيث فتكون موافقته لإمام يقاوم ذلك الإمام، وتبقى النصوص سامة في حقه عن المعارض بالعمل فهذا هو الذي يصلح.

وإنما تنزلنا هذا التنزل لأنه قد يقال: إن نظر هذا قاصر، وليس اجتهاده قائما في هذه المسألة، لضعف آلة الاجتهاد في حقه. أم إذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقده معه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص، فهذا يجب عليه اتساع النصوص، وإن لم يفعل كان متبعاً للظن وما تهوى الأنفس، وكان من أكبر العصاة لله ولرسوله، بخلاف من يقول: قد يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص، وأنا لا أعلمها، فهذا يقال له: قد قال الله تعالى: (فاتقوا الله ما استطعتم)، والذي نستطيعه من العلم والفقه في هذه المسألة قد دلل على أن هذا القول هو الراجح، فعليك أن تتبع ذلك، ثم إن تبين لك فيما بعد أن للنص معارضا راجحا كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل إذا تعير اجتهاده، وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه، بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي وضحت حجته، أو الانتقال عن قول إلى قول لمجرد عادة واتباع هوى، فهذا مذموم.

وإذا كان الإمام المقلد قد سمع الحديث وتركه - لاسيما إذا كان قد رواه أيضا - فمثل هذا وحده لا يكون عذرا في ترك النص، فقد بينا فيما كتبناه في (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) نحو عشرين عذرا للأئمة في ترك العمل ببعض الحديث، وبيننا أنهم يعذرون في الترك لتلك الأعداء، وأما نحن فمعذورون^(١) في تركنا لهذا القول.

(١) أحسب أن هذه العبارة فيها خلل وتحريف وصوابها: وأما نحن فمعذورين في تركنا لهذا القول. فالأئمة معذورون، ونحن غير معذورين.

فمن ترك الحديث لاعتقاده أنه لم يصح، أو أن راويه مجهول ونحو ذلك، ويكون غيره قد علم صحته وثقة راويه: فقد زال عذر ذلك في حق هذا، ومن ترك الحديث لاعتقاده أن ظاهر القرآن يخالفه، أو القياس، أو عمل لبعض الأمصار، وقد تبين للآخر أن ظاهر القرآن لا يخالفه، وأن نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر، ومقدم على القياس والعمل: لم يكن عذر ذلك الرجل عذرا في حقه، فإن ظهور المدارك الشرعية للأذهان وخفاءها عنها أمر لا ينضبط طرفاه، لاسيما إذا كان التارك للحديث معتقدا أنه قد ترك العمل به المهاجرون والأنصار، أهل المدينة النبوية وغيرها، الذين يقال: إنهم لا يتركون الحديث إلا لاعتقادهم أنه منسوخ أو معارض براجح، وقد بلغ من بعده أن المهاجرين والأنصار لم يتركوه، بل عمل به طائفة منهم، أو من سمعه منهم، ونحو ذلك مما يقدح في هذا المعارض للنص.

وإذا قيل لهذا المستهدى المسترشد: أنت أعلم أم الإمام الفلاني؟ كانت هذه معارضة فاسدة، لأن الإمام الفلاني قد خالفه في هذه المسألة من هو نظيره من الأئمة، وليست أعلم من هذا ولا هذا، ولكن نسبة هؤلاء إلى الأئمة [كنسبة] أبي بكر وعمر وعثمان وعيسى وابن مسعود وأبي ومعاذ ونحوهم إلى الأئمة وغيرهم، فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع أخرى: فكذلك موارد النزاع بين الأئمة، وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب، وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الأشعري وغيره لما اختلف بالكتاب والسنة، وتركوا قول عمر في دية الأصابع، وأخذوا بقول معاوية لما كان معه من السنة أن النبي ﷺ قال: «هذه وهذه سواء».

وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في المتعة فقال له: قال أبو بكر وعمر، فقال ابن عباس: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء! أقول: قال رسول الله ﷺ وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟! ١٩

وكذلك ابن عمر لما سألوه عنها فأمر بها فعارضوا بقول عمر، فتبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه، فألحوا عليه فقال لهم: أمر رسول الله ﷺ أحق أن يتبع أم أمر عمر؟ مع علم الناس أن أبا بكر وعمر أعلم ممن هو فوق ابن عمر وابن عباس.

ولو فتح هذا الباب لوجب أن يعرض عن أمر الله ورسوله، ويبقى كل إمام في أتباعه بمنزلة النبي ﷺ في أمته، وهذا تبديل للدين يشبه ما عاب الله به النصارى في قوله: ﴿تُخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] والله سبحانه وتعالى أعلم، والحمد لله وحده (١).

كلام ابن القيم:

وقال الإمام ابن القيم:

«ليحذر المفتي - الذي يخاف مقامه بين يدي الله سبحانه - أن يفتي لسائل بمذهبه الذي يقلده، وهو يعلم أن مذهب غيره في تلك المسألة أرجح من مذهبه، وأصح دليلاً، فتحمله الرياسة على أن يقتحم الفتوى بما يغلب على طه من الصواب في خلافه، فيكون خائناً لله ورسوله وللسائل، وغاشاً له، والله لا يهدي كيد الخائنين، وحرم الجنة على من لقيه وهو غاش للإسلام وأهله، والدين نصيحة، والعش مضاد للدين، كمضادة الكذب للمصدق، والباطل للحق.

قال: وكثيراً ما ترد المسألة نعتقد فيها خلاف المذهب، فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقده، فنحكي المذهب الراجح ونرجحه ونقول: هذا هو الصواب، وهو أولى أن يؤخذ به، وبالله التوفيق» (٢). اهـ.

دعوة العلماء إلى بلوغ درجة النظر والاجتهاد:

ومن الملامح المهمة في كلمات الشيخ البنا رحمة الله عليه: أنه دعا في

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٠ - ٢١٦)

(٢) إعلام الموقعين (٤/١٧٧) طبعة السعادة.

أصله السابع هذا من كان من أهل العلم (أن يستكمل نقصه العلمي ، حتى يبلغ درجة النظر) .

وهذه دعوة إصلاحية تجديدية، تريد من أهل العلم ألا يقفوا على شاطئ العلم متفرجين، بل عليهم أن يفحصوا ببحاره، ويصيدوا من أحيائه، ويستخرجوا من لآلئه، ويرتقوا بأنفسهم من طور إلى طور، من طور التقليد أو الاتباع إلى طور الاجتهاد والإبداع . والاجتهاد مراتب ودرجات، فيمكنه أن يبدأ بالدرجة الدنيا، فالوسطى، فما هو أعلى منها، حتى ينتهى إلى الدرجة العليا .

يمكنه أن يبدأ بالاجتهاد الانتقالي أو الترجيحي بأن يوازن بين الأقوال والآراء الموروثة في فقها الإسلامى، ويختار منها قولاً يراه أقوى برهانا وأرحح ميزانا . وهذا لا يصعب على أى عالم متمكن، حفظ القرآن، واطلع على الحديث وعلومه، ودرس أصول الفقه، وعرف مواضع الإجماع والخلاف، وكان متمكنا من العربية وعلومها .

صحيح أن المقلدين يستكثرون حتى هذه الدرجة على من قدر عليها من أهل العلم، ولكن رأى المقلدين لا عبرة به، حتى لو أجمعوا كلهم لا يعتبر اتفاقهم إجماعا شرعيا يعتد به .

وقد يرتقى العالم عن درجة الاجتهاد الترجيحي أو الانتقالي، فيدخل فى طور من اصوار الاجتهاد الإنشائى أو الإبداعى، وذلك فى المسائل الجديدة، التى ليس للفقهاء السابقين قول فيها .

يمكنه أن يبدأ بها بالاجتهاد الحرثى، وهو الاجتهاد فى بعض المسائل التى يعكف عليها بحثا واطلاعا ومناقشة وموازنة، حتى يحصل العلم بها، ويبدى فيها رأى نتيجة هذه الدراسة . وهذا ما يفعله أكثر الدارسين لدرجة الماجستير والدكتوراه فى القضايا الفقهية .

ويمكنه أن يتوسع، فيجتهد فى بعض الأبواب التى يوليها عناية خاصة، ويتفرغ لها، مثل فقه الأسرة وما يتعلق به، أو الفقه الجنائى وما يتصل به، أو الفقه

أندستورى والسياسى، أو الفقه الاقتصادى وفقه المعاملات، أو الفقه الطبى والصحى، ونحو ذلك.

ويمكن أن يفتح الله له فتحا مبينا، فى هذه المجالات كلها، فيرتقى إلى درجة المجتهد المطلق، وليس فى شرع الله تعالى ولا فى قدره ما يحول دون ذلك، وما ذلك على الله بعزيز، ولم يخص الله فضله ومواهبه ببعض الأجيال دون بعض، ولم يحجر فصله عن جيل من الأجيال، بل فضل الله تعالى لم يزل ولن يزال فياضا واسعا، يؤتبه من يشاء وهو واسع عليم، يخص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

لا يبعد أن يظهر فى عصرنا وما بعد عصرنا مجتهد مطلق، يجتهد فى مسائل الفقه كلها أو جلها، وإن كان منتسبا إلى مذهب من المذاهب المتبوعة، غير مستقل بأصول خاصة به، وهو الذى يسمونه (المجتهد المطلق المنتسب).

بل لا يبعد أن يظهر فى عصرنا وما بعد عصرنا مجتهد مطلق مستقل، غير منتسب إلى مذهب من المذاهب المتبوعة، بل له أصوله الخاصة التى قد يكون اقتبسها من مجموع أصول المذاهب، منتقيا منها ومصححا ومعدلا.

وهذا ما رأيناه فى القرن الثانى عشر الهجرى ممثلا فى العلامة ابن الأمير الصنعانى فى (ت ١١٨٢هـ).

وفى القرن الثالث عشر الهجرى ممثلا فى العلامة محمد بن على اشوكانى (ت ١٢٥٠هـ).

ومقتضى هذا أن يكون للمجتهد المطلق المستقل أصوله الخاصة، التى يتفرد بها عن غيره من الأئمة، وقد تكون ملفقة أو مجمعة من هذا المذهب وذاك، وهذا ما استوجب من الشوكانى أن ينظر فى مسائل علم الأصول الموروث ويرجع فيها ويختار منها ما تبين له أنه الحق والصواب، وهذا ما تجلّى فى كتابه «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول».

ومقتضى هذا أن أصول الفقه نفسها قابلة للاجتهد^(١)، لا إلى حد هدم

(١) انظر فى ذلك: كتابنا (الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية).

الأصول القديمة، وإشياء أصول جديدة، فهذا غير مقصود، وغير مقبول، أن يهال التراب على تراث أمة بلغت من الحضارة ما بلغت، ثم تبدأ من الصفر، وهذا ما لم يعهد في أى علم من العلوم الشرعية أو الوضعية، فكل علم عرفه الناس إنما يتطور ويرتقى بساء اللاحق على ما أسسه السابق، وبفضل هذه المعرفة والخبرة التراكمية، تتطور معارف البشر، وترتقى علومهم.

الأئمة أكثر من أربعة:

كما أن من حسن الصباغة في هذا الأصل أيضا: أن الشيخ البنا لم يقل (اتباع إمام من أئمة المذاهب الأربعة) بل قال: (أن يتبع إماما من أئمة الدين) ليشمل كل من اتبع إماما ثبتت إمامته في الدين عنده. فيدخل في ذلك من قلده بعض الأئمة التي كانت لهم مذاهب عمل بها الناس مدة من الزمن، وبعضها استمر قرونا، ثم اندرست، وغلبتها المذاهب الأخرى.

وذلك مثل مذهب الإمام الأوزاعي (ت ١٥٧ هـ) الذي عمل به في الشام مدة طويلة، ثم انقرض أتباعه.

ومثل مذهب الإمام سفيان الثوري (ت ١٦١ هـ) الذي عمل به في العراق مدة كذلك، حتى ذكر ابن تيمية أن له أتباعا في خراسان في عصره (ت ٧٢٨ هـ) ثم اندرس.

ومثل مذهب الإمام الطبري (ت ٣١٠ هـ) الذي كان له أتباع يسمون الطبرية، وعمل به فترة من الدهر، ثم غلبه غيره.

ومثل مذهب الإمام أبي ثور الذي ذهب بعضهم إلى أنه من أتباع الشافعي، وذهب آخرون إلى أنه إمام مستقل (ت ٢٤٠ هـ).

كما يدخل في ذلك أصحاب المذاهب التي لا يزال لها أتباع إلى اليوم.

فيدخل في ذلك (الإباضية) الذين يتبعون الإمام جابر بن زيد أبا الشعثاء (ت ٩٣ هـ) و(الزيدية) الذين يتبعون الإمام زيد بن علي بن الحسين (ت ١٢١ هـ)

أو ١٢٠ هـ) ومن بعده من الأئمة كالهادي (ت ٢٩٨ هـ) والإمامية أو (الجعفرية) الذين يتبعون الإمام جعفرا الصادق (ت ١٤٨ هـ).

ولا يدخل فيهم الطاهرية أتباع داود بن علي (ت ٢٧٠ هـ) مؤسس المذهب، ومجده في القرن الخامس أبي محمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، وذلك لأنهم لا يجيرون التقليد، ويرونه حراما على كل الناس ويوجبون الاجتهاد على كل أحد، وإن كان داود وابن حزم قد بلغا درجة الاجتهاد المطلق المستقل بلا ريب.

ومن هنا لا تقل دعوى الذين يحضرون الأئمة الذين يجوز تقليدهم في أربعة، ويرفضون ما عداهم من الصحابة والتابعين، ومن الأئمة الذين لا يقلون عنهم علما وفضلا، ممن هو مثلهم، أو أرجح منهم.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: هل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة: كحماد بن أبي سليمان، وابن المبارك، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وقد قال عنهم رجل - 'عنى هؤلاء الأئمة المذكورين - هؤلاء لا يلتصت إليهم. فصاحب هذا الكلام ما حكمه؟

فأجاب: وأما الأئمة المذكورون فمن سادات أئمة الإسلام، فإن الثوري إمام أهل العراق، وهو عنده أكثرهم أجل من أقرانه كابن أبي ليلى، والحسن بن صالح ابن حي، وأبي حنيفة وغيره، وله مذهب باق إلى اليوم^(١) بأرض خراسان، والأوزاعي إمام أهل الشام، وما زالوا على مذهبه إلى المائة الرابعة، بل أهل المغرب كانوا على مذهبه قبل أن يدخل إليهم مذهب مالك، وحماد بن أبي سليمان هو شيخ أبي حنيفة.

ومع هذا فهذا القول هو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهما. ومذهبه باق إلى اليوم، وهو مذهب داود بن علي وأصحابه. ومذهبهم باق إلى اليوم، فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول، بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب، وليس في الكتاب والسنة فرق في الأئمة المجتهدين بين

(١) أي في عصر ابن تيمية، وقد توفي سنة ٧٢٨ هـ.

شخص وشخص. فمالك، والليث بن سعد، والأوزاعي، والثوري: هؤلاء أئمة في زمانهم، وتقليد كل منهم كتقليد الآخر، لا يقول مسلم: إنه يجوز تقليد هذا دون هذا، ولكن من منع من تقليد أحد في زماننا فإنما يمنعه لأحد شيئين:

(أحدهما) اعتقاده أنه لم يبق من يعرف مذاهبهم، وتقليد الميت فيه نزاع مشهور. فمن سمعه قال: هؤلاء موتى، ومن سوغه قال: لا بد أن يكون في الأحياء من يعرف قول الميت.

(والثاني) أن يقول: الإجماع اليوم قد انعقد على خلاف هذا القول.

أما إذا كان القول الذي يقول به هؤلاء الأئمة أو غيرهم قد قال به بعض العلماء الباقية مذاهبهم، فلا ريب أن قوله مؤيد بموافقة هؤلاء ويعتضد به، ويقابل بهؤلاء من خالفه من أقرانهم: فيقابل الثوري، والأوزاعي أبا حنيفة ومالك، إذ الأمة متفقة على أنه إذا اختلف مالك، والأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة. لم يجوز أن يقال: قول هذا هو صواب دون هذا إلا بحجة. والله أعلم^(١).

لا يجوز خلو العصر من مجتهد:

أما ادعاء خلو القرون الإسلامية الماضية من المجتهدين، فهي دعوى غير مسلمة عند المحققين من علماء الأمة، ونحن نرفضها تماماً بمسطق الفقه، وبمسطق التاريخ.

أما مسطق الفقه، فنحن مع الحنابلة ومن وافقهم من الشافعية والمالكية وغيرهم: من أنه لا يجوز خلو عصر من العصور من مجتهد، تقوم به الحجة على الناس، ويقوم بفرص الكفاية في استنباط الأحكام لكل ما يجد من وقائع، والإجابة عن كل سؤال يثور في أذهان الناس عن حكم الشرع في الأحداث.

بل ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز أن يقل عدد المجتهدين في الأمة عن عدد يتحقق به (التواتر) وينتفي به التواطؤ على الكذب، وذهب بعضهم إلى أنه لا بد من عدد من يتحقق به الإجماع، وهو اتفاق المجتهدين في عصر ما على حكم شرعي.

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٥٨٣ - ٥٨٥).

مذهب الحنابلة ودليله :

يقول الإمام السيوطي في كتابه (الرد على من أخلد إلى الأرض) :
ذهبت الحنابلة بأسرهم إلى أنه لا يجوز خلو الزمان عن مجتهد لقوله ﷺ :
« لا تزال صائفة من أمتي ظاهرين عني الحق حتى يأتي أمر الله »^(١) .
قالوا : لأن الاجتهاد فرض كفاية ، فيستلزم انتفاؤه اتفاق المسلمين على
الباطل ، وذلك محال لعصمة الأمة عن اجتماعها على الباطل^(٢) .
قال الزركشي في « البحر » :
« ولم ينفرد بذلك الحنابلة ، بل جزم به أيضا جماعة من أصحابنا (أى
الشافعية :

منهم الأستاذ أبو إسحاق والزبيدي في « المسكت » .
أما الأستاذ فقال : وتحت قول الفقهاء لا يخلو الله زمانا من قائم لله بالحجة
سر عظيم . فكان الله تعالى الهمهم ذلك . ومعناه أن الله تعالى لو أحلى زمانا من
قائم بالحجة لزال التكليف . إذ التكليف لا يثبت إلا بالحجة الظاهرة . وإذا زال
التكليف بطلت الشريعة » .

وأما الزبيدي : فتقدمت عبارته في الباب الأول .
وقال ابن دقيق العيد : هذا هو المختار عندها ، لكن إلى الحد الذي تنقض به
القواعد لسبب روال الدنيا في آخر الزمان .
قال الزركشي : « وله وجه حسن ، وهو أن الخلو من مجتهد يلزم منه إجماع
الأمة على الخطأ ، وهو ترك الاجتهاد الذي هو فرض كفاية » .
انتهى ما أورده الزركشي .

(١) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، الحديثان ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ص ٤٩٩ ، كما
رواه الحاكم وابن ماجة . الجامع الصغير ص ٢١٠ ، وسنن الدارمي ٢ / ٢١٣ .
(٢) روضة النظر لابن قدامة ٣١٧ ، ٣٧٤ ، والمختصر في أصول الفقه لابن اللحام ١٦٧ .

قلت (والقائل السيوطي): وقول الأستاذ أبي إسحاق: وكان الله ألهمهم ذلك يشعر بأنه لم يقف على مستند من الحديث مع أنه له ذلك أي مستندا، فأخرج أبو نعيم في «الحية» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «لن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة، لكى لا تبطل حجج الله وبيناته. أولئك هم الأقلون عددا. الأعظمون عند الله قدرا»^(١).

وهذا موقوف له حكم الرفع، لأن مثل ذلك لا يقال من قبل الراى. وله شواهد مرفوعة وموقوفة منها ما أخرجه الدارمي في «مسنده» عن وهب ابن عمرو الجمحي أن النبي ﷺ قال: «لا تعجلوا بالبليّة قبل نزولها فإنكم أن لا تعجلوها قبل نزولها لا ينفك المسلمون وفيهم إذا هي نزلت من إذا قال وفق وسدد». وأخرج البيهقي في «المدخل» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرفوعا نحوه. وكلاهما مرسل. وكل منهما يعضد الآخر.

وهي شهادة من النبي ﷺ لأمته بأنهم لا ينفكرون عن يقول في الحادثة فيصيب، وذلك هو المجتهد.

وأخرج الدارمي والبيهقي عن معاذ بن جبل أنه قال: «يا أيها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم هاهنا وهنا. فإنكم إن لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سدد، وإذا قال وفق»^(٢).

وأخرج البيهقي عن عمر بن الخطاب قال: «إياكم وهذه العُضَلُ»^(٣) فإنها إذا نزلت بعث الله من يقيمها أو يفسرها»^(٤).

وقال ابن دقيق العيد في أول «شرح الإمام»:

(والأرض لا تخلو من قائم بالحجة، والامة الشريفة لا بد فيها من سالك إلى

(١) الحية: ١/ ٨٠.

(٢) سنن الدارمي: ١/ ٥٦.

(٣) العضل: المسألة الصعبة أو المشكلة: لسان العرب ٢/ ٨٠٧.

(٤) أورده السيوطي في تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد.

الحق على واضح المحجة إلى أن ياتى أمر الله فى أشراط الساعة الكبرى^(١). ويتابع بعده ما لا يبقى معه إلا قدوم الآخرة.

وقال ابن عرفة من أئمة المالكية فى كتاب «المشهور فى الفقه» فى باب القضاء: قال شيخنا ابن عبد السلام - يعنى أحد أئمة المالكية - لا يخلو الرمان من مجتهد إلى زمن انقطاع العلم، كما أخبر به عليه السلام، وإلا كانت الأمة مجتمعة على الخطأ.

قال ابن عرفة: وقد قال الرازى فى «المحصول» وتبعه السراج فى «تحصيله» والتاج فى «حاصله» فى كتاب الإجماع ما نصه: «ولو بقى من المجتهدين - والعياذ بالله - واحد كان قوله حجة. قال: والفخر توفى سنة ست وستمائة»^(٢) هذا كلام ابن عرفة. قال السيوطى:

وقد راجعت عبارة المحصول فوجدت نصها: «لا يعتبر فى المجمعين بلوغهم إلى حد التواتر، لأن الآيات والأخبار دالة على عصمة الأمة والمؤمنين، فلو بلغوا والعياذ بالله إلى الشخص الواحد كان مندرجا تحت تلك الدلالة، وكان قوله حجة»^(٣).

وقال التبريزى فى «تفقيح المحصول»^(٤) ما نصه: لا يعتبر فى المجمعين عدد التواتر، فلو انتهوا - والعياذ بالله - إلى ثلاثة كان إجماعهم حجة، ولو لم يبق منهم إلا واحد كان قوله حجة، لأنه كل الأمة، وإن كان ينبو عن لفظ الإجماع». وقال الزركشى فى «البحر»:

«قال الأستاذ أبو إسحاق: يجوز أن لا يبقى فى الدهر إلا مجتهد واحد،

(١) إرشاد الفحول ٢٥٣.

(٢) شرح مع الجليل ٤ / ١٤٠، والمحصل، القسم الثانى، والجزء الاول، ٢٨٣.

(٣) المحصول للرازى، الجزء الثانى القسم الاول من ٢٨٣.

(٤) هو اختصار لمحصل الرازى، فرغ منه سنة إحدى عشر بعد وفاة صاحب المحصول

بمضى سن، طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ١١٦/٢.

ولو اتفق ذلك فقله حجة كالإجماع، ويجوز أن يقال للواحد أمة كما قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [الاحل: ١٢٠] ونقله الهندي عن الأكثرين، وبه جزم ابن سريج في كتاب «الودائع» فقال: وحقيقة الإجماع هو القول بالحق، فإذا حصل القول بالحق من واحد، فهو إجماع^(١).

وقال إلكيا الهراسي: «اختلف في أنه هل يتصور قلة المجتهدين بحيث لا يبقى في العصر إلا مجتهد واحد، والصحيح تصوره»^(٢).

وقال النقشوانى: «وقع من بعضهم أنه قال: أجمع أهل زماننا على أنه ليس في الزمان مجتهد».

قال: وهذا الكلام يناقض بعضه بعضا، لأنه إذا لم يكن في الزمان مجتهد، فكيف يعقد الإجماع وإنما هو اتفاق المجتهدين؟ فإذا فقد المجتهدون فقد الإجماع، لأن المجتهد هو الذى يعتبر قوله فى الإجماع والخلاف.

وقال ابن برهان فى كتابه «الوصول إلى علم الأصول»: «ذهب قوم من الأصوليين إلى أنه لا يتصور نقصان عدد المجتهدين عن عدد التواتر، لأنه لو نقص عددهم عن ذلك بطلت الحجة، وانقصت حجة الله تعالى، وأهضى إلى اندراس الشرع».

وقال إمام الحرمين فى كتابه «البرهان فى أصول الفقه»:

«ذهب بعض الأصوليين إلى أنه لا يجوز انحطاط عدد مجتهدى العصر عن مبلغ التواتر، فإنهم ورثة الملة، وحفظه الشريعة، وقد قضى الله تعالى قيامها ودوامها، وحفظها إلى قيام الساعة، ولو عاد المجتهدون إلى عدد لا يبعد منهم التواطؤ فلا يتأتى منهم الاستقلال بالحفظ».

(١) عنوانه بالكامل «الودائع لمقصود الشرائع» يشتمل على أحكام مجردة عن الأدلة، كشف الظنون ٢٠٠٥.

(٢) رسالة الاجتهاد ٢٦.

وقال الاستاذ: يجوز (نقصان) عددهم إلى مبلغ ينحط عن عدد التواتر، ولو أحصوا كان إجماعهم حجة ثم طرد قياسه، فقال: يجوز أن لا يبقى في الدهر إلا مجتهد واحد، ولو اتفق ذلك فقول حجة كالإجماع. هذا كلام ابن برهان^(١).

وقال الغزالي في «المستصفى»: «فإن قيل كيف يتصور رجوع عدد المجتهدين إلى مادون التواتر، وذلك يؤدي إلى انقطاع التكليف، فإن التكليف يدوم بدوام الحجة، والحجة تقوم بخير التواتر، والسلف من الأمة مجتمعون على دوام التكليف إلى القيامة، ففي صمته الإجماع على استحالة اندراس الأعلام، وفي نقصان التواتر ما يوجب الاندراس، قلنا: يحتمل أن نقول ذلك ممتنع بهذه الأدلة، وإنما معنى تصوير هذه المسألة رجوع عدد أهل الحل والعقد إلى ما دون عدد التواتر، وقد يخرق الله العادة، فيحصل العلم بقول القليل حتى تدوم الحجة بل بقول القليل مع القرائن المعلومة في مآظرنه وتشديده قد يحصل العلم من غير خرق عادة، فبجميع هذه الوجوه يبقى الشرع محفوظا.

فإن قيل: فإذا جاز أن يقل عدد أهل الحل والعقد فلو رجع إلى واحد فهل يكون مجرد قوله حجة فاطعة؟

قلنا: (إن اعتبرنا موافقة العوام، فإذا قال قولاً وساعده العوام ولم يخالفوه فهو إجماع الأمة، فيكون حجة، إذ لو لم يكن لكان قد اجتمعت الأمة على الضلالة والخطأ، وإن لم نلتفت إلى قول العوام فلم يجد ما يتحقق به اسم الاجتماع والإجماع، إذ يستدعي ذلك عددا بالضرورة حتى يسمى إجماعاً فلا أقل من اثنين أو ثلاثة^(٢). هذا كلام المستصفى^(٣)).

منطق التاريخ إثبات المجتهدين في كل العصور:

وإذا تحدثنا بمنطق التاريخ: رأينا أن (الاجتهاد) لم ينقطع في أي قرن من

(١) البرهان. ١/ ٦٩٠، ٦٩١. (٢) المستصفى: (١/ ١٨٨).

(٣) انظر: الرد على من أحل إلى الأرض للسيوطي ص ٧٣ - ٨٠ تحقيق: د/ فؤاد عبد المنعم. نشر مؤسسة شباب الجامعة بالأسكندرية.

القرون، وأن الله تعالى قد تفضل على هذه الأمة، فلم يخل عصرا من عصورها من مجتهد أو أكثر.

وهذه حقيقة واضحة كالشمس في ضحي النهار لكل دارس لتراث الأمة، مطلع على تاريخ فقائها، من مختلف الاقطار، وشتى المذاهب والمدارس.

وربما عشى هذه الحقيقة: أن كثيرا من هؤلاء العلماء الكبار الذين بلغوا رتبة الاجتهاد لم يعلموا ذلك جهارا للناس، ولعلمهم لم يجدوا لذلك حاجة بينة.

كما أن هؤلاء المجتهدين كانوا (منشئين لمذاهب قائمة)، فكان اجتهادهم مطلقا، ولكن في إطار مذهب ارتضوا أصوله، وقبوا منهجها، فكان اجتهادهم في ضوئه، وإن خرجوا عليه في بعض الاحكام.

ومن المعلوم: أن الاجتهاد منه ما هو مقيد، ومنه ما هو مطلق، وأن الاجتهاد المطلق منه ما هو منتسب، وما هو مستقل.

والاجتهاد المطلق المنتسب: أن يبلغ درجة الاجتهاد في جميع مسائل الفقه، في إطار أصول إمام المذهب، وضربوا مثلا لذلك بأصحاب أبي حنيفة: أبي يوسف ومحمد وزفر، وأصحاب مالك ابن القاسم وأشهب وابن وهب وأصحاب الشافعي المزني والبويطي وأمثالهما، وإن ناقش بعض العلماء هذه الدعوى، ولم يسلم بها، وقال: إن ما بين أبي يوسف ومحمد، وبين شيخها أبي حنيفة، ليس أكثر مما بين أبي حنيفة وشيخه حماد، ولا أكثر مما بين شيخه حماد وإبراهيم النخعي إياهم.

المهم أن لدينا قائمة غير قليلة لعدد المجتهدين بعد عصر الأئمة الأربعة رضي الله عنهم.

قال النووي في شرح (المهذب): «المزني وأبو ثور، وأبو بكر ابن المنذر أئمة مجتهدون، وهم منسوبون للشافعي».

فأما المزني وأبو ثور فصاحبان للشافعي حقيقة. وابن المنذر متأخر عنهما وقد صرح في «المذهب» في مواضع كثيرة بأن الثلاثة من أصحابنا أصحاب

الوجوه، وجعل أقوالهم وجوها في المذهب، وتارة يشير إلى أنها ليست وجوها»^(١).

وقد قال إمام الحرمين في باب ما يقتض الرضوء من النهاية :

« إذا انفرد المزني برأى فهو صاحب مذهب، وإذا خرج للشافعي قولاً فتخريجه أولى من تخريج غيره، وهو يلتحق بالمذهب لا محالة، قال النووي : وهذا الذي قاله الإمام حسن لاشك في أنه متعين »^(٢).

وذكر النووي في « شرح المذهب » أن حرمة له مذهب مستقل لنفسه^(٣).

وفي « طبقات السبكي » في ترجمة عبدان المروزي أحد الحفاظ قال :

روى أبو بكر السمعاني بإسناده عن بعض المشايخ قال : اجتمع في عبدان أربعة أنواع من المناقب : الفقه، والإسناد، والورع، والاجتهاد^(٤).

وقال ابن الصلاح في ترجمة « محمد بن نصر المروزي » : ربما تذرع متذرع بكثرة اختياراته المخالفة لمذهب الشافعي إلى الإنكار على الجماعة العادين له في أصحابنا، وليس الأمر كذلك، لأنه في هذا بمنزلة ابن خزيمة والمزني، وأبى ثور وغيرهم، ولقد كثرت اختياراتهم المخالفة لمذهب الشافعي ثم لم يخرجهم ذلك عن أن يكونوا في قبيل أصحاب الشافعي معدودين، وبوصف الاعتزاء إليه موصوفين^(٥).

ووصف ابن السبكي في طبقاته « الإمام أبا بكر بن خزيمة بالاجتهاد المطلق »^(٦).

وذكر الذهبي وغيره في ترجمة الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري أنه « كان

(١) المجموع (١/ ٧٢).

(٢) المجموع ١/ ٧٢.

(٣) المجموع ١/ ٦٨.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٢٩٨، وتوفي في عبدان المروزي سنة ٢٩٣ هـ.

(٥) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٩٤، وقال السيوطي في محمد بن نصر : كان من أعلم

الناس باحتلاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم، رأساً في الفقه، رأساً في الحديث، رأساً في العبارة حسن المحاضرة ١/ ٣١٠.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ١٠٩، وتوفي محمد بن إسحاق بن خزيمة في ٣١١ هـ.

من المجتهدين لا يقلد أحدا، وله مذهب مستقل، وتصانيف على مذهبه، وأتباع مقلدون له يمتنون ويقضون بقوله» (١).

وأشار إلى ذلك النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ونقل فيه عن الرافعي أنه قال: تفرد ابن جرير لا يعد وجها في مذهب، وإن كان معدودا في طبقات أصحاب الشافعي (٢).

وقال الذهبي في «طبقات القراء» في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام: كان يجتهد ولا يقلد أحدا (٣).

وقال السبكي في «الطبقات الوسطى» في ترجمة قاسم بن محمد بن سيار القرطبي: كان يذهب مذهب الحجة والنظر، وترك التقليد، ويميل إلى مذهب الشافعي، يعني: مع كونه من المنسوبين إلى أتباع الإمام مالك، ولكنه كان يترك التقليد، ويميل إلى مذهب الشافعي، لأنه أداه اجتهاده إليه.

ثم قال: قال الوليد: لم يكن بالأندلس مثله في حسن النظر والبصر بالحجة. وروى عن ابن عبد الحكم أنه قال: لم يتقدم علينا بالأندلس أحد أعلم من قاسم بن محمد (٤).

وقال الأسنوي في «الطبقات» في ترجمة ابن المنذر: «كان أحد الأئمة الأعلام لم يقلد أحدا في آخر عمره» (٥).

وقال الدارقطني في ترجمة شيخه القاضي أبي بكر أحمد بن كليل: «أحد أصحاب ابن جرير»: كان يختار ولا يقلد أحدا.

قيل له: أما كان جريري المذهب؟ يعني على مذهب شيخه ابن جرير فقال: بل خالفه واختار لنفسه.

(١) تذكرة الحفاظ ٧١٠، ٧١١. (٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٧٨، ٧٩.

(٣) معرفة أنقراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، تحقيق محمد سيد جاد الحق

١٤١/١.

(٤) حسن المحاضرة ١/ ٣١٠. (٥) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٣٧٣.

وقال القرطبي في «مختصر التمهيد» في ترجمة الإمام أبي عمر بن عبد البر: كان يرى الاجتهاد.

وقال الشيخ أبو اسحاق في ترجمة شيخه القاضي أبي الطيب: لم أر فيمن رأيت أكمل اجتهادا منه^(١).

وألف الشيخ أبو محمد الجويني كتابا لم يلتزم فيه مذهب الشافعي، واحتار فيه أشياء مخالفة للمذهب.

وكتب له البلقيني رسالة يقول فيها. الشيخ أهل لأن يجتهد وتخبر، ووصفه غير واحد بالاجتهاد^(٢).

ووصف الذهبي في «طبقات الحفاظ» البغوي، بالاجتهاد^(٣)، وأشار البغوي نفسه إلى ذلك في خطبة «التهديب».

قال السبكي في «الطبقات» قال الإمام أبو الوفا بن عقيل الحنبلي: لم أدرك فيمن رأيت وحضرت من العلماء على اختلاف مذاهبهم من كملت له شرائط الاجتهاد المطلق إلا ثلاثة: أبو يعلى الفراء، وأبو الفضل الهمداني القرطبي، وأبو نصر بن الصباغ^(٤).

وادعى القاضي عبد الوهاب أحد أئمة المالكية الاجتهاد في كتابه «المقدمات» كما نقل عنه^(٥).

وقال السبكي في «الطبقات الكبرى» في ترجمة إمام الحرمين:

لا يتقيد بالأشعرى ولا الشافعي، وإنما يتكلم على حسب تأدية بطله واجتهاده^(٦).

(١) طبقات الفقهاء، ١٢٧.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٧٦/٥، والكتاب اسمه «المحيط».

(٣) نذكره الحفاظ للذهبي ١٢٥٧.

(٤) الطبقات الكبرى ١٢٣/٥، ورسالة الاجتهاد - مخطوطة - للسيوطي ق ٢٧.

(٥) حسر المحاصرة ٣١٤/١، وانظر في ترجمته في الديباج ٢٦/٢ - ٢٨.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ١٩٢/٥، رسالة الاجتهاد ق ٢٧.

وقال الإمام ناصر الدين بن المنير في أول تفسيره في حق إمام الحرمين:

له علو همة إلى مساواة المجتهدين^(١).

ووصفه المحافظ سراج الدين القزويني في فهرسته: بأنه المجتهد ابن المجتهد^(٢).

وادعى الغزالي الاجتهاد في كتابه «المنقذ من الضلال» وأشار فيه إلى أنه المبعوث على رأس المائة الخامسة لتجديد الدين^(٣).

وذكر الصلاح الصفدي في ترجمة ابن خريز منداد «أحد أئمة المالكية»: أن له اختيارات اختارها لنفسه خالف فيها أهل مذهبه، وهذا شأن المجتهدين.

وقال أيضا في ترجمة العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي الخيام العبدري القرطبي صاحب «التبسيهات على المدونة»: إنه كان من أهل الحفظ والاستبحار رأس قبل موته في النطر، فترك التقليد، وأخذ بالحديث، وتوفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة.

وقال أيضا في ترجمة الإمام أبي عبد الله محمد بن علي المارزي، أحد أئمة المالكية: أخبرت عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد: إنه كان يقول: ما رأيت أعجب من هذا يعنى المارزي، لاى شيء ما ادعى الاجتهاد، وكان وفاة المارزي سنة ست وثلاثين وخمسمائة.

ووصف الذهبي في «طبقات الحفاظ» القاضي أبا بكر بن العربي أحد أئمة المالكية بالاجتهاد المطلق^(٤).

وكان أبو الحسن بن الخطير النعماني أحد أئمة الحنفية يقول: قد انتحلت

(١) رسالة الاجتهاد - محطوط بجامعة الرياض - في ٢٧.

(٢) رسالة الاجتهاد نفس الورقة.

(٣) انظر مقدمة المنقذ من الضلال ص ٤٩، ورسالة الاجتهاد ٢٧.

(٤) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٩٦.

مذهب أبي حنيفة، واستصرت له فيما وافق اجتهادي، وكانت وفاته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة^(١).

وذكر الحافظ أبو جعفر بن الزبير في «تاريخ الأندلس» في ترجمة القاضي أبي القاسم الطيب بن محمد الموسى: أنه كان ممن يتعاطى درجة الاجتهاد وكانت وفاته سنة ثمان وعشرة وستمائة.

وأشار ابن الصلاح إلى دعوى الاجتهاد فإنه أفتى في صلاة الرغائب بأنها من البدع المنكرة، ثم بعد صف جزءا في تقريرها وتحسين حالها، ولحقها بالبدع الحسنة، فشنع عليه الناس بأنه ناقض ما أفتى به أولا، فاعتذر عن ذلك بأنه تغير اجتهاده.

وقال: الاجتهاد يختلف على ما قد عرف.

وقال أبو شامة في كتابه «الباعث على إنكار البدع والحوادث» بعد حكاية كلامه، ونحن نأخذ باجتهاده الأول الموافق للدليل وفتوى غيره، ونرد اجتهاده الثاني المنفرد هو به^(٢).

وقال الذهبي في «العبر» في ترجمة الشيخ عز الدين بن عبد السلام: انتهت إليه معرفة المذاهب، وبلغ رتبة الاجتهاد^(٣).

ووصفه ابن السككي في «الطبقات»: بالاجتهاد المطلق^(٤).

وقال ابن كثير في «تاريخه» كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام في آخر أمره لا يتقيد بالمذهب، بل اتسع نطاقه وأفتى بما أدى إليه اجتهاده^(٥).

(١) حسن المحاضرة ١/ ٣١٤.

(٢) وارد في كتابه الباعث على إنكار البدع والحوادث ص ٣٧.

(٣) العبر ج ٥ في سنة ٦٦٠ هـ، وحسن المحاضرة ١/ ٣١٥.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٢٠٩.

(٥) البداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ٢٣٥، ٢٣٦، وحسن المحاضرة ١/ ٣١٥.

وقال الزركشى فى « شرح المنهاج » لم يختلف اثنان فى أن ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد^(١).

وذكره السبكى فى (طسقاته) فقال فى ترجمته : وكان يقال إنه بلغ رتبة الاجتهاد^(٢).

وأشار أبو شامة نفسه إلى ذلك فى خطبة الكتاب « المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول ». ومن تأمل صنع الووى فى « شرح المذهب » عرف أنه بلغ رتبة الاجتهاد لا محالة، خصوصا اختياراته الخارجة عن المذهب، فإن ذلك شأن المجتهد.

وصرح الشيخ تاج الدين الفركاح بدعوى الاجتهاد لنفسه : فإنه ألف كتابا سماه « الرخصة العميمة فى أحكام الغنيمة » قرر فيه شيئا خارجا عن المذهب، وقال فى آخره : « هذا ما أدى إليه الاجتهاد فى هذه الأقوال على حسب هذه الأحوال بالاستنباط من كلام الرسول ومغازيه وأقوال العلماء ». هذه عبارته.

ومارلت فى عجب مما كان بلغنى من قول الفركاح بهذه المقالة، وكنت أقول هذا شيء لا يعرف فى المذهب حتى رأيت كتابه، وتصريحه فيه بأنه قال ذلك اجتهدا لنفسه، لا نقلا للمذهب.

فأنجنى ما كان فى خاطرى من ذلك.

وقال أبو حيان فى « انضار » فى ترجمة قاضى الجماعة أبى عبد الله محمد ابن يحيى المعروف بالشرىف : كان يميل إلى الاجتهاد، وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانين وستمائة.

وادعى القاضى ناصر الدين ابن المير - أحد أئمة المالكية - وهو رفيق ابن دقيق العيد فى الاجتهاد^(٣) فقال فى أول تفسيره : المقلد أعمى، والمخصوم أعشى، والمجتهد هو الذى يستبصر إن شاء الله، وقد شاء.

(١) رسالة الاجتهاد للسيوطى - مخطوط بجامعة الرياض - ورقة ٢٨ يمين.

(٢) طبقات الشافعية (١٦٥ / ٨)

(٣) كان الشيخ عر الدين بن عبد السلام يقول : الديار المصرية تفتخر برجلين فى طرفيها

ابن دقيق العيد بقوص وابن المنير بالاسكندرية حسن المحاضرة ١ / ٣١٦.

فقلوه : وقد شاء . تصريح بدعواه ، أى : وقد شاء الله لى .

وقال بعد ذلك : إن الإمام جمال الدين بن الحاجب كتب له إحازة بالفتوى فكتب له فيها أنه أهل لذلك ، وفوق الأهل لذلك ، فقبيل له : وما فوق الأهل لذلك ، وإلى أين المظهر ؟ قال : الرتبة المصطلح عليها الآن فى الفتيا رتبة متوسطة بين التقليد والاجتهاد ، وفوق ذلك أعلى من الرسط ، وكانت وفاته سنة ثلاث وثمانين وستمائة .

وذكر ابن فرحون فى طبقات المالكية فى ترجمة أخى ابن المنير هذا ، واسمه على : أنه كان يفضل على أخيه ، وأنه كان مرسى له أهليه الترحيح والاجتهاد ، فى مذهب مالك ، وكانت وفاته سنة ست وثمانين وستمائة^(١) .

وعين المجتهدين فى هذا العصر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، قال فى « الطالع السعيد » فى ترجمته : « ذو الباع الواسع فى استنباط المسائل والأجوبة الشافية لكل سائل » إبنى أن قال : « إن ذكر تفسير ، فمحمد فيه محمود المذهب أو الحديث فالقشيري فيه صاحب الرقم المعلى والطرز المذهب ، أو انفق فابو الفنوح هو الإمام الذى الاجتهاد إليه ينسب » إلى أن قال : « جعل وظيفة العلم والعمل له ملة » حتى قال بعض الفضلاء من مائة سنة ما رأى الناس مثله ، وكتب له بقية المجتهدين ، قرئ بين يديه فأثنى .

ولاشك أنه من أهل الاجتهاد ، ولا ينازع فى ذلك إلا من هو من أهل العناد ومن تأمل كلامه عرف أنه أكثر تحقيقا وأمثلة وأعلم من بعض المجتهدين فيما تقدم واتفق^(٢) .

ثم قال : حكى صاحبها الفقيه الماضل العدل علم الدين الأصفرنى قال : ذكره شيخنا العلامة علاء الدين بن إسماعيل القونوى ، فأثنى عليه . فقلت : لكه ادعى الاجتهاد ، فسكت ساعة يفكر . فقال : والله ما هو ببعيد^(٣)

(١) حسن المحاضرة ١/ ٣١٧ .

(٢) الطالع السعيد ٥٦٨ ، ٥٦٩ وفيه « فافر عيه » موضع « فائى » .

(٣) الطالع السعيد ٥٦٩ .

قال : وقال شيخنا أبو حيان : هو أشبه من رأينا يميل إلى الاجتهاد^(١) وهذا من أبي حيان غاية الإنصاف ، فإنه كان بينه وبين ابن دقيق العيد وقفة مشهودة .
وقد شيخ فتح الدين بن سيد الناس في ترجمته : كان حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من السنة والكتاب .

وقال ابن السككي في « الطبقات الكبرى » هو المجتهد المطلق^(٢) .

قال : ولم ندرك أحدا من مشايخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو المبعوث على رأس السبعمائة المشار إليه في الحديث النبوي صلى الله عليه وسلم ، فإنه أستاذ زمانه علما ودينا^(٣) .

وقال الصلاح الصفدي في « تذكروته » : لم يجتمع شروط الاجتهاد في عصر ابن دقيق العيد إلا فيه .

وقال في « تاريخه » : كان ابن دقيق العيد مجتهدا ، ثم نقل عنه أنه قال :
طابق اجتهدى اجتهاد الشافعي في مسألتين :

إحداهما : أن الابن لا يزوج أمه ، ولم يذكر الأخرى .

وقال العلامة ركن الدين بن القويح من قصيدة مدح بها ابن دقيق العيد :

إلى صدر الأئمة باتفاق وقدوة كل حبر المعنى

ومن بالاجتهاد غدا فريدا وحاز الفضل بالقدح العلي^(٤)

وقال الكمال الأدقوي : أخبرني الشيخ نجم الدين القمولي : أن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أعطاه دراهم ، وأمره أن يشتري بها ورقا ويجلده أبيض فقال : فعلت ذلك ، وكان عدد الكراريس خمسة وعشرين كراسا ، فصنف تصنيفا ، وقال : إنه لا يظهر في حياته^(٥) .

(١) الطالع السعيد ٥٨١ ، وتقرير الاستناد ٦٤ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٢٠٧ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٩ / ٢٠٩ ، وحسن المحاضرة ١ / ٣١٨ .

(٤) رسالة الاجتهاد ٢٨ يمين . (٥) الطالع السعيد ٥٧٦ .

قال ابن النقاش يذكر أن ذلك الكتاب اسمه «التسديد في ذم التقليد» .
وذكروا أن ابن عدلان أحذه إليه واختص به .

قال : ولعمري أن هذا الكتاب لفرد في معناه، قد في جلالته ومبناه .

وذكر الحافظ ابن حجر في خطبة كتابه (تغليق التعليق) أنه كان مجتهد
الوقت، وكان في هذا العصر الإمام نجم الدين بن الرقعة، وله أهلية الاجتهاد
والترجيح في المذهب، ومات سنة عشر وسبعمائة .

وذكر الذهبي في ترجمة الكمال بن الزملكاني : أنه كان عالم العصر وكان
بقية المجتهدين^(١) .

ونقل ذلك ابن السبكي في «الطبقات» : وكانت وفاته سنة سبع وعشرين
وسبعمائة^(٢) .

وفي هذا العصر شيخ الإسلام العلامة تقي الدين ابن تيمية، وصفه غير
واحد بالاجتهاد^(٣) منهم الشيخ ولي الدين العراقي في فتاويه .

وفيه أيضا شيخ الإسلام تقي الدين السبكي وصفه غير واحد بالاجتهاد في
زمانه، وبعده : منهم ولده الشيخ تاج الدين في «الترشيح» وفي «الطبقات» .

وبعده ولده الشيخ تاج الدين المذكور أشار إلى دعوى الاجتهاد في بعض
تصانيفه .

وقال في كتابه «جمع الجوامع» لما تكلم عن مسألة خلو الزمان عن مجتهد
فقال : والمختار أنه لم يشئت وقوعه^(٤) فهذا تصريح منه بأن الزمان إلى حين عصره
ما خلا عن مجتهد^(٥) .

(١) حسن المحاضرة ٣٢١، ونص الذهبي وارد فيه ص ٣٢٠، ورسالة الاجتهاد ق ٢٨ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن السبكي ١٩١/٩ .

(٣) تقرير الاستناد ٦٤ .

(٤) حاشية المطار على جمع الجوامع ٢/٣٩٩، وجمع الجوامع وشرحه للمحلي ٢/٣٩٨ .

(٥) تقرير الاستناد ٦٥ .

وفى عصره شيخ الشافعية جمال الدين الاسنوى كانت له أهلية الاجتهاد فى المذهب ترجيحاً وتخريجاً^(١).

والعلامة شمس الدين محمد بن يوسف القونوى الحنفى . قال الحافظ ابن حجر فى ترجمته : صار له فى آخر أمره اختيارات تخالف المذاهب الأربعة لما يظهر له من دليل الحديث .

وبعده شيخ الإسلام سراح الدين البلقينى وصفه غير واحد بالاجتهاد منهم ولده^(٢).

قال فى ترجمته : منحه الله درجتى الاجتهاد والإطلاق ، فتمكن من استخراج الأحكام بالاستنباط من الدليل .

وبعده العلامة محمد الدين الشيرازى صاحب «القاموس» ، ادعى الاجتهاد وصنف فى ذلك كتاباً أسماه «الإصعاد إلى رتبة الاجتهاد» وكانت وفاته فى شوال سنة سبع عشرة وثمانمائة^(٣).

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً^(٤).

يضاف إلى ما ذكره الإمام السيوطى أسماء أخرى .

منها : الإمام أبو جعفر الطحاوى (ت ٣٢١ هـ) من علماء الحنفية ، ومن حفاظ الحديث ، ويتجلى اجتهاده فى كتبه ، وأشهرها «شرح معانى الآثار» .

ومنهم : محقق الحنفية الشهير الكمال ابن الهمام ت ٨٧٠ هـ ، صاحب شرح «فتح القدير» على الهداية ، وغيره من الكتب .

(١) ابن قاصى شعبة : طبقات الشافعية ٣ / ١٣٤

(٢) تقرير الاستناد ٦٥ ، وحسن المحاضرة ١ / ٣٢٩ .

(٣) تقرير الاستناد ٦٥

(٤) انظر : الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطى ص ١٩٠ - ٢٠١ تحقيق : د / مزاد

عبد المنعم . نشر : مؤسسة شبب الجامعة بالاسكندرية .

ومن الظاهرية: الإمام أبو محمد ابن حزم «ت ٤٥٦ هـ» وهو مجتهد مطلق مستقل بلا نزاع، ومذهبه معروف بإنكار التقليد، وإيجاب الاجتهاد على كل مسلم. ومنهم: القاضي أبو بكر بن العربي رأس المالكية في عصره (ت ٥٤٣ هـ). ومنهم: شهاب الدين القرافي المالكي صاحب «الفروق» و«الإحكام» و«الذخيرة» وغيرها (ت ٦٨٤ هـ).

ومنهم: أبو إسحاق الشاطبي صاحب «الموافقات» في أصول الفقه، و«الاعتصام» والفتاوى وغيرها (ت ٧٩٠ هـ).

ومنهم: ابن قيم الجوزية، صاحب «إعلام الموقعين» و«زاد المعاد» و«تهذيب سنن أبي داود» و«إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان» وغيرها من الكتب التي طار صيتها في الآفاق، واجتهادات ابن القيم كاجتهادات شيخه ابن تيمية، لا يجهلها أحد.

ومنهم: الحافظ السيوطي «ت ٩١١ هـ» الذي قال: الناس يدعون اجتهادا واحدا، وأنا أدعى اجتهادات ثلاثا: الاجتهاد في الفقه، والاجتهاد في الحديث، والاجتهاد في التفسير، وقد قم عليه المقلدون، وشددوا الحملة عليه، فكتب في ذلك كتابه القيم «إرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض».

ومنهم: العلامة الهندي حكيم الإسلام أحمد بن عبد الرحيم المعروف باسم «شاه ولي الله» الدهلوي، «ت ١١٧٦ هـ» صاحب «حجة الله البالغة» وغيرها من الكتب.

ومنهم: علامة اليمن وإمامها ابن الأمير الصنعاني «ت ١١٨٢ هـ» صاحب «سبل السلام شرح بلوغ المرام» وحاشية «العدة على شرح العمدة» وحاشية «ضوء النهار» على شرح الأزهار وغيرها.

ومنهم: علم اليمن وشيخها وإمامها: محمد بن علي الشوكاني «ت ١٢٥٠ هـ» صاحب «نيل الأوطار» و«السجل الجرار» و«الدراري المضية» و«إرشاد الفحول» وغيرها من الكتب.

الأصل الثامن

الاختلاف الفقهي والتفرق الديني

الأصل الثامن

الخلاف الفقهي والتفرق الديني

قال حسن البنا :

(والخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سببا للتفرق في الدين، ولا يؤدي إلى خصومة ولا بغضاء، ولكل مجتهد أجره، ولا مانع من التحقيق العلمي النزبه في مسائل الخلاف في ظل الحب في الله، والتعاون على الوصول إلى الحقيقة، من غير أن يجبر ذلك إلى المراء المذموم والتعصب) .

هذا الأصل تفريع على الأصلين قبله : السادس والسابع، فإذا لم يكن هناك عصمة لأحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان من حق العلماء - بل من واجبهم - أن يبحثوا ويجتهدوا، فمن شأنهم أن يختلفوا لا محالة. ولا ينبغي لنا أن نضيق ذرعا باختلافهم. كما لا يجوز لنا أن نجعل من هذا الخلاف العلمي سببا لعداوة أو بغضاء بيننا، فإن البغضاء هي الخالقة، لا تخلق الشعر، ولكن تخلق الدين .

وإنما يتحقق ذلك إذا عرفنا (فقه الاختلاف) وآدابه، كما عرفه الأئمة والصالحون من سلف هذه الأمة، وهو واحد من وجوه (الفقه الجديد) الذي دعوت وأدعو إليه : من فقه السنن، وفقه المقاصد، وفقه الموازنات، وفقه الأولويات، وفقه الواقع، وفقه الاختلاف .

ومن إخواننا الباحثين من سمي هذا النوع من الفقه (فقه الائتلاف)^(١) بالنظر إلى مآله والمقصود منه، فإننا نعرف فقه الاختلاف، لكي نصل إلى الائتلاف. ومن حسن فهم الباحث : أنه سمي كتابه (فقه الائتلاف) ولم يسمه (فقه الاتفاق) لأن الاتفاق في الفروع غير ممكن. فالمهم أن نفقه كيف نختلف، ولا يمنعنا اختلافنا أن نأندف ؟ أو كيف تختلف آراؤنا ولا تختلف قلوبنا ؟

(١) اسم كتاب للباحث المسلم محمود الخزندار. نشرته دار طيبة السعودية.

وقد عبر شوقي عن هذا بقوله :

اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية

وقد عرضنا لهذا الموضوع وهو فقه الاختلاف أو الائتلاف - في كتابنا (الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفريق المذموم) ، ولا بأس بأن نقتبس منه بعض الأفكار، مضيفين إليها أفكارا أخرى، بادئين بتمهيد لا بد منه، لبيان الحاجة إلى هذا الأصل.

تمهيد وتوضيح :

لقد قامت دعوة الإخوان في وقت استدبر كثير من الناس فيه الإسلام، وفتنوا بالدعوات العلمانية الجديدة، التي جاءت من طريق الغرب وتلامذته، وخصوصا بعد الغاء الخلافة الإسلامية .. فكان هدفها أن تقاوم تلك الموجة الدخيلة العاتية، موجة الحضارة الغربية المادية العلمانية، وأن ترد الناس إلى حظيرة الإسلام، وكان المهم أن يعود الناس إلى أصول الإسلام الكلية، وقواعده الكبرى، ومبادئه الأساسية، يلتفون حولها، ويستمسكون بعراها.

وكان هذا الوقت كذلك مظهرا لخلاف كثير في الوطن المصري، وفي سائر أوطان الإسلام : خلاف سياسي، وخلاف فكري، وخلاف ديني .. فكان من هم دعوة الإخوان أن تجمع ولا تفرق . مادام هناك سبيل صحيحة للتجميع والتوحيد . ولا تزيد شقة الخلاف الوطني بإثارة الخلاف الفقهي بين أهل العلم الديني .

يقول الأستاذ البنا في بيان هذه الوجهة في رسالة «دعوتنا» :

«إن دعوة الإخوان المسلمين دعوة عامة، لا تنسب إلى طائفة خاصة، ولا تنحاز إلى رأى عرف عند الناس بلون خاص، ومستلزمات وتوابع خاصة، وهي تتوجه إلى صميم الدين وليه، وتود أن تتوحد وجهة الأنظار والهمم، حتى يكون العمل أجدى، والإنتاج أعظم وأكبر. فدعوة الإخوان دعوة بيضاء نقية غير ملونة بلون، وهي مع الحق أينما كان، تحب الإجماع، وتكره الشذوذ. وإن أعظم

ما منى به المسلمون الفرقة والخلاف . وأساس ما انتصروا به الحب والوحدة، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها .

وبين في رسالة «المؤتمر الخامس» أن البعد عن مواطن الخلاف الفقهي من سمات دعوة الإخوان؛ لأن الخلاف في الفرعيات أمر ضروري، ولهذا كان واقعا بين الصحابة . وما زال كذلك، وسيظل إلى يوم القيامة .

قال : «وليس العيب في الخلاف، ولكن العيب في التعصب للرأى والحجر على عقول الناس وآرائهم .

« هذه النظرة إلى الأمور الخلافية جمعت القلوب المتفرقة على الفكرة الواحدة . وحسب الناس أن يجتمعوا على ما يصير به المسلم مسلما، كما قال زيد رضى الله عنه .»

كان الشعار الذى رفعه الأستاذ البنا وآمن به بالنسبة إلى الأمور الخلافية فى الأحكام الفرعية هو «القاعدة الذهبية» التى دعت إليها صحيفة «المنار» ومؤسسها الشيخ الإمام محمد رشيد رضا - رحمه الله - رأس المدرسة السلفية الحديثة، التى جمعت بين الأصالة والتجديد وهى التى تقول : «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه» .

فى ضوء هذه الرؤية المستنيرة جاء هذا الأصل الثامن يقول :

«والخلاف الفقهي فى الفروع لا يكون سببا للتفرق فى الدين، ولا يؤدى إلى خصومة ولا بغضاء، ولكل مجتهد أجره . ولا مانع من التحقيق العلمى السريه فى مسائل الخلاف فى ظل الحب فى الله، والتعاون على الوصول إلى الحقيقة، من غير أن يجبر ذلك إلى المراء المذموم والتعصب» .

الاختلاف المشروع والتفرق المنزع :

يتضمن هذا الأصل حقيقتين هامتين :

الأولى : أن الخلاف الفقهي فى فروع الدين لا يجوز أن يكون سببا للتفرق

فيه، ولا أن يؤدي إلى حصومة أو بغضاء. وهذا ما كان عليه سلف الأمة، وماضى عليه كبار الأئمة، فقد اختلفت آراؤهم، ولم تختلف قلوبهم.

نقل الحافظ انذهبي في «سير أعلام النبلاء»^(١) في ترجمة الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه، عن الإمام الحافظ أبي موسى يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري، أحد أصحاب الإمام الشافعي أنه قال: «مارأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوما في مسألة، ثم افترقنا، ولقيتني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخوانا وإن لم نتفق في مسألة؟». قال انذهبي: «هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام، وفقه نفسه، فما زال النظراء يختلفون».

وفي «سير أعلام النبلاء» أيضا^(٢) في ترجمة الإمام إسحاق بن راهويه: «قال أحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي: سمعت أحمد بن حنبل - الإمام - يقول: لم يعبر الحسري إلى خرسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يرل يخالف بعضهم بعضا».

وروى الحافظ الفقيه المؤرخ الناقد الإمام أبو عمر بن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»^(٣)، في باب «إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجج»، عن عبد الله ابن محمد - هو أبو الوليد الفرصي - قال: أخبرنا يوسف بن أحمد - هو مسند مكة ابن الدحيل الصيّدلاني - إجازة، عن أبي جعفر العقيبي، ثنا محمد بن عثاب بن المربع - هو أبو بكر الأعين - قال: سمعت العباس بن عبد العظيم العبري أخبرني، قال: كنت عند أحمد بن حنبل وجاءه علي بن المديني راكبا على دابة، قال: فتناظرا في الشهادة، وارتفعت أصواتهما، حتى خفت أن يقع بينهما جفاء، وكان أحمد يرى الشهادة، وعلي يأبى ويدفع، فلما أراد علي الانصراف قام أحمد فأخذ بركابه^(٤).

(١) سير أعلام النبلاء (١٦ : ١٠) (٢) انصدر السابق (١١ : ٣٧٠).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢ : ٩٦٨) الطبعة الجديدة المحققة.

(٤) قال ابن عبد البر بعد نقل هذا الخبر: «كان أحمد بن حنبل رحمه الله يرى الشهادة بالجنة لمن شهد بدرا والحديبية، أو لمن جاء فيه أثر مرفوع، على ما كان منهم من سفك دماء بعضهم بعضا، وكان علي بن المديني يأبى ذلك، ولا يصحح في ذلك أثرا. انتهى. وهذه العبارة ساقطة من الطبعة القديمة غير المحققة.

ومبنى هذه الحقيقة على أن الإسلام قد شرع الاجتهاد، وجعل للمجتهد أجرين إذا أصاب، وأحرا إذا أخطأ، وأقر الرسول ﷺ أصحابه على الاجتهاد في فهم ما أمرهم به من صلاة العصر في بنى قريظة، ما بين حرفي يتقيد بلفظ النص، وآخر ينظر الى مقصد النص وروحه. وأقر معاداً رضى الله عنه على أن يعمل باجتهاده لا يالو، فيما لم يجد فيه كتاباً ولا سنة، وذلك حين بعثه إلى اليمن.

أسباب الاختلاف :

ومقتضى هذا أن تختلف الأحكام الفرعية باختلاف الاجتهادات والأفهام - ضرورة - ولا يمكن أن تتحد في هذه المرعيات الآراء والمذاهب لأسباب عدة، ذكر الاستاد البنا رحمه الله أهمها وأبرزها في رسالة «دعوتنا» وخلاصة هذه الأسباب :

١- اختلاف العقول في قوة الاستنباط، وإدراك الدلائل، والغوص على أعماق المعاني، وارتباط الحقائق بعضها ببعض. والدين آيات وحاديث ونصوص، يفسرها العقل والرأى في حدود البعة وقوانينها، والناس في ذلك حدّ متماوتين، فلا بد من خلاف.

٢- ومنها: سعة العلم وضيقه، وأن هذا بلغه ما لم يبلغ ذلك، والآحر شأنه كذلك. وقد قال الإمام مالك لأبى جعفر المنصور حين أراد أن يحمل الناس على العمل بالموطأ: «إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار، وعند كل قوم علم، فإذا حملتهم على رأى واحد تكون فتنة».

٣- ومنها: اختلاف البيئات، ولهذا رأينا فقه العراقيين يختلف عن فقه الحجازيين، بل رأينا الفقيه الواحد يختلف به البيئة فيختلف رأيه، حتى لنرى الإمام الشافعى يفتى بالقديم في العراق، ويفتى بالجديد في مصر، وهو في كليهما آخذ بما استبان له، وما اتضح عنده، ولا يعدو أن يتحرى الحق في كليهما.

٤- ومنها: اختلاف الاطمئنان القلبي إلى الرواية عند التلقى لها. فبينما نجد

هذا الراوى ثقة عند هذا الإمام، تطمئن إليه نفسه، وتطيب إليه نفسه، وتطيب بالأخذ عنه، تراه مجروحاً عند غيره لما علم من حاله.

٥- ومنها: اختلاف تقدير الدلالات، فهذا يعتبر عمل الناس مقدماً على خبر الأحاد مثلاً، وذلك لا يقول معه به... وهذا يأخذ بالحديث المرسل، وهذا لا يأخذ به^(١).

يقول الإمام الشهيد: «كل هذه الأسباب جعلتنا نعتقد أن الإجماع على أمر واحد في فروع الدين مطلب مستحيل، بل هو يتنافى مع طبيعة الدين، وإنما يريد الله لهذا الدين أن يبقى ويخلد ويساير العصور، ويمشى الأزمان، وهو لهذا سهل مرن، هين لين، لا جموح فيه ولا تشديد.

«نعتقد هذا، فنلتزم العذر كل العذر لمن يخالفوننا في بعض الفرعيات، ونرى أن هذا الخلاف لا يكون أبداً حائلاً دون ارتباط القلوب، وتبادل الحب والتعاون، وأن يشملنا وإياهم معنى الإسلام السابغ، بأفضل حدوده، وأوسع مشتملاته. ألسنا مسلمين وهم كذلك؟ ألسنا نحب أن ننزل على حكم اطمئنان نعوسنا وهم يحبون ذلك؟ أولسنا نحن مطالبين بأن نحب لإخواننا مانحب لأنفسنا؟ فقيم الخلاف إذن؟ ولماذا لا يكون رأياً مجالاً للنظر عندهم كرايهم عندنا؟ ولماذا لا نتفاهم في جو من الصفاء والحب إذا كان هناك ما يدعونا إلى التفاهم؟

هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ كان يخالف بعضهم بعضاً في الإفتاء فهل أوقع ذلك اختلافاً بينهم في القلوب؟ وهل فرق وحدتهم؟ أو مزق رابطتهم؟ اللهم لا. وما حديث صلاة العصر في قريظة ببعيد.

وإذا كن هؤلاء قد اختلفوا وهم أقرب الناس عهداً بالنبوة، وأعرفهم بقرائن الأحكام، فما بالناس نتناحر في خلافتنا فها لا خطر لها؟

(١) صفت كتب قديماً وحديثاً في أسباب الاختلاف بين الأئمة، مثل (الميراث) للشعراني و(الإصناف في أسباب الاختلاف) للدهلوي، وأسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف وغيرها.

« وإذا كان الأئمة - وهم أعلم الناس بكتاب الله وسنة رسوله - قد اختلف بعضهم على بعض، وناظر بعضهم بعضاً، فلم لا يسعنا ما وسعهم؟ »

« وإذا كان الخلاف قد وقع في أشهر المسائل الفرعية وأوضحها، كالأذان الذي ينادى به خمس مرات في اليوم الواحد، ووردت به النصوص والآثار، فما بالك في دقائق المسائل التي مرجعها إلى الرأي والاستنباط؟ »

وقد صفت كتب ورسائل شتى في أسباب اختلاف الفقهاء من الشيخ الدهلوى إلى الشيخ على الخفيف في عصرنا.

ولقد كان من عناصر الخلود في هذا الدين أن تكون قواعده ونصوصه من السعة والمرونة بحيث تتسع لختلف الأفهام والآراء البشرية، التي تتأثر بالزمان والمكان والثقافة والنزعة الشخصية.

اتسع هذا الدين لمنشدد كاهن عمر، وميسر كاهن عباس، وقياسى كاهن حنيفة. وظاهري كداود، وأثرى كاحمد، وأدى ذلك إلى خصوبة تشريعية، وإثراء فقهي لا نظير له.

ولم يكن هذا الخلاف بين المذاهب بعضها وبعض. بل تراه داخل كل مذهب أيضاً. فالخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه - أبي يوسف ومحمد - أشهر من أن يذكر. وروايات مالك وابن حنبل في المسألة الواحدة قد جعلت لأصحابها متسعاً من الاختيار والترجيح، وأحياناً المخالفة.

وقول الشافعى الجديد، بعد قوله القديم، جعل في المذهب مجالاً أيضاً للاختيار والانتقاء. بالإضافة إلى ما في المذهب من تعدد الأقوال والوجوه والطرق والاختبارات.

ومن الجميل أن نرى الأئمة جميعاً ينظرون إلى مخالفيتهم من أفق أوسع، لا تعصب فيه ولا جمود.

ينسب إلى الشافعى قوله: رأى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب.

وقال: أبو حنيفة: فقهاء هذا رأى. فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه.

التحقيق العلمى النزیه فی مسائل الخلاف المشروع:

الحقیقة الثانیة؛ التى تضمنها هذا الأصل: أن الاعتقاد بضرورة الخلاف فى الفرعیات لا یمنع من محاولة التحقيق العلمى النزیه فى المسائل الخلافية. بنیة الوصول إلی أصح الآراء، وأقواها حجة، وأدناها إلی إصابة الحق.

وهذه الحقیقة مبنیة على ما تقدم من الأصول التى بینت أن المجتهد قد یخطئ كما یتصیب، وأن كل أحد یؤخذ من كلامه ویترك، ما عدا السبى عليه السلام.

والائمة أنفسهم لم یدعوا العصمة لآرائهم، بل روى عن كل منهم أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبی.

وقال بعضهم: رأى صواب یحتمل الخطأ، ورأى غیرى خطأ یحتمل الصواب. وهذا أقصى ما یقوله مجتهد عن رأیه بل اعتبر بعضهم مثل هذا القول تشددا؛ لأن نسبة الأقوال إلی الصواب أو الخطأ متساوية فى نظره.

والدلیل العلمى على وقوع الخطأ فى أقوال الائمة، هو رجوعهم أنفسهم عن بعض أقوالهم إلی غیرها، ورواية أكثر من رأى فى القضية الواحدة عن الواحد منهم، وخلاف أصحابهم وتلاميذهم لهم فى مسائل لا تعد. واختیار علماء المذهب رأى الأصحاب فى الفتوى.

ولا عجب أن رؤیا أتباع المذاهب - مع التزامهم بالتقليد - یختلفون فى بعض المسائل التى اختلفت فیها الروایات، أو اختلف فیها قول إمام، أو اختلف فیها الأصحاب أو خالفوه، ویرجحون فى ذلك رأیا یصبح هو «المعتمد» فى المذهب، أو «المفتى به» وقد یأتى غیرهم فیصححون قولاً آخر كان مهجوراً ویرجحونه، وبهذا تختلف التصحیحات والترجیحات.

فإذا اختلف الناس فى صلاة التراویح: كم ركعة هی؟ أهى ثمانية أم عشرون؟ واستطاع بعض المحققین بالأدلة العلمیة الصحیحة، والأسانید الدینیة المعتبرة: أن یرجح أحد الرأیین - كأن تكون ثمانية مثلاً - فعلیما أن نأخذ بهذا الترجیح القائم على التحقيق العلمى النزیه. على ألا یکون «کبرهما» هو تخطئة الآخرین وتجریحهم وإثارتهم

وقد حكوا أن الأستاذ البنا - رحمه الله - ذهب إلى بلد اختلف أهله اختلافا شديدا في عدد ركعات التراويح، وتعصب كل جماعة فيها لرأى، فلما رآوه كان أول ما سألوه عنه هو القضية التي أصبح أهل البلد إزاءها فريقين متنازعين:

ما رأيك يا أستاذ؟ أينما علي حق وأينما على باطل؟ الثمانية أو العشرون!!
فكان جوابه: رأيي أن تحافظوا على أخوتكم، وتوحدوا كلمتكم ولو أغلقتكم المساجد بعد العشاء. وتركتم صلاة التراويح جملة!! قالوا: وكيف يسوغ ذلك في الشرع؟

قال: لأن صلاة التراويح سنة، والاخوة بين المسلمين فريضة، فكيف نضيع فريضة من أجل إقامة سنة؟ هذا مع أنه رضى الله عنه كان يصليها ثمانية، لأن هذا هو الذي ترجع لديه.

وإذا كان التحقيق العلمي النزيه في مسائل الخلاف مشروعا، بل واجبا على أهل النظر في الأدلة، فمن مقتضى هذا أن التحقيق قد يؤدي أحيانا إلى نصحيح قول غير قول الجمهور، وقد يكون هذا الرأي مما انفرد به إمام من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم، وليس مما اعتمده أحد المذاهب الأربعة. فهل يسوغ الأخذ بمثل هذا القول الذي يترتب عليه نسبة الخطأ إلى الأئمة الأربعة، أو إلى جمهور الفقهاء المجتهدين، رضى الله عنهم أجمعين؟

والجواب أن العصمة من الخطأ لم تضمن إلا للأمة مجتمعة، ممثلة في جميع مجتهديها في عصر من العصور. أما الأئمة الأربعة أو الجمهور، فلم يضمن لهم العصمة، فلا ينكر أن يكون الصواب في قول مهجور غير مشهور. فليس الصواب دائما مع الكثرة، ولا الخطأ دائما مع القلة. والانعقاد بالرأى لا يدل على أنه خطأ. وما من إمام من أئمة المذاهب الأربعة، إلا وله آراء انفرد بها عن المذاهب الثلاثة، والإمام أحمد له آراء انفرد بها وعرفت بـ (مفردات المذهب) وقد نظمها بعض الحنابلة.

على أن هناك اعتبارات قد تظهر في عصر ما، نتيجة لتحديد ظروف وأعراف، وتغير عادات وأحوال، لم تكن قائمة، أو لم تكن ظاهرة أو ملحوظة في

عصور الأئمة الأربعة، والمجتهدين الأولين. فكان قولهم هو الراجح والمعتمد في زمنهم والأزمة الشبيهة به. فإذا تغير الزمن، والحال، ووجد العلماء الناظرون في الأدلة من الملاحظ الشرعية ما يعبرون به الفتوى في أمر من الأمور، فلا حرج عليهم، ولا عيب على المجتهدين السابقين في ذلك. فلعلهم لو رأوا ما رآه اللاحقون، لعدلوا عن رأيهم، وحكموا بمثل ما حكم هؤلاء به.

ولقد رأينا هؤلاء الأئمة - رضى الله عنهم - أنفسهم، وقبلهم فقهاء الصحابة والتابعين، يقضون بالرأى في واقعة من الوقائع، ثم يمضى الزمن، فيعدلون عنه، ويفتون بضده في نفس هذه الواقعة، لما تجدد لهم من وجوه النظر التي لم تكن ظاهرة من قبل.

فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يقضى في المسألة الحجرية في الميراث بعدم التشريك، ثم ترفع إليه مرة أخرى، فيقضى فيها بالتشريك. ف قيل له: إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا! فقال عمر: تلك عني ما قضينا يومئذ، وهذه على ما نقصى اليوم^(١).

وبهذا فسر ابن القيم قول عمر في كتابه إلى أبي موسى الأشعري: «ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم، فراجعت فيه رأيك، وهديت فيه لرشدك، أن ترجع فيه إلى الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التماذى في الباطل»^(٢).

وروى أن عمر لقى رجلا فقال: ما صنعت؟ يعنى في مسألة كانت معروضة للفصل فيها - فقال الرجل: قضيت على زيد بكذا. فقال عمر: لو كنت أنا لقضيت بكذا. قال الرجل: فما يمنعك والأمر إليك؟ قال: لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة نبيه ﷺ لعلت، ولكنى أردك إلى رأى، والرأى مشترك^(٣).

(١) وهذا ما جعل العلماء المحققين كابن عبد الله بن القيم يعلنون تغير الفتوى بتغير الزمان.

(٢) إعلام المرقع ح ٣ ص ٩٩ - ١٣٠. (٣) إعلام المرقع ج ١ ص ٧٤.

ركائز فقه الاختلاف

إن (فقه الاختلاف) - أو (فقه الائتلاف) كما سماه أحد الباحثين - هو أحد وجوه الفقه المطلوبة طلب الإيجاب لا طلب الاستحباب في عصرنا، مثل فقه الموازنات، وفقه المقاصد، وغيرها من وجوه الفقه التي دعونا وندعو إليها.

ويجب علينا - لكي نؤسس فقهًا رشيدًا للاختلاف - أن نوصله تأصيلًا شرعيًا متينًا مكينًا، بحيث يقوم ببيان على ركائز وقواعد راسخة، مؤسسة على القرآن والسنة، وما اجتمع عليه أكابر علماء الأمة في خير قرونها، التي بها يقتدى فيهدى.

ومن هذه الركائز والقواعد التي تجب رعايتها واعتبارها في فقه الخلاف:

- ١- اعتبار أن الاختلاف في فروع الفقه ضرورة.
- ٢- اعتبار أن الاختلاف في فروع الفقه رحمة وتوسعة للأمة.
- ٣- اعتبار أن الاختلاف في فروع الفقه ثروة في التشريع للأمة.
- ٤- أن محاولة رفع الخلاف، وحمل الأمة كلها على رأي واحد: غير ممكن، وغير مجد.
- ٥- احتمال الصواب في رأي المخالف.
- ٦- إمكان تعدد الصواب.
- ٧- المخطئ في الاجتهاد - ما دام من أهله - معدور، بل مأجور.
- ٨- لا إنكار في المسائل الخلافية.
- ٩- إنصاف المخالف وذكر ما أحسن فيه.
- ١٠- العدل مع الموافق ونقده بالحق.
- ١١- التعاون في المتفق عليه.

١٢- التسامح فى المختلف فيه .

١٣- التحاور فى المختلف فيه .

١٤- تسامح المختلفين ، وصلاة بعضهم وراء بعض .

١٥- اعتبار المذاهب كلها على خير وهدى .

١٦- الترحيب باختلاف التنوع ، لا اختلاف التضاد .

١٧- تجنب المراء ، ووجوب الأدب مع العلماء .

١٨- الأدب مع الكبراء .

١٩- اجتناب التأثيم والتكفير .

وسنفصل القول فى الصحائف التالية عن هذه الركائز التسعة عشر،
مستمدين العون والتوفيق من الله تبارك وتعالى .

* * *

١ - الاختلاف ضرورة

أما اعتقاد أن الاختلاف ضرورة، فهو أمر مهم، ليقبله المسلم على أنه واقع لا محالة، ولا يحاول رفع الخلاف أو يضيق به. وإلا ما جعله الله ضرورة في حياة الناس.

وأما الدليل على أنه ضرورة، فقد بينا يتفصيل في كتابنا السالف الذكر (الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم) : أن الاختلاف في الفروع ضرورة دينية، وضرورة لغوية، وضرورة بشرية، وضرورة كونية.

أما إنه ضرورة دينية، فلأن الله تعالى أنزل كتابه منه آيات محكمات (قاطعات الدلالة) هن أم الكتاب، وآخر متشابهات محتملات الدلالة، وبعبارة أخرى: جعل نصوص الدين منها ما هو قطعي في ثبوته وفي دلالاته، أو فيهما معا، ومنها ما هو ظني في ثبوته أو في دلالاته أو فيهما معا. وفي الظني تختلف الأفهام والاجتهادات لا محالة.

وأما أنه ضرورة لغوية، فلأن الدين قائم على نصوص لغوية، واللغة فيها الحقيقة والجهالة، والصريح والكناية، والمجمل والمفصل، والظاهر والمؤول، والخاص والعام، والمطلق والمقيد، وهذه كلها مجالات متسعة لاختلاف العقول والآراء، كما هو مشاهد في علم الأصول، وعلم الفقه، وعلم التفسير للقرآن وشروح الحديث.

وأما أنها ضرورة بشرية، فلأن البشر منهم من يميل إلى الشديد، ومن يميل إلى التيسير، ومنهم من يجمع في فهمه إلى الظواهر، ومنهم من يميل إلى المقاصد، كما رأينا في قصة صلاة العصر في بني قريظة. ومنهم من يفتح عليه في الاستنباط، ومنهم من لا يوفق إلى ذلك.

وأما أنها ضرورة كونية، فلأن الكون كله قائم على ظاهرة (التنوع) أو ما يسميه القرآن (اختلاف الألوان) ويراد بها: اختلاف الأنواع والأصناف. والإنسان جزء من الكون، فلا بد أن يخضع لسننه العامة^(١).

(١) انظر: الصحة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم ص ٤٢ - ٤٩ طبعة

دار الشروق.

٢- الاختلاف رحمة وتوسعة للأمة

وأما اعتقاد أن الاختلاف الفروعى رحمة بالأمة، وتوسعة عليها. فذلك لأن
الرأى أو المذهب قد يصلح لزمن ولا يصلح لآخر، وقد يحسن فى بيئة معينة،
ولا يحسن فى أخرى، وقد يليق بفرد أو جماعة خاصة، ولا يليق بغيرهم.

ولهذا كان وجود آراء واجتهادات أو مذاهب متعددة : رحمة بالأمة،
وتوسعة لها، لتخترار من الآراء ما هو أرجح فى نظرها، وقد يرجع الرأى على
غيره: تحقيقه لمصالحها، وعلاجه لمشاكلها، وقد شرع الله الأحكام لإقامة مصالح
العباد فى المعاش والمعاد.

وقد روى ابن عبد البر عن القاسم بن محمد أحد الفقهاء السبعة فى المدينة
قوله: لقد أعجبنى قول عمر بن عبد العزيز: ما وددت أن الصحابة لم يختلفوا،
لأنهم لو كانوا قولا واحدا، كان الناس فى ضيق، وإنهم أئمة يقتدى بهم، فلو
أخذ رجل بقول أحدهم كان فى سعة. قال أبو عمر بن عبد البر: هذا فيما كان
طريقه الاجتهاد. كما قال أيضا: ما يسرنى أن لى باختلافهم حُمر النعم^(١).

وأهم من هذا فيما أرى: أنهم لما اختلفوا، عرفنا من ذلك مشروعية
الاختلاف فيما بيننا، ولم تضق صدورنا به، ووسع بعضنا بعضا، فلسنا أفضل
من أصحاب النبى ﷺ.

روى ابن سعد فى طبقاته عن القاسم بن محمد قوله: كان اختلاف
أصحاب رسول الله ﷺ رحمة للناس^(٢).

وروى عنه ابن عبد البر قال: لقد أوسع الله على الناس باختلاف أصحاب
محمد ﷺ. أى ذلك أحدث به لم يكن فى نفسك شيء^(٣).

(١) انظر. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٨٠ / ٢) الطبعة اميرية.

(٢) طبقات ابن سعد (١٨٩ / ٥)

(٣) جامع بيان العلم (٨٠ / ٢) الطبعة الميرية.

وروى عنه قال : لقد بفع الله باختلاف أصحاب النبى ﷺ فى أعمالهم . لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه فى سعة ، ورأى أن خيرا منه قد عمله^(١) .

وسئل القاسم بن محمد عن القراءة حلف الإمام فيما لم يجهر فيه ، فقال للسائل : إن قرأت ، فلك فى رجال من أصحاب رسول الله ﷺ أسوة ، وإذا لم تقرأ ، فلك فى رجال من أصحاب رسول الله ﷺ أسوة^(٢) .

وروى ابن عبد البر أيضا عن يحيى بن سعيد قال : ما برح أولو الفتوى يفتون ، فيحلل هذا ، ويحرم هذا ، فلا يرى المحرم أن المحلل هلك لتحليله ، ولا يرى المحلل أن المحرم هلك لتحريمه^(٣) .

وقد صنف بعض علمائنا السابقين كتابا سماه (رحمة الأمة باختلاف الأئمة) .

وذكر الحافظ السيوطى فى (الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير) حديث « اختلاف أمتى رحمة » وقال : رواه نصر المقدسى فى كتاب (الحجة) والبيهقى فى (الرسالة الأشعرية) بغير سند ، وأورده الحلیمى والقاصى حسين وإمام الحرمين وغيرهم . قال : ولعله خرج فى بعض كتب الحفاظ التى لم تصل إلينا^(٤) .

والمراد باختلاف الأمة : اختلافها فى الفروع المتعلقة بالأحكام العملية ، التى تدخل فى نطاق علم الفقه . ورأى أنها تدخل فيها الفروع العقدية ، التى لا تتعلق بأصل العقيدة مثل وجود الله تعالى ، وانصافه بكل كمال ، وتنزهه عن كل نقص لا يليق بذاته . بل فروع العقائد ، مثل أفعال العباد الاختيارية ، ومثل الشفاعة فى الآخرة ، ورؤية الله تعالى فى الجنة ، وإن كانت الرحمة والتوسعة تظهر أكثر فى الأمور العملية ، دون النظرية .

(٢) المصدر السابق .

(١) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير (١ / ٢٠٩ - ٢١٢) . وكشف الحفاء

للمجلونى ، حديث (١٥٣) وانظر : تعليقنا على الحديث فى حاشية ص ٤٩ من كتابنا (الصلوة بين الاختلاف المشروع والتفرق المدموم) .

وقد روى أد هارون الرشيد قال للإمام مالك بن أنس : نكتب هذه الكتب (يعنى : الموطأ) ونفرقها فى آفاق الإسلام ، لتحمل عليها الأمة ، فقال له : يا أمير المؤمنين : إن اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الأمة ، كل يتبع ما صح عنده ، وكل على هدى ، وكل يريد الله تعالى (١) .

وصنف رجل كتابا فى (الاختلاف) فقال له الإمام أحمد : لا تسمه كتاب الاختلاف ، ولكن سمه كتاب السعة (٢) .

وقد سبقه إلى ذلك أحد التابعين ، وهو طلحة بن مصرف ، فقد روى عنه موسى الجهنى قال : كان طلحة إذا ذكر عنده الاختلاف ، قال : لا تقولوا : (الاختلاف) ، ولكن قولوا : (السعة) (٣) .

وقد قال الإمام ابن قدامة فى مقدمة كتابه الشهير (المغنى) : إن الله تعالى جعل هذه الأمة مع علمائها ، كالأمم الخالية مع أنبيائها ، وأظهر فى كل طبقة من فقهاء أئمة يقتدى بها ، وينتهى إلى رأيها . وجعل فى سلف هذه الأمة من الأعلام ، من مهد بهم قواعد الإسلام ، وأوضح بهم مشكلات الأحكام ، اتفاهم حجة قاطعة ، واختلافهم رحمة واسعة ، تحيا القلوب باخبارهم ، وتحصل السعادة باقتفاء آثارهم .. (٤)

فانظر كيف اعتبر اختلاف الأئمة رحمة وسعة ، فهى نعمة على الأئمة لا نقمة ، ومنفعة لا مضرة .

وقد اعتبرت بعض المؤتمرات الحقوقية العالمية المعاصرة : اختلاف المذاهب الفقهية عند المسلمين يمثل ثروة حقوقية تشريعية طائلة ، يجب الاستفادة منها ، وتعتبر ميزة للشريعة الإسلامية .

(١) من عقود الجمان للحافظ الصالحى (١١/١) وكشف الخفاء للعجلونى (٦٦/١) حديث (١٥٣)

(٢) طبقات الحنابلة لأبى يعلى (١١١/١) .

(٣) حلية الأولياء لأبى نعيم (١١٩/٥) .

(٤) انظر : المعنى (٤/١) صبعة هجر بتعقيق الدكتور بن التركى والحلو . وكذلك ذكر هذه العبارة فى آخر كتابه (لمعة الاعتقاد) .

٣- الاختلاف ثروة

وعصر آخر نضيفه هنا - إلى كون الاختلاف ضرورة من ناحية، ورحمة من ناحية أخرى - هو أن الاختلاف أيضا ثروة. ومقتبسه هنا مما كتبناه في كتابنا (الصحة بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم) :

فإن اختلاف الآراء الاجتهادية يثرى به الفقه، وينمو ويتسع، نظرا لأن كل رأى يستند إلى أدلة واعتبارات شرعية أفرزتها عقول كبيرة، تجتهد وتستنبط، وتقيس وتسنحس، وتوازن وترجح، وتوصل الأصول، وتقعد القواعد، وتفرع عليها العروع والمسائل.

وبهذا التعدد المختلف المشارب، المتنوع المسالك، تتسع الثروة الفقهية التشريعية، وتختلف ألوانها، من مدرسة الحديث والأثر، إلى مدرسة الرأي والنظر إلى مدرسة الوقوف عند الظواهر، إلى مدرسة الاعتدال أو الوسطية، التي تأخذ من كل مدرسة أحسن مالمديها، متجنبه نقاط الضعف في كل مدرسة حسبما يهدي إليه اجتهادها، غير متحيزة لهذه أو تلك، ولا لهذا الإمام أو ذك، ولا لهذا القول أو ضده.

وفي النهاية يصبح من وراء هذه المدارس والمشارب والمذاهب، والأقوال، كنوز لا يُقدر قدرها، وثروة لا يعرف قيمتها إلا أهل العلم والبحث. وهو ما نوهت به المجامع والمؤتمرات العالمية في عصرنا مثل مؤتمر (لاهاي) للقانون المقارن سنة ١٩٣٦م، ومؤتمر باريس سنة ١٩٥١م.

وللمجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي قرار قوي في هذا المعنى اتخذه في دورته العشرة المنعقدة في سنة ١٤٠٨هـ بشأن موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب والتعصب المذهبي من بعض أتباعها، وهذا نصه :

« الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده سيدنا ونبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد :

فإن مجلس الجمع الفقهي الإسلامي في دورته العاشرة المعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ م قد نظر في موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب المتبعة، وفي التعصب المقوت من بعض أتباع المذاهب لمذهبهم تعصبا يخرج عن حدود الاعتدال، ويصل بأصحابه إلى عقول الناشئة العصرية وتصوراتهم حول اختلاف المذاهب الذي لا يعرفون مناه ومعناه، فيوحي إليهم المضللون بأنه مادام الشرع الإسلامي واحداً، وأصوله من القرآن العظيم والسنة النبوية الثابتة متحدة أيضاً، فلماذا الاختلاف؟ ولم لا توحيد حتى يصبح المسلمون أمام مذهب واحد، وفهم واحد لأحكام الشريعة؟ كما استعرض المجلس أيضاً أمر العصية المذهبية والمشكلات التي تنشأ عنها، ولا سيما بين أتباع بعض الاتجاهات الحديثة اليوم في عصرنا هذا، حيث يدعو أصحابها إلى خط اجتهادي جديد، ويطعنون في المذاهب القائمة التي تلتفتها الأمة بالقبول من أقدم العصور الإسلامية، ويطعنون في أئمتها أو بعضهم ضللاً ويوقعون الفتنة بين الناس.

وبعد المداولة في هذا الموضوع ووقائعه وملابساته ونتائجه في التضييل والفتنة قرر الجمع الفقهي توجيه البيان التالي إلى كلا الفريقين المضللين والمتعصبين تنبيهاً وتبصيراً.

أولاً: حول اختلاف المذاهب:

إن اختلاف المذاهب الفكرية القائم في البلاد الإسلامية نوعان:

(أ) اختلاف في المذهب الاعتقادية.

(ب) واختلاف في المذاهب الفقهية.

فأما الأول: وهو الاختلاف الاعتقادي، فهو في الواقع مصيبة جرت إلى كوارث في البلاد الإسلامية، وشتتت صفوف المسلمين، وفرقت كلمتهم، وهي مما يؤسف له ويجب ألا يكون، وأن تجتمع الأمة على مذهب أهل السنة والجماعة الذي يمثل الفكر الإسلامي السليم في عهد رسول الله ﷺ، وعهد

الخليفة الراشدة التي أعلن الرسول أنها امتداد لسنته بقوله : «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ» .

وأما الثانى : وهو اختلاف المذاهب الفقهية فى بعض المسائل فله أسباب علمية اقتضته والله سبحانه فى ذلك حكمة بالغة، ومنها : الرحمة بعباده، وتوسيع مجال استنباط الأحكام من النصوص، ثم هى بعد ذلك نعمة وثروة فقهية تشريعية تجعل الأمة الإسلامية فى سعة من أمر دينها وشريعتها، فلا تنحصر فى تطبيق شرعى واحد حصرا لا مناص لها منه إلى غيره، بل إذا ضاق بالأمة مذهب أحد الأئمة الفقهاء فى وقت ما، أو فى أمر ما، وجدت فى المذهب الآخر سعة ورفقا ويسرا، سواء أكان ذلك فى شئون العبادة أم فى المعاملات وشئون الأسرة والقضاء والجنايات على ضوء الأدلة الشرعية .

فهذا النوع الثانى من اختلاف المذاهب، وهو الاختلاف الفقهى، ليس نقيصة ولا تناقضا فى ديننا، ولا يمكن أن لا يكون، فلا يوجد أمة فيها نظام تشريعى كامل بفقهه واجتهاده ليس فيها هذا الاختلاف الفقهى الاجتهادى .

فالواقع أن هذا الاختلاف لا يمكن أن لا يكون، لأن النصوص الأصلية كثيرا ما تحتمل أكثر من معنى واحد، كما أن النص لا يمكن أن يستوعب جميع الوقائع المحتملة لأن النصوص محدودة والوقائع غير محدودة كما قال جماعة من العلماء رحمهم الله تعالى، فلا بد من اللجوء إلى القياس والنظر إلى علل الأحكام وغرض الشارع والمقاصد العامة للشرعة، وتحكيمها فى الواقع والنوازل المستجدة، وفى هذا تختلف فهم العلماء وترجيحاتهم بين الاحتمالات، فتختلف أحكامهم فى الموضوع الواحد، وكل منهم يقصد الحق ويبحث عنه، فمن أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد ومن هنا تنشأ السعة ويزول الحرج .

فأين النقيصة فى وجود هذا الاختلاف المذهبى الذى أوضحنا مافيه من الخير والرحمة وأنه فى الواقع نعمة ورحمة من الله بعباده المؤمنين، وهو فى الوقت ذاته ثروة تشريعية عظيمة ومزية جديرة بأن تتباهى بها الأمة الإسلامية، ولكن

المضللين من الأجانب يستعملون ضعف الثقافة الإسلامية لدى بعض الشباب المسلم، ولا سيما الذين يدرسون لديهم في الخارج، فيصرون لهم اختلاف المذاهب الفقهية هذا كما لو كان اختلافا اعتقاديا، ليوحوا إليهم ظلما وزورا بأنه يدل على تناقض الشريعة دون إن ينتبهوا إلى الفرق بين النوعين، وشتان ما بينهما.

ثانيا: وأما تلك الفئة الأخرى التي تدعو إلى نبذ المذاهب، وتريد أن تحمل الناس على خط اجتهادي جديد لها، وتطعن في المذاهب الفقهية القائمة وفي أئمتها أو بعضهم، ففي بياننا الأنف عن المذاهب الفقهية ومزايا وجودها وأئمتها ما يوجب عليهم أن يكفوا عن هذا الأسلوب البغيض الذي ينتهجونه، ويضللون به الناس ويشقون صفوفهم، ويفرقون كلمتهم، في وقت نحن أخرج ما نكون إلى جمع الكلمة في مواجهة التحديات الخطيرة من أعداء الإسلام، بدلا من هذه الدعوة المفرقة التي لا حاجة إليها.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين^(١).



(١) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة الثانية، العدد الثالث، ص ١٧٣.

٤ - رفع الخلاف غير ممكن

وإذا كان الاختلاف ضرورة ورحمة وتوسعة، فإن محاولة رفعه ومحوه ليست في صالح الأمة من ناحية، لأنها تحرمها من ثراء التنوع، ومن نعمة الاختيار، وليست ممكنة من ناحية أخرى، لأنها منافية لسنة الله تعالى في اختلاف خلقه . كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٩] قال بعض المفسرين: أى وللأختلاف خلقهم، لأنه خلق لكل منهم عقلا يفكر به، وإرادة يرجح بها، فلا بد أن تختلف العقول في تفكيرها، والإرادات في ميولها واختياراتها .

وقد رأينا بالتجربة أن محاولة رفع الخلاف - التي يحاولها أصحاب مدرسة (الرأى الواحد) - تزيد الخلاف ولا تنقصه، كما وجدنا الذين يعملون على (محو المذاهب) لم يزيدوا على أن كانوا هم مذهباً خامساً، أو مذهباً تاسعاً . ولو كان الخلاف شراً، ما أقر النبي ﷺ أصحابه في نفيهم إلى بني قريظة أن يختلفوا، ولعن أحد الفريقين وخطأه، ولكنه لم يفعل، فدل على مشروعية الاختلاف .

ولو كان الاختلاف كله شراً، ما أجاز لأصحابه الذين بعثهم إلى البلدان المختلفة أن يفتوا الناس باجتهادهم وآرائهم، مثل على بن أبى طالب، ومعاذ بن جبل، وغيرهما . كما دل على ذلك حديث معاذ فيما لم يجد فيه كتاباً ولا سنة: قال: أجتهد رأياً ولا آلو .

وسواء صح هذا الحديث أم لم يصح، فإن البعيد عن رسول الله ﷺ لا بد أن يفتى وأن يقضى برأيه، إذ المسافات كانت بعيدة، وإرجاء كل فتوى حتى يرسل إلى النبي ﷺ غير مقبول ولا معقول .

٥- احتمال صواب المخالف

ومن ركائز (فقه الاختلاف) أو (فقه الائتلاف) : أن كل رأى لمن يخالفك
يحتمل أن يكون صوابا، كما يحتمل رأيك أيضا أن يكون خطأ .

وهذا ما ينسب إلى بعض السلف، وبعضهم ينسبه إلى الشافعى أنه قال :
رأى صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب .

واحتمال الخطأ فى رأى المجتهد أو المفكر أو الباحث، مع احتمال الصواب
فى رأى من يخالفه، يقرب المسافة بين الرأيين أو الفكرين . على خلاف من يقول
من المتعصبين المتشددين : رأى هو الصواب الذى لا يحتمل الخطأ، ورأى غيرى
هو الخطأ الذى لا يحمل الصواب .

وهذا هو الخطأ بعينه، لأن من يقول هذا يضيف قدسية وعصمة على رأيه
وفكره، وكأنه وحى يوحى، مع أنه فكر بشرى غير معصوم، فمن أين يؤمن عليه
الخطأ؟ .

وبعضهم يقول : رأى صواب، لأنه يعتمد على نص من قرآن أو حديث
وأقول لهذا : صحيح أنك تعتمد على نص معصوم، موحى به من الله، ولكن
فهمك للنص ليس وحيا، وليس معصوما، فقد تكون وقفت عند ظاهر النص،
ولم تغص فى فحواه ومقصده، كالذين أبوا صلاة العصر فى الطريق، وصلوها
قضاء بعد أن وصلوا إلى بنى قريظة، فقد أخطأوا فهم النص، وإن لم يلمهم النبى
ﷺ، لأنهم معذورون بل مأجورون أجرا واحدا، لخطئهم فى فهمهم
واجتهادهم .

بل هناك من العلماء من ينكر مقولة (رأى صواب يحتمل الخطأ، ورأى
غيرى خطأ يحتمل الصواب) على أساس أن نسبة الآراء الاجتهادية فى احتمالها
للصواب والخطأ متساوية من ناحية .

ومن ناحية أخرى، هناك من الفقهاء أو من الأصوليين من يصوب آراء المجتهدين جميعاً، ويسمون (المصوبة). وهم يرون أن الصواب ما انتهى إليه رأى المجتهد، وهو الذى كلفه الله تعالى به. والآخرى يرون أن الصواب إنما هو رأى واحد (هو الصواب عند الله) وسائر الآراء تكون مخطئة، وأصحابها مأجورون.

وأعتقد أن هذا هو الصحيح، وعليه يدل القرآن والسنة جميعاً. أما القرآن فلقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩] فأشار إلى فهم أحدهما للصواب، وإن كان كلاهما من أهل الحكم والعلم.

وأما السنة، فللحديث المتفق عليه «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فأصاب فله أجران، وإذا حكم الحاكم ثم أخطأ فله أجر»^(١).

* * *

(١) متفق عليه من حديث عمرو بن العاص: اللؤلؤ والمرجان (١١٨)

٦- تعدد الصواب ممكن

ومن ركائز فقه الاختلاف : اعتقاد أن تعدد الصواب ممكن في بعض المسائل والقضايا، إذ تكون القضية ذات أوجه محتملة، فتتسع لأكثر من رأى، ويكون كل منها مصيبا إذا نزل على وجه معين أو حالة معينة .

وقد يكون كل منها مصيبا، ولكن أحدهما أخذ بالعزيمة، والثاني أخذ بالرخصة . أو أحدهما أخذ بالجائز المشروع، والثاني أخذ بالافضل .

وهذا ما يصدق في كثير من الأمور اخلافية، كما في ألقاظ الادان والإقامة، من الإيتار أو التثنية، ومن القنوت في الصبح أو الوتر، ومن وصل الشفع بالوتر، أو أفراد الركعة الآخرة، إلى آخر ما ورد من هذا اللون .

وقد ذكر الإمامان ابن تيمية وابن القيم : أن كلا الأمرين جائز، وإن كان الأفضل هو ما داوم عليه النبي ﷺ، ولكن لا يجوز أن ينكر المخالف على الآخر في ذلك، لأن هذه الصور كلها مشروعة .

ومن ذلك : تعدد القراءات في كتاب الله . فكلها صواب ولاشك برغم اختلافها، ولقد قال رسول الله ﷺ لصحابيين اختلفا في قراءة : كلاكما محسن . لا تحتلفوا، فإن كان قبلكم اختلفوا فهلكوا .

بل إذا صحت القراءتان وتواترتا، فلا يجوز أن نقول : هذه القراءة أحسن أو أفضل من تلك، لأن كليهما قرآن . فلا يجوز أن يقال : « مالك يوم الدين » أولى من « ملك يوم الدين » أو العكس، بل هما سواء، وفي القرآن نفسه ما يؤيد كلا منهما .

وإذا أخذنا برأى (المصوبة) فإن تعدد الصواب ممكن بل واقع في كل المسائل الخلافية .

٧- المخطئ في الاجتهاد مأجور

ومن ركائز فقه الاختلاف : اعتقاد أن العالم إذا أخطأ في اجتهاده، فهو مأجور عند الله تعالى، أجزا واحدا، بخلاف ما إذا أصاب فإن له أجرين اثنين. وهو ما صح به الحديث الذي ذكرناه قريبا.

فالمجتهد المصيب له أحران: أجر على اجتهاده وأجر على إصابته، والمجتهد المخطئ له أجر واحد على اجتهاده، لأنه أعمل فكره، واستفرغ وسعه في طلب الحق، ولم يوفق إليه، فخلق ألا يحرم أجر معاناته للاجتهاد والبحث.

وهذا في الواقع من روائع الإسلام، فقد كان يمكن أن يكتفى بالقول : أن من اجتهد فأخطأ فهو معذور، بحيث لا يلام ولا يعنف، ولا يوجه إليه نقد ولا اعتراض. أما أن يعذر ويؤجر على اجتهاده المخطئ، فهي إحدى روائع هذا الدين الذي يحرض العقل المسلم على البحث والاستنباط والاجتهاد وإن أخطأ الصواب.

ولكني أحب أن أنبه على أمرين مهمين هنا :

أولهما : أن هذا الأجر إنما يتم ويتحقق إذا صدر الاجتهاد من أهله في محله.

ومعنى (من أهله) : أى أهل الاجتهاد ممن استجمع شرائطه وأدواته من المعرفة بالقرآن والحديث والعربية ومراضع الإجماع والخلاف، ومعرفة الأصول والقياس والعلل، وممارسة الفقه حتى تتكون لديه ملكة قادرة على استنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية فلا يؤجر كل من هب ودب، ممن يقحم نفسه فيما لا يحسنه، ولا يحلل أدواته، فيفتى بغير علم، فيضيق ويُضلل.

ومعنى (فى محله) : أى فى محل الاجتهاد ومجاله، وهو ما كان دليله ظنيا من الشرعيات، أما ما ثبت بدليل قطعى الثبوت (كالقرآن والحديث المتواتر)

قطعى الدلالة، بحيث لا تتعدد فيه الأفهام، فهذا مما لا مجال للاجتهاد فيه، وهو يحسد (الثوابت) التى تمسك على الأمة ذاتيتها ووحدتها، وتمنعها من الذوبان فى غيرها، أو التفكك إلى أمم متباينة، لا يجمعها نظام، ولا تربطها رابطة، فمن ادعى الاجتهاد فى هذه الدائرة المعلقة، فليس بمأجور ولا معذور.

والأمر الثانى: أن الخطأ فى الاجتهاد، كثيرا ما يكون نسبيا غير مقطوع به. فرب رأى تعتبره فئة من الناس خطأ محضاً، ويراه غيرهم عين الصواب، ورب عصر يرفض رأياً، وقد يحاكم صاحبه، كما حدث مع ابن تيمية، ثم يأتى عصر آخر ينتبنى هذا الرأى الذى امتحن صاحبه من أجله، وقد يرفعه هذا العصر إلى أعلى الذرا. والله فى خلقه شئون.

٨- لا إنكار في المسائل الخلافية

ومن أسس هذا الفقه وركائزه . أن لا إنكار في المسائل الاجتهادية، أى لا يجوز أن ينكر مجتهد على مجتهد مثله في مسائل الاجتهاد . إذ ليس أحد المجتهدين بأولى بالصواب، ما دامت العصمة منتفية عن الجميع، وقابلية الصواب والخطأ متساوية عند الجميع .

ولا غرو أن رأينا المحققين من علماء الأمة يرون عدم جواز الإنكار - ناهيك بالتغليب فيه - على الأمور المختلف في حكمها بين الأئمة والفقهاء بعضهم وبعض .

رأى الغزالي :

ومن هنا ذكر الإمام الغزالي في كتاب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) في (الإحياء) في أركان (الحسبة) : أن يكون المنكر المحتسب فيه منكرا معلوما بغير اجتهاد، فكل ما هو محل الاجتهاد، فلا حسبة فيه .

فليس للحنفي أن ينكر على الشافعي أكله الضبع ومتروك التسمية، ولا للشافعي أن ينكر على الحنفي نكاحه بغير ولي، وشربه النبيذ الذي ليس بمسكر، وجلوسه في دار أخذها بشقعة الجوار، ونحو ذلك^(١) .

رأى النووي في شرح مسلم :

وقال الإمام النووي في شرح مسلم - وهو يشرح حديث « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده .. إلخ » - : (ثم العلماء إنما ينكرون ما أجمع عليه الأئمة، أما المختلف فيه، فلا إنكار فيه . لأن على أحد المذهبين : كل مجتهد مصيب . وهذا هو المختار عند كثير من المحققين، أو أكثرهم، وعلى المذهب الآخر : المصيب واحد، والخطيئ غير متعين لنا، والإثم مرفوع عنه^(٢) .

(١) (الإحياء : ٢ / ٣٢٤ طبعة دار المعرفة ببيروت .

(٢) (شرح صحيح مسلم : (٢ / ٣٢) .

بل نقول : هو مأجور أجرا واحداً ، كما صح في الحديث .

رأى ابن رجب :

وقال العلامة ابن رجب في (جامع العلوم والحكم) : والمنكر الذي يجب إنكاره : ما كان مجمعا عليه ، فأما المختلف فيه ، فمن أصحابنا من قال : لا يجب إنكاره على من فعله مجتهدا فيه ، أو مقلدا لمجتهد تقليدا سائفا . واستثنى القاضى (أى أبو يعلى) فى (الأحكام السلطانية) ما ضعف فيه الخلاف ، وكان ذريعة إلى محذور متفق عليه ، قال : كمنكاح المتعة فإنه ذريعة إلى الزنى (١) .

ما نقل عن الثورى :

وهذا رأى مروى عن الأئمة الكبار من المتقدمين . فقد روى أبو نعيم فى (الحلية) عن الإمام الكبير سفيان الثورى أنه قال : إذا رأيت من يعمل العمل الذى قد اختلف فيه ، وأنت ترى غيره ، فلا تنهه (٢) .

وكذلك روى الخطيب البغدادى فى كتابه (الفقيه والمتفقه) عن الثورى قوله : ما اختلف فيه الفقهاء ، فلا أنهى أحدا من إخوانى أن يأخذ به (٣) .

رأى ابن تيمية :

وقد سئل الإمام ابن تيمية عن وال له مذهب أو رأى معين فى بعض البيوع أو اشركات : هل له أن يلزم الناس باتباع مذهب ، ويمنع الآخرين من التعامل وفق مذاهبهم ؟

فأجاب : ليس له منع الناس من مثل ذلك ، ولا من نظائره ، مما يسوغ فيه الاجتهاد ، وليس معه بالمنع نص من كتاب ولا سنة ولا إجماع .

واسترشد هنا بموقف مالك ، حين استشاره الرشيد - أو أبو جعفر - أن

(١) جامع العلوم والحكم : (٢ / ٢٥٤ ، ٢٥٥) طبعة الرسالة .

(٢) الحلية لأبى نعيم (٦ / ٣٦٨) .

(٣) الفقيه والمتفقه للخطيب (٢ / ٦٩) .

يحمل الناس على (موطنه) فى مثل هذه المسائل، فأبى ذلك وقال : إن أصحاب رسول الله تفرقوا فى الأمصار، وقد أخذ كل قوم من العلم بما بلغهم (وفى رواية : فإذا حملتهم على أمر واحد تكون فتنة) ومن هنا كان بعض العلماء يقول : إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة^(١)

وفى موضع آخر سئل عمن قلد بعض العلماء فى مسائل الاجتهاد، فهل ينكر عليه أو يهجر؟ وكذلك يعمل بأحد القولين؟

فاجاب رضى الله عنه : « الحمد لله . مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه، ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه، فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به، وإلا قلد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم فى بيان أرجح القولين »^(٢).

تقرير السيوطى :

ولا غرو أن جعل الحافظ السيوطى من (القواعد الشرعية) التى ينبغى أن تراعى فى الفتوى والقضاء هذه القاعدة الخامسة والثلاثين . لا ينكر المختلف فيه، وإنما ينكر المجمع عليه^(٣).

تطبيق ابن عبد الوهاب :

ومن تطبيقات هذه القاعدة : ما ذكره شيخ الجزيرة محمد بن عبد الوهاب عندما تكلم عن (التوسل) وهو الأمر الذى ينصب أتباعه من أجله المعارك مع المخالفين، ولكن الشيخ رحمه الله تناوله بهدوء أهل العلم ورزاتهم فقال : « فكون بعض يرخص بالتوسل بالصالحين، وبعضهم يخصه بالنبي ﷺ، وأكثر العلماء ينهى عن ذلك ويكرهه . فهذه المسألة من مسائل الفقه . ولو كان الصواب عندنا

(١) مجموع الفتاوى : (٣٠ / ٧٩ ، ٨٠) .

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠ / ٢٥٧) .

(٣) الاشياء والنظائر للسيوطى ص ١٧٥ ط : عيسى الحلبي .

قول الجمهور: إنه مكروه، فلا تنكر على من فعله، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد^(١).

وهذه هي المسألة بعينها، التي أنكر فيها أتباع الشيخ في عصرنا بشدة على الأستاذ البنا قوله في الأصل الخامس عشر من أصوله العشرين: والدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله تعالى بأحد من خلقه: خلاف فرعى في كيفية الدعاء، وليس من مسائل العقيدة^(٢).

هذا مع أن الكلام في هذه الأصل لم يخرج قيد شعره عما قرره الشيخ ابن عبد الوهاب، ولكن الأتباع كثيرا ما يغفلون ويتطرفون، والخير في الاعتدال أبدا.

لا حرج على من أخذ برأى مذهب معتبر:

وبهذا يتبين لنا أن ما كان من الآراء مستندا إلى مذهب من المذاهب الاجتهادية المعتمدة عند الأمة، أو إلى صحابي أو تابعي أو إمام معتد به، فلا حرج على من أخذ به، ولا يجوز الإنكار عليه.

إنما يجوز إبداء الرأي المخالف بطريقة علمية موضوعية، بعيدة عن الطعن في الآخرين، والتجريح لهم، بل مجرد تعريف بالرأي الآخر، وإرشاد إليه بأدلته، مع التزام الحكمة والوعظة الحسنة، والحفاظ على المودة، والبعد عن الغبطة والحشونة والحدة، التي لا ينبغي أن يحملها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا لمن خرق أمرا مجمعا عليه بيقين، مقطوعا به عند العلماء.

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد، وليس لأحد أن يلزم الناس باتباعه فيها. ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية، فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه^(٣). انتهى. وهذا هو الإنصاف.

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب: القسم الثالث - الفتاوى ٦٨، وقد ناقشت هذه المسألة في كتابنا (الإخوان المسلمون: سبعون عاما في العروة والنزعة واجتهاد) فصل الإخوان والعقيدة ص ٣١٨ - ٣٢٢ نشر مكتبة وهبة.

(٢) انظر: مجموع رسائل الإمام الشهيد ص ٣٥٨. (٣) المصدر السابق.

وفى ضوء ما قررناه ذكرنا فى كتابنا عن (الغناء) : أنه لا يجوز للمختلفين فى حكم العناء والآلات ، أن يشنَّ بعضهم على بعض ، ولا سيما من الإخوة الذين يقولون بالتحريم ويشددون فيه ، فالأمر يحتمل الخلاف ، ويسع المختلفين .

هل المسائل الاجتهادية غير المسائل الخلافية ؟

ما نقل عن الأئمة والعلماء السابقين من التسامح فى المختلف فيه عام ومطلق ، ولكن بعض العلماء مثل القاضى أبى يعلى الفراء - وهو إمام من أئمة الحنابلة فى عصره - استثنى ما كان الخلاف فيه ضعيفا ، وكان ذريعة إلى محظور متفق عليه . ومثل له بنكاح المتعة ، فإنه ذريعة إلى الزنى .

وبهذا قيد أبو يعلى المسائل الخلافية بهذين القيدين :

١- ألا يكون الخلاف ضعيفا .

٢- أن يكون ذريعة إلى الحرام المتفق عليه .

والقيد الأول يراد به ما كان من زلات العلماء التى جاءت الآثار بالتحذير منها . وأن أصحابها معذورون ، وأتباعهم - إذا اتضحت لهم - غير معذورين .

وقد قال الشاعر :

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلافا له حظ من النظر !

والقيد الثانى يدخل فى قاعدة (سد الذرائع) وهى قاعدة مهمة من قواعد الشريعة ، وقد رجحها الإمام ابن القيم من تسعة وتسعين وجها .

وهنا وجدنا شيخ الإسلام ابن تيمية - وتلميذه ابن القيم تبعاً له - يقرران : أن المسائل الاجتهادية ليست هى المسائل الخلافية .

وهذا تكرر فى فتاوى شيخ الإسلام ، وفى (إعلام الموقعين) وغيره لأبى القيم . ولا بأس أن نذكر هنا بعض ما ذكره ابن القيم فى الإعلام . إذ قال :

(وقولهم « إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها » ليس بصحيح ، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل ، أما الأول فإذا كان القول يخالف سنة

أو إجماعاً شائعاً وجب إنكاره اتفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتاباً أو سنة، وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء؟ وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع، وللإجتهاد فيها مساع، لم تنكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً.

وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم.

والصواب ما عليه الأئمة: أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً، مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه، فيسوغ فيها - إذا عدم فيها الدليل الطاهر الذي يجب العمل به - الاجتهاد، لتعارض الأدلة أو لحفاء الأدلة فيها، وليس في قول العالم: (إن هذه المسألة قطعية أو يقينية، ولا يسوغ فيها الاجتهاد) طعن على من خالفها، ولا نسبة له إلى تعمد خلاف الصواب، والمسائل التي اختلف فيها السلف، والخلف، وقد تبيننا صحة أحد القولين فيها كثيرة، مثل كون الحامل تعتد بوضع الحمل، وأن إصابة الزوج الثاني بشرط في حلها للأول، وأن الفسل يجب بمجرد الإيلاج وإن لم ينزل، وأن ربا الفضل حرام، وأن المتعة حرام، وأن النبيذ المسكر حرام، وأن المسلم لا يقتل بالكافر، وأن المسح على الخفين جائز حضراً وسفراً، وأن السنة في الركوع وضع اليدين على الركبتين دون التطبيق، وأن رفع اليدين عند الركوع والرفع منه سنة، وأن الشفعة ثابتة في الأرض والعقار، وأن الوقف صحيح لازم، وأن دية الأصابع سواء، وأن يد السارق تقطع في ثلاثة دراهم، وأن الخاتم من حديد يجوز أن يكون صداقاً، وأن التيمم إلى الكوعين بضربة واحدة جائزة، وأن صيام الولي عن الميت يجزئ عنه، وأن الحاج يلبي حتى يرمى جمرة العقبة، وأن المحرم له استدامة

الطيب دون ابتدائه، وأن السنة أن يسلم في الصلاة عن يمينه وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله، وأن خيار المجلس ثابت في البيع، وأن المصراًة يرد معها عوض اللبن صاعاً من تمر، وأن صلاة الكسوف بركوعين في كل ركعة، وأن القضاء جائز بشاهد ويمين، إلى أضعاف أضعاف ذلك من المسائل، ولهذا صرح الأئمة ينقض حكم من حكم، بخلاف كثير من هذه المسائل، من غير طعن منهم على من قال بها (١) ١. هـ.

وأقول هنا: إن كلام الإمام ابن القيم منه ما هو مقبول، ومنه ما يحتاج إلى مناقشة.

فمن المقبول: أن ينكر ما ينقض فيه حكم الحاكم بالاتفاق، وهو ما صادم:

١- نصاً مُحْكماً من القرآن الكريم.

٢- نصاً مُحْكماً من السنة الصحيحة.

٣- إجماعاً متيقناً غير مبني على عرف أو مصلحة زمنية.

وإنما قلنا: (نصاً مُحْكماً) ونعني به أن يكون قاطع الدلالة، بحيث لا يحتمل وجهاً آخر، لأن ما كان يحتمل التأويل، ويسوغ الاجتهاد فيه، لا يجوز إنكاره على من قال به، وإن حالف الظاهر. ولهذا أمثلة كثيرة في كل المذاهب، وإن اختلفت مستويات التأويل فيها.

وتقييدنا للسنة بـ (الصحيحة) ليخرج ما عدا الصحيح، ونريد بالصحيح: ما اتفق على صحته، أما ما صححه البعض وتوقف فيه البعض، أو صححه لغيره بتعدد الطرق، أو كان فيه راو مختلف فيه، أو نحو ذلك، فهو مما يسوغ في مثله الاجتهاد والخلاف، ولا يجوز الإنكار على من خالف فيه.

وأما تقييدنا الإجماع بـ (المتيقن) فلأن كثيراً من دعاوى الإجماع لم تثبت بيقين، بل ثبت فيها الخلاف، بل بعضها كان المخالف فيها أصح وأرجح دليلاً. كما أن من الإجماع ما كان مبنيًا على عرف أو مصلحة تغيرت. والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا.

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٣٠٠، ٣٠١).

مثل ذلك : ما ذكرته في (فقه الزكاة) من الإجماع على وجود نصابين في زكاة النقود : نصاب للفضة، ونصاب للذهب وهما متفاوتان تفاوتاً شاسعاً .
وكان هذان النصابان في عصر البعثة النبوية، لوجود عممتين كانت تصرف إحداهما بالأخرى، فالعشرون ديناراً، تصرف بمائتي درهم . ولم يعد هذا موجوداً الآن .

المهم أن ما صادم محكم القرآن، ومحكم صحيح السنة، أو الإجماع المتيقن، فإن الإنكار فيه مشروع، بل ربما كان واجباً .
أما ما عدا ذلك فهو الذي يحتاج إلى مناقشة، فبعض ما ذكره ابن القيم، إذا تيقنا فيها صحة أحد القولين، قد لا يسلم كلها له، فبعضه فيه ترجيح مذهب على مذهب، قد يدافع عنه أصحابه .
وذلك مثل قضية « لا يقتل مسلم بكافر » ومذهب الحنفية هنا معروف، وهو تأويل الكافر بـ (الحربي) .

وهذا أشبه بما ذهب إليه ابن القيم نفسه، تبعاً لشيخه ابن تيمية، في جواز توريت المسلم من الكافر، وترجيحهما لهذا الرأي، وهو مروى عن بعض السلف، وهو مخالف لظاهر الحديث الصحيح : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » وهو حديث متفق عليه أيضاً . والحديث الآخر : « لا يتوارث أهل ملتين » .

وكذلك بعض الأحكام التي ذكرها، وقد خالف فيها المالكية أو الحنفية أو الشافعية، فهل يعنى هذا مصادرة المذاهب الأخرى ؟ ثم إن اعتبار المذهب أو الرأي في مسألة ما : ضعيفاً أو شاذاً، كثيراً ما يكون أمراً نسبياً، فالرأي الضعيف قد يأتى من يقويه، والرأي المهجور قد يأتى من يشهره، والرأي الشاذ قد يجيء زمن يغدو فيه مألوفاً ومألوساً .

ولا أدل على ذلك من آراء شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه، مثل آرائه في شؤون الأسرة والطلاق وما يتعلق به، وهو ما امتحن بسببه، وأودى من أجله،

وسيق إلى السجن أكثر من مرة حتى مات فيه رضى الله عنه . فلو طبقا ما قاله ابن نيمية وابن القيم على آراء شيخ الإسلام لوجب أن ننكر أشد الإنكار عليها، لأنها مخالفة للإجماع منه عهد عمر!!

وكن إذا كان المراد بالإنكار: المناقشة العلمية بالأدلة، فهذا مما ينبغي أن يرحب به الجميع، ما دام بعيدا عن الصعن والتجريح للمخالف .

وبهذا نقول ما قاله الشيخ البنا رحمه الله من مشروعية التحقيق العلمى التزيه فى مسائل الخلاف وذلك بالضوابط التالية:

- ١- أن يتولى ذلك العلماء القادرون الثقات من أهل الاختصاص .
- ٢- ألا يتعصب أحد لرأيه، ويكون رائد الجميع الوصول إلى الحق .
- ٣- أن تكون الدراسة موضوعية ومحايدة، بعيدة عن المراء المذموم .
- ٤- أن يستظل الجميع بظل الحب فى الله، والأخوة فى الإسلام الذى يضم الكل فى رحابه .

٩- العدل مع الموافق ونقده بالحق

ومن ركائز فقه الاختلاف المؤدى إلى الائتلاف : أن يعدل المرء مع من يوافقه فى المذهب والمشرب والرأى والتوجه، ولا يكون متحيزا له بالحق وبالباطل، بحيث لا يرى إلا محاسنه، ويغضى عن كل عيوبه ومآخذة. كما يفعل أهل الأهواء مع أصحاب نحلتهن، فهم عندهم مبرعون من كل نقیصة، موصوفون بكل فصيلة. وكما قال الإمام الشافعى فيما يروى عنه :

وعين الرضا عن كل عيب كلیلة كما أن عين السخط تبدى المساويا
وقال الآخر:

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد جاءت محاسنه بألف شعيع!

والواجب على المسلم - ولا سيما من كان من أهل العلم - أن يشهد بالقسط ولو على نفسه أو الوالدين والأقربين، ومعنى هذا أن يكون فوق عواطف الحب والبنوة أو الأبوة والاخوة، أو القرابة، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢]

فالحق أحق أن يتبع، والعدل أولى أن يلتزم، بعض النظر عن عواطف الحب، ومشاعر البغض، وهذا ما تفتقر إليه مجتمعاتنا: الرجال الذين يقيمون العدل ولو على أنفسهم، ويعترفون بالخطأ إذا أخطأوا، لا يمنعهم من إعلان ذلك كبر ولا هوى ولا ححل، وهذه هى الشجاعة الأدبية، وهى الأمانة حقا.

وقد رأينا القرآن يعاتب الرسول ﷺ، وهو المبلغ عن الله ما أوحى إليه من ربه، ولم يمنعه ذلك أن يتلو على الناس هذه الآيات مثل قوله تعالى فى الإذن للمنافقين: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]

وقوله تعالى في قصة أسرى بدر: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

[الأنفال: ٦٧]

وقوله سبحانه في قصة زينب وزوجها زيد بن حارثة: ﴿وَتَخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]

وقوله جل شانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحریم: ١].

ونحو ذلك من الآيات، التي قالت فيها عائشة رضي الله عنها: لو كان محمد كاتما شيئا مما أنزل عليه لكتن هؤلاء الآيات. وكيف يكتن ما أنزل عليه، وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]

ولو لم يبلغ لكان خائنا للأمانة، ولاستحق عقوبة الله له، كما يستحقها لو زاد من عنده شيئا ونسبه إلى الله، ولم يكن من عند الله. كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧]

وهذا ما جعل خلفاء الراشدين، وأصحابه بصفة عامة، يقرون على أنفسهم بالخطأ إذا أخطأوا، ويطلبون من الناس أن يصوبوهم إذا وقع منهم الخطأ، ويقوموهم إذا رأوا فيهم عوجا. يقول أبو بكر رضي الله عنه: «إن رأيتُموني على حق فأعينوني، وإن رأيتُموني على باطل فسدّدوني».

ويقول عمر: من رأى منكم في عوجا فليقومني. ويقول: رحم الله امرءا أهدي إلى عيوب نفسه. ويعترف من فوق المنبر: أن امرأة أصابت، وأنه أخطأ. وقال على لرجل، «صبت وأخطأت» ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وقضى عمر بن عبد العزيز في قضية تبين له أن السنة بخلافها . فقال : ما أيسر هذا لي من قضاء قضيته . اللهم إنك تعلم أنني لم أرد إلا الحق ، فبلغتني سنة عن رسول الله ، فأرد قضاء عمر ، وأنفذ سنة رسول الله ﷺ (١) .

وقضى سعد بن إبراهيم على رجل في قضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، ثم أخبره ابن أبي ذئب عن النبي ﷺ بخلاف ما قضى به . . . فقال له ربيعة . قد اجتهدت ومضى حكمك ! فقال سعد : واعجبا ! أنفذ قضاء سعد ابن أم سعد ، وأرد قضاء رسول الله ؟ ! بل أرد قضاء سعد بن أم سعد ، وأنفذ قضاء رسول الله ﷺ (٢) .

وكان لقاضي البصرة الإمام عبيد الله بن الحسن العنبري رأى في بعض القضايا ، فكلمه فيه الإمام المحدث الباقر عبد الرحمن بن مهدي ، فأقنعه ، فقال العنبري بشجاعة : إدد أرجع وأنا صاغر . والله لأن أكون ذببا في الحق ، خير من أن أكون رأسا في الباطل (٣) .

(١) إعلام الموقعين (٣/٢٦٢) .

(٢) المصدر السابق (٣/٢٦٢ ، ٢٦٣) .

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر في ترجمة العنبري .

١٠ - إنصاف المخالف

ومن الركائز المهمة هنا : إنصاف الخصوم، وإعطاؤهم حقهم من الناحية الأدبية، كما يعطون حقهم من الناحية المادية .

فلا يجوز أن أهضم حقتك، وأغفل عمدا ذكر حسناتك، والتنوية بفضائلك، لمجرد خلافي معك في قضية أو أكثر، كما يفعل كثيرون، يجورون على خصومهم، فلا يكادون يعترفون لهم بحسنة، وإن عرفوا لهم سيئة أذاعوها ونشروها، بل ربما ضخموها، وجعلوا من الحبة قبة، ومن الفار جملا . فهم كما قال الشاعر قديما :

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا منى ، وما سمعوا من صالح دفنوا
صم إذا سمعوا خيرا ذكرت به وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا
جهلا علينا وجبنا عن عدوهمو لبئست الخلتان : الجهل والجبين

والمسلم الحق هو الذى يقضى بالعدل، ويعمل بالإنصاف، مع الناس جميعا : برهم وفاجرهم، مسلمهم وكافرهم، قريبهم وبعيدهم، صديقهم وعدوهم، فالعدل لا يعرف عواطف الحب والبغض، بل هو عدل الله لكل عباد الله .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨]

ولقد علمنا القرآن الكريم الإنصاف فى التعامل مع الخصوم، والعدل فى الحكم عليهم أو لهم . كما قال تعالى عن اليهود ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة: ٤٢]

وقد أنزل الله تعالى فى سورة النساء تسع آيات من كتابه الخالد، تدافع عن يهودى اتهم ظلما بالسرقة، ولم يسرق، وإنما سرق مسلم أراد قومه أن يبرئوه،

ويلصقوا التهمة باليهودى، وكاد الرسول يصدقهم، ويجادل عنهم، فأنزل الله آياته تحق الحق، وتبطل الباطل، وتؤكد عدل الله لجميع عباد الله، مسلمين كانوا أو يهودا.

يقول تعالى لرسوله: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا * وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا * وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴾ إلى آخر الآيات. [النساء: ١٠٥ - ١٠٧] ولا غرو أن تعلم الصحابة رضوان الله عليهم أن يقفوا مع الحق، ولو كان مع يهودى أو نصرانى أو مجوسى، وأن يقاموا الباطل، ولو كان مع مسلم، بل لو كان مع أقرب الناس إليهم.

وقد حكم القاضى شريح فى قضية لصالح نصرانى ضد خصمه، وكان خصمه هو الخليفة أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه. وهو ما جعل الرجل يعلن إسلامه، لأن هذه الأحكام العادلة لا تكون إلا من أنبياء أو أصحاب أنبياء.

وكثيرا ما تجدد القرآن (يستثنى) الأخيار والصالحين من المجتمع الكافر أو الفاسق أو الطالم، ولا يستعمل صيغة (التعميم) و (الإطلاق) التى يستخدمها كثير من الناس، فيعممون حيث يحب التخصيص، ويطلقون حيث يجب التقييد.

ولهذا نقرأ فى القرآن مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٠]

وقال بعد آية: ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتَ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾

[آل عمران: ١١٣، ١١٤]

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

[النساء: ٨٣]

وقال تعالى عن اليهود الذين حرفوا الكلم عن مواضعه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمِعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٤٦]

فهذا الاستثناء يمثل بقايا الخير في المجتمعات، التي لا تخلو من عنصر صالح أو عضو صالح في الجسم الفاسد. كما حكى لنا القرآن قصة أصحاب الجنة، وحبهم للمال، وغلبة الشح عليهم؛ حتى ضيعوا حقوق المساكين من ثمار جنتهم ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ * فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ * فَتَنَادُوا مُصْبِحِينَ * أَنِ اغْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَارِمِينَ * فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ * أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ * وَغَدُوا عَلَىٰ حَرْدٍ قَادِرِينَ * فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا إِنَّا لَضَالُونَ * بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ * قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ * قَالُوا مُبِحَّانَ رَبَّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [القلم: ١٩-٢٩]

وهنا نجد القرآن يبرز لنا هذه الشخصية الخيرة لواحد منهم هو أوسطهم وأعدلهم وخيرهم يحذرهم ويصح لهم، ولكسهم لم ينتصحووا، ولم يراجعوا أنفسهم إلا بعد أن فات الأوان، ونزل العقاب الإلهي بجنتهم.

الإمام الذهبي مثل في إنصاف المرافق والمخالف:

ومن الأئمة الذين أرى في نهجهم مثلاً يحتذى في العدل والإنصاف مع المخالفين والموالين: الإمام الحافظ الذهبي رحمه الله، كما يتجلى ذلك بوضوح في كتبه التاريخية، مثل (تذكرة الحفاظ) وكما في كتابه القيم (سير أعلام النبلاء)^(١).

فكثيراً ما تراه يعلق بكلمات دالة، تعتبر غاية في الإنصاف، وذلك بالنسبة لمن يخالفه في المذهب والمشرب. ويعقب أحياناً على من يستخف أو يتناول

(١) وأما أخالفها ما قاله العلامة الشافعي تاج الدين السبكي في قاعدته في المؤرخين حين اتهم الذهبي بأنه يتحيز للحبابة وينوء بهم، لأنهم عني مشربه ومذهبه، ولا يفعل مثل ذلك مع الأشاعرة ولا أصحاب المذاهب الأخرى. وأرى أن السبكي قد تحامل في ذلك على رجل شهد له الجميع بالإنصاف. وكتبه شهادة على ذلك وقد تجلّى ذلك في موقفهما من إمام الحرمين، كما بيئت ذلك في رسالتي (إمام الحرمين الجويني بين الحافظين الذهبي والسبكي).

على مخالفيه بما لا يليق بهم، ويرد عن هؤلاء العلماء ويذب عن سيرتهم وفضائلهم وحرماتهم بما يليق من مثله لامثالهم.

وكذلك نراه ينقد برفق وأدب وموضوعية كثيرا ممن يوافقهم ويوافقونه في المذهب والمشرّب.

ولهذا وذلك أمثلة شتى في (سير الأعلام) مبثوثة في طول الكتاب وعرضه، ومن أطلال القراءة فيه وجد هذه النماذج بين يديه بسهولة ويسر.

انظر حديثه عن شيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي الأنصاري (ت ٤٨١ هـ) الحنبلي الأثرى السلفي الموافق للذهبي في مذهبه ومشرّبه وتوجهه، ماذا قال فيه. واقرأ هذه الفقرة في ترجمته الضافية.

(قال المؤتمن الساجي: كان يدخل على الأمراء والجبابرة، فما يبالي، ويرى الغريب من المحدثين، فيبالغ في إكرامه، وسمعته يقول: تركت الخيرى^(١) لله. قال: وإنما تركه، لأنه سمع منه شيئا يخالف السنة^(٢)).

قلت (أى الذهبي): كان يدرى الكلام على رأى الأشعرى، وكان شيخ الإسلام أثريا قحاً، يبال من المتكلمة، فلهذا اعرض عن الخيرى، والخيرى: فثقة عالم، أكثر عنه البيهقي والناس).

(ولقد بالغ أبو إسماعيل في «ذم الكلام» على الاتباع فاجاد، ولكنه له نفس عجيب لا يشبه نفس أئمة السلف في كتابه «منازل السائرين»^(٣)، ففيه أشياء مطربة، وفيه أشياء مشككة، ومن تأمله لاح له ما أشرت إليه، والسنة

(١) يعنى أبا بكر أحمد بن الحسن الخيرى، وقد ذكره المؤلف في عداد من سمع منهم، وقال: ولكنه لم يرو عنه.

(٢) وانظر: تذكرة الحفاظ (١١٨٦/٣).

(٣) وقد طبع كتاب «منازل السائرين» مع شرحه «مدارج السالكين» للعلامة ابن القيم بمطبعة السعادة بتحقيق محمد حامد الفقى، وقد تعقب الإمام ابن القيم رحمه الله في شرحه هذا الأشياء المشككة، وانتقدها انتقادا جيدا رصينا كما هو ذأبه رحمه الله في كل تواليعه. المحقق.

المحمدية صلفة، ولا ينهض الذوق والوجد إلا على تأسيس الكتاب والسنة . وقد كان هذا الرجل سيفاً مسدولاً على المتكلمين، له صولة وهيبة واستيلاء على النفوس ببلده، يعظمونه، ويتعالون فيه، ويبذلون أرواحهم فيما يأبه . كان عندهم أطوع وأرفع من السلطان بكثير، وكان طرداً راسياً في السنة لا يتزلزل ولا يلين، لولا ما كدر كتابه «الفروق في الصفات» بذكر أحاديث باطلة يجب بيانها وهتكها، والله يغفر له بحسن قصده، وصنف «الأربعين» في التوحيد، و«أربعين» في السنة، وقد امتحن مرات، وأوذى، ونفى من بلده»^(١) انتهى .

وفي موضع آخر من الترجمة يقول :

(قال الحافظ أبو النضر القاسي : كان شيخ الإسلام أبو إسماعيل بكر الزمان وواسطة عقد المعاشي، وصورة الإقبال في فنون المضائل وأنواع المحاسن، منها نصرة الدين والسنة، من غير مدهانة ولا مراقبة بسلطان ولا وزير، وقد قاسى بذلك قصد الحساد في كل وقت، وسعوا في روحه مراراً، وعمدوا إلى إهلاكه أطواراً، فوقاه الله شرهم، وجعل قصدهم أقوى سبب لارتفاع شأنه^(٢) .

قلت (والقاتل الذهبي) : قد انتفع به خلق، وجهل آخرون، فإن طائفة من صوفة الفلسفة والاتحاد يخضعون لكلامه في « منازل السائرين »، وينتحلونه، ويزعمون أنه موافقهم . كلا، بل هو رجل أثرى، لهج بإثبات نصوص الصفات، منافر للكلام وأهل جدا، وفي « مازله »^(٣) إشارات إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوى، ولم يرد محو السوى في الخارج، وبإياديه لا صنف ذلك، فما أحلى تصوف الصحابة والتابعين ما خاضوا في مثل هذه الخطرات والوساوس، بل عبدوا الله، وذلوا له وتوكلوا عليه، وهم من خشيته مشفقون، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم^(٤) انتهى .

(١) سير أعلام النبلاء: (٥٠٩/١٨) .

(٢) وانظر تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٨٤/٣) . (٣) أي كتابه: (منازل السائرين) .

(٤) من سير الأعلام (٥١٠/١٨) .

وهذا كلام رجل منصف، لا يدخله الرضا في الباطل، كما لا يخرج به الغضب عن الحق.

وقد تحدث الذهبي عن شيخه ابن تيمية (ت ٧٢٨) في نهاية كتابه (تذكرة الحفاظ) فقال:

الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع، شيخ الإسلام، علم الزهاد، نادرة العصر. . . وعنى بالحديث، وسخ الاجزاء، ودار عبي الشيوخ، وخرج وانتقى، وبرع في الرجال، وفي علل الحديث وفقهه، وفي علوم الإسلام، وعلم الكلام وغير ذلك.

وكان من بحور العلم ومن الأذكىاء المعدودين، والزهاد الأفراد، والشجعان الكبار، والكرماء الأحرار، أثني عليه الموافق والمخالف، وسارت بتصانيفه الركبان، ولعلها ثلاثمائة مجلد.

ومع هذا انثناء العاطر من الذهبي قال: وقد انفرد بفتاوى بيل من عرضه لأجلها، وهي مغمورة في بحر علمه، فالله تعالى يسامحه، ويرضى عنه. فما رأيت مثله، وكل أحد من الأمة يؤخذ من قوله ويترك، وكان ماذا؟^(١)

وأقول - والقائل القرضاوى - : إذا كان قصد الحافظ الذهبي من الفتاوى المأخوذة على ابن تيمية فتاواه في (الطلاق) التي عودى من أحلها، فنحن اليوم نراها من مفاخر شيخ الإسلام، وقد أنقذ الله بها الأسرة المسلمة، وأصبحت عماد الفتوى في كثير من بلاد الإسلام، ولا نملك إلا أن نردد مع أنصار ابن تيمية قول البحري:

إذا محاسن اللاتي أدل بها كانت ذنوبي فقل لي: كيف اعتذر؟

حتى مع الإمام أحمد:

ويبدو إنصاف الذهبي رحمه الله حتى مع إمامه أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وانظر تعليقه على الحكاية التالية:

(١) تذكرة الحفاظ: (٤/ ١٤٩٧).

فقد ذكر عن الحكم بن معبد : حدثني أحمد الدورقي، قلت لأحمد بن حنبل : ما تقول في هؤلاء الذين يقولون : لفظي بالقرآن مخلوق ؟ فرأيتَه استوى واجتمع، وقال : هذا شر من قول الجهمية، وجاء إلى النبي ﷺ بمخلوق .

وعلق الذهبي على هذا قائلا :

لقد كان هذا الإمام لا يرى الخوض في هذا البحث خوفا من أن يُتذرع به إلى القول بحلق القرآن، والكف عن هذا أولى . آمنا بالله تعالى، وبملائكته، وبكتبه، ورسله، وأقداره، والبعث، والعرض على الله يوم الدين . ولو بسط هذا السطر، وحرر وقرر بأدلته لحاء في خمس مجلدات، بل ذلك موجود مشروح لمن رآه، والقرآن فيه شفاء ورحمة للمؤمنين، ومعلوم أن التلفظ شيء من كسب القارئ غير المفوظ، والقراءة غير الشيء المقروء، والتلاوة وحسنها وتجويدها غير المتلو، وصوت القارئ من كسبه، فهو يحدث التلفظ والصوت والحركة والنطق، وإخراج الكلمات من أدوائه المخلوقة، ولم يحدث كلمات القرآن، ولا ترتيبه، ولا تأليفه، ولا معانيه .

فلقد أحسن الإمام عبد الله حيث منع من الخوض في المسألة من الطرفين إذ كل واحد من إطلاق الخلقية وعدمها على اللفظ موهم، ولم يأت به كتاب ولا سنة، بل الذي لا نرتاب فيه أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق . والله أعلم^(١) .
فنجده هنا انتقد الإمام أحمد برفق وأدب في قوه بعدم مخلوقية لفظ القارئ بالقرآن .

إنصاف يحيى بن معين :

ومن إنصاف الذهبي رحمه الله : دفاعه عن لعلماء اثقات ما وجد إلى ذلك سبيلا، كما رأينا ذلك في دفاعه عن إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين عليه رحمة الله .

(١) سير أعلام النبلاء (١١ / ٢٩٠)

فقد نقل عن الحسين بن فهم: سمعت يحيى بن معين، يقول: كنت بمصر، فرأيت جارية بيعت بألف دينار، ما رأيت أحسن منها، صلى الله عليها. فقلت: يا أبا زكريا، مثلك يقول هذا؟ قال: نعم، صلى الله عليها وعلى كل مليم.

هذه الحكاية محمولة على الدعابة من أبي زكريا. وتروى عنه بإسناد آخر. قال القرضاوى: فلو حكى هذه الحكاية غير الذهبي لفسق ابن معين ورماه بكل نقيصة، ولكن الرجل حملها على الدعابة، واكتفى، ويحوز في الدعابة ما لا يحوز في الجد.

قال سعيد بن عمرو البردعي: سمعت الخافط أبا زرعة الرازي، يقول: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر الثمار، ولا عن يحيى بن معين، ولا عن أحد ممن امتحن فأجاب.

قلت (أي الذهبي): هذا أمر ضيق ولا حرج على من أجاب في المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية^(١). وهذا هو الحق. وكان يحيى رحمه الله من أئمة لسنة، فخاف من سطوة الدولة، وأجاب تقية.

ونقل عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال: قلت ليحيى: ترى أن ينظر الرجل في رأى الشافعي وأبي حنيفة؟ قال: ما أرى لأحد أن ينظر في رأى الشافعي. ينظر في رأى أبي حنيفة أحب إلي!

قال الذهبي: كان أبو زكريا رحمه الله حنيفياً في الفروع، فلهذا قال هذا، وفيه انحراف يسير عن الشافعي.

قال القرضاوى: وهذا يرد على من زعم أن المحدثين عامة كانوا خصوم أبي حنيفة!! ونقل الذهبي عن ابن الجنيد أيضاً: قال: سمعت يحيى يقول: تحريم النبيذ صحيح، ولكن أقف، ولا أحرمه! فقد شربه قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرمه قوم صالحون بأحاديث صحاح!!^(٢)

(١) أي قوه تعالى: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان).

(٢) سير أعلام النبلاء (١١/٨٧، ٨٨).

إنصاف ابن حزم:

وانظر إنصافه لابن حزم، ونقده للقاضي أبي بكر ابن العربي الذي حمل بعنف على ابن حزم، فأنصفه، وأنصف العلم والتاريخ. وذلك حين قال في ترجمته في (النبلاء):

وقد حظ أبو بكر بن العربي على أبي محمد في كتاب «القواصم والعواصم»^(١) وعلى الظاهرية، فقال: هي أمة سقيمة، تسورت على مرتبة ليست بها، وتكلمت بكلام لم تفهمه، تلقوه من إخوانهم الخوارج حين حكم على - رضى الله عنه - يوم صفين، فقالت: لا حكم إلا لله. وكان أول بدعة لقيت في رحلتى (القول بالباطن)، فلما عدت، وجدت (القول بالظاهر) قد ملا به المغرب سخييف كان من بدية أشيلية يعرف بابن حزم، نشأ وتعلق بمذهب الشافعى، ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكل، واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأمة يضع ويرفع، ويحكم ويشرع، ينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول عن العلماء ما لم يقولوا، تنفيرا للقلوب منهم، وخرج عن طريق المشبهة في ذات الله وصفاته، فحاء به بطوام، واتفق كونه بين قوم لا بصر لهم إلا بالمسائل، فإذا طالبهم بالدليل كاعوا (أى جبنوا)، فتضاحك مع أصحابه منهم، وعضدته الرئاسة بما كان عنده من أدب، وبشبهه كان يوردها على الملوك، فكانوا يحمونونه، ويحمونه، بما كان يلقي إليهم من شبه البدع والشرك.

يقولون: لا قول إلا ما قال الله، ولا نتبع إلا رسول الله، فإن الله لم يأمر بالاعتداء بأحد، ولا بالاهتداء بهدى بشر. فيجب أن يتحققوا أنهم ليس لهم دليل، وإنما هي سحافة في تهويل، فأوصيكم بوصيتين: أن لا تستدلوا عليهم، وأن تطالبوهم بالدليل، فإن المبتدع إذا استدلت عليه شغب عليك، وإذا طالبتة

(١) اسمه «العواصم من القواصم»، وقد طبع منه الجزء الخاص بموقف الصحابة في الفتن بتحقيق العلامة محب الدين الخطيب، وطبع الكتاب كله في الجزائر بتحقيق د/ عمار الطالبي.

بالدليل لم يجد إليه سبيلا . فاما قولهم : لا قول إلا ما قال الله ، فحق ، ولكن أرى ما قال . واما قولهم : لا حكم إلا لله . فغير مسلم على الإطلاق ، بل من حكم الله أن يجعل الحكم لغيره فيما قاله وأحبر به . صح عن رسول الله ﷺ قال : « وإذا حاصرت أهل حصن فلا تنزلهم على حكم الله ، فإنك لا تدري ما حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك »^(١) . وصح أنه قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء .. » الحديث^(٢) .

قلت : لم ينصف القاضي أبو بكر - رحمه الله - شيخ أبيه في العلم ، ولا تكلم فيه بالقسط ، وبالغ في الاستخفاف به ، وأبو بكر - فعلى عظمته في العلم - لا يبلغ رتبة أبي محمد ، ولا يكاد ، فرحمهما الله وعفرا لهما^(٣) .

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام - وكان أحد المجتهدين - : ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل « المحلى » لابن حزم ، وكتاب « المغنى » للشيخ موفق الدين (يعني ابن قدامة) .

قلت : لقد صدق الشيخ عز الدين . وثالثهما : « السن الكبرى » للبيهقي . ورابعهما : « التمهيد » لابن عبد البر . فمن حصل هذه الدواوين ، وكان من أذكى المفتين ، وأدمن المطالعة فيها ، فهو العالم حقا^(٤) . انتهى

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) ، وأبو داود (٢٦١٢) من حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي
(٢) أخرجه من حديث العرياض بن سارية أحمد (٤/١٢٦ ، ١٢٧) ، وأبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٨٧) وابن ماجه (٤٣) واندرومي (٤٤/١)
(٣) انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/١٨٨ - ١٩٠)
(٤) المصدر السابق ص ١٩٢

١١ - التعاون في المتفق عليه

ومن ركائز (فقه الاختلاف) أو (فقه الائتلاف) : التعاون والتعاقد في المواضع التي يتفق عليها الطرفان . فلا شك أن أي إمامين أو مذهبين أو تيارين يختلفان فيما بينهما، لا يتصور أن يختلفا في كل شيء، بل المتصور - والواقع فعلا - هو أنهما يختلفان في قضايا، ويتفقان في أخرى، سنة الله في خلقه .

فإذا نظرنا إلى الخلافات الواقعة بين المذاهب الأربعة بعضها وبعض، نجد أنها تختلف في أشياء وتتفق في أشياء، وإذا نظرنا في كتاب يعنى بمواضع الإجماع ومواضع الاختلاف فيما بينهما، نجده يقول في أول الباب : اتفقوا في كذا، واختلفوا في كذا، ويذكر غالبا سبب الاتفاق، كما يذكر سبب الاختلاف .

وكذلك الخلافات بين المذاهب الأربعة وغيرها مثل مذهب الزيدية والجعفرية والإباضية والظاهرية، بين بعضها وبعض مسائل شتى متفق عليها، وهي المعروفة بـ (مواضع الإجماع) التي يشترط الأصوليون لكل من يمارس الاجتهاد أن يكون عالما بها، حتى لا يحرق إجماع الأمة، فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، وحتى لا يتبع غير سبيل المؤمنين، ويشذ عن جماعتهم، فإن يد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار، وإنما يأكل الذئب من الغنم الشاردة .

ولا يخفى على الدارسين أن أكثر مسائل الفقه مختلف فيها بين المذاهب بعضها وبعض، بل حتى داخل المذهب الواحد، وهذا من رحمة الله تعالى بهذه الأمة، ومن عوامل السعة والمرونة في شريعتها، ومن أسباب خصوبة فقهها وثرائها وتنوعه .

أما مسائل الإجماع فهي محدودة وقليلة جدا، ولكنها مهمة جدا، لأنها تجسد وحدة الأمة العقدية والفكرية والشعورية والسلوكية، كما أنها تجسد أيضا (ثوابت الأمة) التي لا يجوز لأحد اختراقها، ولا يقبل من أحد تجاوزها، لأنها هي التي تجعل الأمة أمة متميزة، بلامحها ومقوماتها وخصائصها .

ومن الواجب على أهل العلم والدعوة هنا أمران :

أولهما : العمل الجاد المخلص على (توسيع نقاط الاتفاق) أو (القواسم المشتركة) فلا تسمح بتقليصها، ولا بتهميشها، ولا بالتقليل من أهميتها، بل يجب أن نعمقها في أنفسنا وفي حياتنا، وتوسع دائرتها، ما وجدنا إلى ذلك سبيلا، عن طريق الحوار البناء، والدراسة الموضوعية، والتحقيق العلمي الرصين والنزيه، الذى يقرب المسافة بين الطرفين، ويضيق مساحة الخلف بين المختلفين، حتى يلتقوا على كلمة سواء، كثيرا ما يكون فى (مركز الوسط) الذى تلتقى عنده الأطراف .

والأمر الثانى : هو ما دعا إليه الإمام المجدد محمد رشيد رضا رحمه الله فى (قاعدته الذهبية) الشهيرة، التى تقول فى شقها الأول : (تتعاون فيما اتفقنا عليه) وفى شقها الآخر : (ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفا فيه) .

ومعنى هذا : أن المساحة المشتركة بيننا من الأعمال المطلوبة، والواجبات المفروضة، تتطلب ما جهودا هائلة، وأموالا طائلة، وطاقات فاعلة، ونفوسا باذلة، وتوجب علينا أن نحشد لها من القوى المادية والفكرية والروحية، حتى نواجه به التحديات، ونتخطى به العقبات، ونحقق به الغايات .

واعتقد أن ما يتفق عليه علماء المسلمين ودعاتهم ليس شيئا قليلا، ولا شيئا هينا ضئيلا، بل هو - فى نظرى - شئ كثير، وعمل كبير، وأمر خطير. لا نبذل له معشار ما يجب أن يبذل، ولا نوظف له من قدراتنا وإمكاناتنا المادية والأدبية : ما نوظفه للأمور الخلافية، والمعارك الجانبية، والمسائل التى اختلف فيها السابقون، واختلف فيها اللاحقون، واختلف فيها المعاصرون، وسيظل الناس فيها يختلفون .

لقد ألقى بعضهم تسع محاضرات سجلت على أشرطة ووزعت على الناس، فى وجوب إعفاء اللحية وعدم جواز الأخذ منها، وانتشيع على من يأخذ من طولها وعرضها، دع من يحلقها بالكلية .

وكتب آخرون فى موضوعات مماثلة رسائل وكتب تطول أو تقصر، مركزين على المختلف فيه، وليس على المتفق عليه.

ولو أنهم عانوا ما عانى الشيخ رشيد فى سبيل الإصلاح والتجديد، ولمسوا ما لمسهم من العوائق الداخلية والخارجية، وخصوصا الداخلية، لنادوا بما نادى به من ضرورة التعاون فى المتفق عليه.

ألا يكفيننا أن نلتقى على مجرد أركان العقيدة الخمسة كما ذكرها القرآن كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٧٧]

وكذلك أركان الإسلام العملية الخمسة التى بنى عليها الإسلام، كما ذكرها الرسول ﷺ «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا».

وكذلك أركان المحرمات الخمسة: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْإِثْمَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الاعراف: ٣٣].

بل ألا يكفيننا هذا الحديث جامعاً بيننا: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فداكم المسلم الذى له ذمة الله، وذمة رسوله، فلا تخفروا الله فى ذمته»^(١).

بل ألا يكفيننا أن نلتقى على ما يصير به المسلم مسلماً؟

وإنما يصير المسلم مسلماً بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فهما باب الإسلام، وبعد ذلك تأتى الأعمال الأخرى.

ولذا قال كثير من المحققين: إن المسلم لا يخرج من الإسلام إلا بجحود ما أدخله فيه، أى أن يجحد إحدى الشهاداتتين، وما تستلزمه.

(١) رواه البخارى عن أنس.

والمهم هنا أن نؤكد أننا نتفق اليوم على أشياء كثيرة تقتضى ما أن نحشد الحشود، ونجند الجنود، ونضاعف الجهود، وننحرر من الجحود والجمود، فما أوضاع الإسلام إلا جاحد وجامد، كما قال أمير البيان شكيب أرسلان، رحمه الله.

ألسنا نتفق جميعا على محاربة الإلحاد والدعوات المادية، التى تشيع الكفر بالله، وباليوم الآخر، وتقاوم الإيمان بالغيب، وترفض وحى الله، وتعاليم الأنبياء، ولا تؤمن إلا بالمحسّات، وكل ما وراء الحس فهو مرفوض ومردود؟!!

ألسنا نتفق جميعا على أن محمدا رسول الله، ختم به النبيين والمرسلين، وختم برسالته رسالات السماء، وبكتابه (القرآن) كتب الله إلى رسله، وأن كل من يدعى النبوة من بعده فهو كذاب ومارق، وثائر على محمد رسول الله؟

ألسنا نتفق على أن من حق الخالق على خلقه أن يكلفهم بأن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وأن يحل لهم ويحرم عليهم، وأن من سلبه هذا الحق فقد جعل نفسه ربا، ومن أعطاه هذا الحق من الخلق فقد اتحده ربا، كما اتخذ أهل الكتاب أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله. ذلك أنهم أحلوا لهم الحرام، وحرّموا عليهم الحلال، فاتبعوهم وأطاعوهم؟

أليس مما نتفق عليه جميعا: التمسك بالقيم الأخلاقية التى تناقض فلسفة الإباحية ودعوات التحلل والعهر والفسوق التى يتبناها اليوم أقوام فى الغرب، وقلدهم فروخ لهم فى الشرق، أضاعوا الصلوات، واتبعوا الشهوات، وطغوا فى البلاد، فأكثروا فيها الفساد.

أليس مما نتفق عليه جميعا: الوقوف فى وجه الصهيونية المغتصبة الظالة الباغية فى الأرض بغير الحق، التى غصبت الأرض، وهتكت العرض، وسفكت الدم، وشردت الأهل، ودمرت المقدسات، وانتهكت الحرمات، وتحدت أمة العرب والإسلام جمعاء؟

ألسنا نتفق جميعا على الوقوف ضد المظالم الاجتماعية، التى تعطى النوى لمن يعمل، والتمر لمن لا يعمل، والتى توزع الثروات توزيعا جائرا، لا برعى حقا،

ولا يرحم ضعيفا، ولا ينصف مظلوما، ولا يردع ظالما، وإنما يجعل الناس كالسباع في الغابة يأكل قويهم الضعيف، أو كالسمك في البحر، يلتهم كبيرهم الصغير؟ إن عندنا من الأمور المتفق عليها ما لو تعاوننا فيه، ووضع كل منا يده في يد أخيه، وأصبحنا كما شبهنا رسولنا ﷺ كالبنيان يشد بعضه بعضا، لصنعنا المعجزات، فامرء قليل بنفسه، كثير بإخوانه. وقد أمرنا الله تعالى أن نتعاون، فقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]

وقد ضرب القرآن لنا مثلا في التعاون بين المختلفين في المجال الذي يتفقون عليه، كانت ثمرته عملا جماعيا فيه الخير والفائدة للفريقين، وللناس من بعدهم.

وذلك المثل القرآني نجده في بناء ذى القرنين للسد العظيم، الذي قص الله علينا قصته في سورة الكهف.

فقد ذكر تعالى قصة فتوح ذى القرنين ورحلاته في المغرب والمشرق، فقال عز وجل، بعد أن غرب الرجل وشرق: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا * قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا * قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا * آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قَطْرًا * فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا * قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ [الكهف: ٩٣ - ٩٨].

وهنا نجد عملا كبيرا تم إنجازه، بفضل الله تعالى، ثم بفصل التعاون بين هذا الشعب الأمي المسكين، الذي لا يكاد أهله يفقهون قولا من تخلفهم وحهلهم، ولكسهم مهددون في حياتهم من تلك القبائل الهمجية التي تغير عليهما ما بين حين وآخر، فتهلك الحرث والنسل، وكان كل ما يفكرون فيه: أن يدفعوا خرجا أو مبلغا من المال لسلطان قوى، يتولى الدفاع عنهم. فأراد ذو القرنين بحكمته أن

يخرجهم من التفكير السلسي إلى التفكير الإيجابي، وأن يعملوا عملاً مشتركاً لإقامة سد بينهم وبين هؤلاء، يقيهم شر هجماتهم العدوانية، وما عليهم إلا أن يساعدوا ويعينوا ذا القرنين في إحضار المادة الخام (آتوني ربر الحديد) قطع الحديد (الخردة) وأن ينفخوا في هذا الحديد حتى يحمي، ويخلطوه بالسحاس المذاب ليكون أشد قوة، وأكثر صلابة.

وتم هذا العمل الكبير النافع، بالجهد المشترك، والتعاون المثمر. والتعاون عسى الخير لا يثمر إلا خيراً.

ومنذ عدة سنين سألني بعض الإخوة عن الدليل الشرعي على صحة هذه القاعدة الذهبية: نتعاون فيما اتفقنا عليه. الخ، وقالوا: كيف نتعاون مع المبتدعين والمحرفين، ونحن يفترض فيما أن نهجرهم ونبرأ منهم، لا أن نتعاون معهم؟؟

وقد رددت على هؤلاء الإخوة السائلين في الجزء الثاني من كتابي (فتاوى معاصرة) ولا بأس أن أقتبس هنا بعض ما كتبتة هناك. تعلّما وتبصرة، أو تثبيتاً وتذكراً.

فقد تبينت أن الشيخ رشيد رضا واضح هذه القاعدة لتعاون أهل القبلة بعضهم مع بعض ضد القوى المعادية لهم - وما أكثرها وما أكرها! - لم يضعها من فراغ بل الذي يظهر للمتأمل أنه إنما استنبطها من هداية الكتاب والسنة، ومن هدى السلف الصالح، وإملاء الواقع وظروفه وضروراته وحاجة الأمة الإسلامية إلى التلاحم والتساند في مواجهة أعدائهم الكثيرين، الذين يختلفون فيما بينهم على أمور كثيرة، ولكنهم يتفقون على المسلمين، وهو ما حذر منه القرآن أبلغ التحذير: أن يوالى أهل الكفر بعضهم بعضاً، ولا يوالى أهل الإسلام بعضهم بعضاً. يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣].

ومعنى (إلا تفعلوه): أي إن لم يوال بعضكم بعضاً ويساند بعضكم بعضاً

كما يفعل أهل الكفر في جانبهم، تكن فتنة في الأرض وفساد كبير؛ لوجود التماسك والتلاحم والمروالة بين الكفار، في مقابلة التفرق والتخاذل بين المسلمين.

فلا يسع أى مصلح إسلامى إلا أن يدعو أمة الإسلام إلى الاتحاد والتعاون، فى مواجهة القوى المعادية لهم، المتعاونة عليهم، وهى قوى عاتية جبارة، وأن ينسوا خلافاتهم الجزئية، من أجل القضايا المصيرية، والأهداف الكلية.

وهل يملك عالم مسلم يرى تعاون اليهودية العالمية، والصليبية الغربية، والشيوعية الدولية، والوثنية الشرقية، خارج العالم الإسلامى - إلى حوار الفرق التى انشقت عن الأمة ومرقت عن الإسلام، داخل العالم الإسلامى - إلا أن يدعو أهل القسلة الذين التقوا على الحد الأدنى من الإسلام، ليقفوا صفًا واحدًا فى وجه هذه القوى الجهنمية التى تملك السيف والذهب، وتملك قبلهما المكر والدهاء والتخطيط، لتدمير هذه الأمة مادياً ومعنوياً؟!

ولهذا رحب المصلحون بهذه القاعدة، وحرصوا على تطبيقها بالفعل، وأبرز من رأيناه احتفل بها الإمام الشهيد حسن البنا، حتى ظن كثير من الإخوان أنه هو واضعها.

أما كيف نتعاون مع المبتدعين والمحرفين، فالمعروف أن البدع أنواع ومراتب. فهناك البدع المفلظة، والبدع المخففة، وهناك البدع المكفرة، والبدع التى لا تخرج صاحبها عن الملة، وإن حكمنا عليه بالابتداع والانحراف.

ولا مانع أن نتعاون مع بعض المبتدعين فيما نتفق عليه من أصول الدين ومصالح الدنيا، ضد من هم أغلظ منهم فى الابتداع، أو أرسخ فى الضلال والانحراف، وفقاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين.

والكفر نفسه درجات، فكفر دون كفر، كما ورد عن الصحابة والتابعين. ولا مانع من التعاون مع أهل الكفر الأصغر، لدرء خطر الكفر الأكبر. بل قد نتعاون مع بعض الكفار والمشركيين - وإن كان كفرهم وشركهم صريحاً مقطوعاً به - دفعا لكفر أشد منه عداوة أو خطراً على المسلمين.

وفي أوائل سورة الروم، وما عرف من سبب نزولها: ما يشير إلى أن القرآن اعترض البصارى - وإن كانوا كفاراً في نظره - أقرب إلى المسلمين من المجوس عبدة النار، ولهذا حزن المسلمون لانتصار الفرس المجوس أولاً على الروم من نصارى بيزنطة، على حين كان موقف المشركين بالعكس؛ لأنهم يرون المجوس أقرب إلى عقيدتهم الوثنية.

فزل القرآن يبشر المسلمين أن هذا الوضع سيتغير، وتنجه الريح لصالح الروم في بضع سنين، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بَنَصَرَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٤، ٥]. يقول القرآن: ﴿الْأَمَّ * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بَنَصَرَ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الروم: ١-٥].

وقد استعان السبي - ﷺ - بعد فتح مكة ببعض مشركى قريش فى مواجهة مشركى هوازن، وإن كان شركهما فى درجة واحدة، لما لمشركى قريش من الصلة النسبية الخالصة برسول الله ﷺ - وحميتهم له من ناحية العصبية، حتى قال صفوان بن أمية قبل أن يسلم: لأن يربى - أى يسودنى - رجل من قريش خير من أن يربى رجل من هوازن!

وأهل السنة - رغم تبديعهم للمعتزلة - لم يمنعهم ذلك أن يستفيدوا من إنتاجهم العلمى والفكرى، فى المواضع المتفق عليها، كما لم يمنعهم ذلك أن يردوا عليهم فيما يرونهم خالفوا فيه الصواب، وحادوا عن السنة.

وأبرز مثل لذلك كتاب «الكشاف» فى التفسير للعلامة الزمخشري، وهو معتزلى معروف، ولكن لا نجد عالماً من بعده ممن له اهتمام بالقرآن وتفسيره إلا أخذ منه وأحاج عليه، كما هو واضح فى تفاسير الرازى والنسفى والسيابورى والبيضاوى وأبى السعود والألوسى وغيرهم.

ولأهميته عندهم نجد رجلاً كالحافظ ابن حجر يخرج أحاديثه فى كتاب سماه «الكافى الشافى فى تخريج أحاديث الكشاف». ونجد العلامة ابن المير

يؤلف كتاباً في التعقيب عليه، خصوصاً في مواضع الخلاف يسميه «الانتصاف من الكشاف».

والإمام أبو حامد الغزالي حين رد على الفلاسفة، الذين كانت أقوالهم فتنة لكثير من الناس، حتى غدت 'صلاً تحاكم إليه نصوص القرآن والسنة، فإن وافقته فيها، وإلا أعمل فيها مشروط التأويل، مهما تكن قاطعة الدلالة. أقول: حين قام بهذه المهمة استعان عليها بكل الفرق الإسلامية التي لم تبلغ درجة الكفر، ولهذا لم يجد حرجاً أن يأخذ من المعتزلة وأمثالهم ما ينقض به قول الفلاسفة، وقال في ذلك في مقدمة «التهافت»:

(ليعلم أن المقصود تنبيه من حسن اعتقاده في الفلاسفة، وظن أن مسالكهم نقية عن التناقض، ببيان وجوه تهافتهم، فلذلك أنا لا أدخل عليهم إلا دخول مطالب منكر، لا مدع مثبت، فأكدر عليهم ما اعتقدوه، مقطوعاً بالزامات مختلفة، فالزمهم تارة مذهب المعتزلة، وأخرى مذهب الكرامية، وطوراً مذهب الواقفية، ولا أنتهض ذاباً عن مذهب مخصوص، بل أجعل جميع الفرق إلماً واحداً عليهم، فإن سائر الفرق ربما خالفونا في التفصيل، وهؤلاء يتعرضون لأصول الدين، فلننظأهر عليهم، فعبد الشدائد تذهب الأحقاد) (١).

١٢ - التسامح فى المختلف فيه

ومعنى (التسامح فى المختلف فيه) : أن ننظر بصدر واسع، ومن أفق رحب، إلى المسائل التى اختلف فيها الأئمة، وتعددت فيها مذاهب الأمة، فلا نتعصب لرأى ضد رأى، ولا مذهب ضد مذهب، ولا لإمام ضد إمام آخر، باعتبار أنهم كلهم على هدى، وجميعهم على خير، وكل منهم بذل وسعه فى طلب الحق، مبتغيا وجه الله تعالى ورضاه، فيما نعلمه عنهم، ولا نعلم عنهم جميعا إلا خيرا.

وإذا آما بما ذكرناه من مبادئ وركائز: من حيث إن الاختلاف ضرورة لا بد منها، وأنه رحمة وتوسعة للأمة، واحتمال صواب رأى المخالف، وإمكان تعدد الصواب، وعدم إمكان جمع الناس على رأى واحد، وعدم جدواه أيضا، وأن المخطئ فى اجتهاده من أهل العلم مأجور على خطئه أجرا واحدا، وأنه لا إنكار فى المسائل الاجتهادية أو الخلافية. فهذا كله وغيره يؤدى إلى نتيجة مهمة، وهى أن يسامح بعضنا بعضا، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.

ولا يضيق بهذا الاختلاف أو يظنر إلى من خالفه نظرة عداوة أو رية وتنقص، إلا من ضاق صدره، وضاق أفقه، ولم يستوعب المعانى السالفة، التى يتبناها وكشفنا الغطاء عنها، ولم يحط خبرا بما كان عليه سلف الأمة فى خير قرونها، ومن بعدهم من أعلام العلماء، وأفذاذ الفقهاء، ممن أعز الله بهم الدين، ونفع بعلومهم المسلمين. فلم يكن الاختلاف بينهم فى الآراء والفروع ليفرق جماعتهم، أو ليهدم أخوتهم، أو ليفتح ثغرة للشيطان ليوقع بينهم العداوة والبغضاء، كما يوقعها بين أهل الخمر والميسر.

والتسامح مع المخالف، والتماس العذر له، وأكبر من ذلك: احترام رأيه واجتهاده، هو الشائع بين أئمة السلف رضى الله عنهم. لهذا لم يكن يعيب بعضهم على بعض، بل كان بعضهم يعذر بعضا، ويقدر بعضهم بعضا، ويحب بعضهم بعضا، ويصنى بعضهم خلف بعض، بل قد يدل أحدهم مستفتيه أن يذهب إلى عالم آخر، أو حلقه أخرى تيسر له، وتوسع عليه، بل قد يقلد مذهب المخالف عند الحاجة.

ولهذا أمثلة شتى :

احترام رأى المخالف فى الفروع والأخذ به عند الحاجة :

قال الإمام الأوراعى فى الذى يقبل امرأته : إن جاء يسألنى قلت : يتوضأ ، وإن لم يتوضأ لم أعب عليه^(١) .

وقال الإمام أحمد فى الركعتين بعد العصر : لا نفعله ولا نعيب من فعله^(٢) .

وتناظر على بن المدينى ويحيى بن معين فى مسجد الخيف حول مس الذكر وهل يسقص الوضوء؟ بحضور أحمد بن حنبل ، وقال يحيى : يتوضأ منه ، واحتج بحديث بسرة بنت صفوان ، واحتج علىّ بحديث قيس بن طلق وقوله ﷺ « إنما هو بضعة منك » ثم احتج يحيى بقول ابن عمر ، واحتج علىّ بقول عمار ، فقال أحمد : عمار وابن عمر استويا ، فمن شاء أخذ بهذا ، ومن شاء أخذ بهذا^(٣) .

وذكر أبو داود فى مسائله عن الإمام أحمد قال : قلت لأحمد : فرجل لا يرى من مس الذكر وضوءاً ، أصلى خلفه وقد علمت أنه مس؟ قال : نعم . وقال ابن قدامة^(٤) :

فأما المخالفون فى الفروع كأصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى فالصلاة خلفهم صحيحة غير مكروهة ، نص عليه أحمد ، لأن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم يزل بعضهم يأتى ببعض ، مع اختلافهم فى الفروع ، فكان ذلك إجماعاً . فإن علم أنه يترك ركناً أو شرطاً يعتقده المأموم دون الإمام ، فظاهر كلام أحمد صحة الائتمام به .

قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسال عن رجل صلى يقوم وعليه جلود الثعالب ؟

(١) ترتيب التمهيد (٣/٣٤٥) نقلاً عن (ادب الاختلاف) لسعيد بن عبد القادر بن سالم باشنفر .

(٢) المصدر السابق (٤/٢٠١) . (٣) السنن الكبرى للبيهقى (١/١٣٦) باختصار .

(٤) المغنى (٢/١٩١) .

فقال : إن كان لبسه وهو يتأول « أيما إهاب دبغ فقد طهر » يصلى خلفه .

قيل له : أفتراه أنت جائزا ؟

قال : لا ، نحن لا نره جائزا ، ولكن إذا كان هو يتأول فلا بأس أن يصلى خلفه .

ثم قال أبو عبد الله (أى أحمد بن حنبل) . لو أن رجلا لم ير الوضوء من الدم لم يصل خلفه ! ثم قال : نحن نرى الوضوء من الدم ، فلا نصلى خلف سعيد ابن المسيب ومالك ومن سهل فى الدم !؟ أى بلى (١) .

وفى اتمهيد لابن عبد البر قال : (بعد أن ذكر قول الأئمة الثلاثة وغيرهم) فى حكم من صلى الجمعة قبل الزوال :

كل هؤلاء يقول : لا تجوز الجمعة قبل الزوال ، ولا يخطب لها إلا بعد الزوال ، وعلى هذا جمهور الفقهاء وأئمة الفتوى . وقد كان أحمد بن حنبل يقول : من صلاها قبل الزوال لم أعبه ، وقال الأثرم : قلت له : يا أبا عبد الله ما ترى فى صلاة الجمعة قبل زوال الشمس ؟

فقال . فيها من الاختلاف ما قد علمت (٢) .

وقال الإمام أحمد : إنما ينبغي أن يؤمر الناس بالأمر البين الذى لا شك فيه (٣) . وهكذا ترى تسامحهم فى المختلف فيه ، ولا يرمون المخالف بالنبال واسهام الجارحة - بل الفاتلة - كما يفعل بعض أتباعهم فى عصرنا .

وكان أبو حنيفة يفتى بأن المراجعة لا تجوز ، ثم يفرع على القول بجوازها ، ويقول : إن الناس لا يأخذون بقولى فى المنع ، ولهذا صار أصحابه إلى القول بجوازها (٤) .

(١) أدب الاختلاف ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) فتح البر فى الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٥٣ / ٤) .

(٣) الآداب الشرعية (٦٢ / ٢) . نقلا عن (أدب الاختلاف) ص ٣٩ .

(٤) مجموع الفتاوى (٨١ / ٣٠) .

والإمام أحمد كان يرى الوضوء من الحجامة والفصد، فسئل عن رأى الإمام احتجم، وقام إلى الصلاة، ولم يتوضأ: أيصلى خلفه؟ فقال: كيف لا أصى خلف مالك وسعيد بن المسيب؟^(١)

ومذهب أبى حنيفة وأصحابه: الوضوء من خروج الدم، ورأى أبو يوسف هارون الرشيد احتجم وصلى ولم يتوضأ. وكان مالك أفتاه بأنه لا وضوء عليه إذا احتجم، وصلى أبو يوسف خلفه، ولم يعد الصلاة.

واغتسل أبو يوسف فى الحمام، وصلى الجمعة، ثم أخبر بعد الصلاة: أنه كان فى بئر الحمام فارة ميتة، فلم يعد الصلاة، وقال: نأخذ بقول إخواننا من أهل الحجاز: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث».

وروى أن الشافعى رحمه الله ترك القنوت فى صلاة الصبح لما صلى مع جماعة الحنفية فى مسجد إمامهم ببغداد فقال الحنيفة: إنه فعل ذلك تأديبا مع الإمام^(٢).

ونقل عن الشافعى: أنه اشترى الباقلاء من منادى السكك، فاكل - وهو يرى حرمة الأكل من الباقلاء وغيرها مما تجب فيه الزكاة قبل إخراجها وقت الوجوب - وأنه صلى بعد ما حلق، وعسى ثوبه شعر كثير، وكان وقتئذ يرى نجاسة الشعر على مذهبه القديم فقبل له فى ذلك؟ فقال: حيث ابتلينا نأخذ بمذهب أهل العراق^(٣).

وقال الماوى: حكى الزركشى أن القاضى أبا الطيب (من الشافعية) أقيمت صلاة الجمعة فهم بالتكبير، فزرق عليه طير، فقال: أنا حنبلى، فأحرم ولم يمنعه عمله بمذهبه تقليد المخالف عند الحاجة^(٤).

وقال ابن تيمية: ثم من المعلوم المتواتر عن سلف الأمة أن بعضهم مازال يصلى خلف بعض...، فما زال الشافعى وأمثاله يصلون خلف أهل المدينة، وهم لا يقرأون السجدة سرا ولا جهرا^(٥).

(١) مقدمة المغنى للشيخ محمد رشيد رضا.

(٢) عمدة التحقيق فى التقليد والتلفيق ص ٩٣ للشيخ محمد البانى.

(٣) فيص القدبر (١/ ٢١١) شرح حديث: «اختلاف أمتى رحمة».

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٦٢).

وقال أيضا: (مذهب أهل المدينة أن الإمام إذا صلى ناسيا لجنابته وحدثه، ثم علم أعاد هو ولم يعد المأموم، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين كعمر وعثمان، وعبد أبي حنيفة: يعيد الجميع، وقد ذكر ذلك رواية عن أحمد، والنصوص المشهورة كقول مالك، وهو مذهب الشافعي

واستخلف الخليفة أبا يوسف (صاحب أبي حنيفة) في صلاة الجمعة، فصلى بالناس، ثم ذكر أنه كان محدثا فأعاد، ولم يأمر الناس بالإعادة، فقبل له في ذلك، فقال: ربما ضاق علينا الشيء، فأخذنا بقول إخواننا المدنيين! مع أن صلاة الجمعة فيها خلاف كبير لكون الإمام شرطاً فيها^(١).

إحالة المستفتي إلى المذهب الأيسر عند الحاجة:

ومما أثر من أدب السلف رضى الله عنهم: أن يحيل أحدهم المستفتي إلى من يعلم أنه ييسر عليه في فتواه ولا يجد في ذلك حرجا، مادام العالم الآخر ثقة، غير متلاعب بالدين.

قال أبو بكر الخلال: أخبرني الحسين بن بشار المخرمي قال: سألت أحمد بن حنبل عن مسألة في الطلاق؟ فقال: إن فعل حنث.

فقلت: يا أبا عبد الله اكتب لي بخطك، فكتب لي في ظهر الرقعة (قال أبو عبد الله: إن فعل حنث).

قلت: يا أبا عبد الله، إن أفتاني إنسان؟ يعني: لا يحنث؟

فقال لي: تعرف حلقة المدنيين؟

قلت: نعم – وكانت للمدنيين حلقة عندنا في الرصافة في المسجد الجامع

– فإن أفتوني حل؟

قال: نعم^(٢).

(١) المصدر السابق.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٢)، روضة الناظر وجنة المتأخرين ص ٢٠٧.

ترك بعض السنن لتأليف القلوب :

ومن دلائل تسامح السلف : أنهم أجازوا ترك بعض السنن والمستحبات في العبادات ونحوها، من أجل تأليف القلوب، وعملا بالحديث الشريف : « بشرُوا ولا تنفروا » متفق عليه .

عن عبد الرحمن بن يزيد قال :

كنا مع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بجمع (أى مزدلفة)، فلما دخل مسجد منى فقال : كم صلى أمير المؤمنين، قالوا : أربعاً، فصلى أربعاً .

قال : فقلنا : ألم تحدثنا أن النبي ﷺ صلى ركعتين وأباً بكر صلى ركعتين؟!

فقال : بلى، وأنا أحدثكم الآن، ولكن عثمان كان إماماً، فما أخالفه، والخلاف شر^(١) .

وروى أن الإمام الشافعي رحمه الله ترك القنوت في صلاة الصبح لما صلى مع جماعة الحنفية في مسجد إمامهم ببغداد، على خلاف مذهبه . وفسروا ذلك بأنه فعله تأدباً مع الإمام أبي حنيفة، أو تألفاً لقلوب أتباعه . وكلاهما من الأدب الرفيع .

وقال ابن عبد البر في التمهيد : سمعت شيخنا أبا عمر أحمد بن عبد الملك بن هاشم رحمه الله يقول : كان أبو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم شيخنا يرفع يديه كلما خفض ورفع على حديث ابن عمر في الموطأ، وكان أفضل من رأيت وأفقههم وأصحهم علماً وديناً .

فقلت له : فلم لا ترفع أنت فنقتدي بك؟!

قال لي : لا أخالف رواية ابن القاسم، لأن الجماعة لدينا اليوم عليها، ومخالفة الجماعة فيما قد أبيح لنا ليس من شيم الأئمة^(٢) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٣/١٤٤) .

(٢) فتح البر في الترتيب الفقهي لابن عبد البر (٥/٥٤٤) .

قال محمد بن رافع: كنت مع أحمد بن حنبل وإسحاق عند عبد الرزاق فجاءنا يوم الفطر، فخرجنا مع عبد الرزاق إلى المصلى ومعهما ناس كثير، فلما رجعنا من المصلى دعانا عبد الرزاق إلى الغداء، فقال عبد الرزاق لأحمد وإسحاق: رأيت اليوم منكما عجبا، لم تكبرا!

قال أحمد وإسحاق: يا أبا بكر، نحن كنا ننظر إليك: هل تكبر فنكبر؟ فلما رأيناك لم تكبر أمسكنا.

قال: أنا كنت أنظر إليكما: هل تكبران فأكبر^(١).

فانظر أدب الأكابر بعضهم مع بعض، ودع عنك الأصاغر الدين حرموا الأدب!

وقال شيخ الإسلام في إحدى فتاويه: (إذا اقتدى المأموم بمن يقنت في الفجر أو الوتر قنت معه، سواء قنت قبل الركوع أو بعده، وإن كان لا يقنت لم يقنت معه. ولو كان الإمام يرى استحباب شيء والمأمومون لا يستحبونه، فتركه لأجل الاتفاق والائتلاف كان قد أحسن).

ثم استدل رحمه الله بقول النبي ﷺ لعائشة «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت لهم الكعبة، ولألصقتها بالأرض، ولجعلت لها بابين بابا يدخل الناس منه، وبابا يخرجون منه» فترك الأفضل عنده لئلا ينفر الناس.

وكذلك لو كان رجل يرى الجهر بالبسملة فأم قوما لا يستحبونه أو بالعكس ووافقهم فقد أحسن^(٢).

وقال رحمه الله في موضوع آخر من فتاويه:

ولذلك استحب الأئمة أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف المأمومين..

(١) تاريخ دمشق (٣٦/١٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٩/٥٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٦٨).

فلو كان ممن يرى المخافة بالبسملة أفضل أو الجهر بها، وكان المأمومون على خلاف رأيه، ففعل المفضول عنده، لمصلحة الموافقة والتأليف التي هي راجحة على مصلحة تلك المفضيلة كان جائزا حسنا ١.هـ.

وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/ ٤٧) :

قال ابن عقيل في (الفنون) : لا ينبغي الخروج من عادات الناس إلا في الحرام، فإن الرسول ﷺ ترك الكعبة وقال : لو لا حدثان قومك بالجاهلية (١).

وترك أحمد الركعتين قبل المغرب لإنكار الناس لهما، وذكر في (الفصول) عن الركعتين قبل المغرب : وفعل ذلك إمامنا أحمد ثم تركه واعتذر بأن قال : رأيت الناس لا يعرفونه .

ترك الإنكار على ما تعارف عليه أهل كل بلد :

ومن دلائل التسامح عند علماء السلف : تركهم الإنكار على ما تعارف عليه أهل كل بلد، مما توارثه الخلف عن السلف .

روى الدارمي بسنده عن حميد قال : قلت لعمر بن عبد العزيز : لو جمعت الناس على شيء ؟ فقال : ما يسرني : أنهم لم يختلفوا . قال : ثم كتب إلى الأناب أو الأمصار : يقيض كل قوم بما اجتمع عليه فقهاؤهم (٢).

وهذا له أصل فيما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم .

فمن عبادة السلماني قال : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : اقضوا ما كنتم تقضون، فإنني أكره الاختلاف حتى يكون للناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي (٣).

وقد قال أحمد في رواية المروذي : لا ينبغي للفقهاء أن يحمل الناس على مذهبه ولا يشدد عليهم .

(١) مجمع الفتاوى (٢٤/ ١٩٥).

(٢) سنن الدارمي . (١/ ١٢٢) بتحقيق عبد الله هاشم اليماني .

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٤٢).

وقال : مهنا : سمعت أحمد يقول : من أراد أن يشرب هذا النبيذ يتبع فيه من شربه فليشربه وحده أ.هـ.

وسئل أحمد عن رجل يصلي في مسجد وهو يشرب من النبيذ ما يسكر منها أيصلي خلفه؟ قال : إذا كان متأولاً ولم يسكر فأرجو، فإن سكر لم يصل خلفه^(١).

قال : ونحن نروى عمن كان يشرب^(٢).

قال ابن الجنييد : سمعت يحيى بن معين يقول : تحريم النبيذ صحيح ولكن أقف ولا أحرمه، قد شربه قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرمه قوم صالحون بأحاديث صحاح^(٣).

ودخل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ورهبر بن حرب على خلف بن هشام يسألونه، فلما أرادوا الانصراف قال لأحمد : أى شيء تقول فى هذا يا أبا عبد الله؟ لقينية نبيذ كانت أمامه (وكانت الجارية تريد أخذها لما رأت قدومهم فقال لها : دعيها يرى الله عز وجل شيئاً فاكتمه عن الناس؟).

قال أحمد : ليس ذاك إلى، ذاك إليك. قال : كيف؟ قال أحمد : قال النبي ﷺ : «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» والرجل راع فى منزلة ومسئول عما فيه، وليس للخارج أن يغير على الداخل شيئاً^(٤).

وسئل ابن تيمية عمن ولى أمراً من أمور المسلمين و مذهبه لا يجوز شركة الأبدان، فهل يجوز له منع الناس؟

(١) وهذا لأن الذين أجازوا شرب النبيذ لم يجيزوا منه ما يسكر. فإذا وصل إلى حد السكر فقد أثم على مذهب المجيزين أنفسهم (القرضاوى).

(٢) مسائل الإمام أحمد لابن صالح (١٤٩/٢)، مسائل أبي دود ص ٤٢، مسائل ابن هانئ (٩٥/١). عن أدب الاختلاف. (٣) سير أعلام النبلاء (٨٨/١١).

(٤) طبقات الحابلة (١٥٤/١).

فأجاب : ليس له منع الناس من مثل ذلك ولا من نضائره مما يسوع فيه الاجتهاد، وليس معه نص من كتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا ما هو في معنى ذلك^(١).

وروى الحافظ أبو نعيم في « حلية الأولياء »^(٢)، عن عبد الله بن الحكم قال : « سمعت مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول : شاورني هارون الرشيد في أن يعلق « الموطأ » في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه، فقلت : - لا تفعل - ، فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع، وتفرقوا في البلدان، وكل عند نفسه مصيب، فقل : وفكك الله يا أبا عبد الله ».

وتروى هذه القصة أنها وقعت بين مالك وأبي جعفر المنصور. ولعلها تكررت مع المنصور والرشيد. فقد روى ابن سعد في « الطبقات » عن محمد بن عمر الأسلمي - الواقدي - ، قال : سمع مالك بن أنس يقول : « لما حج المنصور قال لي : إني قد عزمتم على أن آمر بكتبك هذه التي وضعتها فتنسخ، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها بسخة، وأمرهم أن يعملوا بما فيها، ولا يتعدوه إلى غيره. فقلت : يا أمير المؤمنين، لا تفعل هذا، فإن الناس قد سيق إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سيق إليهم، ودانوا به من اختلاف الناس، فهدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم ».

وبهذه النقول كلها - فضلا عما تقدم من الركائر والقواعد - يتبين لنا صحة (القاعدة) الذهبية التي وضعها ودعا إليها العلامة السلمى المجدد الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله صاحب مجلة (المنار) وتفسير (المنار) وهي التي تقول : « نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه » وقد

(١) مجموع الفتاوى (٣٠ / ٧٩ ، ٨٠) .

(٢) حلية الأولياء (٦ / ٣٣٢) .

شكك في صحة هذه القاعدة بعض الإخوة السلفيين، وهانحن نرى صحتها في ضوء الأدلة التي سقناها والحمد لله.

لأُرد شهادة المخالف في الفروع:

ومن هذا التسامح: أنهم لا يردون شهادة المخالف لهم في الفروع، في العبادات أم في المعاملات.

وذكر صاحب كشف القناع في (باب رد الشهادة) أن من عمل من الفروع المختلف فيها عند الأئمة اختلافا شائعا، كمن تزوج بلا ولي، أو بلا شهود، أو شرب من النبيذ ما لا يسكر، أو أخرج الزكاة، أو الحج متأولا، أو مقلدا لمن يرى حله، لم ترد شهادته، لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يختلفون في الفروع، وقبلوا شهادة كل مخالف فيها، ولأنه اجتهد سائغ، لا يفسق به المخالف، كالمتفق عليه. (١).

(١) كشف القناع: (٦/٣٤٢).

١٣ - التحوار حول المختلف فيه

ومن الباحثين المعاصرين : من علق على (قاعدة المنار الذهبية) فأقر شقها الأول : (بتعاون فيما اتفمنا عليه) ولكنه غيّر أو عدّل في شقها الآخر، وهو الذى يقول (ويعذر بعضنا بعضا فيما نختلف فيه) أى نتسامح فى هذا القسم، فعده بقوله : (ونتحوار فيما نختلف فيه) .

وكان صديقنا الأستاذ الباحث المدقق عبد الحليم أبو شقة - عليه رحمة الله - من المؤمير أعمق الإيمان بضرورة الحوار، وأهمية الحوار وجدوى الحوار، وأنه لا يكفى أن يعذر بعضنا بعضا، بل لابد أن نتحوار .

وكنّت أقول له : إنه - مع ضرورة الحوار وأهميته وجدواه - ستظل مساحة لابد منها للاختلاف، إذ الحوار مهما ينسج مداه لا يمكن أن يمنع الاختلاف، وإلا وقعنا فيما وقعت فيه مدرسة (الرأى الواحد) التى تريد أن تمنع الخلاف وتجمع الناس على رأى واحد، هو فى الحقيقة رأبها .

إذ كيف نلغى من الساحة أو من الحياة (التنوع) الموجود فى البشر، وهو الذى يمح الحياة ثراءها وحيويتها وخصوبتها .

سيظل فى الناس الذين يميلون إلى ظواهر النصوص، والذين يميلون إلى مقاصدها . أى الذين لم يصلوا العصر إلا فى بنى قريظة وإن فات الوقت، عملا بحرفية النص، والذين صلوا فى الطريق - مخالفين للظواهر - عملا بمقصود النص .

سيظل فى الناس (المشدد) الذى يأخذ الناس - كل الناس - بالعزائم، ويجنح أبدا إلى الأحوط، و(الميسر) الذى يأخذ الناس بالرخص، ويفتى عموم الناس بالأيسر . وبعبارة أخرى : ستظل فى الحياة شدائد ابن عمر ورخص ابن عباس .

ومع وجود هذا الاختلاف فى الناس أيا كانت أسبابه، فلا بد من التسامح فى المختلف فيه .

وقد حارب أخونا أبو شقة رحمه الله أن يحاور الذين يخالفونه في بعض المسائل والأفكار في كتابه القيم (تحرير المرأة في عصر الرسالة) ودعاهم إلى أن يجلس معهم ليتناقشوا فيما يعترضون عليه من الكتاب، فأبوا عليه ذلك، ورفضوا رفضاً مطلقاً فكرة الحوار معه .

هذا مع أن معتمد الكتاب ليس شيئاً غير نصوص القرآن الكريم، وصحيح البخاري ومسلم، وقد قال له الشيخ على الطنطاوي رحمه الله : إن الذين يرفضون كتابك، إنما يرفضون القرآن والصحيحين .

ومع هذا يجب ألا نبأس من الحوار، ومن الدعوة إلى الحوار، فنحن مأمورون بحوار المخالفين، حتى في العقيدة، فكيف لانحاور المتفقيين معنا في العقيدة ؟ .

نحن مطالبون شرعاً أن نحاور غيرنا في الأصول، فكيف لا نتحاور في الفروع ؟ بل نحن مطالبون بالحوار بأمثل الطرق، وأفضل الأساليب، وأرق العبارات، فإن هذا يدخل فيما أطلق عليه القرآن : الجدال بالتي هي أحسن ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]

وقد أعطانا القرآن نماذج للحوار بالتي هي أحسن، فكانت نماذج رائعة حقاً، مثل قوله تعالى في حوار المشركين على لسان النبي ﷺ : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلِيْ هَدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبا: ٢٤] وقوله بعدها : ﴿ قُلْ لَا تَسْأَلُونَنَا عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [سبا: ٢٥] وكان مقتضى المقابلة أن نقول (ولا نسأل عما تجرمون) ولكنه لم يشأ يجابهم بنسبة الإجماع إليهم، إيناساً لهم، وتلطفاً بهم، وتودداً إليهم، وتقرباً للقلوب حتى تفتح للتفهم ومعرفة الحق .

ومن قرأ القرآن وحده كتاباً حافلاً بالحوار شتّى من الحوار : بين الرسل وأقوامهم، كما رأينا ذلك بين نوح وقومه، حتى ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَكُنتَ مِثْلَ الْمُسْتَضِلِّ ﴾ [هود: ٣٢]

وبين إبراهيم وقومه في عدة سور من القرآن، وقد قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ [الأنعام: ٨٣] وبين إبراهيم وأبيه .

وبين موسى وفروعون في سورة طه، وفي سورة الشعراء، وفي غيرها من السور.
ونجد حوار مؤمن آل فرعون مع قومه، ومؤمن سورة يس مع قومه، وغيرهما
من المؤمنين والدعاة الصالحين.

بل نجد في القرآن الحوار بين الله - جل شأنه - وحلقه، فحوار الملائكة في
خلق آدم حين قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

بل حوار شر خلقه إبليس لعنه الله، كما سجل ذلك القرآن في سورة
الأعراف والحجروص وغيرها.

المهم أن نعرف هدف الحوار، ونحرص على خلق أدب الحوار، ونتقن لغة
الحوار.

ليس الهدف من الحوار أن يتنازل خصمك دائما عن رأيه، ليتبنى رأيك أو
العكس، قد يكون الهدف من الحوار: البحث عن القواسم المشتركة للالتقى
عليها، العمل على تعميقها وتوسيعها ما استطعنا.

والمحاولة الدائبة لتضييق نقاط الاختلاف، والتفاضي عنها إذا لم نستطع
تضييقها، وتكفيها المساحة المشتركة بيننا للقاء.

على أن المحاور الأمثل هو الذي يتحرر من ذاتيته، ويتحرر من كل عصبية،
إلا من طلب الحق، وعشق الحقيقة، وأن يكون مستعدا للتنازل عن رأيه بالكلية،
ويتبنى رأى الطرف الآخر، إذا تبين له خطأ رأيه، وصواب رأى خصمه. فالحق
أحق أن يتبع.

وقد كان للقاضي الفقيه النظائر عبيد الله بن الحسن العنبري رأى في قضية،
فحاوره في ذلك الإمام عبد الرحمن بن مهدي، فاقتنع برأيه، وأعلن رجوعه
بشجاعة وطرحه قائلًا: إذن أرجع وأنا صاغر، والله لأن أكون ذنبا في الحق خير من
أن أكون رأسا في الباطل.

ولا يسعنا إلا أن نقتبس هنا من أفكار الاستاذ أبو شقة رحمه الله، رجل

الحوار الأول فيما رأيت، وقد كتب كثيرا عن الحوار في كتابه (نقد العقل المسلم) ننقل منه هذه الفقرات .

أفكار الحوار والثوابت :

كثيرا ما تبدو الثوابت كأنها حجر عثرة في وجه الحوار، فكلا المتحاورين غير مستعد لتنازل عن ثوابته، ونفس هذه الثوابت قد تختلف من فريق إلى آخر، وهذه أفكار أولية في المسألة :

– هناك قضايا منتهية وأمور راسخة تكاد تكون من البديهيات والمسلّمات – على الأقل عند المسلمين .

– هذه القضايا لها دور هام، ويجب أن ندعمها بوسائل متجددة أو ثابتة، ندعينا لحقائق الحياة الثابتة وما تشمله من معاني الحق والخير والجمال، فالإيمان والعبادة والقيم الخلقية من المسلّمات المقررة، وتحتاج دوما لترسيخها لتثمر ثمراتها الطيبة .

– أما القضايا الجديدة أو المتجددة المتطورة في حياة الإنسان، فهي قضايا تشيرها الحياة المتطورة، وهي قضايا مازال الإنسان يبدل جهده في تأملها وبحثها ودراستها، ويشعر أنها بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتريث والتأمل، وطرحها للحوار إحدى الوسائل المعسة للبحث والدراسة والتأمل .

وم دامت هذه الأفكار المتجددة بهذا القصد – أي للحوار – فهي شبه بمرحلة التجريب في مجال تحسين زراعة محصول ما أو اكتشاف دواء ما، وطرحها للحوار حولها فرصة لتعاون عدة عقول على الدراسة والبحث والتأمل .

ومن مميزات الحوار ما يلي :

– الحوار نوع من «عمل الفريق» لا عمل الفرد .

– الحوار يجلو الصدا الذي قد يصيب العقل، بكسر القيود والسدود التي قد تكون مترسبة في عقل الفرد، ويكشف علاقات منطقية كانت عائية عن عقل الفرد .

- يربط النتائج بأسبابها، وقد يغفل الفرد عن هذا الربط.
- يربط الطواهر بالبواطن، وقد يعفل الفرد عن هذا الربط.
- يوفر النظرة الشاملة للموضوع، وقد يقف عقل الفرد عند بعض جوانب هذا الموضوع فقط.
- الحوار يصقل الفكرة (الرأى والاجتهاد).
- الحوار نوع من التجربة، وكما أن التجربة تدعم الفرضية أو تعدلها أو تلغيها، فكذلك الحوار يدعم الفكرة أو يعدلها أو ينفيها.
- الحوار فى مجال الفكر يقوم مقام إجراء التجارب فى مجال المادة، وإن كان لا يتوافر فى مجال الفكر ما يختبر صحة الفرضية، فإن ندوة الحوار هى فى مقام مختبر التجارب.
- الحوار تجربة فى عالم الفكر أو عالم العقل تسبق التجربة فى عالم الواقع، ولابد أن يسبق هذا النوع من التجربة (أى ميدان الفكر) التجريب فى مجال الواقع، حيث يكون الثمن باهظا عند الخطأ.
- يعطى الحوار صاحبه الحق ليظهر حقه وهنا نقول: لامحايذ إلا الانتهاريون أو السلسيون، ولا خير فىم خلا من المعتقدات والمبادئ العامة والخاصة.. ولكن على أصحاب المعتقدات أن يتحلوا بالتعقل والاستنارة، وأن يؤمنوا بأن الحوار هو أساس كل نظام اجتماعى متجدد وأساس التقدم.
- وإذا كان سنا البرق يبدو من التقاء سحب شتى، فإن سنا الحق يبدو من التقاء آراء شتى..
- لقد انتهى زمن المعصومين الذين يساندهم الوحي، ولا يقولون إلا الحق. وأدرك العالم كله أن من جاء بعدهم - أى الأنبياء - مهما شمخت عبقريته فهو يخطئ ويصيب ويكبو ويمضى..^(١)

(١) انظر: نظرة على واقعنا الإسلامى مع مطلع القرن الخامس عشر الهجرى للشيخ محمد الفزالى ص ٧٩ صبعة دار ثابت بالقاهرة.

ومما يجعل الحوار الجاد الذى نبغيه ضرورة لازمة: ضعف العقل البشرى،
بمعنى عدم كماله، وليس بمعنى عجزه.
ومن آثار الضعف:

- يدرك شيئا وتغيب عنه أشياء.
- قد يدرك شيئا إدراكا غير صحيح.
- يرى اليوم ما لم يره بالأمس.

وينبه فى خواتيم هذه الجولة إلى أن هناك فرقا بين الحوار من أجل التصحيح
أو مع الاستعداد للتصحيح، وبين الحوار «المنتقى» من أجل التدعيم والتنمية
لنفس الأخطاء والاتجاه، أو الاستماع لبعض الشخصيات الجدلية لتدعيم بعض ما
عندى مادام هو الغالب وبصرف النظر مقدما عن قدر الخلاف.

إن التعاون بالميزان الصحيح يقتضى بأنه ليس فى العمل الجماعى: أنا
وأنتم، بل نحن كلنا نقدم لله، والعمل يحتاجنا جميعا، ونحن جميعا نحتاج
رضا الله وثواب الله، ونخاف عقاب الله إن قصرنا فى واجبنا. المهم. حرام أن يزهد
طرف فى الآخر، ويحدث التقاطع والتباعد مع إمكانية التقارب والتعاون.

ونحن إذ نتحاور لسنا فى موقف تحد، إنما هو تشاور وتناصح وتحاور، تحاور
بين طرفين مختلفين: تحاور فى البيت الواحد، وتحاور للتعارف وللتقارب،
والاستيثاق، أى يستوثق كل منا من صاحبه، فيبغى أن يتقدم كل منا خطوة أو
خطوات (عن اقتناع) نحو الآخر^(١). ا.هـ.

(١) من كتاب (نقد العقل المسلم) لعبد الحليم أبو شقة رحمه الله - تحت الطبع.

١٤ - اعتبار المذاهب كلها على خير وهدي

ومن ركائز هذا الفقه : اعتبار المذاهب المعتمدة عند الأمة، كلها مدارس فقهية، وطرق لمعرفة أحكام الشريعة، وكلها على هدي وعلى خير في مجموعها وجملتها، لا في جميع جزئياتها وتفصيلاتها، وهي - من هذه الحثيثة - متساوية في نسبتها إلى الشريعة الإسلامية، وبعبارة أخرى : إلى الكتاب الكريم والسنة المطهرة.

وأما من حيث التفصيل، فلا يوجد مذهب إلا وفيه مسائل يكون دليله فيها ضعيفا، وماخذه غير مقنع، وهذا بمقتضى البشرية غير المعصومة، ولكن هذا لا ينقص من قيمة المذهب، ولا من قدر صاحبه، لأنه مأجور حتى على خطئه، ولأن الجميع مشتركون في ذلك فلا يجوز في هذا المقام التعصب لأحد المذاهب ضد المذاهب الأخرى، ولا لأحد الأئمة ضد الأئمة الآخرين فما كان هذا من هدي سلف الأمة .

قال الحافظ جلال الدين السيوطي في رسالته (جزيل المواهب في اختلاف المذاهب) : اعلم أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة، وفضيلة عظيمة، وله سر لطيف أدركه العالمون، وعمى عنه الجاهلون، حتى سمعت بعض الجهال يقول : النبي ﷺ جاء بشرع واحد، فمن أين مذاهب أربعة؟ ومن العجب أيضا : من يأخذ في تفضيل بعض المذاهب على بعض، تفضيلا يؤدي إلى تنقيص المفضل عليه وسقوطه، وربما أدى إلى الخصام بين السفهاء، وصارت عصبية وحمية جاهلية، والعلماء منزهون عن ذلك.. وقد وقع الاختلاف في الفروع بين الصحابة رضي الله عنهم، فما خصم أحد أحدا، ولا عادى أحد أحدا، ولا نسب أحد أحدا إلى خطأ ولا قصور.

فعرف بذلك أن اختلاف المذاهب في هذه الأمة : خصيصة فاضلة لهذه الأمة، وتوسيع في هذه الشريعة السمحة السهلة ^(١).

(١) انظر: جزيل المواهب للسيوطي ص ٢١، ٢٢. نشر المكتب الإسلامي - بيروت.
بتحقيق إبراهيم باجس عبد الحميد.

ومع هذا وجدنا من أتباع المذاهب من يتعصب لمذهبه، ولؤسس مذهبه وإمامه، ويحاول أن يفضل على غيره من الأئمة، وأن يلتمس له من النصوص الخديثة ما يبرر تفضيله وترجيحه، وهو تكلف لم يدعه صاحب المذهب، ولم يخطر على باله.

وأعجب من هذا وأغرب: أن تختلق أحاديث في فضل بعض الأئمة، وتحقير بعض آخر، والتنفير منه.

ولما يؤسف له: أن نجد بعض الكتب المهمة مخشوة بأقاويل فجة في الطعن على بعض الأئمة، الدين لهم قبول في الأمة.

وذلك مثل كتاب (السنة) الذي ينسب إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل، ففيه أقاويل عن الإمام أبي حنيفة، نقشعر من فظاعتها الأبدان، والحق أني لم أكد أصدق أن يشتمل كتاب من كتب السلف على هذا الهجوم السافر على رجل من ئمة الهدى، لم يؤسس مذهبه من فراغ، إنما أسسه على ميراث المدرسة المسعودية في الكوفة، وهي مدرسة كان فيها من جلال العلم، وأعلام الهدى، من لا يشك فيهم مسلم به صلة بالعلم الإسلامي، ثم هو لم يؤسس هذا المذهب، وحده، بل أسسه معه أصحابه الكبار الذين كان كل منهم إماماً برأسه، مثل أبي يوسف ومحمد صاحبيه، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد اللؤلؤي وغيرهم، وهو أكثر المذاهب أتباعاً في الأمة، يتبعه الأفغان والهنود والباكستانيون، والبنغاليون والأتراك وغيرهم من أبناء الجمهوريات الإسلامية في أواسط آسيا (أزبكستان وطاجكستان وكزاخستان وغيرها).

وقد كان المذهب السائد طوال عصور الخلافة العباسية، والخلافة العثمانية. فكيف يتقص من إمام هذا المذهب، ويتهم عليه، إلى هذا المستوى الذي قرأته ورأيت؟

وقد أورد الحافظ الخصيب البغدادي في كتابه (تاريخ بغداد) في ترجمة أبي حنيفة أقوالاً لم يكن لها ضرورة، تسيء إلى الإمام رضي الله عنه... مما جعل

العلامة التركي الحنفى الشيخ محمد زاهد الكوثرى وكيل المشيخة الإسلامية فى تركيا ينتقده بكتاب (تأنيب الخطيب على ما ساقه فى شأن أبى حنيفة من الأكاذيب) وربما تجاوز فيه أيضا، فهذا الميدان إذا دخل الناس فيه أسرفوا وبغى بعضهم على بعض إلا من عصم ربك . وقليل ما هم .

ومما ذكره فى التعصب للأئمة قول العلامة الحنبلى أبى إسماعيل الأنصارى الهروى صاحب (ذم الكلام) و (منازل السائرين) وغيرهما . حكى الذهبى فى (الأعلام) عن محمد بن طاهر قال : سمعته ينشد على منبره :

أنا حنبلى ما حييت ، فإن أمت فوصيتى للناس أن يتحنبلوا !^(١)

وحكى ذلك عن أبى عبد الله البوشنجى الشافعى فى ترجمته^(٢) أنه قال :

وإنى حياتى شافعى ، وإن أمت فتوصيتى بعدى بأن يتشفعوا !!

ويقل عن القاضى عياض فى ترجمته^(٣)، قوله عن الإمام مالك :

ومالك المرتضى لاشك أفضلهم إمام دار الهدى والوحى والسنن !

ولا يحضرنى الآن ما قاله بعض الحنفية فى هذا المجال . ولا أحسبهم نجوا مما

وقع فيه هؤلاء . وما يمنع أحدهم أن يقول : فرصيتى للناس أن يتحنفوا ؟ !

ومما يأسى له المسلم أن يجد بعض العلماء الكبار، الذين لهم شأن عند الأمة، والذين تركوا وراءهم تراثا علميا عريضا، وذكرنا حسنا فى الآفاق، دخلوا فى هذا البفق المظلم، واعتبروا مذهبهم هو الأحق من المذاهب الأخرى، وربما أداهم هذا إلى التناول على الآخرين، والتنقيص من أقدارهم .

ومن هؤلاء : إمام الحرمين أبو المعالى الجوينى (ت ٤٧٨ هـ) فقد ألف كتابا -

ليته لم يؤلفه - سماه (مغيث الخلق فى اختيار المذهب الأحق)^(٤) حمل فيه

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨ / ٥٠٦) . (٢) المصدر السابق (١٠ / ٧٣) .

(٣) المصدر نفسه (٨ / ١٠) .

(٤) طبع الكتاب فى مصر سنة (١٣٥٢ هـ) وفى باكستان سنة ١٤٠٠ هـ ورد عليه الشيخ

محمد زاهد الكوثرى بكتاب سماه (إحقاق الحق بإبطال الباطل فى مغيث الخلق) .

عنى مذهب الحنفية، وأعلى من مذهب الشافعية، والشافعى عال بعلمه وفضله، وليس فى حاجة إلى من يعليه. وما أظنه - رضى الله عنه - يرضى عن هذا التوجه الذى لا يليق بمنهجية الفضلاء من العلماء. هذا مع أن لإمام الحرمين كلمات تحمل كثيرا من الإنصاف للمحالفين، وقد أعلن رجوعه فى مسائل الصفات عن التأويل إلى ما كان عليه سلف الأمة، كما فى (العقيدة النظامية) ولكن سبحانه من تفرد بالكمال، ومن خص رسوله بالعصمة.

وقد حاول بعض إخواننا من المعاصرين إنكار نسبة الكتاب إلى إمام الحرمين، وهيهات، ففى أواخر (البرهان) ما يدل عليه، وقد نسبته من بعده من الشافعية وغيرهم إليه وأحرمهم الحافظ السيوطى فى رسالة (حزيل المواهب فى اختلاف المذاهب).

وأخطر ما يذكر هنا: اعتبار تقليد الشافعى واجبا على طوائف الأمة كلها!! وللشافعية هنا استدلالات متكلفة لا ضرورة لها ولا مبرر.

ومن ذلك: استدلالهم بحديث «الأئمة من قريش»^(١) والشافعى هو الوحيد من بين الأئمة الأربعة الذى يسبب إلى قريش. ومع ما فى صحة الحديث من كلام، فإن حمله على (الإمامة العلمية) خروج عن الظاهر، لأن الإمامة المقصودة فى مثله من الأحاديث هى (رئاسة الدولة) كما تدل عليه أحاديث شتى. ولذا جاء فى بعض الأحاديث «الأمراء من قريش» ولو صح هذا التأويل، فلماذا لا يحمل على من هم أعظم من الشافعى مثل سعيد بن المسيب - القرشى - وهو سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة؟ بل لماذا لا يحمل على حبر الأمة وترحمان القرآن، عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ؟

وكنيت أود من الإمام السيوطى أن يثبت على ما قاله أولا من أن كل مجتهد على هدى، وكلهم على حق، فلا لوم على أحد منهم، ولا يسبب إلى

(١) روه عن أنس بن مالك أحمد فى المسند (٣/ ١٢٩، ١٨٣) والحاكم فى المستدرک

(٤/ ٥٠١) وصححه ووافقه الذهبى. وقد استدل بهذا الحديث السيوطى فى (حزيل المواهب)

أحد منهم تحطئة، وما قاله بعد ذلك في الرد على من تعصب من الحنفية وقال: إنه يجوز لغير الحنفى أن يتحول حنفياً، ولا يجوز للحنفى أن يتحول شافعياً أو غيره! فقد ذكر السيوطى: أن هذا تحكم لا دليل عليه، وتعصب محض، فإن الأئمة كلهم فى الحق سواء، ولم يرد حديث عن رسول الله ﷺ بتمييز مذهب أبى حنيفة عن غيره^(١).

ولكنه للأسف جره الرد على المتعصب الحنفى إلى أن يخرج عن منهجه الأول الذى قرره بوضوح، ليقول: وإن كان ولا بد من الترجيح، فمذهب الشافعى أولى بالرجحان، لأنه أقرب إلى موافقة الأحاديث. ومذهبه اتباع الحديث، وتقديمه على رأى^(٢).

وهذه دعوى تشترك فيها كل المذاهب. حتى ذكروا عن أبى حنيفة أن ضعيف الحديث عنده مقدم على رأى، وربما كان مذهب أحمد أولى بما قال من مذهب الشافعى، فهو أقرب إلى الأحذ بالآثر.

بل ربما كان مذهب داود وابن حزم من الظاهرية أكثر انطباقاً على ما قاله السيوطى رحمه الله.

وما أعظم موقف الإمام مالك حين طلب منه الخليفة أن يحمل الناس جميعاً على الموطأ، فما كان منه إلا أن اعتذر له بأن الصحابة تفرقوا فى الأمصار، وأصبح عند كل قوم علم، فلو حملوا على رأى واحد تكون فتنة.

ومما شهدته من دلائل التعصب المذهبى غير البصير:

إصرار مفتى بعض الأقطار عند تعديل قوانينه الوضعية إلى قوانين إسلامية أن يؤخذ بمذهب مالك - وهو المذهب السائد فى هذا القطر - دون غيره من المذاهب.

وكان المعركة بين مذهب فقهى وآخر! إن المعركة بين الشريعة بمجموع مذاهبها وبين قوانين وضعية أرضية دخيلة لا يرضاها مالك ولا أبو حنيفة ولا الشافعى ولا ابن حنبل. ولا أى مذهب إسلامى كان أو يكون.

(٢) نفسه ص ٣٦.

(١) انظر: جزيل المواهب ص ٣٥، ٣٦.

وليت شعري كيف وسع هذا الشيخ أن يغضى ويسكت أمام سيطرة القوانين الوضعية وطردها لكل مذاهب الفقه الإسلامي من ساحة التشريع والتقنين والقضاء، ويشور اليوم كاليث إذا أريد أن تستمد القوانين من سائر المذاهب الفقهية الإسلامية؟ بمعنى أن يؤخذ أرجحها وأليقها بتحقيق مقاصد الشرع ومصالح الناس في حياة مجتمعنا المعاصر؟

تجنب تفضيل المذاهب بعضها على بعض :

ومن ثمار هذا الفقه : تجنب المفاضلة بين المذاهب المعتبرة عند الأمة . وأحسب أن من دلائل النعصب : تفضيل بعض المذاهب على بعض، تفضيلاً ينقص من قدر المذاهب الأخرى، ويحط من شأنها .

وقد أنكر هذا بعض المحققين من عسء المذاهب أنفسهم، وهم يرضوا بمدح بعض المذاهب على حساب المذاهب الأخرى، وكلهم على حق، وعلى هدى من ربهم .

فمسألة المفاضلة أو (التفضيل) هذه آفة لدى بعض الناس، وقد غزت تفكير بعض الناس حتى شاعت بينهم هذه المفاضلات : المفاضلة بين الليل والنهار، والمفاضلة بين الصيف والشتاء، والمفاضلة بين الأرض والسماء .

وانتهى آخرون من هذه المفاضلات إلى التفضيل بين الأنبياء والرسل بعضهم وبعض، مع قوله تعالى : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ [البقرة : ٢٨٥] . وقول النبي ﷺ : « لا تخيروا بين الأنبياء »^(١) .

قال ابن المير: وقد ذكر قوم من أتباع المذهب في تفضيل أئمتهم . وأحق ما يقال في ذلك ما قالت أم الكلمة عن بنيتها : شكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، هم كالحلقة المفرعة لا يدري أين طرفاها !

فما من واحد منهم إذا تجرد النظر إلى خصائصه إلا ويفنى الزمان حتى لا يبقى فيهم فضلة لتفضيله على غيره .

وبين ابن المير أن سبب ذلك إنما هو غلبة العادة، فلا يكاد يسع ذهن أحد

(١) متفق عليه عن أبي سعيد، كما في (اللؤلؤ والمرجاد : ١٥٣٥)

من أصحابه لتفضيل غير مقلّده. وفي ذلك جاءت الإشارة بقوله تعالى ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨٠] يريد والله أعلم أن كل آية إذا جرد النظر إليها قال الناظر حينئذ: هذه أكبر الآيات، وإلا فما يتصور في آيتين أن تكون كل واحدة أكبر من الأخرى بكل اعتبار، وإلا لتناقض الأفضلية والمفضولية. والحاصل أن هؤلاء الأربعة انخرقت بهم العادة، على معنى الكرامة، عناية من الله بهم، فإذا قيس أحوالهم بأحوال أقرانهم كانت خارقة لعوائد أشكالهم^(١).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام طيب في تفضيل بعض الناس بعض الأئمة على غيرهم، فقد سئل عن قال عن الشيخ عبد انقادر: إنه أفصل المشايخ، وعن الإمام أحمد: إنه أفضل الأئمة، فهل هذا صحيح أم لا؟ فأجاب رحمه الله بقوله:

أما ترجيح بعض الأئمة والمشايخ على بعض؛ مثل من يرجع إمامه الذي تفقه على مذهبه؛ أو يرجح شيخه الذي اقتدى به على غيره؛ كمن يرجح الشيخ عبد انقادر، أو الشيخ أنا مدين؛ أو أحمد أو غيرهم: فهذا الباب أكثر الناس يتكلمون فيه بالظن وما تهوى الأنفس؛ فإنهم لا يعمرون حقيقة مراتب الأئمة والمشايخ، ولا يقصدون اتباع الحق المطلق، بل كل إنسان تهوى نفسه أن يرجح متبوعه فيرجحه بظن يظنه، وإن لم يكن معه برهان على ذلك، وقد يفضي ذلك إلى تحاحهم وقتالهم وتفرقهم، وهذا مما حرم الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ * وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ

وَتَسْوَدُّ وَجْوهٌ ﴿[آل عمران: ١٠٢ - ١٠٦]﴾، قال ابن عباس: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدع والفرقة.

فما دخل في هذا الباب مما نهى الله عنه ورسوله من التعصب والتفرق والاختلاف والتكلم بغير علم: فإنه يجب النهي عنه، فليس لأحد أن يدخل فيما نهى الله عنه ورسوله، وأما من ترجح عنده فضل إمام على إمام، أو شيخ على شيخ بحسب اجتهاده، كما تنازع المسلمون: أيهما أفضل: الترجيع في الأذان أو تركه؟ أو إفراد الإقامة أو إثاؤها؟ وصلاة المعجر بغلس أو الإسفار بها؟ والقنوت في الفجر أو تركه؟ والجهر بالتسمية، أو الخافتة بها؟ أو ترك قراءتها؟ ونحو ذلك. فهذه مسائل الاجتهاد التي تنازع فيها السلف والأئمة، فكل منهم أقر الآخر على اجتهاده، من كان فيها أصاب الحق فله أجران، ومن كان قد اجتهد فأخطأ فله أجر، وخطؤه مغفور له، فمن ترجح عنده تقليد الشافعي، لم ينكر على من ترجح عنده تقليد مالك، ومن ترجح عنده تقليد أحمد لم ينكر على من ترجح عنده تقليد الشافعي، ونحو ذلك.

ولا أحد في الإسلام يجيب المسلمين كلهم بجواب عام: أن فلانا أفضل من فلان، فيقبل منه هذا الجواب، لأنه من المعلوم أن كل طائفة ترجح متبوعها، فلا تقبل جواب من يجيب بما يخالفها فيه، كما أن من يرجح قولاً أو عملاً لا يقبل قول من يفتي بخلاف ذلك. لكن إن كان الرجل مقلداً فليكن مقلداً لمن يترجح عنده أنه أولى بالحق، فإن كان مجتهداً اجتهد واتبع ما يترجح عنده أنه الحق، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وقد قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التعابن: ١٦]، لكن عليه أن لا يتبع هواه ولا يتكلم بغير علم، قال تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦]، وقال تعالى: ﴿يَجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]. وما من إمام إلا له مسائل يترجح فيها قوله على قول غيره، ولا يعرف هذا التفاضل إلا من حاض في تفاصيل العلم، والله أعلم^(١).

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٢٩١ - ٢٩٣).

١٥ - الترحيب باختلاف التنوع لا التضاد

ومن ركائز هذا الفقه (فقه الاختلاف) : أنه لا يعتبر كل اختلاف مذموماً ومحظوراً، فهناك من الاختلاف ما هو سائغ مشروع، ومن الاختلاف ما هو مردود وممنوع.

والتمييز بين النوعين مطلوب، بل واجب، حتى لا يخلط الجهال بين ما يقبل من الخلاف وما لا يقبل، وما له مساع في النظر الشرعي، وما ليس له مساع ولا قبول بحال.

فمن الاختلاف المقبول والسائغ والمشروع : (اختلاف التنوع) واختلاف التنوع يتسق مع ظاهرة كونية عامة أشرنا إليها عندما تحدثنا عن فكرة (أن الاختلاف ضرورة) وقد بينا هناك أنه ضرورة دينية ولعوية وبشرية وكونية.

وأشرنا في الضرورة الكونية إلى أن الكون مؤسس على ظاهرة (اختلاف الألوان) المبثوثة في القرآن الكريم في سياقات شتى، مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذْكُرُونَ ﴾ [النحل : ١٣].

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ الْأَنْعَامُ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : ٢٧ و ٢٨].

فهذه الآيات وأمثالها في كتاب الله تتحدث عن ظاهرة (التنوع) المعبر عنها باختلاف الألوان.

واختلاف الألوان يعطى غنى وثراء وخصوبة وجمالاً، بخلاف اللون الواحد، الذي تملأ العين والنفس لتكراره واستمراره في شكل واحد لا يتجدد ولا يتطور، ولا يتغير كما أن تلاقح الألوان أو الأنواع وتبادلها وتكاملها ينتج ألواناً وأنواعاً جديدة، تثري بها الحياة.

والحضارات العظيمة هي التي تتسع للتنوع في داخلها، ولا يضيق صدرها به، مثل الحضارة الإسلامية أيام سموها وازدهارها، فقد وسعت الأديان والثقافات داخلها، كما وسعت الشعوب والأجناس والأعراق المختلفة، فكان شعارها (التسامح مع الجميع) و(الاستفادة من الجميع) فشارك كثيرون في بنائها وبقائها من الأديان والعروق المتعددة، وبقوا في رحابها معززين مكرمين، لهم ما للمسلمين أصحاب الحضارة الأصليين، وعندهم ما على المسلمين. بل ارتقى بعضهم إلى درجات من الثروة والمنصب حسدهم عليها كثير من المسلمين.

وقد عرف الفكر الإسلامي، والفقه الإسلامي هذا اللون من اختلاف التنوع ورحب به. وعل أبلغ من تحدث عن هذا الاختلاف وفرق بينه وبين اختلاف التضاد هو شيخ الإسلام ابن تيمية ابدى تكلم عنه في أكثر من كتب، ونكتفى بأن نقبس منه بعض ما سجله في كتابه الفريد (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الحجيم) قال رحمه الله:

اعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة، الذي يورث الأهواء، تجده من هذا الضرب، وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيبا فيما يشبهه، مخطئا في نفى ما عيه الآخر، كما أن القارئ كل منهما كان مصيبا في القراءة بالحرف الذي علمه، مخطئا في نفى حرف غيره، فإن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات، لأن إحاطة الإنسان بما يشبهه أيسر من إحاطته بما ينفيه..

أما أنواع الاختلاف فهي في الأصل قسمان: اختلاف تنوع واختلاف تضاد، واختلاف التنوع على وجوه:

منه: ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقا مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة، حتى زجرهم عن الاختلاف رسول الله ﷺ، وقال: كلاكما محسن.

ومشه اختلاف الأنواع في صفة الأذان والإقامة، والاستفتاح، والتشهدات،

وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، وتكبيرات الجنازة، إلى غير ذلك مما قد شرع جميعه، وإن كان قد يقال: إن بعض أنواعه أفضل.

ثم تجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف، ما أوجب اقتتال طوائف منهم على شمع الإقامة وإيتارها، ونحو ذلك، وهذا عين المحرم، ومن لم يبلغ هذا المبلغ فتجد كثيرا منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر، أو النهي عنه، ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

ومنه: ما يكون كل من القولين هو في معنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، وتقسيم الأحكام، وغير ذلك، ثم الجهل أو الظلم يحمل على حمد إحدى الطائفتين وذم الأخرى.

ومنه: ما يكون المعنيان غيرين، لكن لا يتنافيان، فهذا قول صحيح، وهذا قول صحيح، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر، وهذا كثير في المنازعات جدا.

ومنه: ما يكون طريقان مشروعان، ورجل أو قوم قد سلكوا هذه الطريق وآخرون قد سلكوا الأخرى، وكلاهما محسن في الدين.

ثم الجهل أو الظلم يحمل على ذم أحدهما، أو تمضيها بلا قصد صالح، أو بلا علم، أو بلا نية وبلا علم. . . ثم تحدث الشبهة عن اختلاف التضاد، إلى أن قال: -

وهذا القسم الذي سميناه اختلاف التنوع، كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد، لكن الذم واقع على من بغى على الآخر فيه، وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغى، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٥]. وقد كانوا يختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم وترك آخرون.

وكما في قوله: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ

الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿[الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بنى قريظة لمن صلى العصر في وقتها، ولمن أخرها إلى أن وصل إلى بنى قريظة.

وكما في قوله ﷺ: إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر. ونظائره كثيرة (١) انتهى.

تعدد الجماعات والحركات الإسلامية في عصرنا:

وإذا فقهنا جيداً (اختلاف النوع) أمكننا أن نحمل عليه تعدد الجماعات والحركات العاملة خدمة الإسلام، ونصرة قضاياء، وتحرير أرضه، والنهوض بأمته، وإعلاء كلمته، بأن نجعل ذلك التعدد والاختلاف في المواقف من (اختلاف التنوع لا من اختلاف التضاد).

وبعبارة أخرى: يجب أن يكون هذا التعدد بين الجماعات الإسلامية العاملة في الساحة الإسلامية تعدد تنوع وتخصص لا تعدد صراع وتضاد.

ومعنى هذا: أن تعمل جماعة ما في ميدان (العقيدة) تحاول تثبيتها ودفع الشبهات عنها، وتبقيتها من الخرافات، ومطاردة الشوكيات والقبوريات.

وتعمل جماعة أخرى في ميدان (العبادات) لربط الأمة بأركان الإسلام العملية وبعباداتها الشعائرية الكبرى، وتفقهها فيها، وخصوصاً الصلاة عمود الإسلام، والفريضة اليومية التي جعلها الله فيصلاً بين المؤمن والكافر، والتي تجعل المسلم على موعد مع ربه كل يوم خمس مرات.

وقد تعمل جماعة أخرى في ميدان الفكر والثقافة، لتقاوم الغزو الفكري، والاستعمار الثقافي، وتحرر العقل المسلم من آثار التفريب الذي خرب العقول، وأفسد الكثير من النخب والمثقفين، وذلك بالكتابة والتأليف، وإلقاء المحاضرات، وتأسيس المراكز البحثية، والجمعيات الثقافية، وإنشاء الصحف والمجلات العلمية

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٢٤.

والفكرية، التي تقاوم الحجة بالحجة، وتحارب الفكر بالفكر، ولا يفل الحديد إلا الحديد .

وقد تقوم جماعة أخرى بدورها في مجال التربية والتعليم، بإنشاء المدارس الإسلامية، والكليات الإسلامية، ليتعلم فيها أبناء المسلمين، الذين قد لا يجدون مكانا في التعليم الرسمي، ثم هم يتلقون ثقافة منقاة من الشوائب، مطهرة من الجراثيم المفسدة مما حملته الحضارة الوافدة، أو مما خلفته راسب عصور الانحطاط والتراجع في حضارتنا الإسلامية.

وقد تنهض جماعة أخرى في ميدان جديد، هو ميدان الاقتصاد، لتنشئ مصارف إسلامية وشركات اقتصادية إسلامية، تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، وتتجنب المعاملات المحظورة شرعا، وعلى رأسها الربا الذي لعن رسول الله آكله وموكله وكاتبه وشاهديه . وتتيح الفرصة للاستثمار الحلال، وتسهم في تنمية المجتمع وتقوية اقتصاده على أساس شرعى سليم .

وقد تنشط جماعة أخرى في ميدان مهم وخطير، وهو ميدان الإعلام: المقروء أو المسموع، أو المرئي، فتنشئ دارا لإصدار مجلة فصلية أو شهرية أو أسبوعية، أو صحيفة يومية، أو تنشئ إذاعة للقرآن أو للإسلام تبث صوتها فيما يمكنها من أنحاء العالم، أو تؤسس قناة فضائية لتبليغ كلمة الإسلام وقضايا أمتها إلى الدنيا، أو تنشئ وكالة أنباء مصورة أو غير مصورة، أو تؤسس موقعا للخدمة الإسلام ورسالته على شبكة (الإنترنت) أو غيرها .

وقد تخوض جماعة أخرى معركة السياسة على خطورتها، وتقدم للشعب برنامجها في الإصلاح والتغيير، وتستخدم الوسائل السلمية المشروعة في تحقيق أهدافها، عن طريق دخول الانتخابات، وممارسة الأساليب الديمقراطية، فلا تدع الساحة للعلمانيين وحدهم، ليبراليين كانوا أو ماركسيين، بل ننافسهم في دخول المجالس النيابية والشورية . وقد تشارك في الحكومة أو تقف في صف المعارضة .

وقد تهتم جماعة أخرى بالجهاد في سبيل الله، وخصوصا إذا كانت أرضها

محتلة من الاعداء، فهي مشغولة بتحرير الأرض، ومقاومة العدو، وإعداد الشعب للمقاومة، وتهيئة الشباب نفسيا وعسكريا وروحيا وبدنيا ليقا تل في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان .

وقد تشتعل إحدى الجماعات بميدانين أو ثلاثة أو أكثر من هذه الميادين، أو تعمل في هذه الميادين كلها إذا كان لديها من القدرات والأدوات المادية والبشرية ما يؤهلها للقيام بذلك علي وجه مرضى .

المهم هنا أن الساحة تشمل كل هؤلاء العاملين في المجالات المختلفة، والميادين المتعددة، بل تتسع لضعافهم إذا وجدوا .

لكن الأكثر أهمية أن نراعى ما يلي :

أولا : أن يعتقد الجميع أن العمل في هذه الميادين كلها مطلوب، ومن سد ثُغرة فيه، وقام بحققها، فقد أدى فرص الكفاية عن الأمة، وأسقط اخرج والإثم عنها .

ثانيا : أن يكون بين الجميع قدر من التفاهم والتنسيق، بحيث يخدم بعضهم بعضا، ويقوى بعضهم بعضا، ولا يكيد بعضهم لبعض، ولا يتصور أحدهم أن يبني نفسه على أنقاض أخيه .

ثالثا : ألا يمحوا أعداءهم - وأعنى بهم أعداء الرسالة الإسلامية والأمة الإسلامية - أن يفرقوا بينهم، وينفذوا من خلال خلافاتهم الجزئية لضرب بعضهم بعض، فإنهم كالجسد الواحد، وما يصب أحدهم يؤلم جميعهم . وإنما أكلت يوم أكل الثور الأبيض .

رابعا : أن يقفوا في القصايا المصيرية صفا واحدا، كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا، فعند المعركة يجب أن تتراص الصفوف، وتتلاحم المناكب، وننسى أى خلافات حزئية ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بَنِيَانٌ مَّرْصُورٌ ﴾ [الصف : ٤] .

١٦ - صلاة المختلفين في الفقه بعضهم وراء بعض

ومن التسامح المطلوب : أن يصلي المختلفون في الفروع بعضهم وراء بعض ، وإن كان المأموم يرى صلاة الإمام غير صحيحة على مذهبه ، ما دامت صحيحة على مذهب الإمام .

وقد كتب الإمام ابن حزم في ذلك رسالة قيمة ، كانت جواب عن سؤال لعالم مالكي في عصره ، سألته عن الصلاة وراء الإمام المخالف للمأموم في مذهبه .

وربما كان يظن بـابن حزم الذي يشتد على المخالفين - حتى شبهوا لسانه بسيف الحجاج - أن يكون نفسه غير هذا النفس السمع السهل ، المعبر عن سعة الشريعة ومرونتها . ولكن علمه غلب على طبعه ، فكتب هذه الرسالة بروح السماحة والسعة .

ولقد حقق هذه الرسالة وشرفه صديقنا العلامة المحدث المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله . وعنه ننقل هنا أهم ما جاء في هذه الرسالة بحواشيها . قال ابن حزم رحمه الله :

(ذكرت - وفقنا الله وإياك لعلم يقرب منه وعمل يرضيه - أنك رأيت الرجل يصلي خلف الرجل الإمام يُياما كثيرة لا يدرى مذهبه ، فاعلم - عافانا الله وإياك - أن البحث عن مثل هذا أحدثه الخوارج ، فهي التي كشفت الناس مذاهبهم ، وامتحنتهم في ذلك ، وسلكت سبيلهم المأمون والمعتصم والواثق مع ابن أبي داود وبشر المريسي ومن ههنا ، وما امتنع قط أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا من حيار التابعين من الصلاة خلف كل إمام صلى بهم ، حتى خلف الحجاج وحبيش بن دلجة^(١) ونجدة الحروري والمختار ، وكل منهم بالكفر .

(١) كان على قصاعة الأردن مع معاوية يوم صفين ، وخرج سنة ٦٥ إلى المدينة وهي في طاعة ابن الزبير ، ففر عنها واليها ، وبعث ابن الزبير جيشا لحربه بقيادة عياش بن سهل الأنصاري فلحقه بالريدة ، وقتل حبيش ونجا بعض أصحابه وفيهم الحجاج بن يوسف ، ورجع القل - أي المهزمون - إلى الشام . (الطبري ٢ : ٥٧٨ ، ٥٧٩) إحسان .

وقيل لابن عمر في ذلك، فقال: إذا قالوا: حي على الصلاة أجبناهم، وإذا قالوا: حي على سفك الدماء تركناهم، وقال عثمان رضى الله عنه: إن الصلاة من أحسن ما عمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم.

ثم قلت، فيقال لك: إن الذى نصلى خلفه يجيز المسح على الجورب دون أن يكون عليه أديم^(١)، وهذا يا أخى عجب! اعلم أنه قد صح عن النبي ﷺ المسح على الجوربين دون أن يذكر أحد فى ذلك جلدا، أوضح ذلك أبو مسعود الدردى والبراء بن عازب وأنس بن مالك وابن عمر وعلى بن أبى طالب وعمر بن الخطاب، ولا يعرف لهم، رضى الله عنهم، فى ذلك مخالف من الصحابة.

وصح ذلك أيضا عن سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعى والأعمش. واحتلف فى ذلك عن عطاء، والإباحة أصح عنه.

وسئل عن ذلك أحمد بن حنبل فقال: هو مروى عن سبعة أو ثمانية من أصحاب رسول الله ﷺ، فإن كنت لا تستجيز الصلاة خلف من سميت لك، فقد خسرت صفقتك^(٢).

ثم ذكرت أن ذلك الإمام قيل عنه: إنه يجيز الوضوء بالنبيذ^(٣)، فاعلم يا أخى أن الوضوء بالنبيذ، وإن كنا لا نقول به، لأنه لم يصح الحديث فى ذلك عن النبي ﷺ فقد روياه عن على بن أبى طالب وعكرمة والأوراعى، وروى عن الحسن بن حى وحميد بن عبد الرحمن وغيرهما من الفقهاء. فإن كنت لا تجيز الصلاة خفف هؤلاء، فانت أعلم^(٤).

(١) أى جلد.

(٢) هذا كناية عن أنه فاته الصواب، كما يعبر عن فوات الربح على التاجر فى بيعه بقولهم «خسرت صفقتك».

(٣) النبيذ هما هـر الماء الذى ألقى فيه ثمرات حتى يأخذ الماء حلاوته قبل أن يشند ويصير مسكرا، فليس هو من الخمر وأنواعه فى شىء، وبسط بيان هذا فى كتب فقهاء السادة الحنفية.

(٤) يعنى: أنت وشأنك، وبشير ابن حزم بذلك إلى إنكاره لهذا.

ثم قلت: إن ذلك الإمام يجيز الوضوء والغسل من حوض الحمام، وهو راكد، وهذا يا أخى أعجوبة! أما علمت أن حُذَّاق أصحاب مالك: إسماعيل القاضى وكل من بعده هذا قولهم؟ وهم الذى يُحققون على مالك^(١) ويصرونه، وهو أن كل ماء - عندهم^(٢) - وإن حَلَّتْه نجاسة فلم تُغَيِّر لونه ولا طعمه ولا ريحه فهو طاهر يتوضأ فيه ويُغتسل به.

ثم قلت إن ذلك الإمام لا يوجب الماء إلا من الماء^(٣)، فاعلم يا هذا أن هذا القول وإن كنا لا نقول به لأنه قد صح عن النبى ﷺ إيجاب الغسل وإن لم يُنزل، فأخذنا بهذا لأنه زائد على الحديث الآخر، فقد قال بهذا القول مَنْ يَوْمٌ من أيامه يعدل كل من أتى بعده ويأتى إلى نزول المسيح عليه السلام وهو عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبى وقاص وأبو أيوب الأنصارى وأبى بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو سعيد الخدرى وزيد بن ثابت ورافع بن حديج وابن عباس والنعمان بن بشير.

ومن التابعين الأعمش وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة وعطاء بن أبى رباح وجماعة من بعد هؤلاء.

فإن كنت ترفع نفسك عن الصلاة خلف هؤلاء فسترد وتعلم^(٤).

ثم قلت: إن ذلك الإمام قيل عنه أنه يرى الجرعة من الخمر ليست حراما، وأن النقطة والنقطتين من الخمر لا تنجس الثياب ولا الجسد، فهذا غير ما كنا فيه، ولا خلاف بين أحد من المسلمين أن من استحل الخمر قليلها وكثيرها فهو كافر مشرك مرتد، هو عندنا يستتاب، فإن تاب وإلا قتل فكان ماله فيئا^(٥).

(١) أى يشتون ويقلونه عن مالك.

(٢) فى الأصل «أن كل ما عندهم» وصوابه ما ترى.

(٣) أى لا يوجب الغسل إلا من إنزال المني، ولا يوجب من الجماع بدون الإنزال. وهذا قول مرجوح خلاف ما عليه جمهور العلماء.

(٤) أى فسترد هى الآخرة، وتعلم عقاب ذلك.

(٥) أى غنيمة لبيت مال المسلمين. قال القرضاوى: هذا فيمن استحل قليل الخمر أما مسألة نجاسة الخمر الحسية ففيها خلاف بعض علماء السلف، كما ذكر القرطبي وغيره.

وإن كنت عنيت الخمر ما كان من الأنبذة من غير عصير العنب، فنحن وإن كنا لا نقول بهذا أيضا وهي عندنا كلها خمر محرمة، فقد أباحها من الأئمة من هم على أعلى مراتب ممن جاء بعدهم ممن يؤخذ الدين عنهم^(١)، كعلقمة وإبراهيم النخعي والأعمش وسفيان الثوري ووكيع وكان شديدا في ذلك جدا. وقد روى عمن هو أجل من هؤلاء، فإن كنت ترغب بنفسك عن الصلاة خلف هؤلاء فحسبك بذلك جهلا وغباوة، وخلافا للأمة في تعظيم هؤلاء وأخذهم السنن والدين عنهم، ولم يُعصَم أحد من الخطأ بعد رسول الله ﷺ. فكل مجتهد مأجور: إن أخطأ أجرا واحدا، وإن أصاب أجراين، والمجتهد المخطئ أفضل من المقيد المصيب، لأنه لا يجتهد إلا عالم ولا يقلد إلا جاهل.

وأما تنجيس الخمر ما وقعت فيه فلا نعلم في أنها تُنجس ما مسست من ذلك: خلافا، إلا شيئا ذكره بعض العلماء عن ربيعة وهو قول فاسد، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم ذكرت أن هذا الإمام كان يمسح بطرف رأسه، فاعلم أن هذا عمل قد صح عن النبي ﷺ، وصح عن ابن عمر ثم عن إبراهيم النخعي وصفية بنت أبي عبيد وفاطمة بنت المنذر والشعبي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعكرمة والحسن البصري وعطاء وأبي العالية والأوزاعي والليث، وجمهور الفقهاء وغيرهم، فإن كنت لا ترضى الصلاة خلف هؤلاء فالنقص والعار راجع إليك في ذلك لا عليهم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم ذكرت أن هذا الإمام يقوم من جلوس^(٢)، فاعلم أن هذا قد صح عن النبي ﷺ، وعن مالك بن الحويرث صاحب رسول الله ﷺ، وعن عمرو بن سلمة الجرمي، وقد صلى بالصحابة في حياة رسول الله ﷺ، وقال بذلك طوائف من

(١) في الأصل: ديه عنهم والصواب ما أثبتته.

(٢) يعني أنه يجلس جلسة خفيفة بعد الرفع من السجدة الثانية، في الركعة الأولى والركعة الثالثة.

العلماء بعدهم، فإن كنت ترغب بنفسك عن الصلاة خلف من ذكرنا فنفسك سفهت، وإياها ظلمت، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأما قولك: نهى عنه بعض العلماء فقد علمنا بذلك، وقال به من العلماء من ذكرت لك ممن هو أجل ممن نهى عنه، فاعلمه، وليس بعضهم حجة علي بعض، ولكن رسول الله ﷺ الحجة على الجميع. قال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: ٥٩].

وقلت في هذا الإمام: إنه يبسم في أم القرآن ويجعلها آية، فاعلم يا هذا أن القراء الكوفيين، وهم عاصم وحمزة والكسائي يفعلون ذلك، ويعدونها آية من أم القرآن، وهو قول علي وابن عمر وأبي بن كعب وأبي هريرة وابن الزبير وابن عباس وعبد الله بن مغفل، والزهرى وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وعطاء ابن أبي رباح وطاووس والحكم بن عتيبة وأبي إسحاق السبيعي.

وقال به طوائف من العلماء بعدهم كابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وغيرهم، حتى إن بعضهم أبطل صلاة من لم يقرأ بها في ابتداء أم القرآن، ونحن وإن كنا لا نبطل صلاة من لم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، فقد قال بذلك من ذكرنا، نعم، وروى ذلك^(١) عن جمهور الصحابة وعن أبي بكر وعمر، فإن كنت لا تجيز الصلاة خلفهم فنفسك ظلمت، وعن جهتها بينت، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقلت في هذا الإمام: إن هذا الإمام يسلم عن يمينه وشماله: اسلم عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله^(٢)، فاعلم يا هذا أن هذا هو الصحيح عن رسول الله ﷺ، ثم عن أبي بكر الصديق، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعمار بن يسار، ونافع بن الحارث بن عبد الحارث، ثم علقمة وأبي عبد الرحمن السلمي والأسود بن يزيد وإبراهيم النخعي وخيثمة، وعمن بعدهم: سفيان

(١) أي قراءة بسم الله في أول أم القرآن.

(٢) أي مخالفا لمذهب السادة المالكية، لأن السنة عندهم هي التسليمة الواحدة تلقاء

وجهه، دون التفات إلى يمين أو يسار.

الثوري والحسن بن حي وأحمد بن حنبل وإسحاق، وأبى ثور وغيرهم وجمهور أصحاب الحديث، حتى إن بعض من ذكرنا يراها فرضاً، فإن كنت ترفع نفسك عن الصلاة خلف هؤلاء فما تضر بذلك غيرها، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم ذكرت دعاءه بعد الصلاة، فحسن قال الله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

وأنه يصلى صلاة الظهر فى أول زوال الشمس فهو أفضل إلا فى الصيف فى شدة الحر، صح عن النبى ﷺ أنه سئل عن أفضل الأعمال، فقال: « الصلاة فى أول وقتها » وصح ذلك أيضاً عن بعده من الصحابة ومن بعدهم، رضى الله عنهم. وتأخيرها ما لم يخرج وقتها واسع، وما نعلم أحداً من المسلمين منع من الصلاة فى أول وقتها حتى تسأل عن الصلاة خلف من يصليها حينئذ، وحسبنا الله وننعم الوكيل.

وأما عادة رفع اليدين عند كل تكبيرة، فقد صح عن النبى ﷺ، ومن المعجب أنه فى «الموطأ» الذى ربما عرفت موه، وأما سائر كتب العلماء ودواوين الحديث فالعمل بها فى هذه البلاد الاندلسية قليل، وكنت أريد أن أذكر لك من نقل ذلك وتشدد فى تركيده، ولكن يكفينى من ذلك أن أشهب وابن وهب وأبا المصعب رووا رفع اليدين فى الركوع^(١) والرفع بعد الركوع عن مالك من قوله وفعله، فإن كنت لا ترضى الصلاة خلفه فحسبك ورأيك فى ذلك.

واعلم يا أخى أن ابن عمر كان يحصب من رآه يصلى ولا يرفع يديه فى الركوع ولا فى السجود، والفاعلون لذلك أكثر من أن يجهلهم الجاهلون.

وأما قولك فى السلم: اندرهم بدرهمين، فهذا وإن كان عندى حراماً، فقد قال به كل من لا يعدل كل من بعده يوماً من أيامه، وهو ابن عباس، ثم فقهاء أهل مكة وجماعة بعدهم. وقد قلت لك: إنه لن يعصم أحد من الخطأ بعد

(١) أى إذا أراد أن يركع، وقوله «بعد الركوع»، تصحف فى الأصل إلى «فى الركوع».

رسول الله ﷺ، وهو الحجة على كل أحد، ولكن إن كنت ترفع نفسك عن الصلاة خلف ابن عباس فتبا لك وسحقا.

إلى أن قال الإمام ابن حزم رحمه الله في ختام رسالته:

« فقد أجبتك عما لزمني الجواب عنه بما أخذ عليّ من عهد الله تعالى، ولولا ذلك لما أجبتك، والله يعلم أنني غير حريص على الفنيا، ومن علم أن كلامه من عمله محصى له مسؤول عنه قلّ كلامه بغير يقين.

ولو أنك يا هذا تشغل نفسك بالكرب لما حدث في الناس من كون خطة يتنافس فيها للرئاسة، حتى إذا غاب الذي ولاه السلطان ووفقه الله، تعادى الناس من الإمامة خلف كل همزة ولمزة، واتقاء شر من هو شر الناس^(١) الذين يُتقون بشرهم حتى تُعطل صلاة الجماعة ولا يعمر بها المساجد، وتقر عين إبليس بحرمان صلاة الجماعة، وفضل السبع وعشرين درجة: لكان أولى بك من أن تتورع عن الصلاة خلف من لا تدري مذهبه، وحسبنا الله ونعم الوكيل^(٢).

(١) قوله « واتقاء » أى: وتشغل نفسك بانقاء.

(٢) انظر: رسالة ابن حزم المطبوعة مع (رسالة الألفة بين المسلمين) للشيخ أبي عدة. نشر

مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ص ١٢٣ - ١٢٤.

١٧ - اجتناب المراء واللد في الخصومة

ومن ركائز فقه الاختلاف أو فقه الائتلاف: الاجتناب واحذر من المراء المذموم واللد في الخصومة.

فالإسلام - وإن أمر بالجدال بالتى هى أحسن - ذم المراء، ابدى يراد منه الغلبة على الخصم بأى طريق، دون التزام بمنطق، ولا خضوع لميران بين الطرفين.

وهذا ما ذم الله به المماريس من أهل الشرك والكفر، بمثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِي عَظِيمٍ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٨ - ٩].

﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦].
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فهذا الممارى المتحجر يزعم أنه يحيى ويميت، لأنه يحكم على بعض الناس بالموت، ثم يعفو عنهم فيقول: قد أحيتهم! ويحكم على آخرين وينفذ الحكم. فيقول: قد أمتهم! فهو يفسر الإحياء والإماتة كما يشاء، وليس هذا هو التفسير ابذى يعرفه الناس، والذي قصده إبراهيم عليه السلام بقوله: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ ولذا لم يناقشه إبراهيم فى ذلك، بل انتقل إلى برهان آخر لا يمكنه أن يمارى فيه، إذ قال: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

ومن هنا جاء فى الحديث ذم المراء، والترغيب فى البعد عنه.

فعن أبى أمامة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال: «أنا زعيم بببيت فى ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محققا، وببيت فى وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحا، وببيت فى أعلى الجنة لمن حسن خلقه» (١).

(١) رواه أبو داود فى الأدب (١٨٠٠) وحسنه فى صحيح الجامع الصغير (١٤٦٤) ومعنى زعيم، أى كفيل والربض: الأسفل. والمراد بالببيت: القصر.

وعن أبي أمامة أيضا أن النبي ﷺ قال: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل»، ثم تلا: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] (١).

وهذا أمر ملاحظ: أن القوم إذا حرموا التوفيق، تركوا العمل، وعرفوا في الجدل، وبخاصة أن هذا موافق لطبيعة الإنسان التي لم يهدبها الإيمان ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤].

ونحن نشاهد على الساحة الإسلامية أناسا لا هم لهم إلا الجدل في كل شيء، وليس لديهم أدنى استعداد لأن يعدلوا عن أى رأى من آرائهم، وإنما يريدون للآخرين أن يتبعوهم فيما يقولون. فهم على حق دائما، وغيرهم على باطل أبدا. منهم من يجادل في كلمات أعطاه اصطلاحا خاصا، خالفه فيه غيره، ويريد أن يلزم الآخرين برأيه، مع أن علماءنا قالوا: لا مشاحة في الاصطلاح.

ومنهم من يذم التعصب للمذاهب، وهو يقيم مذهباً جديداً، يقاتل الآخرين عليه!

ومن يحرم التقليد ويطلب من الناس أن يقلدوه! أو يجمع تقليد القدامى وهو يقلد بعض المعاصرين!

ومن يقيم معركة من أجل مسائل فرعية، وجزئية، يختلف السلف فيها وفي أمثالها، ولم تعكر لعلاقاتهم صفوا.

إن آفتهم هي المراء، أو اللدد في الخصومة، وهو أمر ذمه الله ورسوله.

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» (٢) والألد: الشديد الخصومة، مأخوذ من لديدى الوادى أى جانبيه، لأنه كلما احتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر.

(١) رواه الترمذى فى أبواب تفسير القرآن (٢٢٥٠)، وقال حسن صحيح.

(٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٧٠٧).

والخصم: الحاذق بالخصومة.

وقد ذم الله المشركين بقوله في شأن القرآن: ﴿فَإِنَّمَا يَسِرَّنَاهُ بِلسَانِكَ تُبَشِّرُ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرُ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧].

ولدا: جمع ألد.

وقال في شأن مشركي قريش: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

ودم القرآن بعض أصداف الناس بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

وأكره ما يكون المرء واللدد في الخصومة حينما يكون حول (القرآن) الذي أنزله الله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، فإذا أصبح هو ماثرا للاختلاف، فما المعيار الذي يحتكم الناس إليه؟ وما المرجع انذى يعولون عليه؟ ولا سيما إذا كان الاختلاف حول العقائد وأصول الدين.

وهذا سر ما روى من شدة غضب النبي ﷺ على الذين اختصموا في القرآن، وضربوا آياته بعضها ببعض.

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: هجرت (أى بكرت) إلى رسول الله ﷺ يوما، قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ، يعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»^(١).

قال السووى: المراد بهلاك من قبلنا: هلاكهم في الدين بكفرهم وابتداعهم، فحذر رسول الله ﷺ من مثل فعلهم^(٢).

ومن طريق آخر، عن عبد الله بن عمرو أيضا قال: سمع النبي ﷺ قوما

(١) رواه مسلم في كتاب العلم برقم (٢٦٦٦).

(٢) «شرح مسلم» للنووى ج ١٦ ص ٢١٨.

يتدارؤون (أى يتدافعون القول)، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتهم فكلوه إلى عالمه»^(١).

وفى بعض روايات الحديث: أنهم كانوا يتنازعون فى القدر؛ هذا ينزع آية وهذا ينزع آية^(٢).

وفى رواية: أن بعضهم قال: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟

وفصلت رواية أخرى عن ابن عمرو قال: «لقد جلست أنا وأخى مجلسا ما أحب أن لى به حُمُر النعم: أقبلت أنا وأخى، وإذا مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسا حجرة (أى ناحية مفردين) إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ، مفضبا، قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب! ويقول: «مهلا يا قوم: بهذا أهلكم الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكتذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»^(٣).

ومما يكمل ذلك: وجوب الأدب مع العلماء، فهم ورثة الأنبياء، والقائمون مقام رسول الله ﷺ فى الفتوى، كما فى الركيزة التالية.

(١) رواه أحمد فى مسنده (٦٧٤١) وقال الشيخ شاکر: إسناده صحيح، وذكر أن البحارى رواه فى كتاب خلق الأفعال ص ٧٨. وهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيها كلام معروف.

(٢) انظر: المسند، الحديث (٦٨٤٦) وصحح الشيخ شاکر إسناده.

(٣) الحديث (٦٧٠٢) من المسند (ج ١، ١٧٤/١، ١٧٥) وقال شاکر: إسناده صحيح. وقد نقلنا هذه الفقرة من كتابنا (الصحة بين الاختلاف والتفرق) ص ١٥٥ - ١٥٨) ببعض تصرف.

١٨ - الأدب مع الكبراء والعلماء

ومن ركائز هذا الفقه (فقه الاختلاف) أو (فقه الائتلاف) : الأدب مع الكبراء، والمعرفة بفضلهم، وحسن التخاطب معهم.

قيمة توقير الكبير :

فمن المعروف : أن من القيم الإسلامية، والآداب المتوازنة في الأمة : توقير الصغير للكبير، وفي مقابلها رحمة الكبير للصغير، وفي هذا جاء الحديث النبوي : « ليس من أمتي من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا ^(١) » وفي الحديث الآخر : « البركة مع أكابرکم ^(٢) » ومن هنا أكدت الآداب الإسلامية فريضة توقير الابن لأبيه، والتلميذ لمعلمه، والمريد لشيخه، والجندى لقائده.

ونحن نقرأ في كتاب الله من توقير (الوالدية) ما لا يخفى على مسلم . وحسبنا قول الله تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء : ٢٣ ، ٢٤] . بل قال تعالى في بر الوالدين المشركين الداعيين إلى الشِّرك ﴿ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ [لقمان : ١٥] .

والمعلم أب روحى للإنسان، بل ربما وجدنا بعض الناس يجعل المعلم أكثر من الأب، كما قيل لبعضهم : نراك توقر معلمك أكثر من أبك ! فقال : لأن أبى سبب حياتى الفانية (يعنى الحياة المادية) ومعلمى سبب حياتى الباقية (يعنى الحياة الروحية والعقلية) . اقتبس الشاعر هذا المعنى ونظمه فى قوله :

فهذا مربى الروح، والروح جوهر وذلك مربى الجسم، والجسم كالصدف

(١) رواه أحمد بإسناد حسن عن عبادة بن الصامت، ورواه الطبرانى والحاكم أيضا (انظر المنتقى من الترغيب والترهيب) حديث رقم (٦٩) .

(٢) رواه الطبرانى فى الأوسط، والحاكم وصححه على شرط البخارى، المصدر السابق رقم (٦٢) .

ولا غرو أن وجدنا المسلمين يتوارثون هذه الكلمة: من علمنى حرفاً، صرت له عبداً، أى أسرنى بهذا الحرف الذى علمه لى.

وقد بالغ الصوفية فى توقير المعلم أو الشيخ حتى قالوا: من قال لشبحه: لم؟ لم يفلح. وقالوا: المرید بین یدى الشيخ كالمیت بین یدى الغاسل!.

ولكن لا ينبغى إلغاء شخصية التلميذ أو المرید إلى هذا الحد، فمن حقه أن يسأل، وأن يفهم، ومن حقه أن يجاب، وأن تزاح عن صدره الشبهة، وأن يلحق الحجّة. ولكن مع غاية الأدب والتوقير لشيخه، وانتهاز الوقت المناسب للسؤال. وأن يسأل سؤال المتعلم لا سؤال المستعلى.

وللإمام أبى إسحاق الشاطبى هنا كلام جيد، ينبغى أن نقل خلاصته لما فيه من تأصيل هذا الأدب تأصيلاً شرعياً موثقاً بالأدلة من الكتاب والسنة.

كلام الشاطبى هنا:

قال الشاطبى رحمه الله: ترك الاعتراض عسى الكبراء محمود. واستدل على ذلك بعدة أمور:

أهمها: ما جاء فى القرآن الكريم، من قصة موسى مع اخضر، واشترطه عليه ألا يسأل عن شيء حتى يحدث له منه ذكراً. يشير إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَني مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا * وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا * قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا * قَالَ فَإِنْ أَتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿ [الكهف: ٦٦ - ٧٠] فكان ما قصه الله تعالى من قوله: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] وقول محمد عليه الصلاة والسلام: «يرحم الله أخى موسى لو صبر حتى يقص علينا من أخبارهما»^(١) وإن كان إنما تكلم بلسان العلم، فإن الخروج عن الشرط يوجب الخروج عن المشروط.

(١) أخرجه فى تيسير الوصول عن الشيخين والترمذى من حديث أبى بن كعب بلفظ «رحم الله موسى لو ددت أنه كان صبر حتى يقص علينا من أخبارهما» وانظر. البخارى فى العلم، ومسلماً فى الفضائل.

وجاء في أشد من هذا اعتراض إبليس بقوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ فهو الذي كتب له به الشقاء إني يوم الدين، لا اعتراضه على الحكيم الخبير: وهو دليل في مسألتنا.

وقصة أصحاب البقرة من هذا القبيل أيضا، حين تعنتوا في السؤال، فشدد الله عليهم (١).

منزلة العلماء في الأمة.

وللعلماء منزلة عظيمة في الإسلام، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وقال سبحانه: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

وقال ﷺ: «إن العالم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء. إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر» (٢).

والعلماء في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، يهدون السائرين، ويرجمون الشياطين فادا انطمست النجوم أو شك أن يضل السارون.

والعلماء الذين يعلمون الناس، هم الربانيون الذين قال الله فيهم: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

وهم الذين جاء فيهم الحديث الذي رواه الترمذي وغيره، «إن الله وملائكته

(١) انظر الموافقات (٤/ ٦٦٥، ٦٦٦) طبعة دار المعرفة بيروت.

(٢) رواه أبو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه والبيهقي عن أبي الدرداء وذكره في

صحيح الجامع الصغير

وأهل السموات وأهل الأرض، حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت في البحر،
ليصلون على معلم الناس الخير^(١).

وهم ورثة رسول الله ﷺ في تعليم الناس الهدى ودين الحق، فقد بعث الله
معلما، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ
أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ
لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ فهم ورثة الرسول في هذه الشعب الثلاث: تلاوة آيات الله
وتلقيها للناس، وتعليم الكتاب والحكمة، حتى تستنير العقول، وتزكية
الأنفس، حتى تستقيم الضمائر.

ولذا قال عليه الصلاة والسلام «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مِيسِرًا» رواه مسلم.

وهم يقومون مقام النبي ﷺ في (إفتاء الناس) كما بين ذلك الإمام انشأطبي
إذ لا يسعهم أن يكتبوا ما يعلمونه من أحكام الشريعة إذا سئلوا عنه، كما جاء في
الحديث: «مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ، أَلْجَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(٢).

وتوعد الله تعالى بأشد الوعيد من كتم ما أنزل الله من البينات عن خلقه،
قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ
فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۖ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ
فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠].

واعتبر الإمام ابن القيم هؤلاء العلماء المفتين في دين الله، المبينين لأحكام
شريعته: (الموقعين عن رب العالمين) لأنه يفتي وفق ما فهمه من شرع الله سبحانه،
فكانما يوقع عن ربه تبارك وتعالى.

ومن هنا كان من غير المقبول في الإسلام: التطاول على العلماء، والنيل من
أقدارهم، والتعدي على حرمتهم، لما لهم من عظيم المكانة عند الله وعند رسوله.

(١) رواه الترمذى وحسنه عن أبى امامة.

(٢) رواه أبو داود والترمذى وحسنه وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه وإسماكم وصححه

عنى شرطهما عن أبى هريرة.

وقد حرم الله تعالى أعراض الناس بعضهم على بعض، كما حرم دمائهم وأموالهم، حتى ورد أن حرمة المؤمن أعظم عند الله من حرمة الكعبة البيت الحرام. هذا في المؤمن العادي، فكيف بالعالم الذي يحمل ميراث النبوة؟

وقد جاء في الحديث تزكية حملة علم النبوة، فييسروا في حاجة الي تزكية بعد تزكية رسول الله ﷺ. وذلك في الحديث الذي صححه الإمام أحمد، وقواه ابن القيم وغيره، إذ قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

ومن عجب أن الذين يتناولون على العلماء يزعمون أنهم ينتسبون إلى أهل العلم، وأنهم يدافعون عن الحق، ولو أنهم انتسبوا إلى العلم حقاً، لعرفوا لأهله فصلهم، وأعطوهم حقهم.

فليس يعرف لي فضلي ولا أدبي إلا امرؤ كان ذا فضل وذا أدب!

حتى لو أخطأ العالم بيقين في نظر معارضيهِ - وليس من السهل إثبات ذلك - فإن العالم إذا اجتهد فأخطأ، فإن الله تعالى بفضله وكرمه، يعفر له خطاه، بل يأجره على اجتهاده الخاطئ أجراً واحداً. وهكذا علمنا رسول الله ﷺ.

ولا يطالب العالم بالتنازل عن رأيه الذي وصل إليه بعد البحث والاجتهاد، وإن اعتقده مخالفه خطأ، لأنه يدين الله باجتهاده لا باجتهاد غيره، ولو ترك رأيه الذي اقتنع به، ليقلد رأى غيره، خوفاً أو طمعاً، أو إرضاءً لزيد أو عمرو، فإنه يكون آئماً بالإجماع.

ووقوع خطأ أو أكثر من العالم أكثر للفتوى والتعليم للناس، لا يضره ولا يكدر صفاء مسيرته، لأن هذه الأخطاء مغمورة في بحر حسناته. وإذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث.

أما من سب العلماء لمخالفته لهم في الرأي أو مخالفتهم له، فهو مسكين حقاً. وهو في حاجة إلى أن يتعلم أدب طلب العلم من جديد، وكيف يتعامل مع أهله. وقد قال من قال من الحكماء: الأدب مقدم على العلم.

وإذا كان الإسلام ينهى عن سب الأشياء مثل الحمى والريح وغيرهما . وعن سب الدابة وسب الديك وغير ذلك، فأولى ثم أولى : أن ينهى عن سب العلماء . ولا يسب العلماء إلا سفيه .

هدى السلف :

وللسلف الصالح من أمتنا هدى معلوم، يُقتدى به فيهدى، يطلقون عليه (أدب الأكابر) ومما يحكونه من أدب الأكابر: ما يروى عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فقد توفي رسول الله ﷺ ودفن في حجرتها، ثم توفي أبوها الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ودفن إلى جوار بنيه وحبيبه ﷺ . وكانت عائشة تدخل وتسلم عليهما بغير حجاب ولا نقاب، فهذا زوجها، وهذا أبوها . فلما استشهد عمر بن الخطاب واستأذن عائشة أن يدفن إلى جوار صاحبيه، وكانت قد ادخرت هذا المكان لنفسها، آثرت به عمر، ودفن إلى جوار الرسول وأبي بكر، وهنا يروون أن عائشة حين كانت تدخل للسلام عليهم تلبس خمارها ونقابها، لوجود قبر عمر بجوار زوجها وأبيها، وعمر ليس محرما لها . فتأدبت بأدب المسلمة - وخصوصا من نساء النبي - إذا لقيت أو كلمت رجلا أجنبيا .

الجميل هنا: أن عمر ليس حيا حتى تختمر من أحله أو تنتقب، بل هو ميت دفين في قبره . ولكنها - بفرط حساسيتها وبقظة ضميرها - تعاملت معه، كما تتعامل مع الأحياء سواء بسواء .

ومثل هذا الموقف ما يحكى عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه، وذلك عندما زار بغداد، وفيها قبر الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، فرووا عن الشافعي أنه صلى الصبح هناك ولم يقنت في صلاة الصبح، على خلاف مذهبه، تأدبا مع الإمام أبي حنيفة الذي كان لا يرى القنوت في صلاة الصبح .

فهكذا تعامل الشافعي مع أبي حنيفة كأنه حي، ورعى خاطره وترك الخلاف معه في هذا الأمر الذي لا ينبغي للعلماء أن يتشددوا في مثله .

١٩ - التحذير من التأثيم والتفسيق بله التكفير

ومن ركائز فقه الاختلاف بل من أعظمها: التحذير من السقوط في هاربة التأثيم والتضليل للمحالفين، وتبديعهم وتفسيقهم، ناهيك عن تكفيرهم.

فمما لاشك فيه: أن كل المسلم على المسلم حرام: دمه وعرضه وماله. وقد أعلن الرسول ﷺ ذلك على رؤوس الأشهاد في حجة الوداع في خطبته الجامعة، أمرا أن يبلغ الشاهد الغائب: «إن دماءكم وأعراضكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا».

وعرض الإنسان هو ما نعرعه في عصرنا بـ (السمعة والكرامة والحرمة) فلكل إنسان حرمة وكرامته وسمعته في الناس. وأي إساءة للإنسان في هذا الجانب أو نقل أي خبر عنه، أو أي قصة تنال من حرمة، أو تلوث من سمعته أو تخرج من كرامته، فقد أذى صاحبها إيذاء عظيما.

وبذا قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]

وقد اهتم الإسلام بالدفاع عن أعراض الناس، حتى جعل في الاعتداء عليها عقوبات ثلاث: عقوبة بدنية وهي الجلد، وعقوبة أدبية، وهي إسقاط اعتباره الاجتماعي بإسقاط شهادته، وعقوبة دينية، وهي رميه بالفسق، وذلك فيما عرف في الفقه بـ (حد القذف) فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْمَحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البور: ٤، ٥] وقد أجمعوا على أن رمى المحصنين كبيرة مثل رمى المحصنات.

وقد اختلف الفقهاء في الاستثناء المذكور (إلا الذين تابوا) هل يقتصر على الفسق فقط أم يشمل عدم قبول الشهادة أيضا، خلاف بين الحنمية وغيرهم.

وإذا كانت أعراض الناس عامة محمية بهذا التشديد وهذا الوعيد، فإن

أعراض العلماء أشد حرمة عند الله، لأنهم ورثة الأنبياء، والقائمون لله بالحجة، والمبينون لعباد الله المحجة، فلا يجوز أن يجترأ عليهم العوام وأشباه العوام، ويسلقوهم بالسنة حداد. فإن الله تعالى يغار عليهم، ويفضرب لهم أن يمسوا بغير حق. وقد قال تعالى في الحديث القدسي: «من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب»^(١) ومن هو الولي إذا لم يكن العالم العامل بعلمه، المعتمد لغيره، وهو الذي سماه السلف الصالح الرباني، وهو الذي يَعْلَمُ وَيُعَلِّمُ وَيُعْمَلُ وَيُعَلَّمُ، كما قال تعالى: ﴿كُونُوا رِبَانِينَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾

[آل عمران: ٧٩]

وبهذا قال سلف الأمة: لحوم العلماء مسمومة، أى من تعرض لهم بسوء، فقد عرض نفسه للهلاك. مثل أكل السم.

ولاريب أن من أشد ما يؤذى العلماء، وبنال من أعراضهم، ويشوه من سيرتهم: تأثيهم وتضليلهم وتفسيقهم وتبديعهم، أى رميهم بالإثم والضلال والفسوق والبدعة.

وأشد من ذلك خطرا: تكفيرهم، أى رميهم بالكفر الأكبر، والخروج من الملة. وهذه أعظم جريمة أو خطيئة يتهم بها إنسان مسلم، فليس بعد الكفر ذنب، ولا سيما الكفر الأكبر، الكفر البواح، الكفر الذى يخرج من الملة، ويوجب الردة، ويفصل الإنسان عن الأسرة وعن الأمة، حتى إنه يجب أن يفرق بينه وبين زوجته، وبين أولاده، إذ لم يعد مأمونا عليهم.

كما أنه أصبح عضوا مفصولا عن جسم الأمة ماديا، باستحقاقه عقوبة القتل فى نظر جمهور الفقهاء، بعد استنابته، وأدبيا بحرمانه من ولاء الأمة ومن محبتها، ومن أخوتها ومن نصحتها، ومن تعاونها معه على البر والتقوى، بعد أن حول ولاءه لغيرها، وأصبح عضوا فى جسم أمة أخرى غير هذه الأمة.

فهل تطبق هذه الأوصاف على العالم الذى يخالف بعض إخوانه من

العلماء فى بعض القضايا؟

(١) رواه البخارى عن أبى هريرة.

وهل انفصل بهذا عن جسم الأمة؟ وهل غير ولاء لها؟ وهل حوله إلى غيرها؟ وهل أمسى عضواً في جسد أمة أخرى؟ أو لازال ولاؤه لأمته، وحماسه لدينه، ودورانه حول شريعته؟ فلا يزال يدور في فلك الدين، ولا زال يصدع بحكم الشريعة.

لهذا جاءت الأحاديث محدرة ومصدرة من تكفير المؤمن، ومن سب المؤمنين، ناهيك بالعلماء الذين هم سادة المؤمنين، ومعلمو المسلمين.

لقد نهى النبي ﷺ عن سب الحمى، وسب الريح، وسب الدهر، وسب الناقة، وسب الديك، وأنواع من السباب، ليتعود المسلم (نظافة اللسان) فلا تكون سباباً ولا لعاناً، فإن اللعانين لا يكونون شععاء ولا شهداء يوم القيامة.

وشر ما يرمى به المسلم أو يسب به: الكفر والمروق من الدين الذي اختاره لنفسه، وارتضاه الله له، وأكرمه به، وتم به عليه النعمة ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

لهذا استفاضت الأحاديث النبوية تحذر من الوقوع في وهدة (التكفير) أو (هاوية التكفير) وهذا أصح تعبيراً، فهو ليس مجرد وهدة أو حفرة، بل هي هاوية من سقط فيها فهيئات أن يخرج منها، وإن خرج، فهيئات أن يخرج سالماً. وقد بينا في رسالتنا عن (ظاهرة الغلو في التكفير): أن التكفير خطيئة علمية، وخطيئة دينية، وخطيئة حركية، وخطيئة سياسية، فليرجع إليه.

وحسبنا الحديث المتفق عليه عن ابن عمر: «أبما رجل قال لأخيه (يا كافر) فقد باء بها أحدهما»^(١) وفي رواية «إذا قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»^(٢).

وعن أبي سعيد نحوه. رواه ابن حبان في صحيحه^(٣).

(١) متفق عليه عن ابن عمر. اللؤلؤ والمرجان (٣٩).

(٢) متفق عليه عن ابن عمر أيضاً. (البيهارى: ٦١٠٤، ومسلم: ٦٠).

(٣) انظر: الإحسان (٢٤٨).

ومن المتفق عليه: «من قذف مؤمناً بكفر، فهو كقتله»^(١).

وحاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة: إن «من قال (لا إله إلا الله) فقد عصم بها نفسه وماله، وحسابه على الله»^(٢). أى أن علينا أن نعامله بالظاهر، والله يتولى السرائر.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

ولا يجوز تكفير المسم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرَقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦] وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطاهم.

ولخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين على بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم، ولم يكفرهم على بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم على حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لأنهم كفار. ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم.

وإذا كان هؤلاء الذئبة ثبت ضلالهم بالبص والإجماع لم يكفروا، مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفة الذين اشتبه عليهم الحق في

(١) متفق عليه عن ثابت بن الضحاك وكان من أصحاب الشجرة. اللؤلؤ والمرجان (٧٠)

(٢) متفق عليه: اللؤلؤ والمرجان (١٤).

مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضا؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والعالب أنهم جميعا جهال بحقائق ما يختلفون فيه.

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعض على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله، قال النبي ﷺ لما خطبهم في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا»، وقال ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه». وقال ﷺ: «من صنى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورسوله» وقال: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: «إنه أراد قتل صاحبه» وقال: «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض»، وقال: «إذا قال المسلم لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما» وهذه الأحاديث كلها في الصحاح.

وإذا كان المسلم متأولا في القتال أو التكفير بذلك، كما قال عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بلتعة: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إنه قد شهد بدرا، وما يدريك أن الله قد اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم؟» وهذا في الصحيحين. وفيهما أيضا من حديث الإفك: أن أسيد بن الحضير، قال لسعد بن عباد: إنك منافق تجادل عن المنافقين، واختصم الفريقان فأصلح النبي ﷺ بينهم، فهؤلاء البدريون فيهم من قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يكفر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا، بل شهد للجميع بالجنة.

وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلا بعد ما قال لا إله إلا الله وعظم النبي ﷺ ذلك لما أخبره وقال: «يا أسامة أقتته بعدما قال لا إله إلا الله؟» وكرر ذلك عليه حتى قال أسامة: تمنيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ!

ومع هذا لم يوجب عليه قودا، ولا دية، ولا كفارة، لأنه كان متاولا ظن جواز قتل ذلك القاتل لظنه أنه قاتلها تعوذا.

الأخوة باقية حتى مع الاقتتال :

فكهذا السلف قاتل بعضهم بعضا من أهل الجمل و صفيين وبجوههم، وكلهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات : ٩] فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتالهم، وبغى بعضهم على بعض : إخوة مؤمنون، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل .

ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالى بعضهم بعضا موالاة الدين، لا يعادون كمعاداة الكفار، فيقبل بعضهم شهادة بعض، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض ويتوارثون ويتناكحون ويتعامون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك .

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن البدعة، والاختلاف، وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٥٩] وقال النبي ﷺ : «عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة» وقال : «الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد» وقال : «الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم والذئب إنما يأخذ القصية والسائية من الغنم» .

فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلى معهم الجمعة والجماعة ويوالى المؤمنين ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالا أو غاويا، وامكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها، وإذا كان قادرا على أن يولى في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منعه، وإن لم يقدر على ذلك فالصلاة خلف الأعم بكتاب الله وسنة نبيه، الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء

فأعسمهم بالسنة، فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم سناً .

وإن كان فى هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره، كما هجر النبى ﷺ الثلاثة الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم . وأما إذا ولى غيره بغير إذنه وليس فى ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلاً وضلالاً، وكان قد رد بدعة ببدعة .

حتى إن المصلى الجمعة حلف الفاجر اختلف الناس فى إعادته الصلاة، وكرهها أكثرهم، حتى قال أحمد بن حنبل فى رواية عبدوس : من أعادها مهر مبتدع، وهذا أظهر القولين، لأن الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صدوا خلف أهل الفجور والبدع، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة^(١) . ا.هـ . كلام شيخ الإسلام .

هذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية بوضوح، منكر أشد الإنكار على من يكفرون الناس بذنوب أو خطأ، داعياً إلى التزام الجماعة وعدم الشذوذ عنها، ومجوزاً الصلاة وراء المبتدع .

ومع هذا نجد فيمن ينسبون أنفسهم إلى ابن تيمية من يجهل هذه الحقائق كلها، ومن يشهر سيف التكفير فى وجه كل من يخالفه فى رأى يرى أنه الحق، حتى إن من هؤلاء من كفروا طوائف كبيرة تتبعها جماهير غفيرة من الأمة كالأشاعرة، ومنهم من تناول على كبار العلماء والدعاة، وحكم بكفرهم، غير خائف أن ييؤ هو بذلك، كما أنذر بذلك الحديث الشريف .

كلمة نيرة للأشعرى نقلها البيهقى والذهبي :

قال الإمام الذهبي : « رأيت كلمة أعجبتنى وهى ثابتة رواها البيهقى، سمعت أبا حازم العبدري سمعت أزهري بن أحمد السرحسى يقول : لما قرب

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨٢/٣ - ٢٨٧) .

حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني فأتيته، فقال : أشهد على : أني لا أكفر أحدا من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات .

قال الذهبي : ونحن هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول : أنا لا أكفر أحدا من الأمة، ويقول : قال النبي ﷺ : « لا يحافظ على الرصوة إلا مؤمن » فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم ^(١) .

كلمة مضيئة لابن تيمية :

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية جملة من أئمة الكلام ونظار المسلمين منهم : أبو ذر الهروي، وأبو الوليد الباجي، وأبو جعفر السماي، والقاضي أبو بكر بن العربي، وأبو المعالي الجويني، ثم قال : « ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين، ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة، وهم فضلا عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام نوارمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك : منهم من يعضمهم، لما لهم من إحسان والفضائل، ومنهم من يذمهم، لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوسطها .

وهذا ليس محصورا بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله تعالى يتقبل من عباده المؤمنين الحسنات، ويتجاوز لهم عن السيئات ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر : ١٠]

(١) سير أعلام النبلاء ١٥ / ٨٨ والحديث صحيح أخرجه أحمد والدارمي

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ، وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطاه، تحقيقاً لدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صواباً بعد اجتهاده، وهو من البدع المخالفة للسنة، فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه هو من أصحابه، فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبعد الناس عن نور البوة وشمس الرسالة، الذي به يحصل الهدى والصواب، ويزول به عن القلوب الشك والارتباب. وبهذا تجد كثيراً من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الأصول ولوازمها، فيقولون القول الموافق للسنة، وينفون ما هو من لوازمه، غير ظانين أنه من لوازمه، ويقولون ما ينافية غير ظانين أنه ينافية، ويقولون بملزومات القول المنافي الذي ينافي ما أثبتوه من السنة، وربما كفروا من خالفهم هي القول المنافي وملزوماته، فيكون مضمون قولهم: أن يقولوا قولاً ويكفروا من يقوله، وهذا يوحد لكثير منهم في الحال الواحد، لعدم تغطيه لتناقض القولين، ويوجد في الحاليين، لاختلاف نظره واجتهاده^(١).

من كتاب (فقه الإثتلاف):

ويسرني أن أنقل هنا بعض فقرات من الكتاب القيم «فقه الإثتلاف» للباحث المنصف المتمرس «محمود الخازنذار»، من فصل الإعدار^(٢) بالاجتهاد والتأول قال حفظه الله:

المتأول مجتهد في لفظ النص: فهم منه وجهها من الوجوه التي يحتملها النص، فعمل بما فهمه، أو اعتقد ما فهمه، بناء على أنه مدلول النص عنده،

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٠٢ - ١٠٤).

(٢) اعذر إعداراً: بمعنى عذر عذراً.

والنص قد يحتمل معنى آخر، أو معانى أخرى، وقد يكون الصواب فى غير ما بدا للمتأول، غير أنه معذور، لوجود تفسير لديه تحتمله اللغة، وتدل عليه بعض القرائن... والمهم فى إعداره أنه لم ينطلق فى تصرفه عن هوى ولا عن مجازفة، إنما تراءى له بعد النظر فى النص.

أولاً: من أحكام المعذور بالاجتهاد:

(أ) دليل الإعذار بالتأول - من السنة - :

يستشهد العلماء على الإعذار بالتأول بأحاديث منها: حديث البخارى عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما قال: «بعث النبى ﷺ خالد بن الوليد رضى الله عنه إلى بنى جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صباناً، صباناً، فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودفع إلى كل رجل مما أسيره، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل مما أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيرى، ولا يقتل رجل من أصحابى أسيره، حتى قدمنا على النبى ﷺ فذكرناه، فرفع النبى ﷺ يديه فقال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد - مرتين - ..» (١).

والشاهد فيه: تأويل خالد تعبیرهم بلفظة صباناً بأنهم أنفوا من لفظة أسلمنا، ولم يقبلوا الانقياد، وهم إنما كانوا يقصدون إعلان الإسلام، فأخطأوا اللفظ. فأعذر الرسول ﷺ خالداً فلم يعاقبه، وتحمل ﷺ دية المقتولين كما فى إحدى الروايات (٢).

(ب) شروط الإعذار بالتأول:

والتأويل الذى يعذر المرء به، ذكر له ابن حجر قيدين - نقلاً عن العلماء:

(١) صحيح البخارى كتاب المغازى باب ٥٩ - الحديث ٤٣٣٩

(٢) انظر فتح البارى ٧٢/٨ كتاب المغازى - من شرح الباب ٥٩.

« قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله وليس يأثم، إذا كان تأويله سائغا في لسان العرب، وكان له وجه في العلم»^(١).

وأصاف بعضهم أن يكون أراد الحق بذلك التأويل.

وقد وقع التأول عند الصحابة وعند السلف، وكان المتأول يُخطأ ولا يؤثم، وقد ضرب ابن تيمية أمثلة لتأول السلف، قال بعدها: «فقد جرى ذلك وأمثاله من خيار السلف. فهؤلاء المتأولون المجتهدون غايتهم أنهم مخطئون»^(٢).

(ج) المخطئ بالتأول لا يكفر وإن كان قوله كفرا:

من يفقه الإصدار بالتأول يتمكن من إنصاف بعض الفرق الذين لم يكونوا أصحاب أهواء، وإن كانوا أهل بدعة. ولذلك لم يكفرهم أهل العلم، وإنما كفروا بعض مقالاتهم، ودون أن يكفروا كل من قال بها، إلا بعد قيام الحجة على المعين، يقول ابن تيمية: «فأما من كان في قلبه الإيمان برسول وما جاء به، وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلا.. ومن قال: إن الثنتين وسبعين فرقة، كل واحد منهم يكفر كفرا يقبل عن الملة، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم، بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة»^(٣).

(د) لا يجوز التكفير بالخطأ الاجتهادي:

ومن أكبر المصائب أن يتسلط الجهال على العلماء، يتتبعون هفواتهم، ويتصيدون أخطاءهم الاجتهادية، ليكفروهم بها. يقول ابن تيمية: «.. فإن تسلط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين لما يعتقدون أنهم أخطأوا فيه من الدين. وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض»^(٤).

(١) فتح الباري ٧٢/٨ كتاب استتابة المرتدين باب ٩.

(٢) الفتاوى ٧٥/٣٥. (٣) الفتاوى ٢١٧/٧ - ٢١٨.

(٤) الفتاوى ١٠٠/٣٥.

ثانيا : من دواعى الإعذار بالاجتهاد :

(أ) المتأول قد يخطئ فى فهم النص ولكنه لا يكذب :

فى الخلاف المشهور بين عبد الله بن عمر وعائشة رضى الله عنها فى تعذيب الميت ببكاء أهله عليه : كان اس عمر يشبهه ، والسيدة عائشة تنفيه ، غير أنها احتاطت لنفسها ، ألا يفهم السامعون أنها تكذب ابن عمر ، فحصرت المسألة فى احتمالين ينصفان المخالف ، وهما أن ابن عمر : إما نسى مناسبة الحديث ولذلك لم يقصره على مناسبه ، أو أنه أخطأ فى تأويله له ففهم منه غير المراد . فقد كان ابن عمر يقول : « لا تبكوا على موتاكم ، فإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » فقالت عائشة : « يعفر الله لابن عمر أما أنه لم يكذب ، ولكنه نسى أو أخطأ . . »^(١) فابن عمر تمسك بالنص .

(ب) قد يخطئ المجتهد . ويخطئ المنكر عليه ، وكلاهما مغفور له :

وإن الإنصاف ليقضى من الطرفين المجتهدين المتعارضين ألا يقعا فى الغلو المجحف : وذلك بألا يقطع الأول بصواب ما وصل إليه ، وألا يحصر الحق فيه ، وألا يقطع الطريق على إمكانية صواب الآخر . أما الثانى فبالا يبالغ فيه ، فى الإنكار على الأول ، وألا يؤثمه ، أو يتهمه ، أو يطعن فى علمه أو قصده . وحين لا تراعى هذه القواعد تقع الفتن ويسدر الإنصاف . يقول ابن تيمية - رحمه الله - : « . . . وهذا من أسباب فتن تقع بين الأمة ، فإن أقواما يقولون ويفعلون أمورا هم مجتهدون فيها ، وقد أخطأوا ، فتبلغ أقوام يظنون أنهم تعمدوا فيها الذنب ، أو يظنون أنهم لا يعذرون بالخطأ ، وهم أيضا مجتهدون مخطئون ، فيكون هذا مجتهدا مخطئا فى إنكاره ، والكل مغفور لهم . وقد يكون أحدهما مذنباً ، كما قد يكونان جميعاً مذنبين »^(٢) .

(١) موطأ مالك - أبواب الجناز ١١ / الحديث ٣١٨ - ٣١٩ .

(٢) الفتاوى ١٠ / ٥٤٦ - ٥٤٧ .

(ج) لا حق لمجتهد في ادعاء الصواب في جميع اجتهاداته :

ومن غير الإنصاف أن يدعى أحد من المجتهدين أنه توصل في كل المسائل إلى الصواب . يقول ابن تيمية : . . . لأن درك الصواب في جميع أعيان الأحكام إما متعذر أو متعسر^(١)

(د) لا يكون المخالف مخطئاً دوماً :

يذهب بعض العلماء إلى القول بأنه : لا أقطع بخطأ منازعي في مسائل الاجتهاد . وبعضهم : يقطع بخطئه . ويرى أحمد التفصيل ، واختار ابن تيمية ذلك ، على التفصيل التالي :

* إذا كان في المسألة حديث صحيح لا معارض له كان من أخذ بحديث ضعيف أو قول صحابي : مخطئاً . يقول القرضاوي : وقد يكون المعارض للحديث : نصاً آخر ، أو قاعدة شرعية ، أو مقصداً شرعياً يجب أن يراعى .

* وإذا كان فيها حديثان صحيحان يأخذ بالراجح ، ولا يخطيء من أخذ بالحديث الآخر المرجوح في نظره .

* إذا لم يكن فيها نص يجتهد برأيه ويقول : لا أدري أصبت الحق أم أخطأت ؟ . ولا يخطيء الآخر .

* إذا كان لكل منهما دليل حفي على الآخر عمل كل بدليله ، ولم يخطيء الآخر ، لعلمه بما ظهر له ، ولأنه فعل ما وجب عليه^(٢) .

(هـ) إغذار المجتهد وتوقع صوابه وخطأ معارضه :

هذا التوقع يعطى النفس فرصة لمراجعة الاجتهادات والآراء الراجحة لدينا ، فقد يبدى البحث والتنقيب أنها مرجوحة ، وقد نجد أن ما شددنا عليه النكير بالأمس ، أصبح الرأي المتبنى اليوم ، ولذلك يحتاج المنصف ألا يتعجل في الحكم ، وألا يبالغ في الإنكار ، وألا يغلو في المسائل الخلافية .

(١) الفتاوى ٢٠/٢٥٢ .

(٢) انظر الفتاوى ٢٠/٢٥٠ .

فى سياق ترجمة ابن قدامة المقدسى الحنبلى صاحب كتاب «المغنى» يقول أبو شامة فيه : « كان إماما علما فى العلم والعمل » - مع ما بينهما من خلاف فى مسائل العقيدة - إذ كان أبو شامة يستنكر أقوال الحنابلة فى الصفات ويرى فيها نوعا من التشبيه أو التجسيم، ويتابع أبو شامة فيقول : « لكن كلامه فى العقائد على الطريقة المشهورة عن أهل مذهبه، فسبحان من لم يوضح له الأمر فيها على جلالته فى العلم ومعرفته بمعانى الأخبار » ويعقب عليه الذهبى بقوله : « وهو أى ابن قدامة - وأمثاله متعجب منكم مع علمكم وذكائكم كيف قلتم . . . ! وكذا كل فرقة تتعجب من الأخرى، ولا عجب فى ذلك، ورجو لكل من بذل جهده فى طلب الحق أن يغفر له من هذه الأمة المرحومة » (١).

وفى ترجمة أبى حامد الغزالى أورد الذهبى أقوال الجارحين، والمعدلين، واختلاف العلماء فى تقويم الرجل وتقويم كتبه، إلى أن ختم ذلك بقوله : « وما زال العلماء يحتلفون، ويتكلم العالم فى العالم باجتهاده، وكل منهم معذور مأجور، ومن عاند أو خرق الإجماع، فهو مأزور، وإلى الله ترجع الأمور » (٢). إبقاء المرء لنفسه من احتمال خطئه تحدّ من شدته، وتفتح ذهنه للوصول إلى صواب المخالف، أو التوثق من صواب رأيه هو.

ثالثا : من مقتضيات عذر المجتهد :

١ - المخطئ والمصيب من المجتهدين مأجور :

أصل العذر بالاجتهاد من السنة قوله ﷺ : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » (٣).

٢ - إعدار المجتهد يقتضى عدم تأنيبه :

الإنصاف يستلزم احترام عقول الناس وأفهامهم، وعدم فرض وصاية على

(١) نزهة الفضلاء ١٥٥٠، السير ٢٢/١٦٥ - ١٧٣ من ترجمة ابن قدامة (ت ٦٢٠).

(٢) نزهة الفضلاء ١٣٥٦، السير ١٩/٣٢٢ - ٣٤٦ من ترجمة الغزالى (ت ٥٠٥).

(٣) صحيح البخارى كتاب الاعتصام - باب ٢١ - الحديث ٧٣٥٢.

طريقة تفكيرهم، فإن العقل الذى يحاول فهم النصوص، وفهم المراد منها، يبذل جهده للقرب من المصدر، والذى يملئ عليه رأيا، ويؤثمه مخالفته، إنما يبعده عن مصادر التلقى، ليُحِل محلها آراء الرجال، فلا تأثيم لمجتهد - وإن أخطأ - يقول ابن تيمية: «مذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم على المجتهد وإن أخطأ» (١).

٣ إعدار المجتهد لا يمنع مناصحته:

إعدار المجتهد وعدم تأثيمه ولو أخطأ لا يعنى تركه على خطئه، إن كنا نعلم الصواب فالصحيحة واحدة بشروطها، وبما لا يسىء إلى المصوح. يقول ابن تيمية: «يجب أن نبين الحق الذى يجب اتباعه، وإن كان فيه بيان خطأ من أخطأ من العلماء والأمرء» (٢).

ولكن الذى يتصدر لأداء النصيحة ينبغى أن يكون على يقين بوجه الصواب، عارفا بأوجه الخلاف فى المسألة، والنصوص الواردة فيها، ووجه الترجيح.

٤ - لا يَأْثِمُ إِنْ لَمْ يَصِبْ حَكَمَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا يَأْثِمُ إِنْ لَمْ يَجْتَهِدْ فِي إِصَابَتِهِ:

مبزة المجتهد أنه يبحث عن الحق، وهو الواجب عليه، لكن لس الواجب عليه ضمان الوصول إليه - فهذا لا يمكنه - فما كل من بحث وصل. ولا كل من وصل فى بعض الفرعيات يصل فى غيرها. ولا يقع فى حرج حين يعمل بما تبين له، وإنما الحرج فى أن يخالف أمرا علمه، أو يرتكب أمرا نهى عنه. يقول ابن تيمية: «والصحيح: ما قاله أحمد وغيره: أن عليه أن يجتهد، فالواجب عليه الاجتهاد، ولا يجب عليه إصابته فى الباطن إذا لم يكن قادرا عليه وإنما عليه أن يجتهد، فإن ترك الاجتهاد أثم» (٣).

(٢) الفتاوى ١٩/١٢٣.

(١) الفتاوى ١٩/١٢٣.

(٣) الفتاوى ٢٠/٢٧.

٥ - باستفراغ الجهد في طلب الحق يغفر للمجتهد الخطي:

سئل أبو سهل الصعلوكي عن تفسير أبي بكر القفال، فقال: قدسُهُ من وجه، ودنسه من وجه - أي دنسه من جهة نصره للاعتزال، يقول الذهبي: «الكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، ولعله رجع عنها، وقد يُغفر له باستفراغه الوسع في طلب الحق، ولا قوة إلا بالله»^(١).

٦ - إعذار المجتهد يقتضي التماس العذر له فيما نطنه خطأ فيه:

نقل عن الأسود بن يزيد أنه كان يصوم الدهر، وأشار الذهبي إلى أن الخبر المنقول عنه في ذلك صحيح غير أنه قال: «وكانه لم يبلغه النهي عن ذلك، أو تأول»^(٢). فالتمس له العذر بعدم سماعه لخبر النهي عن صوم الدهر، أو أنه سمعه ولم يفهم منه التحريم.

٧ - إعذار المجتهد يقتضي صفاء القلب معه - إن خالفنا -:

إن التماس العذر لمخالف، وتوقع الخير فيه بأنه إنما أورد الصواب، ولكنه ربما أخطأ طريقه، أو لم يتبين له، أو تبين له شيء وصرفه عنه تأويل معي. . هذا الالتماس للأعذار يجعل القلوب صافية، والنفوس متألفة.

حين ذكرت السيدة عائشة - رضي الله عنها - أمام علي - رضي الله عنه - قال عنها: «خليلة رسول الله ﷺ» وذلك بعد الذي كان بينهما في رقعة الجمل. ويقول الذهبي: «وهذا يقوله أمير المؤمنين في حق عائشة مع ما وقع بينهما، فرضى الله عنهما. لا ريب أن عائشة ندمت ندامة كلية على مسيرها إلى البصرة، وحضورها يوم الجمل، وما ظننت أن الأمر يبلغ ما بلغ»^(٣).

(١) نزهة الفضلاء ١١٧٨، السير ١٦ / ٢٨٣ - ٢٨٥ من ترجمة القفال الشاشي.

(٢) نزهة الفضلاء ٣٣٠، السير ٤ / ٥٠ - ٥٣ من ترجمة الأسود بن يزيد (ت ٧٥) أدرك الجاهلية والإسلام.

(٣) نزهة الفضلاء ١٢٩، السير ٢ / ١٣٥ - ٢٠١ من ترجمة عائشة رضي الله عنها (ت ٥٧).

رابعاً : من حقوق المذدور بالاجتهاد :

١ - اعتقاد أن المجتهد لا يترك سنة صحيحة إلا لعذر :

أول ما يُذكر في هذا المجال أعذار المجتهدين بترك العمل بالنسبة في بعض الأحكام، وأسباب هذا الترك . يقول ابن تيمية : « ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته، دقيق ولا جليل . . . ولكن إذا وُجد لواحد منهم قول، قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه . وجميع الأعذار ثلاثة أصناف : أحدها : عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله . والثاني : عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول . الثالث : اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ » (١) .

وقد أفاض ابن تيمية حول هذا المعنى في رسالته : « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » وذكر نحواً من عشرين عذراً للأئمة إن خالفوا حديثاً صحيحاً . ذكر منها : « مثال أن يكون أحدهم لم يبلغه الحديث، أو بلغه من وجه لم يثق به، أو لم يعتقد دلالة على الحكم، أو اعتقد أن ذلك الدليل قد عارضه ما هو أقوى منه كالناسخ، أو ما يدل على النسخ، وأمثال ذلك، والأعذار يكون العالم في بعضها مصيباً فيكون له أجران، ويكون في بعضها مخطئاً بعد اجتهاده فيثاب على اجتهاده وخطؤه مغفور له . . » (٢) .

٢ - إذا صدر من مجتهد ما يثير الاعتراض حمل على حسن القصد :

إذا قد يفعل المرء الفعل أو يقول القول، ويتبادر إلى الذهن من فعله أو قوله مطعن في دينه، فالواجب علينا أن نستفسر عن التعليل عند المخالف، قبل المبادرة إلى إطلاق أحكام التفسير أو التكفير أو التبديع أو التجهيل .

كان ابن حبان يقول : « النبوة : العلم والعمل » فحكموا عليه بالزندقة، وهجروه، وكتبوا فيه إلى الخليفة، فكتب بقتله . وذلك أنهم ظنوا أنه يقصد أن

(١) الفتاوى ٢٠ / ٢٣٢ .

(٢) الفتاوى ٢٠ / ٣٠٥ .

النسوة يمكن اكتسابها، وإنما هي اصطفاء من الله، يقول الذهبي: « وابن حبان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعى فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يطلقها المسلم، ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه » ووضح بأنه لم يرد حصر النبوة بالعلم والعمل، وإنما أراد إبراز أكمل صفات النبي . . . وأما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، فهذا كفر، ولا يريد أبو حاتم - ابن حبان - أصلاً، وحاشاه^(١).

٣ - من حق المجتهد المخطئ ألا يُوبخ، ولا نفتدى به - وإن عذرناه - :

الإعذار تلمس العذر لمن عرف بالعلم والصلاح لبيان تبرير ما قاله أو عمله من وجهة نظره. وقد رجع كثير من العلماء عن اجتهادات خاطئة كانوا قد رأوها، ولكن أتباعهم استمروا عليها من بعدهم مع تراجعهم هم عنها. ولو ردت إلى الواحد منهم روحه لاستنكر ما هم عليه من اتباعه في خطأ رجع عنه، أو ثبتت النصوص الصحيحة بخلافه. كما أن من لوازم الإعذار عدم توبيخ المخطئ فيما رأى باجتهاده.

نقل عن وكيع - على فضله عمله - أنه كان يصوم الدهر، وأنه كان يختم القرآن كل ليلة، وأنه كان يشرب النبيذ الكوفي، فعلق الذهبي: « هذه عبادة يخضع لها - صوم الدهر، والختم يومياً - ولكنها من مثل إمام من الأئمة الأثرية مفضولة، قد صح نهيه عليه السلام عن صوم الدهر، وصح أنه نهى أن يُقرأ القرآن في أقل من ثلاث، والدين يسر، ومتابعة السنة الأولى به، فرضى الله عن وكيع، وأين مثل وكيع؟! ومع هذا فكان ملازماً لشرب النبيذ الكوفة الذي يُسكر الإكثار منه، فكان متأولاً بشربه، ولو تركه تورعاً، لكان أولى به، فإن من توقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه، وقد صح النهي والتحريم للنبيذ المذكور » وختم بقاعدة ذهبية كرر معناها كثير من المجتهدين: « وكل يؤخذ من قوله

(١) نزهة الفضلاء ١١٥٢، السير ٩٢/١٦ - ١٠٤ من ترجمة ابن حبان (ت ٣٥٤).

ويترك، فلا قدوة في خطأ العالم، نعم ولا يُوبخ بما فعل باجتهاد، نسأل الله له
المسامحة» (١).

٤ - من حق المجتهد المخطيء عدم إغفال محاسنه :

إن من الظلم في التعامل مع صاحب هفوة أو اجتهاد خاطيء تغافل ما له
من عمر مديد في خدمة دين الله، ومن مراقف جريئة في الأمر بالمعروف، ومن
مصنفات نافعة، ومن طلاب انتشروا في الآفاق دعاء ومعلمين . . . ومن انظم
إغفال بحر حسناته عند التعرض لهفواته، بينما كان المصنفون يقولون : وله
هفوات تضيع في بحر حسناته .

في الترجمة لابن عبد البر أثنى عليه الذهبي ثناء حسنا بأنه كان في أصول
الديانة على مذهب السلف، وأنه : « كان إماما ديننا ثقة، متقنا، علامة، متبحرا،
صاحب سنة واتساع، كان أولا أثريا ظاهريا فيما قبل، ثم تحول مالكيا مع ميل بين
إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا يُنكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة
المجتهدين » .

ويتابع الذهبي مثنيا على ابن عبد البر : « ومن نظر في مصنفاته، بان له
مزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن، وكل أحد يؤخذ من قوله
ويترك إلا رسول الله ﷺ . ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي أن ننسى
محاسنه، ونعطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه » (٢).

قواعد إنصاف أهل القبلة :

أولا : ما ثبت بيقين لا ينفي إلا بيقين :

١ - لا يخرج من الملة إلا بتوافر الشروط وانتفاء الموانع :

من حق الأخ المسلم ممن يكون من « أمة الإجابة » أو « من أهل القبلة » من

(١) نزعة المصلاء ٦٩٦ - ٦٩٧، السير ٩/ ١٤٠ - ١٦٨ من ترجمة وكيع بن الجراح (ت ١٩٧).

(٢) نزعة الفضلاء ١٢٦٩، السير ١٨/ ١٥٣ - ١٦٣ من ترجمة ابن عبد البر (ت ٤٦٣).

أية فرقة من الفرق التي تفترق عليها الأمة، من حق المؤمن طالما علم إيمانه بيقين - وهو الطاهر الذي نتعبد بالاحذ به - ألا يحكم عليه بالخروج من الإيمان إلا بيقين قاطع، فمسألة الحكم بكفره أو رده يُحتاط فيها لخطورتها، بالبناء على يقين يظهر لنا بما ينقض الإيمان ولا يحتمل أية شبهة أو عذر، بحيث تكون قد توافرت في حقه كل الشروط المخرجة من الملة، وانتعت في حقه كل المواع التي قد تمنع القطع بالتكفير.

٢ - الخطأ في الحكم بالإيمان أهون من الحكم بالكفر .

كان أئمة أهل السنة - رحمهم الله - يراعون أن الله لا يحاسبنا لو اجتهدنا وأخطأنا في الحكم على إنسان معين بأنه ما زال مؤمنا - والله يعلم أنه كافر بينما نحاسب ونأثم وترد علينا كلمة الكفر لو أخطأنا في الحكم بالكفر دون التزام ضوابطه - إن تبين بعد ذلك أن الرجل مؤمن على خلاف ما قلنا - فالخطأ في إثبات الإيمان للمرء أصلا أهون من الخطأ في نفيه . وهذا لا يعنى أبدا التردد في الحكم بالكفر على من ظهر منه الكفر بيقين، ويجاهر بذلك بلسانه، ويعمل أعمالا كفرية، وقامت عليه الحجة ولم يبق له أى شبهة أو عذر .

ثانيا : أهل العلم قد يخطئون ولكن لا يتسرعون بالتكفير :

يحذر ابن أبي العز في شرحه للعقيدة الطحاوية من الانزلاق إلى غلو الخوارج بالتكفير بالذنوب أو غلو المرجئة بقولهم لا يضر مع الإيمان ذنب فيقول : « وهنا يظهر غلط الفريقين، فإنه من كفر كل من قال القول المبتدع في الباطن، يلزمه أن يكفر أقواما ليسوا في الباطن منافقين، بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله، ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين .

١ - لا يكفر المؤمن بكل ذنب أو بكل بدعة :

في توضيح ابن تيمية لأصول أهل السنة في بيان معنى الإيمان الشامل لقول اللسان وعمل القلب والجوارح . يقول متحدثا عن أهل السنة : « وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج، بل الأخوة

الإيمانية ثابتة مع المعاصي. . ولا يسلبون الفاسق المني اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار»^(١).

ويلحق بذلك تكفير الجاحد لمعلوم من الدين بالضرورة، ويعذر الجاهل إلا إن جحد بعد العلم، ويكفر المستحل لما حرم الله.

ويضع لها ابن تيمية قاعدة: «لا يُجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا بدعة ابتدعها - ولو دعا الناس إليها - كافرا في الباطن، إلا إذا كان منافقا. فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلا»^(٢) واستشهد بأن الصحابة لم يكفروا الخوارج رغم ظهور بدعتهم وقتالهم للامة.

وبشان النصوص الشرعية التي وردت بشأن بعض المعاصي وسمتها كفرا أو شركا، يقول أبو عبيد القاسم بن سلام: «وأما الآثار والمرويات بذكر الكفر والشرك ووجوبهما بالمعاصي، فإن معناها عندنا: ليست تثبت على أهلها كفرا ولا شركا يزيلان الإيمان عن صاحبه، وإنما وجوها: أنها من الأخلاق والسنن التي عليها الكفار والمشركون»^(٣).

في مسائل الاجتهاد لا تأثيم ولا هجران:

ومن حق المسلم على أخيه حين يختلفان في حكم فقهي لاجتهادين مختلفين في المسألة ألا يتهاجرا وألا يتقاذفا التأثيم. يقول ابن تيمية: «مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم يُنكر عليه ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم يسكر عليه، فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به، وإلا فلد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان أرجح القولين»^(٤).

وفي موضع آخر يُلخصها في صورة قاعدة: «... لو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا، لم يبق بين المسلمين عصمة ولا اخوة»^(٥).

(٢) الفتاوى ٢١٧/٧.

(١) المتاوى ١٥١/٣.

(٣) الإيمان ص ٩٣ وينظر كتاب الصلاة لابن القيم ص ٥٣ - ٥٤.

(٥) الفتاوى ١٧٣/٢٤.

(٤) المتاوى ٢٥٧/٢٠.

٣ - إذا لزم الهجر فإنما هو للتأديب لا للإتلاف :

وحتى حين يُهجر من فعل ما يستوجب الهجر يُهجر بحيث يكون الهجران دواء له يحقق الشفاء، ويُراعى حق المهجور بالقدر اللازم من الهجر وبالكيفية اللازمة بحيث لا ينقلب الأمر إلى ضد المقصود، وفي ذلك يقول ابن القيم: . . . ويكون هجرانه له دواء بحيث لا يضعف عن حصول الشفاء، ولا يزيد في الكمية عليه فيهلكه، إذ المراد تأديبه لا إتلافه^(١).

الفرد المسلم تدور عقوبته مع ما يحقق مصلحته حتى وهو يعاقب بالهجر أو بغيره إنصافاً لحق الإسلام الذي يجمعنا به يقول ابن تيمية: . . . بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف. ولهذا كان النبي ﷺ يتألف قوماً ويهجر آخرين. . .^(٢).

إذ أن المستحق للهجر ويهجر لينزجر ويصلح حاله ويتأدب. فإن كانت المفسدة بالهجر أكبر فلا يهجره.

ثالثاً: الأخذ بالظاهر والله يتولى السرائر:

١ - العبرة بالظاهر - وإن كان الباطل خلافه - :

ولقد أقامت الشريعة أحكامها في الدنيا على ظواهر الناس، لأن الغيب وخفايا القلوب لا يعلمها إلا الله ولم نكلف بما لا نطيق. فمن أظهر لنا الإسلام وإن لم يكن في قلبه إيمان نحن مضطرون ومأمورون أن نعامله بما ظهر لنا منه، فله ما للمسلم وعليه ما على المسلم، وحكمه عند الله في الآخرة بما علمه الله من شأنه، وهذا معنى قوله ﷺ في كلمة لا إله إلا الله: . . . فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله^(٣).

وتشهد لذلك قصة الرجل الذي قال للرسول ﷺ بعد أن راجعه في الزكاة:

(٢) العتاوى ٢٨ / ٢٠٦.

(١) زاد المعاد ٣ / ٢٠.

(٣) صحيح البخارى - كتاب الزكاة باب ١ - الحديث ١٣٩٩.

اتق الله . فاستأذن خالد رضى الله عنه فى ضرب عنقه : فقال ﷺ : « لعله أن يكون يصلى » . فقال خالد : وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس فى قلبه . قال ﷺ : « إني لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم »^(١) .

٢- أحكام الدنيا على ظاهر الإسلام :

إنصاف أهل القبلة تأخذه من قول رسول الله ﷺ : « من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذى له ذمة الله وذمة رسوله »^(٢) .

يقول ابن حجر فيما يستفاد من الحديث : « . . وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك »^(٣) .

ويقول ابن تيمية فيمن يشهد شهادة الإسلام وعصم دمه واستحق الموالاة : « . . ثم إن كان ذلك من قلبه فقد دخل الإيمان ، وإن قاله بلسانه دون قلبه فهو فى ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان »^(٤) .

٣ - إجراء الأحكام على ظاهر الناس لا على قناعتنا القلبية :

سدت الشريعة الباب على من يريد أن يدعى على أحد بالسفاق فتراق الدماء بغير حق . فربطت الأمر بالظاهر الذى بعصم الدم ، يقول الشاطبى : « فإن سيد الشر مع إعلامه بالروحى يجرى الأمور على ضواهرها فى المنافقين وغيرهم ، وإن علم بواطن أحوالهم » . وضرب مثلاً يؤكد به هذ القاعدة فى مسألة « البينة على المدعى » وإن تيقن قلبيا من صدق المدعى فلا بد لنا من البينة الظاهرة ، وقد يفوت الصادق حقه لا لعدم صدق الباطن وإنما لا فتقاده البينة الظاهرة . يقول الشاطبى : « ولم يستثن من ذلك أحد حتى أن رسول الله ﷺ احتاج فى ذلك إلى البينة فقال ' من يشهد لي ؟ حتى شهد له حزيمة بن ثابت فجعلها الله شهادتين ،

(١) صحيح البخارى كتاب المغازى باب ٦٢ - الحديث ٤٣٥١ .

(٢) صحيح البخارى - كتاب الصلاة - باب ٢٨ - الحديث ٣٩١ .

(٣) فتح البارى ١/ ٦٥٤ من شرح الحديث ٣٩١ .

(٤) نفلا عن تيسير العزيز الحميد ص ١٢٧ .

فما ظنك بآحاد الأمة، فلو ادعى أكذب الناس على أصلح الناس لكانت السيرة على المدعى واليمين على من أنكره^(١).

٤ - أحكام الدنيا والآخرة قد تتطابق أو لا تتطابق :

قد نعذر إنساناً بما ظهر لنا من جهله أو بما أبدى لنا من تأويله أو شبهته . . . فنحكم بالظاهر، وقد يكون عند الله غير معدور إذا علم الله كذبه فيما يدعى من الجهل أو الشبهة أو التأول . فليس كل من نعذره يمكن أن يكون عند الله كذلك . ولا كل من لم نقبل له عذراً وحكماً بتبديعه أو تفسيقه أو تكفيره يكون عند الله كذلك فأحكام الدنيا قد تتطابق أحكام الآخرة وقد لا تطبقها . وهذا لا يهمنا ما دما غير مطالبين إلا بالتعامل مع الظاهر . غير أن الشخص المتحايل يعرف نفسه كما قال الشاطبي : « . . . لأن اتباع الهوى أمر باطن فلا يعرفه غير صاحبه إذا لم يعالط نفسه إلا أن يكون عليها دليل خارجي »^(٢).

• التكفير بما يظهر من قول أو فعل أو إقرار :

وباعتبار أن الكفر أمر يشأ عن اعتقاد القلوب، ولأن البشر لا اطلاع لهم على خفايا القلوب . فإنه لم يبق دليل سوى إقرار اللسان بالكفر، أو فعل الجوارح لما هو كفر . يقول ابن رشد : « فمن ظهر منه ما يدل على الكفر حكم له بأحكام الكفر، ومن ظهر منه ما يدل على الإيمان حكم له بأحكام الإيمان . ويدل على الكفر وجهان باتفاق : أحدهما أن يقر على نفسه بالكفر، والثاني أن يفعل فعلاً أو يقول قولاً قد ورد السمع والتوقيف بأنه لا يقع إلا من كافر »^(٣).

(١) الموافقات ٢ / ٢٧١ . (٢) الاعتصام ٢ / ٧٣٧ من طبعة سليم الهلالي .

(٣) البيان والتحصيل ١٦ / ٣٦٤ .

الأصل التاسع

الاشتغال بالبناء والعمل لا بالتكلف والجدل

الاصـل التاسع

(الاشتغال بالبناء والعمل لا بالتكلف والجدل)

قال حسن البناء :

« وكل مسألة لا ينبغي عليها عمل، فالخوض فيها من التكلف الذى نهينا عنه شرعا، ومن ذلك : كثرة التفريعات للأحكام التى لم تقع، والخوض فى معانى الآيات القرآنية التى لم يصل إليها العلم بعد، والكلام فى المفاضلة بين الأصحاب رضوان الله عليهم وما شجر بينهم من خلاف، ولكل منهم فضل صحبته، وجزاء نيته، وفى التأول مندوحة » .

إيجابية حسن البناء :

كان حسن البناء رجلا له من اسمه نصيب كبير، فقد كان شخصية إيجابية بناءة، همه أن يبني وينشئ، لا أن يهدم ويدمر. وكذلك أراد لأنصاره وأتباعه أن يكونوا بنائين لا هدامين. ولهذا وجههم إلى العطاء والعمل لا إلى المراء والجدل، ورباهم على الإيجابية لا السلبية، وعلى أن يكونوا فعّالين لا قوالين. حتى لا يدخلوا تحت من ذمهم الله تعالى بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ * إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بَنِيَانٌ مَرْصُورُونَ ﴾ [الصف : ٢ - ٤] .

كان يعرف قيمة الوقت، ويغالى به، حتى إنه كتب فى أحد أحاديث الجمعة مقالا بعنوان (الوقت هو الحياة) معترضا على من يقول : الوقت من ذهب، مبينا أن الوقت أغلى من الذهب، ومن الماس، ومن كل جوهر ثمين. فإن الوقت هو الحياة، وهل حياة الإنسان إلا الوقت الذى يمضيه من مهده إلى لحدّه، ومن ساعة الميلاد إلى ساعة الوفاة؟ وبدد بالذين يتسلون بقتل أوقاتهم، وما يدرى المسكين أنه حين يقتل وقته إنما يقتل نفسه !

لهذا لا ينبغي أن يضيع الإنسان وقته - أو حياته - سدى، ولا يفتنمه فيما

ينفعه من علم أو عمل صالح في الدنيا والآخرة. ولا سيما أن الله تعالى سائل كل امرئ يوم القيامة عن عمره فيم أفناه؟ وعن شبابه فيم أبلاه؟ فعليه أن يضمن بعمره النفس أن يضيع إلا فيما ينفع.

ولا نعجب إذا جعل الشيخ البنا من (وصايا العشر) التي أوصى بها إخوانه وأبناءه: الواجبات أكثر من الأوقات، فعاون غيرك على الانتفاع بوقته، وإذا كانت لك حاجة فأوجز في قضائها.

وكان دائم التحذير من الجدل العقيم أو السوفسطائي، الذي ليس وراءه بيان لحق، ولا كشف لباطل، أو حل لمشكلة، أو تقارب في المواقف، لكن وراءه إغفار الصدور، وإثارة الفتن، واستمرار الصراع، وكثيرا ما كان الإمام البنا يذكر بالحديث الشريف الذي رواه أبو أمامة عن النبي ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل»^(١).

ومن هنا حذر في هذا الأصل من أصوله العشرين من الخوض في المسائل التي لا يبنى عليها عمل، ولا يترتب عليها أثر إيجابي في دين الإنسان أو دنياه، إلا ما تأكله من أوقات، وما قد تتركه من حزارات، أو تفريق بين الأفراد والجماعات.

ولهذا قال: «كل مسألة لا يبنى عليها عمل، فالخوص فيها من التكلف الذي بهينا عنه شرعا».

يشير إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] وقد روى أن سيدنا عمر رضي الله عنه كان يمشي في طريق، فسقط عليه ماء من الميزاب (ماسورة السطح) وكان معه رفيق أصابه الماء أيضا، فقال رفيق عمر: يا صاحب الميزاب! ماؤك طاهر أم نجس؟ فقال عمر: يا صاحب الميزاب، لا نخبرنا، فقد بهينا عن التكلف!

(١) روه الترمذي في التفسير (٣٢٥٠) وقال. حسن صحيح، وابن ماجه في المقدمة (٤٨) ولحاكم في المستدرک: (٤٤٧/٢، ٤٤٨) وصححه ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٥٦٣٣).

وله وقائع ومواقف كثيرة من هذا النوع . كلها ضد التكلف وروى عنه البخارى فى صحيحه بهينا عن التكلف (١) .
الشاطبى يقرر هذا الأصل بجلاء :

وهذا الأصل مقتبس بوضوح وصراحة من (الموافقات) للإمام أبى إسحاق الشاطبى رحمه الله . ويبدو أن الأستاذ البنا - عليه رحمة الله - قد قرأ (الموافقات) ومضممها جيدا ، واستفاد منها فى هذه الأصول فى أكثر من موضع ، كما أشرنا إلى ذلك فى حديثنا عن الأصل الخامس المتعلق بـ (السياسة الشرعية) وإن الأصل فى العبادات التعبد والالتزام بالنص دون النظر إلى العلل والمعانى ، كما أن الأصل فى العادات والمعاملات النظر إلى العلل والمقاصد .

ولا غرو أن نعود إلى (الموافقات) لنأخذ منها الأدلة التى ذكرها الشاطبى وفصلها ، لتفعيد هذه القاعدة ، وتاصيل هذا الأصل .
يقول رحمه الله فى (المقدمة الخامسة) :

(كل مسألة لا يبنى عليها عمل فالخصوص فيها خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعى ، وأعنى بالعمل : عمل القلب وعمل الجوارح من حيث هو مطلوب شرعا .

والدليل على ذلك استقراء الشريعة : فإننا رأينا الشارع يعرض عما لا يفيد عملا مكلفا به . وفى القرآن الكريم : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٨٩] فوقع الجواب بما يتعلق به العمل ، إعراضا عما قصده السائل من السؤال عن الهلال : لم يبدو فى أول الشهر دقيقا كالخيط ثم يمتلئ حتى يصير بدرا ثم يعود إلى حالته الأولى ؟ ثم قال : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ [البقرة: ١٨٩] بناء على تأويل من تأول أن الآية كلها نزلت فى هذا المعنى ، فكان من جملة الجواب : أن هذا السؤال - فى التمثيل - إتيان للبيوت من ظهورها ، والبر إنما هو التقوى لا العلم بهذه الأمور التى لا تفيد نفعا فى التكليف ولا تجر إليه .

(١) رواه البخارى فى كتاب (الاعتصام بالكتاب والسنة) باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلف مالا يعنيه ، الحديث (٧٢٩٣) .

وقال تعالى - بعد سؤالهم عن الساعة: أيا نمرساها؟ : ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهُ﴾ [الزمر: ٤٣] أى إن السؤال عن هذا سؤال عما لا يعنى، إذ يكفى من علمها أنه لا بد منها، ولذلك لما سئل عليه الصلاة والسلام عن الساعة قال للسائل: «ما أعددت لها»^(١) إعرافا عن صريح سؤاله إلى ما يتعلق بها مما فيه فائدة، ولم يجبه عما سأل.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] نزلت في رجل سأل: من أبى؟ روى أنه عليه السلام قام يوما يُعرف الغضب في وجهه فقال: لا تسألوني عن شيء إلا أنباتكم. فقام رجل فقال: يا رسول الله من أبى؟ قال: أبوك حذافة. فنزلت^(٢). وفي البابين روايات أخر.

وقال ابن عباس - في سؤال بنى إسرائيل عن صفات البقرة - : لو ذبحوا بقرة ما لأجزأتهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم. هذا يبين أن سؤالهم لم يكن فيه فائدة.

وعلى هذا المعنى يحرى الكلام في الآية قبلها عند من روى أن الآية نزلت فيمن سأل: أحجنا هذا لعامنا أم للأبد؟ فقال عليه السلام: «للأبد». ولو قلت «نعم» لوجب. وفي بعض رواياته «فذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم أنبياءهم» الحديث^(٣). وإنما سؤالهم هنا زيادة لا فائدة عمل فيها، لأنهم لو سكتوا لم يقفوا عن عمل، فصار السؤال لا فائدة فيه. ومن هنا نهى عليه السلام عن «قيل وقال وكثرة السؤال»^(٤) لأنه مظنة السؤال عما لا يفيد.

وقد سأل جبريل عن الساعة فقال: «ما المسؤول عنها بأعند من السائل»^(٥)

(١) متفق عليه من حديث انس. انظر اللؤلؤ والمرجان (١٦٩٣).

(٢) متفق عليه من حديث انس وأبى موسى. المصدر السابق (١٥٢٢ - ١٥٢٤).

(٣) متفق عليه عن أبى هريرة. اللؤلؤ والمرجان (٨٤٦).

(٤) متفق عليه عن المعيرة بن شعبه. اللؤلؤ والمرجان (١١١٧).

(٥) متفق عليه عن أبى هريرة.

فأخبره أن ليس عنده من ذلك علم، وذلك يبين أن السؤال عنها لا يتعلق به تكليف.

ولما كان ينبغي عسى ظهور أمارتها الحذر منها ومن الوقوع في الأفعال التي هي من أماراتها، والرجوع إلى الله عندها، أخبره بذلك، ثم ختم عليه السلام ذلك الحديث بتعريفه عمر أن جبريل أتاهم ليعلمهم دينهم. فصيح إذن أن من جملة دينهم في فصل السؤال عن الساعة أنه مما لا يجب العلم به.

وقال: «إن أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله»^(١)، وهو مما نحن فيه، فإنه إذا لم يسأل لم يحرم فما فائدة السؤال عنه بالنسبة إلى العمل؟

وقرأ عمر بن الخطاب (وفاكهة وأبا) عبس: وقال هذه الفاكهة فما الأب؟ ثم قال: نهينا عن التكلف.

وفي القرآن الكريم: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] وهذا بحسب الظاهر يفيد أنهم لم يجابوا، وأن هذا مما لا يحتاج إليه في التكليف.

وروى أن أصحاب النبي ﷺ ملأوا ملة فقالوا: يا رسول الله حدثنا. فأنزل الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣] وهو كالنص في الرد عليهم فيما سألوا، وأنه لا ينبغي السؤال إلا فيما يفيد في التعبد لله، ثم ملأوا ملة فقالوا حدثنا حديثاً فوق الحديث ودون القرآن، فنزلت سورة يوسف^(٢) انظر الحديث في فضائل القرآن لأبي عبيد.

وتأمل خبر عمر بن الخطاب مع ضبيع^(٣) في سؤاله الناس عن أشياء من القرآن لا ينبغي عليها حكم تكليفي، وتاديب عمر له.

(١) متفق عليه عن سعد. المصدر السابق (١٥٢١).

(٢) ولكن سورة يوسف من القرآن نفسه، وليست شيئاً دون القرآن ولهذا قال في أولها: ﴿أَتْلُو تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون ﴿[يوسف: ١-٢]. المؤلف.

(٣) في بعض الروايات ضبط بأنه (ضبيغ بن عجل).

وقد سأل ابن الكواء على بن أبي طالب عن (الذرايات ذروا فالحاملات
وقرا) الخ فقال له على: ويلك! سل تفقها ولا تسأل تعنتا، ثم أجابه، فقال له ابن
الكواء: أفرأيت السواد الذي في القمر؟ فقال: أعمى سأل عن عمياء، ثم أجابه،
ثم سأل عن أشياء، وفي الحديث طول.

وقد كان مالك بن أنس يكره الكلام فيما ليس تحته عمل، ويحكي
كراهيته.

أوجه استحسان هذا الأصل:

وبيان الاستحسان فيه من عدة أوجه متعددة ذكرها الشاطبي:

١- منها أنه شغل عما يعنى من أمر التكليف الذي طوّقه المكلف بما لا
يعنى، إذ لا ينسنى على ذلك فائدة لا في الدنيا ولا في الآخرة، أما في الآخرة فإنه
يُسأل عما أمر به أو نهى عنه، وأما في الدنيا فإن علمه بما علم من ذلك لا يزيده
في تدبير رزقه ولا ينقصه، وأما اللذة الحاصلة عنه في الحال، فلا تفي مشقة
اكتسابها وتعب طلبها بلذة حصولها. وإن فرض أن فيه فائدة في الدنيا فمن
شرط كونها فائدة شهادة الشرع لها بذلك، وكم من لذة وفائدة يعدها الإنسان
كذلك، وليست في أحكام الشرع إلا على انضد، كالزنى، وشرب الخمر، وسائر
وجوه الفسق والمعاصي التي يتعلق بها غرض عاجل. فإذا قطع الزمان فيما لا
يعنى ثمرة في الدارين، مع تعطيل ما يُحصى الثمرة، من فعل مالا ينبغي.

٢- ومنها أن الشرع قد جاء ببيان ما تصلح به أحوال العبد في الدنيا
والآخرة على أتم الوجوه وأكملها، فما خرج عن ذلك قد يظن أنه على خلاف
ذلك، وهو مشاهد في التجربة العادية: فإن عامة المشتغلين بالعلوم التي لا تتعلق
بها ثمرة تكليفية، تدخل عليهم فيها الفتنة والخروج عن الصراط المستقيم،
ويشور بينهم الخلاف والنزاع المؤدى إلى التقاطع والتدابير والتعصب، حتى تفرقوا
شيعا. وإذا فعلوا ذلك خرجوا عن السنة، ولم يكن أصل التفرق إلا بهذا السبب،
حيث تركوا الاقتصار على العلم على ما يعنى، وخرجوا إلى ما لا يعنى، فذلك

فتنة على المتعلم والعالم، وإعراض الشارع - مع حصول السؤال - عن الجواب من أوضح الأدلة على أن اتباع مثله من العلم فتنة أو تعطيل للزمان في غير تحصيل .
٣- ومنها أن تتبع النظر في كل شيء تطلب علمه، من شأن الفلاسفة الذين يتسراً المسلمون منهم، ولم يكونوا كذلك إلا بتعلقهم بما يخالف السنة . فاتباعهم في نحلة هذا شأنها خطأ عظيم، وانحراف عن الجادة^(١) . ووجوه عدم الاستحسان كثيرة .

اعتراض وجوابه :

قال الشاطبي :

فإن قيل : العلم محبوب على الجملة، ومطلوب على الإطلاق، وقد جاء الطلب فيه على صيغ العموم والإطلاق، فينتظم صيغة كل علم، ومن جملة العلوم ما يتعلق به عمل، وما لا يتعلق به عمل، فنخصيص أحد النوعين بالاستحسان دون الآخر تحكم .

وأيضاً فقد قال العلماء : إن تعلم كل علم فرض كفاية، كالسحر والطلسمات وغيرها من العلوم البعيدة الغرض عن العمل، فما ظنك بما قرب منه كالحساب والهندسة وشبه ذلك ؟

وأيضاً فعلم التفسير من جملة العلوم المطلوبة، وقد لا ينبنى عليه عمل . وتأمل حكاية الفخر الرازي : أن بعض العلماء مر بيهودي وبين يديه مسلم يقرأ عليه علم هيئة العالم، فسأل اليهودي عما يقرأ عليه . فقال له : أنا أفسر له آية من كتاب الله . فسأله ما هي ؟ وهو متعجب . فقال : قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ﴾ [ق : ٦] قال اليهودي : فانا أبين له كيفية بنائها وتزيينها . فاستحسن ذلك العالم منه . هذا معنى الحكاية لا لفظها .

وأيضاً فإن قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا

(١) ليس كل ما كان يسمى (فلسفة) قديماً : مذموماً، فبعضه يدحل اليوم في دائرة (العلوم) مثل الميزياء والفلك والكيمياء والرياضيات وغيرها، وهي التي أدت إلى ارتقاء الحضارة المادية، وسيطرتها على الطبيعة إلى حد كبير إنما الذي ينكر منها هو الغلو في الجانب الميتافيزيقي (ما وراء الحس) دون أن تملك أدواته لا من وحى ولا من تجربة .

خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ﴿[الأعراف: ١٨٥]﴾ يشمل كل علم ظهر في الوجود من معقول أو منقول، مكتسب أو موهوب، وأشباهاها من الآيات.

ويزعم الفلاسفة أن حقيقة الفلسفة إنما هي النظر في الموجودات على الإطلاق، من حيث تدل على صانعها، ومعلوم طلب النظر في الدلائل والمخلوقات. فهذه وجوه تدل على عموم الاستحسان في كل علم على الإطلاق والعموم

فالجواب عن الأول: أن عموم الطلب مخصوص، وإطلاقه مقيد، بما تقدم من الأدلة. والذي يوضحه أمران:

أحدهما: أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين لم يخوضوا في هذه الأشياء التي ليس تحتها عمل، مع أنهم كانوا أعلم بمعنى العلم المطلوب، بل قد عدّ عمر ذلك في نحو (وفاكهة وأبا) من التكلف الذي نهى عنه. وتأديبه ضبيعا ظاهر فيما نحن فيه، مع أنه لم ينكر عيبه. ولم يفعلوا ذلك إلا لأن رسول الله ﷺ لم يخض في شيء من ذلك، ولو كان لنقل. لكنه لم ينقل، فدل على عدمه.

والثاني: ما ثبت في كتاب المقاصد: أن هذه الشريعة أمية، لأمة أمية^(١) وقد قال عليه السلام: «نحن أمة أمية لا نحسب ولا نكتب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا»^(٢) إلى نظائر ذلك. والمسألة مبسطة هنالك والحمد لله.

وعن الثاني: أننا لا نسلم ذلك على الإطلاق، وإنما فرض الكفاية ردّ كل فاسد وإبطاله، علم ذلك الفاسد أو جهل، إلا أنه لابد من علم أنه فاسد. والشرع متكامل بذلك. والبرهان على ذلك أن موسى عليه السلام لم يعلم علم السحر الذي جاء به السحرة، مع أنه بطل على يديه بأمر هو أقوى من السحر، وهو

(١) ناقش العلامة ابن عاشور في تفسيره الشاطبي في مسألة (أمية الشريعة) و(أمية الأمة) بما لا يتسع المجال لذكره هنا وإنما أردنا التحفظ على هذه الفكرة، لما لها من إيجابات سلبية، مضادة لما جاء به القرآن من تأييد للعلم والمعرفة، كما بينا ذلك في كتابنا (العقل والعلم في القرآن الكريم) برغم أننا نؤيد الشاطبي رضي الله عنه في أصل القاعدة (ما لا ينهى عليه عمل لا يحسن الخوض فيه)

(٢) متفق عليه عن ابن عمر. اللؤلؤ والمرجان (٦٥٥).

المعجزة، ولذلك لما سحروا أعين الناس واسترهبوهم بسحر عظيم، خاف موسى من ذلك،، ولو كان عالما به لم يخف، كما لم يخف العالمون به، وهم السحرة، فقال الله له: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٦٨] ثم قال: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يَفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [صه: ٦٩] وهذا تعريف بعد التنكير. ولو كان عالما به لم يُعرَف به. والذي كان يعرف من ذلك أنهم مبطلون في دعواهم على الجملة. وهكذا الحكم في كل مسألة من هذا الباب. فإذا حصل الإبطال والرد، بأى وجه حصل، ولو بخارقة على يد ولى الله، أو أمر خارج عن ذلك العلم بأشياء عن فرقان التقوى، فهو المراد. فلم يتعين إذن طلب معرفة تلك العلوم من الشرع.

وعن الثالث: أن علم التفسير فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب إذا كان المراد معلوما فالزيادة على ذلك تكلف. ويتبين ذلك في مسألة عمر: وذلك أنه لما قرأ (وما كنهه وأبى) توقف في معنى الأب، وهو معنى إفرادى لا يقدر على العلم به في علم المعنى التركيبى في الآية، إذ هو مفهوم من حيث أخبر الله تعالى في شأن طعام الإنسان أنه أنزل من السماء ماء فأخرج به أصنافا كثيرة مما هو من طعام الإنسان مباشرة، كالحب، والعنب، والزيتون، والنخل، ومما هو من طعامه بواسطة مما هو مرعى للأنعام على الجملة. فبقى التفصيل في كل فرد من تلك الأفراد فضلا، فلا على الإنسان أن لا يعرفه. فمن هذا الوجه - والله أعلم - عد البحث عن معنى الأب من التكلف، وإلا فلو توقف عليه فهم المعنى التركيبى من جهته لما كان من التكلف، بل من المطلوب علمه لقوله: ﴿لِيَدَّبُّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩] ولذلك سأل الناس على المنبر عن معنى التخوف في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧] فأجابه الرجل الهذلى بأد التخوف في لغتهم التنقص. وأنشده شاهدا عليه:

تَخَوُّفُ الرَّحْلِ مِمَّا تَأْمِكَا قَرْدَا كَمَا تَخَوُّفُ عَوْدِ السُّبْعَةِ السَّفَرِ

فقال عمر: يا أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم فإن فيه تفسير كتابكم.

ولما كان السؤال في محافل الناس عن معنى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ *

فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ﴿١﴾ مما يشوش على العامة من غير بناء عمل عليه، أدب عمر ضبيعا بما هو مشهور. فإذا تفسير قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا﴾ الآية! بعلم الهيئة الذي ليس تحته عمل، غير سائق، ولأن ذلك من قبيل ما لا تعرفه العرب، والقرآن إنما نزل بلسانها وعلى معهودها: وهذا المعنى مشروح في كتاب المقاصد بحول الله.

وكذلك القول في كل علم يعزى إلى الشريعة لا يؤدي فائدة عمل، ولا هو مما تعرفه العرب، فقد تكلف أهل العلوم الطبيعية وغيرهم الاحتجاج على صحة الأخذ في علومهم بآيات من القرآن، وأحاديث عن النبي ﷺ، كما استدل أهل العدد بقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلِ الْعَادِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣] وأهل الهندسة بقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] وأهل التعديل السجومي بقوله: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] وأهل المنطق في أن نقيض الكلية السالبة جزئية موجبة بقوله: ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١] وعلى بعض الضروب الحملية والشرطية (أي في علم المنطق) بأشياء آخر. وأهل خط الرمل بقوله سبحانه: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] وقوله عليه السلام: «كان نبي يحط في الرمل»^(١) إلى غير ذلك مما هو مسطور في الكتب، وجميعه يقطع بأنه مقصود لما تقدم.

وبه تعدل الجواب عن السؤال الرابع وأن قوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ لا يدخل فيه من وجوه الاعتبار علوم الفلسفة التي لا عهد للعرب بها، ولا يليق بالأميين الذين بعث فيهم النبي الأمي ﷺ بجملة سهلة سمحة، والفلسفة - على فرض أنها جائزة الطلب - صعبة

(١) كان نبي من الأنبياء يخط فمس وافق خطه فذاك. رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن معارية بن الحكم. قيل كان هذا النبي إدريس أو دانيال أو خالد بن سنان، وليس على شيء من ذلك دليل.

الماخذ، وعرة المسلك، بعيدة الملتمس، لا يليق الخطاب بتعلمها كي تتعرف آيات الله ودلائل توحيدة للعرب الناشئين في محض الأمية، فكيف وهي مذمومة على ألسنة أهل الشريعة، منبه على دمها بما تقدم في أول المسألة؟^(١).

فإذا ثبت هذا فالصواب أن ما لا ينبغي عليه عمل غير مطلوب في الشرع. فإن كان ثم ما يتوقف عليه المطلوب كالألفاظ اللغة، وعلم النحو، والتفسير، وأشباه ذلك فلا إشكال أن ما يتوقف عليه المصلوب مطلوب، إما شرعا، وإما عقلا، حسبما تبين في موضعه^(٢).

الاشتغال بالسؤال عما لا ينفع:

ومما لا ينبغي عليه عمل، وهو مما ينبغي الإعراض عنه، وعدم الاشتغال به: السؤال عما لا ينفع في الدنيا ولا في الآخرة. وبعض الناس مهووسون بهذا اللون من الأسئلة العقيمة، التي تدل على فراغ العقل، وفراغ النفس، وفراغ الوقت،

(١) هذه المسألة تحتاج إلى تحقيق وتمحيص، فإذا كان العرب في عهد البعثة أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، فقد جاء لرسول الكريم ليخرجها من جهالة الأمية إلى نور العلم والمعرفة، كما قال تعالى (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين) الجمعة: ٢ ولهذا تعلم العرب بعد الإسلام وكتبوا وحسبوا، وكانوا أهل حضارة، وأصبحوا معلمين للعالم نحو عشرة قرون، والآن يحتاج العالم المسلم إلى أن يعرف قدرا لا بأس به من علوم الطبيعة وغيرها، ليحسن فهم دينه، وفهم الواقع الذي يعيش فيه، ولا يستصيع الفقيه أن يفتي فيما يتعلق بالهندسة الوراثية والاستنساخ وورع الأعضاء، وإثبات الهلال، وغيرها من مشكلات العصر الحديث، ما لم يكن ملما بأوليات هذه العلوم. وكذلك الداعية لا يحسن أن يدعو العالم إلى الإسلام وهو يجهل كيف يخاطبهم باللسان الذي يفهمون، لسان الخواص غير لسان العوام، ولسان الناس في القرون الحادية والعشرين غير لسان الناس في القرون التي مضت.

وحسن تفسير القرآن في عصرنا لا يتم إلا بالإلمام بثقافة العصر، وتصحيح المعلومات الخاطئة التي اشتملت عليها التفسيرات القديمة، وقد يستطيع بعض المتخصصين الرصول إلى حقائق علمية بل معجزات علمية في آيات القرآن الكريم، مع التحذير من التكلف والاعتساف والمبالغة في (التفسير العلمي لقرآن) كما سبها عليه في كتابنا السالف الذكر (العقل والعلم في القرآن).

(٢) الموافقات (١/ ٤٦ - ٥٦).

فمن كان فارغاً في هذه الثلاثة بحث عن توافه الأمور، وعضل المسائل ليستغل بها عقله ونفسه ووقته.

وهذا لا يليق بشكر نعمة الله تعالى على من عنده فراغ وقت، ولم يستغله فيما ينفعه، وينفع أسرته، وينفع مجتمعه، وينفع أمته، ففي الحديث «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ» رواه البخاري عن ابن عباس.

ولهذا كان من القواعد التي التزمتمتها في فتاوى، وسجلتها في مقدمة الجزء الأول من (فتاوى معاصرة): ألا أشغل نفسي ولا جمهوري إلا بما ينفع الناس، ويحتاجون إليه في واقع حياتهم.

أما الأسئلة التي يريد بها أصحابها المراء والجدل، أو التعالم والتفاسيح، أو امتحان المفتي وتعجيزه، أو الخوض فيما لا يحسنونه، وإثارة الأحقاد والفتن بين الناس، أو نحو ذلك، فكنت أضرب عنها صفحاً، ولا ألقى لها بالاً، لأنها تضر ولا تنفع، وتهدم ولا تبنى، وتفرق ولا تجمع.

كان بعض الناس يبعثون إليّ بأسئلة تتضمن الغاراً شرعية يريدون حلها من مثل: «نوى ولا صنى، وصلى، ولا نوى»، و«قوم كذبوا ودخلوا الجنة، وقوم صدقوا ودخلوا النار» وأشباه ذلك، فكان ردى عليها الإلقاء في سلة المهملات لأن الاشتغال بمثل هذه المسائل من عمل الفارغين.

ومثل ذلك الأسئلة التي تتعلق بالأمور الغيبية، مما لم يجئ بتحديد نص معصوم مثل: سؤال الإنسان في قبره بأي لغة يكون؟

ومثل ذلك عوامض المسائل الدينية والعقائدية التي لا تحملها الطاقة العقلية المعتادة لجمهور الناس، ويخشى من الخوض فيها - سؤالاً وجواباً - التشويش على الكثيرين.

فهذا أيضاً مما لا أعتنى بالإجابة عنه إلا إزاة لشبهة، أو رداً لفرية، أو تنبيهاً على قاعدة، أو تصحيحاً لفهم. أو نحو ذلك.

ومما قاله في ذلك الإمام شهاب الدين القرافي:

« يسبغى للمفتي إذا جاءته فتيا في شأن رسول الله ﷺ، أو فيما يتعلق بالربوبية، يسأل فيها عن أمور لا تصلح لذلك السائل لكونه من العوام الجلف، أو يسأل عن المعضلات، ودقائق الديانات، ومتشابه الآيات، والأمور التي لا يخوض فيها إلا كبار العلماء، ويعلم أن الباعث له على ذلك إنما هو الفراغ والفصول والتصدي لما لا يصلح له، فلا يجيبه أصلاً. ويظهر له الإنكار على مثل هذا، ويقول له: اشتغل بما يعنك من السؤال عن صلاتك وأمور معاملاتك، ولا تخفض فيما عساه يهلكك، لعدم استعدادك له.

وإن كان اباعث له شبهة عرضت له: فينبغي أن يقبل عليه، ويتلطف به في إزالتها عنه بما يصل إليه عقله. فهداية الخلق فرض على من سئل.

قل: والاحسن أن يكون البيان له باللفظ دون الكتابة، فإن اللسان يفهم ما لا يفهم القلم، لأنه حي، والقلم موات. فإن الخلق عباد الله، وأقربهم إليه أنفعهم لعباده، ولا سيما في أمر الدين وما يرجع إلى العقائد^(١).

وكثيراً ما كنت أطلب من صاحب السؤال إذا أحسست جديته، وخشيت على جمهور المستمعين أو المشاهدين التشويش - أن يلقاني على أفراد، لأستطيع أن آخذ معه وأعطى، بلا حرج ولا خشية.

ومن الأسئلة التي لم أكن أعبأ بها: ما يتعلق بالمفاضلة بين آل البيت والصحابة رضي الله عنهم وما شجر بينهم من خلاف، ونحو ذلك - مما لا طائل تحته. وقد أفضى الجميع إلى ربهم، وقضى الله ما كان.

ومن الأسئلة التي يحرص بعض الناس على إثارتها، وتلقيت في شأنها أكثر من رسالة:

أيهما أفضل عند الله: أبو بكر أم علي؟ وبعضهم يقول: علي أم عثمان؟

(١) الأحكام في تمييز المتناوي من الأحكام للقراي بتحقيق عبد الفتاح أبي عدة
ص ٢٨٢، ٢٨٣.

ومثل ذلك : أيهما أفضل : فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ أم عائشة أم المؤمنين زوج رسول الله ﷺ ؟ .

ومثل ذلك : المفاصلة بين الأنبياء ، مثل إسماعيل وإسحاق ، أو موسى وعيسى .

أسئلة لا يترتب على العلم بها ، قوة في دين ، ولا نهضة في دنيا ، ومن جهل الجواب عنها فلا إثم عليه ، ومن كَوّن في كل منها رأياً فهيئات أن يتنازل عنه .

ولقد قلت في بعض إجاباتي عن مثلها : إنها أشبه بموضوعات الإنشاء التي كان معلمونا - ونحن تلاميذ صغار - يكلفوننا الكتابة فيها تدريباً للقلم ، وشجداً للملكات ، مثل : المفاصلة بين الليل والنهار ، وبين الصيف والشتاء ، وبين الأرض والسماء ، وبين القطار والسفينة ، وغير ذلك مما لا معنى للمفاصلة بين بعضها وبعض عند أهل البصر والبصيرة .

إن الله تعالى ورسوله عابا على بنى إسرائيل كثرة أسئلتهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، وسؤالهم فيما لا ضرورة إليه ، ولا فائدة منه إلا إعانات أنفسهم . وفي هذا ذكر الله تعالى لنا قصة ذبح البقرة وكثرة أسئلتهم فيها دون حاجة ، قالوا : ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ؟ ! ادع لنا ربك يبين لنا ما لوبها ؟ ثم عودة إلى السؤال الأول ثانية : ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ؟ ! ولو أخذوا أى بقرة فدبحوها لكانوا ممثلين للأمر ، ولكن شددوا ، فشدد الله عليهم .

وما ذكر الله لنا هذه القصة إلا لتكون لنا عظة وعبرة .

ومن الأسئلة التي أعرضت عنها : ما يتعلق بتفسير الرؤى والأحلام .

وقد أعلنت غير مرة : أم مهمتي بيان الأحكام ، لا تفسير الأحلام . وذلك أن الأحكام لها أصول يحتكم إليها ، ومصادر يرجع إليها . أما الأحلام فلا ضابط لها ولا قاعدة ، ويختلف تأويلها باختلاف الأشخاص ، والأحوال والأزمان .

وعلى العموم هي تخمين وظن ، إلا من وهبه الله الفراسة في ذلك ، وعلمه تأويل الأحاديث ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴾ .

وطالما قلت للسائلين في ذلك : أنا لست يوسف الصديق . وإنما أنا يوسف القرضاوى . ويوسف الصديق خصه الله بذلك ، وعلمه ما لم يعلمه غيره ، كما قال عليه السلام : ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾

[يوسف: ١٠١]

واحققة أنى لا أحسن ذلك ، ولست حريصا على أن أحسنه ، فإن ذلك - لو كان - جدير أن يلتهم وقتى كله ، لأن أحلام الناس لا تنتهى ، واهتمامهم بتفسيرها لا يتوقف . وبخاصة النساء اللاتى تشغل الأحلام والرؤى من حياتهن وتفكيرهن حيزا غير ضئيل^(١) .

البحث فيما لا تملك وسائل معرفته :

ومما لا ينبى عليه عمل : البحث فى (الأمور الغيبية) التى لا نملك أدوات معرفتها . وقد أمرنا أن نؤمن بها ولا نبحث عن كيفيتها ، ولو كانت معرفتها لازمة لنا ، أو ضرورية لديننا أو لدنيانا ، لأعطانا الله وسائل العلم بها ، أو عرفها لنا عن طريق الوحي الذى لا ينطق عن الهوى .

وقد ضرب الأستاذ البنا مثالا لذلك : الخوض فى معانى الآيات القرآنية التى لم يصل إليها العلم بعد . مثل الكلام فى حقيقة الروح أو حقيقة الملائكة ، أو العرش والكرسى ، أو حتى حقيقة (السماء) المذكورة فى القرآن : ماهى ؟ أو حقيقة تسبيح الأشياء كلها بحمد الله تعالى ، كما نطق به القرآن ، كل هذا مما ليس عندنا أدوات العلم به ، وآليات معرفته ، فلا نخوض فيه ، بل نقول ما قالت الملائكة حين سئلت عن أسماء الأشياء : ﴿ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٢] .

يقول العلامة ابن رجب فى شرح حديث : « وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » :

(١) انظر : مقدمة الجزء الأول من كتابى (فتاوى معاصرة) نشر (دار القمم) بالكويت والمكتب الإسلامى - بيروت .

ومما يدخل فى انهى عن التعمق والبحث عنه: أمور الغيب الخيرية التى أمر بالإيمان بها، ولم يبين كيفيتها، وبعضها قد لا يكون له شاهد فى هذا العالم المحسوس، فالبحث عن كيفية ذلك هو مما لا يعنى، وهو مما ينهى عنه، وقد يوجب الحيرة والشك، ويرتقى إلى التكذيب.

وفى «صحيح مسلم» عن أبى هريرة عن النبى ﷺ، قال: «لا يزال الناس يسألون حتى يقال: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئا، فليقل: آمنت بالله»، وفى رواية: «لا يزال الناس يسألونكم عن العلم، حتى يقولوا: هذا الله خلقنا، فمن خلق الله؟» وفى رواية له أيضا: «ليسألنكم الناس عن كل شيء، حتى يقولوا: الله خلق كل شيء، فمن خلقه؟». وخرجه البخارى، ولفظه: «يأتى الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته» (١).

وفى «صحيح مسلم» عن أنس عن النبى ﷺ، قال: «قال الله عز وجل: إن أمتك لا يزالون يقولون: ما كذا ما كذا، حتى يقولوا: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟». وخرجه البخارى، ولفظه: «لن يرح الناس يتساءلون: هذا الله خالق كل شيء، فمن خلق الله؟» (٢).

قال إسحاق بن راهويه: لا يجوز التفكير فى الخالق، ويجوز لعباد أن يتفكروا فى المخلوقين بما سمعوا فيهم، ولا يزيدون على ذلك، لأنهم إن فعلوا، تاهوا، قال: وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْحَبُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، فلا يجوز أن يقال: كيف تُسبَح القِصاع، والآخرنة، والخبز المخبوز، والثياب المنسوجة؟ وكل هذا قد صح العلم فيه أنهم يسبحون، فذلك إلى الله أن يجعل تسبيحهم كيف شاء وكما يشاء، وليس للناس أن يحوضوا فى ذلك إلا بما علموا، ولا يتكلموا فى هذا وشبهه إلا بما أخبر الله، ولا يزيدوا على ذلك، فانتقوا

(١) روه البخارى (٣٢٧٦)، ومسلم (١٢٤)، (١٣٥).

(٢) روه البخارى (٧٢٩٦)، ومسلم (١٣٦).

الله، ولا تخوضوا في هذه الأشياء المتشابهة، فإنه يردىكم الخوض فيه عن سنن الحق. نقل ذلك كله حرب عن إسحاق رحمه الله^(١).

ومن ذلك: البحث في الخلائق التي كانت قبل آدم عليه السلام، كما فعل أخونا وصديقنا الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين، الذي أجهد نفسه في البحث عن مرحلة ما قبل آدم، لمدة عشرين عاما أو تزيد، ثم خرج بنتيجة ضمها كتابه (أبى آدم) لم يوافق عليه عالم معترف فيما أحسب. ولم تحل مشكلة في العلم أو في الدين، بل هي خوض في مسألة غيبية، ليس عندنا من حقائق الوحي الإلهي، ولا من حقائق العلم البشري ما يهدى إليها. وقد قال تعالى: ﴿مَا أَشْهَدُتُهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصْدًا﴾ [الكهف: ٥١]

وقال تعالى عن مشركى العرب ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزحرف: ١٩]

وعلى أية حال، أرى أن هذه القضية من المسائل التي لا ينبى عليها عمل، فالخوض فيها - كما قال الشاطبي - خوض فيما ليس عليه دليل شرعى، أو كما قال حسن البنا: من التكلف الذى نهينا عنه شرعا.

وقد قال الحكماء: من سعادة جددك: وقوفك عند حدك. وقد قال الله تعالى ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]

إن هناك أشياء لا يملك الإنسان فيها إلا أن يسلم بعجزه عن معرفتها، ولن يضير الإنسان هذا العجز، فهو ليس إلها يعلم كل شيء. وهذا ما ذكره لنا القرآن حين سأل فرعون سيدنا موسى وسيدنا هارون عليهما السلام: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾ قال ربنا الذى أعطى كل شيء خلقه ثم هدى * قال فما بال القرون الأولى * قال علمها عند ربى فى كتاب لا يضل ربى ولا ينسى * [طه: ٤٩ - ٥٢]

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب فى شرح حديث (١٧٢/٢، ١٧٣).

فحينئذ سئل عن القرون الأولى ولم يكن عنده علم بها، ولا وسيلة لمعرفة،
أجاب بالجواب الذي يجب أن يستفيد منه كل عالم ويتمثل به ﴿عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي
فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾.

على أن يحذر الإنسان عن معرفة هذه الأشياء الغيبية لن ينقصه في دينه، ولن
يضره في دنياه، وهي مما قالوا في مثله: الجهل بها لا يضر، والعلم بها لا ينفع.

المجادلات البيزنطية:

ومن البحث غير المفيد، وغير المنتج: ما عرفه الناس من قديم باسم
(المناقشات البيزنطية) وهي المناقشات التي يطول مداها، ولا يصل أصحابها إلى
نتيجة حاسمة، وضربا لها مثلا بما كان عليه قساوسة مدينة (بيزنطة) أو
القسطنطينية، الذين ظلوا يتجادلون مدة من الزمن، حول هذا المسألة: أيهما
أسبق وجودا: الدجاجة أم البيضة؟ وبعبارة أخرى: هل خلقت البيضة أولا ثم
فقسّت دجاجة؟ أو خلقت الدجاجة أولا ثم باضت بيضة؟

ولما لم يكن هناك نص من كتاب مقدس، ولا أثارة من علم موثق، فقد
ظلوا يتجادلون، حتى فتحت بيزنطة أو القسطنطينية، وهم في جدالهم المشتعل
مستمرون!

وقد أنكر القرآن والسنة الجدل بالباطل، لأنه إضاعة للوقت والجهد ولنفكر
بلا طائل ولا جدوى من ورائه.

وقد قال تعالى في شأن الكفار: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا
بِهِ الْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]

وقال عز وجل في شأن المسلمين ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾
[الأنفال: ٦]

وقال تعالى في ذم المشركين: ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ
يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ﴾ [الرعد: ١٣]

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [الحج: ٨]

وروى أبو أمامة عن النبي ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]
وقال عليه الصلاة والسلام: «أبغض الرجال إلى الله: الألد الخصم».
وفي مثله يقول تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

الاشتغال بالألغاز:

وبما لا يندرج تحته عمل: الاشتغال بالألغاز العلمية، كما يقال في الفقه: رجل صلى ولا نوى، وآخر نوى ولا صلى. لمن نوى الجمعة ولم يدركها فصلى الظهر، فقد نوى الجمعة ولم يصلها، وصلى الظهر ولم ينوه.

وكما يقال في علوم القرآن: قوم صدقوا ودخلوا النار، وقوم كذبوا ودخلوا الجنة. ويقصد بالدين صدقوا: اليهود حين قالوا: ليست النصراني على شيء، والنصارى حين قالوا: ليست اليهود على شيء، ودخل الفريقان النار بكفرهم برسالة محمد ﷺ. وأما الذين كذبوا ودخلوا الجنة فإخوة يوسف حين جاءوا على قميصه بدم كذب، وقالوا: أكله الذئب

ونحو ذلك ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال:

أصبحت أحب الفتنة، وأكره الحق، وأصدق اليهود والنصارى. الخ ما يروى عنه. يقصد أنه يحب المال والولد، وقد قال تعالى: ﴿أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]. ويكره الموت، وقد قال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩] ويصدق اليهود والنصارى في قولهم، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]

ومن ذلك ما زعموا: أن الإمام أبا حنيفة سئل عن من قال: لا أرجو الجنة ولا أخاف النار، ولا أخاف الله، وأكل الميتة، وأصلى بلا ركوع ولا سجود. . . الخ، فأجاب: هذا الرجل يرجو الله لا الجنة، ويخاف الله لا النار، ولا يخاف أن يظلمه الله تعالى في حسابه، ويأكل السمك والجراد، ويصلي صلاة الجنابة!

وقد عقب بعض علماء الأحناف المحققين، على من قال: أنا لا أخاف النار، ولا أرجو الجنة، وإنما أخاف الله تعالى وأرحوه: أن قوله هذا غلط في الشرع، فإن الله تعالى خوف عباده من النار، ورعبهم في الجنة، كما قال ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] كما قال: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ومن قيل له: خف مما خوفك الله تعالى، فقال: لا أخاف، رداً لذلك، فقد كفر^(١). انتهى.

وكما يقال في النحو: فعل إذا أثبت أفاد النفي، وإذا بقي أفاد الإثبات. وكما كما يقول في انصبأ بعضنا لبعض: أعرب أن زيداً، برفع (زيد) لأنه فاعل، و(أن) فعل ماض من الأين.

وأحيانا يكون الدغر في السطو لا في الكتابة، مثل ما كنا يقول: أعرب: ف القنديل زيتا. بنصب القنديل - والمراد ر (ف) فعل أمر من وفي يفي، ولكن السامع يسمعه، فيتوهم أنه (في) حرف الجر المعروف.

ومن الغرب: أسي وجدت بعض العلماء الكسار من المتأخرين - وخصوصا في علم الفقه - معنيين بهذه الألفاظ، حتى وجدت العلامة ابن نجيم المصري الحنفى (ت ٩٧٠هـ) صاحب كتاب (البحر الرائق) وغيره، فقد حصص قسما من كتابه القيم (الأشباه والنظائر) على مذهب أبي حنيفة في (الألفاظ) وجعله (الفن الرابع) في الكتاب^(٢).

(١) انظر: الأشباه والنظائر: فن الحكايات ص ٤٢١.

(٢) انظر: فن الألفاظ من كتاب الأشباه والنظائر ص ٣٩٤ - ٤٠٣.

ووضع ابن نجيم الالغاز فى صورة أسئلة، وأجاب عنها. مثل قوله فى كتاب الطهارة:

إذا سئلت ما أفضل المياه؟ فقل: ما نبع من أصابعه ﷺ.

أى ماء يجوز الوضوء به، ولا يجوز شربه؟ فقل: ماء مات فيه ضفدع بحرى وتعفنت.

وفى الزكاة: أى نصاب حولى فارغ من الدين ولا زكاة فيه، فقل: المهر قبل القبض.

وفى الصوم: أى رجل أفطر بلا عذر ولا كفارة عليه؟ فقل: من رأى الهلال وحده، ورد القاضى شهادته.

وهكذا ذكر كثيرا من هذه الالغاز، والإجابة عنها، ولا أرى ضرورة لذلك، والواجب أن تعلم هذه الأشياء فى مواضعها من الفقه، لا أن توضع فى صورة الغاز.

إعراب جميع القرآن:

ومن ذلك: الاشتغال بإعراب القرآن كله، كما فعل ذلك بعضهم، إذ أعرب القرآن من أوله إلى آخره، وقد نشرته (إدارة إحياء التراث الإسلامى) فى دولة قطر فى بضعة عشر مجلدا!

ولا أعتقد أن أحدا يحتاج إلى قراءة هذا كله، إنما الذى يحتاج إليه من إعراب القرآن ما كان فيه إشكال معين، ويحتاج إلى توجيه وتفسير، كما فعل العلامة ابن هشام الأنصارى فى (شرح شذور الذهب) حين جاء بالآيات التى أشكلت على بعض الناس مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: ٦٩]

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

وقد ألف الإمام أبو حيان كتابا في هذا الموضوع سماه (إملاء ما من به الرحمن في إعراب ما أشكل من آيات القرآن) وهذا هو المقبول.

تجنب كثرة التفريعات والافتراضات لما لم يقع:

ومما لا ينبغي عليه علم: ما نبه عليه الأستاذ السنا رحمه الله، من كثرة التفريعات للمسائل التي لم تقع، والافتراضات البعيدة عن الوقوع، والدخول في مناهات (أرايت) لو حدث كذا مما لم يقع، ولا ينتظر أن يقع بالفعل في وقت قريب. . مما يدخل فيما سماه بعض الأئمة: فقه (الأرايتين) أي الافتراضيين المكثرين من الافتراضات المنخيلة، وإن كنت أرى أنه ليس كل افتراض متخيل مذموما، إذا كان يمكن وقوعه في القريب.

ومن أجل هذا أنكروا من أنكروا من الصحابة والتابعين وعلماء السلف: كثرة تفريع المسائل، وإيراد الافتراضات التي لم تقع بعد، ويطلبون من تلاميذهم ألا يستعجلوا البلاء قبل نروله، حتى إذا وقع هيا الله من يحيب في النازلة على قدر حجمها وأثرها، مراعيًا مكانها وزمانها وحالتها، أو حال الواقعين فيها. وكانوا يسمون هؤلاء (الأرايتين) ينسبوههم إلى قول أحدهم لمن يسأله: أرايت لو حدث كذا أو كذا، ماذا سيكون الحكم؟

وذكر القاضي عياض في (ترتيب المدارك): أن رجلا من العراق سأل الإمام مالكا رضي الله عنه عن رجل وطئ دجاجة ميتة، فخرجت منها بيضة فأفقسست البيضة عنده عن فرخ: أيا كنه؟ . فقال مالك: سل عما يكون ودع ما لا يكون!

وسأل آخر نحو هذا، فلم يجبه، فقال له: لم لا تجيبني يا أبا عبد الله؟ فقال له: لو سألت عما تنتفع به أجبتك!!^(١)

قال الإمام ابن رجب في (جامع العلوم والحكم):

(ولهذا المعنى كان كثير من الصحابة والتابعين يكرهون السؤال عن

(١) ترتيب المدارك (١/ ١٥٠، ١٥١).

الحوادث قبل وقوعها، ولا يجيبون عن ذلك، قال عمرو بن مرة: خرج عمر على الناس، فقال: أخرج عليكم أن تسألونا عما لم يكن، فإن لنا فيما كان شغلا^(١). وعن ابن عمر، قال: لا تسألوا عما لم يكن، فإنني سمعت عمر لعن السائل عما لم يكن^(٢).

وكان زيد بن ثابت إذا سئل عن الشيء يقول: كان هذا؟ فإن قالوا: لا، قال: دعوه حتى يكون^(٣).

وقال مسروق: سألت أبي بن كعب عن شيء، فقال: أكان بعد؟ فقلت: لا، فقال: أجمنا - يعني: أرحنا - حتى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأينا^(٤).

وقال الشعبي: سئل عمار عن مسألة فقال: هل كان هذا بعد؟ قالوا: لا، قال: فدعونا حتى يكون، فإذا كان تجشمناه لكم^(٥).

وعن الصلت بن راشد، قال: سألت طاووسا عن شيء، فانتهرني وقال: أكان هذا؟ قلت: نعم، قال: آله؟ قلت: آله. قال: إن أصحابنا أخبرونا عن معاذ ابن جبل أنه قال: أيها الناس، لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم هاهنا وهاهنا، فإنكم إن لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله، لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سُدّد، أو قال وفق^(٦).

(١) رواه الدارمي (٥٠/١) ورواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤١/٢). من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاووس عن عمر، ولم يسمع منه. هذه الحاشية وما بعدها منقولة من تحقيق الشيخ شعيب الجامع العلوم والحكم.

(٢) رواه ابن عبد البر (١٣٩/٢، ١٤٢).

(٣) رواه الدارمي (٥٠/١) وابن عبد البر (١٤٢/٢).

(٤) رواه الدارمي (٥٦/١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٢/٢).

(٥) رواه الدارمي (٥٠/١)، وذكره ابن حجر في «المطالب العالية» (١٠٦/٣)، وقال في النسخة المسندة: هذا موقوف، رجاله ثقات إن كان الشعبي سمع من عمار.

(٦) رواه الدارمي (٥٦/١)، والآجري في «أخلاق العلماء» ص ١٢١-١٢٢، وحسن إسناده الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (١٠٦/٣).

وقد خرجه أبو داود في كتاب «المراسيل»^(١) مرفوعا من طريق ابن عجلان عن طاووس عن معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تعجلوا بالبليّة قبل نزولها، فإنكم إن لم تفعلوا لم ينفعك المسلمون منهم من إذا قال سدد أو وفق، وإنكم إن عجلتم، تشتت بكم السبل هاهنا وهاهنا. ومعنى إرساله: أن طاووسا لم يسمع من معاذ.

وخرجه أيضا من رواية يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن النبي بمعناه مرسلًا^(٢).

وقد روى عن الصنابحي عن معاوية، عن النبي ﷺ أنه نهى عن الأغلوطات. خرجه الإمام أحمد^(٣). وفسرها الأوزاعي، وقال: هي شدائد المسائل. وقال عيسى بن يونس: هي ما لا يحتاج إليه من كيف وكيف.

وقال الحسن: شرار عباد الله الذين يتبعون شرار المسائل يغمون بها عباد الله. وقال الأوزاعي: إن الله إذا أراد أن يحرم عبده بركة العلم، ألقي على لسانه المغاليط، فلقد رأيتهم أقل الناس علما.

وقال ابن وهب عن مالك: أدركت هذه البدة، وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه الناس اليوم. يريد المسائل.

وقال أيضا: سمعت مالكا وهو يعيب كثرة الكلام وكثرة الفتيا، ثم قال يتكلم كأنه جمل مُعتلم يقول: هو كذا، هو كذا يهدر في كلامه.

وقال: سمعت مالكا يكره الجواب في كثرة المسائل، وقال: قال الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] فلم يأت في ذلك جواب.

وكان مالك يكره المجادلة عن السنن أيضا. قال الهيثم بن جميل: قلت

(١) برقم (٤٥٧). ورواه أيضا الطبراني في «الكبير» (٣٥٣/٢٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٢/٢)، وطاووس لم يدرك معاذ ولم يسمع منه، فهو منقطع.
(٢) المراسيل (٤٥٨). (٣) في المسند (٤٣٥/٥) ورواه أيضا أبو داود (٣٦٥٦).

مالك : يا أبا عبد الله، الرجل يكون عالما بالسنن يحادل عنها؟ قال : لا، ولكن يخبر بالسنة، فإن قبل منه، وإلا سكت. قال إسحاق بن عيسى : كان مالك يقول : المرء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل.

وقال ابن وهب : سمعت مالكا يقول : المرء في العلم يقسى القلوب، ويورث الضغن.

وكان أبو شريح الإسكندراني يوما في مجلسه، فكثرت المسائل، فقال : قد درنت قلوبكم منذ اليوم، فقوموا إلى أبي حميد خالد بن حميد اصقلوا قلوبكم، وتعلموا هذه الرغائب، فإنها تجدد العبادة، وتورث الزهادة، وتجبر الصداقة، وأقلوا المسائل إلا ما نزل، فإنها تقسى القلوب، وتورث العداوة.

وقال الميموني : سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد - يسأل عن مسألة، فقال : وقعت هذه المسألة؟ بليتتم بها بعد؟

قال ابن رجب :

وقد انقسم الناس في هذا الباب أقساما :

فمن أتباع أهل الحديث من سد باب المسائل حتى قل فقهه وعلمه بحدود ما أنزل الله على رسوله، وصار حامل فقه غير فقيه.

ومن فقهاء أهل الرأي من توسع في توليد المسائل قبل وقوعها، ما يقع في العادة منها وما لا يقع، واشتغلوا بتكليف الجواب عن ذلك، وكثرة الخصومات فيه، والجدال عليه، حتى يتولد من ذلك افتراق القلوب، ويستقر فيها بسببه الأهواء والشحناء والعداوة والبغضاء، ويقترن ذلك كثيرا بنية المغالاة، وطلب العلو والمباهاة، وصرف وجوه الناس، وهذا مما ذمه العلماء الربانيون، ودبت السنة على قبحه وتحريمه.

وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به، فإن معظم همهم البحث عن معاني كتاب الله عز وجل، وما يفسره من السنن الصحيحة، وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحها وسقيمها، ثم التفقه

فيها وتفهمها، والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم من التفسير والحديث، ومسائل الحلال والحرام، وأصول السنة والزهد والرقائق وغير ذلك، وهذا هو طريقة الإمام أحمد ومن وافقه من علماء الحديث الربانيين، وفي معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأي مما لا ينتفع به، ولا يقع، وإنما يورث التجادل فيه الخصومات والجدال وكثرة القيل والقال. وكان الإمام أحمد كثيراً إذا سئل عن شيء من المسائل المولدة التي لا تقع يقول: دعونا من هذه المسائل المحدثه (١).

وبهذا نعلم أن رأى المحدثين الإقحاح في ذم كل تفريع أو افتراض: ليس على إطلاقه، وأن كل المذاهب بعد نشأتها أخذت في التفريع والتفصيل، حتى مذهب مالك الذي عاب المسائل وكرهها، جاءت عنده المدونة، دونها أسد بن الفرات يطلب الإجابة على ما حصله من كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة من مسائل وتفريعات شتى.

وبهذا استفادت المدرستان: مدرسة أهل الأثر، ومدرسة أهل الرأي كلتاها من الأخرى، كما تبين ذلك في قصة أبي يوسف ومحمد بعد شيخهما أبي حنيفة، حيث أدخل الأثر بكثرة في المذهب، وكذلك استفاد المذهب المالكي في المدونة بتفريعات مدرسة الرأي، واقتربت المدرستان إلى حد كبير (٢).

لماذا ذم الشرع كثرة السؤال؟

قال الإمام الشاطبي في (الموافقات):

الإكثار من الأسئلة مذموم.

والدليل عليه النقل المستفيض من الكتاب والسنة وكلام السلف الصالحين. من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّلَ لَكُمْ

(١) انظر جامع العلوم والحكم (١/ ٢٤٤ - ٢٤٩).

(٢) انظر. مالك. حياته وعصره. آراؤه وفقهه للعلامة محمد أبي رهرة ص ٤٦٠، ٤٦١.

طبعة دار الفكر العربي.

تَسْؤُكُمْ﴾ الآية! وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قرأ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ الآية! فقال رجل: يا رسول الله أكل عام؟ فأعرض، ثم قال يا رسول الله أكل عام؟ ثلاثا، وفي كل ذلك يعرض. وقال في الرابعة: «والذي نفسي بيده لو قلتها لوجب، ولو وجبت ما قمتم بها، ولو لم تقوموا بها لكفرتم. فذروني ما تركتكم»^(١) وفي مثل هذا نزلت: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ الآية! وكره عليه الصلاة والسلام المسائل وعابها، نهى عن كثرة السؤال، وكان عليه الصلاة والسلام يكره السؤال فيما لم ينزل فيه حكم، وقال: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وعفا عن أشياء رحمة بكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها»^(٢).

وقال ابن عباس: ما رأيت قوما خيرا من أصحاب محمد ﷺ، ما سأله إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض ﷺ، كلهن في القرآن: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ [البقرة: ٢٢٠] ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم. يعني أن هذا كان الغالب عليهم. وفي الحديث: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم عليه فحرم من أجل مسأله»^(٣) وقال: «دروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من قبلكم بكثرة سؤالهم واحتلافهم على أنبيائهم»^(٤) وقام يوما^(٥) وهو يعرف في وجهه الغضب، فذكر الساعة وذكر قبلها أمورا عظاما ثم قال: «من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه! فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أحبرتكم به ما دمت في مقامي هذا» قال: فأكثر الناس من

(١) أخرجه مسلم. والرجل هو الأقرع بن حابس كما صرح به أحمد والدارقطني في حديث صحيح.

(٢) ذكره النووي في الأربعين عن الدارقطني ببعض اختلاف.

(٣) متفق عليه وقد تقدم.

(٤) متفق عليه وقد تقدم.

(٥) رواه الشيخان.

البكاء حين سمعوا ذلك، وأكثر رسول الله ﷺ أن يقول: «سلوني!» فقام عبد الله ابن حذافة السهمي فقال: من أبي؟ فقال: «أبوك حذافة» فلما أكثر أن يقول «سلوني» برك عمر بن الخطاب على ركبتيه فقال: يا رسول الله رصينا بالله ربا، وبالإسلام ديننا، وبمحمد نبيا قال: فسكت رسول الله ﷺ حين قال عمر ذلك وقال «والذي نفسي بيده لقد عرضت على الجنة والنار أنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي فلم أر كاليوم في الخير والشر» وظاهر هذا المساق يقتضي أنه إنما قال «سلوني» في معرض الغضب، تنكيلا بهم في السؤال حتى يروا عاقبة ذلك، ولاجل ذلك ورد في الآية قوله ﴿إِنْ تَبَدُّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾.

ومثل ذلك قصة أصحاب البقرة، فقد روى عن ابن عباس أنه قال: «لو ذبحوا بقرة ما لاجزأتهم، ولكن شددوا فشدد الله عليهم، حتى ذبحوها وما كادوا يفعلون».

وقال الربيع بن خيثم: يا عبد الله ما علمك الله في كتابه من علم فاحمد الله، وما استأثر عليك به من علم فكله إلى عالمه، ولا تتكف، فإن الله يقول لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾

[ص: ٨٦]

وفي الحديث أنه عليه الصلاة والسلام «نهى عن الأغلوطات»^(١) فسرره الأوزاعي فقال: يعني صعب المسائل.

وذكرت المسائل عند معاوية فقال: أما تعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن عُضَلِ المسائل؟

وعن عدة بن أبي لابة قال: وددت أن حظي من أهل هذا الزمان أن لا أسألهم عن شيء ولا يسألوني، يتكاثرون بالمسائل كما يتكاثرون أهل الدراهم بالدراهم.

(١) رواه أحمد وأبو داود عن معاوية. وإسناده حسن.

وسئل مالك عن حديث «نهاكم عن قيل وقال، وكثرة السؤال» قال: أما كثرة السؤال فلا أدري أهو ما أنتم فيه مما أنهاكم عنه من كثرة المسائل، فقد كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها، وقال الله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ فلا أدري أهو هذا أم السؤال في الاستعطاء؟

وعن عمر بن الخطاب أنه قال على المنبر: أخرج بالله كل امرئ سأل عن شيء لم يكن^(١)، فإن الله بين ما هو كائن.

وقال ابن وهب: قال لى مالك وهو ينكر كثرة الجواب للمسائل: يا عبد الله، ما علمته فقل به ودل عليه، ومالم تعلم فاسكت عنه، وإياك أن تتقلد للناس قلاذه سوء.

وقال الأوزاعي: إذا أراد الله أن يحرم عبده بركة العلم ألقى على لسانه الأغليط.

وعن الحسن قال: إن شرار عباد الله الذي يحيثون بشار المسائل يعتنون بها عباد الله.

وقال الشعبي: والله لقد بغض هؤلاء القوم إلى المسجد حتى لهو أبغض إلى من كناسة دارى! قلت: من هم يا أبا عمر؟ قال: الأرايتيون! قال: ما كلمة أبغض إلى من «رايت». وقال أيضا لداود ألا احفظ عني ثلاثا إذا سئلت عن مسألة فأجبت فيها فلا تتبع مسألتك أرايت، فإن الله قال في كتابه ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ حتى فرغ من الآية. والثانية: إذا سئلت عن مسألة فلا تقس شيئا بشيء، فربما حرمت حلالاً أو حللت حراماً. والثالثة: إذا سئلت عما لا تعلم فقل: لا أعلم، وأنا شريكك.

وقال يحيى بن أيوب: بلغنى أن أهل العلم كانوا يقولون: إذا أراد الله أن لا يعلم عبده شغله بالأغليط.

(١) يريد الافتراضات العسرة أما ما يقع في العادة فإن الشريعة تكفلت به لا ينقصها منه شيء، وهذا معنى قوله «فإن الله قد بين ما هو كائن».

والآثار كثيرة.

والحاصل أن كثرة السؤال ومتابعة المسائل بالأبحاث العقلية والاحتمالات النظرية مذموم. وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ قد وعظوا في كثرة السؤال حتى امتنعوا منه. وكانوا يحبون أن يجيء الأعراب فيسألون حتى يسمعوا كلامه، ويحفظوا منه العلم. ألا ترى ما في الصحيح عن أنس قال: نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء. فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع. ولقد أمسكوا عن السؤال حتى جاء جبريل فجلس إلى النبي ﷺ. فسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأماراتها. ثم أخبرهم عن الصلاة والسلام أنه جبريل وقال: «أراد أن تعلموا إذ لم تسألوا» وهكذا كان مالك بن أنس لا يقدم عليه في السؤال كثيرا وكان أصحابه يهابون ذلك. قال أسد بن الفرات - وقد قدم على مالك - وكان ابن القاسم وغيره من أصحابه يجعلونني أسأله عن المسألة، فإذا أجاب يقولون: قل له فإن كان كذا، فأقول له، فضاق عليّ يوما فقال لي: هذه سليسة بنت سليسة، إن أردت هذا فعليك بالعراق!

وإنما كان مالك يكره فقه العراقيين وأحوالهم لإيغالهم في المسائل وكثرة تقريرهم في الرأي.

وقد جاء عن عائشة أن امرأة سألتها عن قضاء الحائض الصوم دون الصلاة، فقلت لها: أحرورية أنت؟ إنكارا عليها السؤال عن مثل هذا.

وقضى النبي ﷺ في الجنين بعرة، فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم مالا شرب ولا أكل، ولا شهق ولا استهل، ومثل ذلك يطل؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «إنما هذا من إخوان الكهان».

وقال ربيعة لسعيد في مسألة عقل الأصابع: حين عظم جرحها، واشتدت مصيبتها، نقص عقلها؟ فقال سعيد: أعراقي أنت؟ فقلت: بل عالم متثبت، أو جاهل متعلم فقال: هي السنة يا ابن أخي. وهذا كاف في كراهية كثرة السؤال في الجملة.

مواضع الأسئلة المذمومة :

قال الشاطبي :

ويتبين من هذه الأسئلة أن لكراهية السؤال مواضع . نذكر منها عشرة مواضع .

(أحدها) السؤال عما لا ينفع في الدين . كسؤال عبد الله بن حذافة : من أبى ؟ وروى في التفسير أنه عليه الصلاة والسلام سئل : ما بال الهلال يبدو رفيقا كالخيط ، ثم لا يزال ينمو حتى يصير بدرا . ثم ينقص إلى أن يصير كما كان ؟ فأنزل الله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٩] وإنما أجيب بما فيه من منافع الدين .

(والثاني) أن يسأل بعد ما بلغ من العلم حاجته ، كما سأل الرجل عن الحج أكل عام ؟ مع أن قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧] قاض بظاهره أنه للأبد ، لإطلاقه . ومثله سؤال بنى إسرائيل بعد قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧] .

(والثالث) السؤال من غير احتياج إليه في الوقت ، وكان هذا - والله أعلم - خاص بما لم ينزل فيه حكم ، وعليه يدل قوله « ذروني ما تركتكم » . وقوله « وسكت عن أشياء رحمة لكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها » .

(والرابع) أن يسأل عن صعاب المسائل وشرارها . كما جاء النهي عن الأغلوطات .

(والخامس) أن يسأل عن علة الحكم ، وهو من قبيل التعبدات التي لا يعقل لها معنى ، أو السائل ممن لا يليق به ذلك السؤال كما في حديث قضاء الصوم دون الصلاة .

(والسادس) أن يبلغ بالسؤال إلى حد التكلف والتعسف ، وعلى ذلك يدل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ ولما سأل

الرجل: يا صاحب الحوض، هل ترد حوضك السباع؟ قال عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض لا تحبرنا، فإننا نرد على السباع وترد علينا. الحديث^(١).

(والسابع) أن يظهر من السؤال معارضة الكتاب والسنة بالرأى. ولذلك قال سعيد: أعراقى أنت؟ وقيل لمالك بن أنس: الرجل يكون عالما بالسنة أيجادل عنها؟ قال: لا. ولكن يخبر بالسنة، فإن قبلت منه وإلا سكت.

(والثامن) السؤال عن التشابهات، وعلى ذلك بدل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧] وعن عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضا للخصومات أسرع التنقل. ومن ذلك: سؤال من سأل ماكا عن الاستواء، فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة.

(والتاسع) السؤال عما شجر بين السلف الصالح، وقد سئل عمر بن عبد العزيز عن قتال أهل صفين فقال: تلك دماء كف الله عنها يدي. فلا أحب أن يلطخ بها لساني.

(والعاشر) سؤال التعنت والإفحام، وطلب العلبية في الخصام. وفي القرآن ذم نحو هذا ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] وقال: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] وفي الحديث: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»^(٢).

هذه جملة من المواضع التي يكره السؤال فيها، يقاس عليها ما سواها.

(١) السائل هو عمرو بن العاص كان في ركب فيه عمر. والحديث أخرجه مالك. راجع التيسير في كتاب الطهارة، رقم (١٤) ص ٢٤ ومعنى: لا تحبرنا: اتركنا على البراءة الأصلية واليقين الأصلي الذي لا يزول بالشك العارض، ومقتضى كلام عمر: أن شرب السباع من الحياض لا ينجسها.

(٢) رواه الشيخان والترمذي والسنائي وأحمد عن عائشة.

وليس النهي فيها واحدا بل فيها ما تشدد كراهيته، ومنها ما يخف، ومنها ما يحرم، ومنها ما يكون محل اجتهاد. وعلى جملة منها يقع النهي عن الجدل في الدين كما جاء « أن المرء في القرآن كفره »^(١) وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ الآية ١ وأشبه ذلك من الآي أو الأحاديث. فالسؤال في مثل ذلك منهي عنه، والجواب بحسبه^(٢).

متى يحسن السؤال؟

وإذا عرفنا مواضع السؤال المذمومة - التي قد يكون السؤال مكروها تنزيها أو تحريما، أو محرما - فقد بقى علينا أن نعرف المواضع التي يحسن فيها السؤال. وعلينا أن نقتبس ذلك من الإمام الشاطبي أيضا، فقد قال هنا:

إن السؤال إما أن يقع من عالم أو غير عالم. وأعني بالعالم المجتهد، وغير العالم المقلد. وعلى كلا التقديرين إما أن يكون المسئول عالما أو غير عالم. فهذا أربعة أقسام:

(الأول) سؤال العالم وذلك في المشروع يقع على وجوه، كتحقيق ما حصل، أو رفع إشكال عن له، وتذكر ما خشي عليه النسيان، أو تنبيه المسئول على خطأ يورده مورد الاستفاده، أو نيابة منه عن الحاضرين من المتعلمين، أو تحصيل ما عسى أن يكون فاته من العلم.

(والثاني) سؤال المتعلم لمثله. وذلك أيضا يكون على وجوه، كمذكراته به بما سمع، أو طلبه منه ما لم يسمع مما سمعه المسئول، أو تمرنه معه في المسائل قبل لقاء العالم، أو التهديد بعقله إلى فهم ما ألقاه العالم.

(١) رواه أحمد عن أبي هريرة (٧٨٤٨) وما شيم شعيب وزملاؤه حديث صحيح وقد رواه ابن حبان (٧٢) والحاكم وصححه ووافقه الذهبي (٢٢٣/٢) وله عند أحمد شاهد من حديث عمر ابن العاص، وآخر من حديث أبي جهم.
(٢) المرافقات (٣١٩/٤ - ٣٢١).

(والثالث) سؤال العالم للمتعلم . وهو على وجوه كذلك ، كتنبئيه على موضع إشكال يطلب رفعه ، أو اختبار عقله أين بلغ ؟ ، والاستعانة بفهمه إن كان لفهمه فضل ، أو تنبيهه على ما علم ليستدل به على ما لم يعلم .

(والرابع) وهو الأصل الأول ، سؤال المتعلم للعالم . وهو يرجع إلى طلب علم ما لم يعلم .

فأما الأول والثاني والثالث فالجواب عنه مستحق إن علم ، ما لم يمنع من ذلك عارض معتبر شرعاً ، وإلا فالاعتراف بالعجز .

وأما الرابع فليس الجواب بمستحق بإطلاق ، بل فيه تفصيل ^(١) .

ونقل الحافظ ابن حجر في (الفتح) في هذا الموضوع كلاماً قيماً عن بعض الأئمة يحسن بما أن نذكره هنا ، لما فيه من تأصيل وتفصيل .

والتحقيق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين :

أحدهما : أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربما كان فرضاً على من تعين عليه من المجتهدين .

ثانيهما : أن يدقق النظر في وجوه الفروق فيفرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع أو بالعكس بأن يجمع بين متفرقين بوصف طردى مثلاً فهذا الذي ذمه السلف ، وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفعه « هلك المتطعون » أخرجه مسلم فأروا أن فيه تضييع الزمان بما لا طائل تحته .

ومثله الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع وهي نادرة الوقوع جداً ، فيصرف فيها زماناً كان صرفه في غيرها أولى ولا سيما إن لزم من ذلك إغفال التوسع في بيان ما بكثرت وقوعه .

وأشد من ذلك في كثرة السؤال ، البحث عن أمور مغيبة ورد الشرع بالإيمان

(١) الموافقات (٤/٣١٧، ٣١٩)

بها مع ترك كيفيتها، ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس، كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الأمة، إلى أمثال ذلك مما لا يعرف إلا بالنقل الصرف، والكثير منه لم يثبت فيه شيء فيجب الإيمان به من غير بحث.

وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والخيرة، مثال ذلك في حديث أبي هريرة رفعه «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله».

وقال بعض الشراح: مثال التنطع في السؤال حتى يعضى بالمسؤول إلى الجواب بالمتنع بعد أن يفتى بالإذن أن يسأل عن السلع التي توجد في الأسواق، هل يكره شراؤها ممن هي في يده من قبل البحث عن مصيرها إليه أو لا؟ فيجيبه بالجواز فإن عاد فقال أخشى أن يكون من نهب أو غصب، ويكون ذلك الوقت قد وقع شيء من ذلك في الجملة فيحتاج أن يجيبه بالمتنع، ويقيد ذلك إن ثبت شيء من ذلك حرم، وإن تردد كره أو كان خلاف الأولى، ولو سكنت السائل عن هذا التنطع لم يزد المفتى على جوابه بالجواز.

وإذا تقرر ذلك فمن يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فإنه يقل فهمه وعلمه، ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر، ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة، فإنه يذم فعله وهو عين الذي كرهه السلف.

ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله، محافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل وحصل من الأحكام ما يستفاد من منظوقه ومفهومه، وعن معاني السنة وما دلت عليه كذلك مقتصرأ على ما يصلح للحجة منها فإنه الذي يحمد وينتفع به، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم، حتى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى، فكثر بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء

وتسمُّوا خصوماً وهم من أهل دين واحد، والوسط هو المعتدل من كل شيء، وإلى ذلك يشير قوله ﷺ في الحديث الماضي «فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم علي أنبيائهم» فإن الاختلاف يجر إلى عدم الانقياد .

وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم، وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به فقد وقع الكلام في أيهما أولى، والإنصاف أن يقال: كما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين، فالناس فيه على قسمين: من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشاغله بذلك أولى من إعراضه عنه، وتشاغله بالعبادة لما فيه من النفع المتعدى .

ومن وجد في نفسه قصوراً فإقباله على العبادة أولى، لعسر اجتماع الأمرين، فإن الأول لو ترك العلم لأوشك أن يضيع بعض الأحكام بإعراضه، والثاني لو أقبل على العلم وترك العبادة فاتته الأمان، لعدم حصول الأول له وإعراضه به عن الثاني والله الموفق (١) .

(١) فتح الباري ج ١٣ ص ٢٦٧، ٢٦٨، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - طبعة السلفية.

ورجل من اليهود، فقال المسلم: والذي اصطفى محمداً على العالمين. فقال اليهودي: والذي اصطفى موسى على العالمين! فعضب المسلم على اليهودي فلفطمه، فأتى اليهودي رسول الله ﷺ، فسأله فأخبره، فدعاه (أى المسلم) رسول الله ﷺ، فاعترف بذلك. فقال رسول الله: «لا تخيروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى ممسك بجانب العرش، فلا أدري أكان ممن صعق فأفاق قبلي أم كان مما استثنى الله عز وجل» (١).

المفاضلة بين الصحابة والحديث فيما شجر بينهم:

ومم نبه عليه الإمام الشهيد هنا فيما لا ينبغي عليه عمل: المفاضلة بين الصحابة بعضهم وبعض، والكلام فيما شجر بينهم من خلاف، مثل ما حدث بين علي رضي الله عنه من جانب، وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم من جانب آخر، وما حدث بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وهي التي سماها من سماها (الفتنة الكبرى) والتي سفك فيها من الدماء ما سفك. لعلها تضعاف ما سفك في الغزوات والسرائيا النبوية، والفتوح الإسلامية في عهد الراشدين.

ولكن حسبنا هنا أن نقرر جملة حقائق مهمة:

ثناء الله على الصحابة في كتابه:

١- الأولى: أن الله تعالى قد أثنى على الصحابة جميعاً، وخصوصاً المهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان، كما قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا مَسْجُودًا يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السَّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمِثْلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]

ففي هذه الآية ثناء عاطر على جميع الأصحاب الكرام.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَّنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ﴾

[الحديد: ١٠]

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة، ورواه البخاري في الخصومات ومسلم في الفضائل، ورواه بنحوه عن أبي سعيد اللؤلؤ والمرجان (١٥٣٤) و(١٥٣٥)

وهكذا بعد أن فضل الذين أنفقوا وقاتلوا مع رسول الله قبل الفتح على
الذين أنفقوا وقتلوا بعد الفتح، قال: (وكلا وعد الله الحسنى) ليشمل الجميع
بفضلة وكرامته.

وقال عز وجل ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ
اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فاطلق رضاه عن السابقين من المهاجرين والأنصار، وقيده فيمن اتبعهم بأن
يكون اتباعا بإحسان.

وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ
يَسْتَعِينُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُونَ اللَّهُ أَوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ *
وَالَّذِينَ تَبَرَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي
صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ
شَحْنُ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٨، ٩].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا
وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ
مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

وقال تعالى: ﴿فِي عَقِبِ غَزْوَةِ أَحَدٍ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ
بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تَحِبُّونَ مِنْكُمْ
مَنْ يَرِيدِ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يَرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ
وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ
بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥].

فهذه الآيات كلها وغيرها تبين فضل الصحابة - رضى الله عنهم - جميعا.
وخصرنا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان، وأهل أحد.

ثناء الرسول ﷺ عليهم في أحاديثه:

٢- كما أثنى الله تبارك وتعالى على الصحابة في كتابه العزيز، أثنى عليهم الرسول الكريم في أحاديثه التي استفاضت وتكاثرت، في مدح أفراد منهم خاصة، وفي مدحهم عامة.

من هذه الأحاديث:

«خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١).

«يأتي زمان تغزو فقام (جماعة كثيرة) من الناس، فيقال: فيكم من صحب النبي ﷺ؟ فيقال: نعم فيفتح عليه. ثم يأتي زمان فيقال: فيكم من صحب أصحاب النبي ﷺ؟ فيقال نعم، فيفتح، ثم يأتي زمان، فيقال: فيكم من صحب صاحب أصحاب النبي ﷺ؟ فيقال: نعم فيفتح»^(٢).

«لاتسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مدّ أحدكم ولا نصيفه»^(٣).

وقال لعمر في شأن أهل بدر «وما يدريكم لعل الله أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فأني قد غفرت لكم»^(٤).

وقال: «لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة»^(٥).

أما الثناء على الأفراد الكثيرين منهم فشيء يشق حصره، وقد امتلأت به كتب الحديث وخصوصاً العشرة المبشرة بالجنة وأمثال حمزة وجعفر والحسن والحسين، من المهاجرين، وسعد بن معاذ، وسعد بن الربيع، وأبي بن كعب ومعاذ ابن جبل وغيرهم من الانصار.

(١) متفق عليه عن ابن مسعود. اللؤلؤ والمرجان (١٦٤٦). وعن عمران بن حصين (١٦٤٧).

(٢) متفق عليه عن أبي سعيد الخدري. اللؤلؤ والمرجان (١٦٤٥).

(٣) متفق عليه عن أبي سعيد. نفسه (١٦٤٩).

(٤) متفق عليه عن علي. المصدر نفسه (١٦٢٢).

(٥) رواه مسلم عن أم مبشر، وأحمد وأبو داود والترمذي عن جابر. صحيح الجامع الصغير

(٧٦٨٠).

شهادة التاريخ :

٣ - والحقيقة الثالثة : هو شهادة التاريخ لهؤلاء الصحابة، فهم الجيل الرباني انقرآني الفريد، - كما سماه الشهيد سيد قطب - الذي تلقى القرآن للتنفيذ لا مجرد القراءة والاستماع، وهو الذي ضحى بالأنفس والأموال في سبيل نصرته الإسلام، وهو الذي حفظ القرآن الكريم، وأورثه لمن بعده، حتى وصل إلينا بالتواتر جيلا بعد جيل.

وهو الذي روى لنا سنن النبي الكريم، القوية والفعلية والتقريرية، لتكون هي المصدر الثاني للإسلام بعد القرآن، وهي المبينة له نظريا، والمطبقة له عمليا.

وهو الجيل الذي فتح الفتوح، وقاوم الردة، ومانع الزكاة، واستقي جذوة الإسلام حية في جزيرة العرب، لنشر الدعوة بعد ذلك في آفاق العالم.

شهادة المنطق

٤ - والحقيقة الرابعة : ما يشهد به المنطق العقلي ذاته، وهو : أن الناس عندما يكونون قريبين من عهد النبوة، يكونون أفضل حالا ممن بعدهم . فمشكاة النبوة تشع نورا وضياء وهداية، يستفيد منها أقرب الناس إليها مكانا وزمانا، وأقرب الناس في ذلك هم أصحاب محمد ﷺ .

وفي هذا يقول ابن مسعود . من كان مستأفيا فليست بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة . أولئك أصحاب محمد ﷺ أبر الناس قلوبا، وأعمقهم علما، وأقربهم تكلفا . اختارهم الله لصحبة نبيه، فتمسكوا بهديهم فإنهم على الهدى المستقيم .

حسن النية والتأول فيما وقع بينهم :

٥ - والحقيقة الخامسة : أن ما وقع بين الصحابة من فتن كانوا فيه متأولين، ولكل رايه واجتهاده، مع افتراض حسن الظن بهم، وحسن النية فيهم، لسوابقهم وصحبتهم للرسول الاعظم ﷺ .

ومن اجتهد وأخطأ فهو في نظر الإسلام معذور، بل مأجور، إن شاء الله .
وقد ورد عن علي رضي الله عنه أنه قرأ قوله تعالى في وصف أهل الجنة :
﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّقَابِلِينَ ﴾ [الحجر: ٤٧] فقال :
أرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير من هؤلاء ! فأنكر بعض أصحابه من الحاضرين
ذلك، فزجره علي رضي الله عنه، وقال : إذا لم أكن أنا وطلحة والزبير من هؤلاء
فمن يكونون ؟!

العوامل الخارجية :

٦- والحقيقة السادسة : أن هناك أيدياً خفية كنت تعبث من وراء ستار،
لتحرك الأحداث، وتوجهها إلى حيث تشير الفتنة، وتؤجج نار الخلاف، ولا تدع
مجالاً للتثبت أو المراجعة، أو التفاهم والتصالح، وقد عرف هذا في الحرب بين
علي وأصحاب الجمل، كلما تفاهموا وانفقوا أو أوشكوا أن يتفقوا، وقع ما يعكر
الصفو، ويوقد النار، ويعيدها جذعة .

وعرف في فتنة عثمان، وفي عهد علي، عبد الله بن سبا اليهودي ودوره في
تحريك الفتنة.

سوابقهم تشفع لهم :

٧- الحقيقة السابعة : أن الصحابة وإن وقعوا في الفتنة أو أوقعوا فيها
لهم سوابق في البذل والجهاد وصدق التضحية في سبيل الله، تشفع لهم عند الله .
هذا ما قاله الرسول ﷺ لعمر حين قال عن حاصب بن أبي بلتعة : دعني
أضرب عنقه فقد نافق ! وقد أراد أن يبلغ أهل مكة بمقدم رسول الله إليهم لفتحها،
وكان الرسول حريصاً على أن يباغتهم بالفتح فيجبرهم على التسليم بدون
خسائر، أو بأقل خسائر ممكنة .. فقال : مهلاً يا عمر، ما يدريكم لعل الله اطلع
على أهل بدر، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم^(١).

(١) تقدم تحريجه .

وهذا منطق عادل، فلا ينبغي أن يلغى تاريخ الإنسان كله من أجل خطأ ارتكبه أو خطيئة اقترفها، فأى جواد لا يكبو؟ وأى سيف لا ينبو؟
تلك أمة قد حلت:

٨- والحقيقة الثامنة: تتمثل فيما أجاب به الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، حين سئل عما شجر بين الصحابة، وما سفك من دماء، فقال: تلك دماء طهر الله منها أيدينا، فلا نلصق بها السنتنا.

ومعنى هذا: أنه لا ضرورة لنش هذا الماضي بما فيه من فتن ومآسي عافانا الله من شهوردها، ولسنا مسعولين عنها، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ حَلَّتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤]

عقيدة أهل السنة في الصحابة كما ذكرها الغزالي:

وقد لخص الإمام الغزالي القول في شرح عقيدة أهل السنة في الصحابة والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد) تلخيصاً رائعاً فقال:

اعلم أن للناس في الصحابة والخلفاء إسرافاً في أطراف، فمن مبالغ في الشئ حتى يدعى العصمة للأئمة.

ومن متهمهم على الطعن يطلق اللسان بدم الصحابة.

فلا تكون من الفريقين واسلك طريق الاقتصاد في الاعتقاد.

وأعلم أن كتاب الله مشتمل على الشئ على المهاجرين والأنصار، وتواترت الأخبار بتزكية النبي ﷺ إياهم بالفاظ مختلفة، كقوله «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم» وما من واحد إلا وورد عليه ثناء خاص في حقه بطول نقه.

فينبغي أن تستصحب هذا الاعتقاد في حقهم ولا نسيء الظن بهم، وما يحكي عن أحوال تخالف مقتضى حسن الظن، فأكثر ما ينقل مخترع بالتعصب في حقهم، ولا أصل له، وما ثبت نقله فالتأويل منطوق إليه. ولم يجوز ما لا يتسع

العقل لتجوز الخطأ والسهو فيه، وحمل أفعالهم على قصد الخير وإن لم يصيبوه.

والمشهور من قتال معاوية مع علي ومسير عائشة رضي الله عنهم إلى البصرة، والظن بعائشة أنها كانت تطلب تطفئة الفتنة ولكن خرج الأمر من الضبط، فأواخر الأمور لا تبقى على وفق طلب أوائلها، بل تنسل عن الضبط، والظن بمعاوية أنه كان على تأويل وظن فيما كان يتعاطاه.

وما يحكى سوى هذا من روايات الآحاد، فالصحيح منه مختلط بالباطل، والاختلاف أكثره اختراعات الروافض والخوارج، وأرباب الفضول الخائضين في هذه الفنون.

فيسفى أن تلازم الإنكار في كل ما لم يثبت، وما ثبت فتستنبط له تأويلا. فما تعذر عليك فقل: لعل له تأويلا وعذرا لم أطلع عليه.

واعلم أنك في هذا المقام بين أن تسيء الظن بمسلم وتطعن عليه وتكون كاذبا، أو تحسن الظن به وتكف لسابك عن الطعن وأنت مخطئ مثلا.

والخطأ في حسن الظن بالمسلم أسلم من الصواب بالطعن فيهم، فلو سكنت إنسان مثلا عن لعن إبليس أو لعن أبي جهل أو أبي لهب أو من شئت من الأشرار طوي عمره، لم يضره السكوت، ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم بما هو برئ عند الله تعالى منه، فقد تعرض للهلاك.

بل أكثر ما يعلم في الناس لا يحل النطق به لتعظيم الشرع الزجر عن الغيبة، مع أنه إخبار عما هو متحقق في الغتاب.

فمن يلاحظ هذه الفصول، ولم يكن في طبعه ميل إلى المضول، أثر ملازمته السكوت وحسن الظن بكافة المسلمين، وإطلاق اللسان بالثناء على جميع السلف الصالحين.

هذا حكم الصحابة عامة. فاما الخلفاء الراشدون فهم أفضل من غيرهم، وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الإمامة، وهذا لما كان أن قولنا

فلان أفضل من فلان : أن معناه : إن محله عند الله تعالى في الآخرة أرفع، وهذا غيب لا يطلع عليه إلا الله ورسوله إن أطلعه عليه، ولا يمكن أن يدعى نصوص قاطعة من صاحب الشرع متواترة مقتضية للفضيلة على هذا الترتيب، بل المقول اثناء على جميعهم . واستنباط حكم الترجيحات في الفضل من دقائق ثنائهم عليهم، رمى في عماية، واقتحام أمر آخر أغنانا الله عنه، وتعرف الفضل عند الله تعالى بالأعمال مشكل أيضا، وغايته رجم ظن، فكم من شخص منحرم الظاهر وهو عند الله بمكان، ليقين في قلبه، وخلق خفي في باطنه، وكم من مزين بالعبادات الظاهرة، وهو في سخط الله، لخبث مستكن في باطنه فلا مطلع على السرائر إلا الله تعالى . ولكن إذا ثبت أنه لا يعرف الفضل إلا بالوحي، ولا يعرف من السبي إلا بالسمع، وأولى الناس بالسمع ما يدل على تفاوت الفضائل الصحابة الملازمون لأحوال النبي ﷺ، وهم قد أجمعوا على تقديم أبي بكر، ثم نصر أبو بكر على عمر، ثم أجمعوا من بعده على عثمان، ثم على عبي رضي الله عنهم . وليس يظن منهم الحيانة في دين الله تعالى لغرض من الأغراض، كن إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدل به على مراتبهم في الفضل، ومن هذا اعتقد أهل السنة هذا الترتيب في الفضل، ثم بحثوا عن الأخبار فوجدوا فيها ما عرف به مستند الصحابة وأهل الإجماع في هذا الترتيب . فهذا ما أردنا أن نقتصر عليه من أحكام الإمامة والله أعلم وأحكم^(١).

عقيدة أهل السنة في الصحابة وأهل البيت كما ذكرها ابن تيمية :

وقال الإمام ابن تيمية يبين موقف أهل السنة من الصحابة ومن آل البيت رضي الله عنهم :

من أصول أهل السنة واجماعة : سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر : ١٠] .

(١) الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبوا أصحابي». فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»^(١).

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع: من فضائلهم ومراتبهم. فيفضلون من أنفق قبل الفتح - وهو صلح الحديبية - وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر - وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر - : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، كما أخبر به النبي ﷺ، بل قد رضى الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، كالعشرة، وكثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة.

ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ، حيث قال يوم غدير خم: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»^(٢) وقال أيضا للعباس عمه - وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفوبى هاشم - فقال: «إن الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشا، واصطفى من قريش هاشما، واصطفاني، من هاشم»^(٣).

ويتولون أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة، خصوصا خديجة رضى الله عنها أم أكثر أولاده، وأول من آمن به وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية.

والصديقة بنت الصديق رضى الله عنهما، التي قال فيها النبي ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»^(٤).

(١) تقدم تحريجه.

(٢) رواه مسلم في فضائل الصحابة (٢٤٠٨) وكرر العبارة ثلاث مرات، كما رواه أحمد (٣٦٦/٤) والنسائي في الكبرى، والدارمي (٤٣١/٢) وابن خزيمة (٦٢/٤) وابن حبان (١٨٦/١) وأحاكم (١٠٩/٣ و ١٤٨ و ٥٣٣).

(٣) رواه مسلم والترمذي عن وائلة. صحيح الجامع الصغير (١٧١٧).

(٤) رواه أبو نعيم في فضائل الصحابة عن عائشة. صحيح الجامع الصغير وزيادته

ويتبرءون من طريقة الروافض، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم.
ومن طريقة النواصب، الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل.
ويعسكون عما شجر بين الصحابة.

ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه، والصحيح منه: هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون.

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ: «أنهم خير القرون» «وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبا ممن بعدهم».

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعته محمد ﷺ، الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلى بملاء في الدنيا كفر به عنه. فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين: إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم؟

ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر، مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة، والعلم النافع والعمل الصالح.

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما من الله به عليهم من الفضائل علم بقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى^(١).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/١٥٢-١٥٦).

كلمة منيرة للذهبي:

ولقد قرأت للإمام الحافظ الذهبي كلمات مشرقة حول ما شجربين الصحابة ذكرها استطرادا، وهو يترجم للإمام الشافعي رضي الله عنه، وكلام بعض معاصريه فيه قال:

قلت: كلام الأقران إذا ترهن لنا أنه بهوى وعصبية، لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى، كما نقرر من الكف عن كثير مما شجربين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين، وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك مقطوع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طيه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب، وتتوفر عني حب الصحابة، والترضى عنهم، وكتمان ذلك متعين عن العامة وآحاد العلماء، وقد يرخص في مطابقة ذلك حلوة للعالم المنصف العري من الهوى، بشرط أن يستعفر لهم، كما علمنا الله تعالى حيث يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠] فالقوم لهم سوابق، وأعمال مكفرة لما وقع منهم، وجهاد محاء، وعبادة ممحصة.. ولسنا ممن يعلو في أحد منهم، ولا ندعى فيهم العصمة، نقطع بأن بعضهم أفضل من بعض، ونقطع بأن أبا بكر وعمر أفضل الأمة، ثم تتمة العشرة المشهود لهم بالجنة، وحمزة وجعفر ومعاذ وريد، وأمّهات المؤمنين، وبنات نبينا ﷺ، وأهل بدر مع كونهم على مراتب، ثم الأفضل بعدهم مثل أبي الدرداء وسلمان الفارسي وابن عمر وسائر أهل بيعة الرضوان الذين رضي الله عنهم سنخ آية سورة الفتح^(١)، ثم عموم المهاجرين والأنصار كخالد بن الوليد والعباس وعبد الله بن عمرو، وهذه الحلبة، ثم سائر من صحب رسول الله ﷺ وجاهد معه، أو حج معه، أو سمع منه، رضي الله عنهم أجمعين وعن جميع

(١) هي الآية رقم (١٨)، وبصياها: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾. وكانت عدة الدين شهدوا هذه البيعة ألفا وخمسمائة كما في «الصحيحين»، وبظر: «زاد النعاد» (٢٨٧/٣).

صواحب رسول الله ﷺ المهاجرات والمدنيات وأم الفضل وأم هانئ الهاشمية
وسائر الصحابييات . فأما ما تنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك، فلا
نخرج عليه، ولا كرامة، فأكثره باطل وكذب وافتراء، فدأب الروافض رواية
الأباطيل، أو رد ما في الصحاح والمسانيد، ومتى إفاقة من به سُكران؟!

ثم قد تكلم خلق من التابعين بعضهم في بعض، وتحاربوا، وجرت أمور لا
يمكن شرحها، فلا فائدة في بشها، ووقع في كتب التاريخ وكتب الجرح والتعديل
أمور عجيبة، والعاقل خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه،
ولحوم العلماء مسمومة، وما نقل من ذلك لتبيين غلط العالم، وكثرة وهمه، أو
نقص حفظه، فليس من هذا النمط، بل لتوضيح الحديث الصحيح من الحسن،
والحسن من الضعيف .

وبكل حال فالجُهاال والضُّلال قد تكلموا في خيار الصحابة . وفي الحديث
الثابت^(١): « لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله، إنهم ليدعون له ولدا، وإنه
ليرزقهم ويعافيه»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٤٢٦/١٠) في الأدب: باب الصبر في الأذى، ومسلم (٢٨٠٤)
في صفات المنافقين: باب لا أحد أصبر على أذى من الله عز وجل من طرق عن الأعمش، عن سعيد
ابن جبير، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن أبي موسى الأشعري.. وهو في «المسند»
(٤/٣٩٥، ٤١١، ٤١٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: (٩٢/١٠ - ٩٤).

خاتمة

بهذه الفصول التي شرحنا فيها حقائق إسلامية، وأصولاً شرعية، بعضها يتعلق بالعقائد وأصول الدين وبعضها يتعلق بأصول الفقه وقواعد الشريعة، وبعضها يتعلق بأحكام الفقه. وبعضها يتعلق بالسلوك.

ولقد التزمنا في بياننا وشرحنا: أن نعتمد على المصدر المعصوم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو القرآن الكريم، وما يبينه ويؤكدده من سنة الرسول الكريم الذي لا يسطق عن الهوى، ولا يصدر عنه إلا حق حتى لو اجتهد في قضية مرة فأخطأ، فإن الوحي لا يدعه بل يسدده ويصوبه، لأن أقواله وأفعاله وتقريراته ﷺ - سنة تتبع. لهذا لا يقره الله على باطل أو خطأ، وهو بأمر بطاعته واتساعه ﴿مَنْ يَطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾، [النساء: ٨٠] ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

لقد بينا موقفنا من تراث السلف - فضلاً عن الخلف - وكيف نتعامل معه، ونزنه بميزان الكتاب والسنة.

وبينا موقفنا من التمسذهب والتقليد بين الغلاة والمفرطين، وبيننا متى يجوز التقليد ومتى لا يجوز، من الذي يجوز له، والذي لا يجوز.

وبينا أن الاختلاف الفقهي لا ينبغي أن يكون سبباً في التفرق الديني، وسلطنا الضوء على ركائز (فقه الاحتلاف) وهو ركائز مهمة يجب أن تدرس وتفهم، كما يجب أن ترعى وتطبق.

كما بينا ضرورة العناية بالبناء والعمل الإيجابي، بدل الاستغراق في الافتراضيات والمحاولات البيزنطية، والدخول فيما لا يعنى، ولا ينفع في دين ولا دنيا، مما يندرج في دائرة (التكلف) المنهى عنه شرعاً.

ليت العاملين في الساحة الإسلامية من العلماء والدعاة والجمعيات

والهيئات والأحزاب، تأخذ هذه التعاليم بعين الاعتبار، حتى توحد صفها،
وتوحد أهدافها الكبرى، تتعاون فيما تتفق عليه، وتتسامح فيما تختلف فيه، ولا
سيما في هذا الوقت التي تتكتل فيه قوى الكفر ضد الإسلام وأمنه وصحته،
وهو الذي حذر القرآن منه حين قال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَصْمِ أَوْلِيَاءِ بَعْضٍ إِلَّا
تَقَعْلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٣]

اللهم اجمع كلمة المسلمين على الهدى، وقلوبهم على التقى، وأنفسهم
على الحب، ونياتهم على الجهاد في سبيلك، وعرائمهم على عمل الخير وخير
العمل ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا
لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]



النَّارِي السَّبَائِي

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
١٢	الأصل السادس : تقويم التراث بميزان الكتاب والسنة
١٢	حقائق تضمنها هذا الأصل
١٣	لا عصمة لغير رسول الله ﷺ
١٩	اعتراض بالاحتجاج بقول الصحابي
٢٠	أقوال العلماء كما ذكرها الشوكاني
٢١	ترجيح الشوكاني
٢٣	اختصاص امتنا بخلود مصادرها
٢٤	مزايا الرجوع إلى المصادر لمعصومة
٢٤	الوضوح والبعد عن الغموض والتكلف
٢٩	أخذ الحقائق مصفاة من شوائب العصور
٣٠	السلامة من الإفراط والتفريط
٣٣	نظرة في تراث الأسلاف
٣٥	نقد الشاطبي لمحدثات الصوفية
٣٧	كلام ابن تيمية في نقد التراث
٤١	الموقف العادل من تراث السلف
٤١	مبادئ أساسية يجب التعامل بها مع التراث
٤١	١ - ليس كل ما نسب إلى التراث صحيح الثبوت
٤٢	٢ - شرعية نقد التراث السلفي
٤٦	موقف المعاصرين من التراث
٤٨	٣ - وجوب الاعتدال في تقويم التراث
٥٢	٤ - نقد الآراء لا يعنى الطعن في أصحابها
٥٦	نموذج لتقوم ما جاء عن السلف عن ابن تيمية
٦٢	الأصل السابع : التقليد والتمذهب بين الإفراط والتفريط
٦٣	حكم التقليد واتباع المذاهب
٦٣	إيجاب التقليد والتمذهب
٦٥	تحريم التقليد وإيجاب الاجتهاد
٦٦	مآخذ على إيجاب التقليد
٦٧	مآخذ على تحريم التقليد
٦٨	الإمام الشوكاني والتقليد

٧٠	أوافق الشوكاني وأحاله
٧١	إجارة التقليد لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد
٧٢	اتباع لا تقليد
٧٣	مفهوم درجة النظر في أدلة الأحكام
٧٥	ما ذكره الزركشي في (البحر)
٧٨	رأى ابن تيمية
٨١	حكم التزام مذهب معين
٨٥	الانتقال من مذهب إلى آخر
٨٧	حكم تتبع الرخص
٩١	تعرف المقصد على أدلة إمامه
٩٣	تقبل كل إرشاد مصحوب بالدليل
١٠٦	الأئمة أكثر من أربعة
١٠٨	لا يجوز خلو عصر من مجتهد
١٠٩	مذهب الحنابلة ودليله
١١٣	منطق التاريخ إثبات المجتهدين في كل العصور
١٢٨	الأصل الثامن: الاختلاف العقلي والتفرق الديني
١٢٩	تمهيد وتوضيح
١٣٠	الاختلاف المشروع والتفرق الممنوع
١٣٢	أسباب الاختلاف
١٣٥	التحقيق العلمي السريه في مسائل الخلاف المشروع
	ركائز فقه الاختلاف:
١٤٠	١ - الاختلاف ضرورة
١٤١	٢ - الاختلاف رحمة وتوسعة للأمة
١٤٤	٣ - الاختلاف ثروة
١٤٨	٤ - رفع الخلاف غير ممكن
١٤٩	٥ - احتمال صواب المخالف
١٥١	٦ - تعدد الصواب ممكن
١٥٢	٧ - المخطئ في الاجتهاد مأجور
١٥٤	٨ - لا إنكار في المسائل الخلافية
١٥٧	- لا حرج على من أخذ برأى مذهب معتبر
١٥٨	- هل المسائل الاحتشادية غير المسائل الخلافية
١٦٣	٩ - العدل مع الموافق ونقده بالحق
١٦٦	١٠ - إنصاف المخالف
١٦٨	الإمام الذهبي مثل في إنصاف الموافق والمخالف
١٧٦	١١ - التعاون في المتفق عليه

١٨٥	١٢ - التسامح في المختلف فيه
١٨٦	- احترام رأى المخالف فى الفروع
١٨٩	- إحالة المستفتى إلى المذهب الأيسر عند الحاجة
١٩٠	- ترك بعض السنن لتأليف القلوب
١٩٦	١٣ - التحاور حول المختلف فيه
٢٠٢	١٤ - اعتبار المذاهب كلها على خير وهدى
٢١٠	١٥ - الترحيب باختلاف التنوع لا التضاد
٢١٦	١٦ - صلاة المختلفين فى الفقه بعضهم وراء بعض
٢٢٣	١٧ - اجتناب المرء واللدن فى الخصومة
٢٢٧	١٨ - الأدب مع الكبراء والعلماء
٢٣٣	١٩ - التحذير من التائيم والتفسيق بله التكفير
٢٤٠	كلمه مضيقه لأبن تيمية
٢٤١	من كتاب فقه الاثنى عشر
٢٤٢	أولاً: من أحكام المعذور بالاجتهاد
٢٤٢	(أ) دليل الاعذار بالتأول
٢٤٢	(ب) شروط الاعذار بالتأول
٢٤٣	(ج) المخطئ بالتأول لا يكفر
٢٤٣	(د) لا يجوز التكفير بالخطأ الاجتهادى
٢٤٤	ثانياً من دواعى الاعذار بالاجتهاد
٢٤٤	(أ) التأول قد يخطئ فى فهم النص
٢٤٤	(ب) قد يخطئ المجتهد ويخطئ المنكر عليه
٢٤٥	(ج) لا حق لمجتهد فى ادعاء الصواب
٢٤٥	(د) لا يكون المخالف مخطئاً دوماً
٢٤٥	(هـ) إعدار المجتهد وتوقع صوابه
٢٤٦	ثالثاً: من مقتضيات عذر المجتهد
٢٤٦	١ - المخطئ والمصيب من المجتهدين مأجور
٢٤٦	٢ - إعدار المجتهد يقتضى عدم تأنيبه
٢٤٧	٣ - إعدار المجتهد لا يمنع مناصحته
٢٤٧	٤ - لا يائمه إن لم يصب حكم الله
٢٤٨	٥ - باستفراغ الجهد فى تطلب الحق يغفر للمجتهد المخطئ
٢٤٨	٦ - إعدار المجتهد يقتضى التماس العذر له
٢٤٨	٧ - إعدار المجتهد يقتضى صفاء القلب معه
٢٤٩	رابعاً: من حقوق المعذور بالاجتهاد:
٢٤٩	١ - اعتقاد أن المجتهد لا يترك سنة صحيحة إلا لعذر
٢٤٩	٢ - إذا صدر من مجتهد ما يثير الاعتراض حمل على حسن القصد

٢٥٠	٣ - المجتهد المخطئ لا يوبخ
٢٥١	٤ - من حق المجتهد المخطئ عدم إغفال محاسنه
٢٥١	قواعد إنصاف أهل القبلة
٢٥١	أولاً: ما ثبت بيقين لا ينفي إلا بيقين
٢٥٢	ثانياً: أهل العلم قد يخطئون ولكن لا يسترعون بالتكفير
٢٥٤	ثالثاً: الأخذ بالظاهر والله يتولى السرائر
٢٥٨	الأصل التاسع: الاشتغال بالبناء والعمل لا بالتكلف والجدل
٢٥٨	إيجابية حسن البناء
٢٦٠	الشاطبي يقرر هذا الأصل بجلاء
٢٦٣	أوجه استحسان هذا الأصل
٢٦٨	الاشتغال بالسؤال عما لا ينفع
٢٧٢	البحث فيما لا تملك وسائل معرفته
٢٧٩	تجنب كثرة التفرعات والافتراضات
٢٨٣	لماذا ذم الشرع كثرة السؤال
٢٨٨	مواضع الأسئلة المذمومة
٢٩٠	متى يحسن السؤال
٢٩٤	المفاضلة بين الأنبياء
٢٩٥	المفاضلة بين الصحابة والحديث فيما شجر بينهم
٢٩٥	ثناء الله على الصحابة في كتابه
٢٩٧	ثناء الرسول ﷺ عليهم في أحاديثه
٢٩٨	شهادة التاريخ
٢٩٨	شهادة المنطق
٢٩٨	حسن النية والتأول فيما وقع بينهم
٢٩٩	الحقيقة الخارجية
٢٩٩	سوانق تشفع لهم
٣٠٠	تلك أمة قد خلت
٣٠٠	عقيدة أهل السنة في الصحابة كما ذكرها الفزالي
٣٠٢	عقيدة أهل السنة في الصحابة وأهل البيت كما ذكرها ابن تيمية
٣٠٧	خاتمة
٣٠٩	الفهرس



النَّارِي السَّيَّاسِي



مؤلفات فضيلة الإمام : يوسف عبد الله القرضاوى

- فى الفقه وأصوله :
 - ١- الحلال والحرام فى الإسلام .
 - ٢- مئة سؤال عن الحج والصوم والأضحية والعبدان .
 - ٣- فتاوى معاصرة (٣ أجزاء) .
- تفسير الفقه المسلم المعاصر فى ضوء القرآن والسنة
 - ١- نحو فقه عيس معاصر .
 - ٢- فقه الشهادة .
 - ٣- فقه الصيام .
 - ٤- فقه القضاء والموسيقى فى ضوء القرآن والسنة .
 - ٥- فقه الطهارة والفرج .
 - ٦- الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية .
 - ٧- مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية .
 - ٨- من فقه الدولة فى الإسلام .
 - ٩- الفتوى بين الانضباط والتسبب .
 - ١٠- حوامل الصحة والمرونة فى الشريعة الإسلامية .
 - ١١- الفقه الإسلامى بين الأصالة والتجديد .
 - ١٢- الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والإفراط .
- فى الاقتصاد الإسلامى :
 - ١- فقه الزكاة (جزآن) (طبعة مريضة ومفتحة) .
 - ٢- مشكلة الفقر وكيف صالحها الإسلام .
 - ٣- بيع المريضة للأسر والشراة كما تجرى المصارف الإسلامية .
 - ٤- فوائد البنوك فى الرأى العام .
 - ٥- دور القيم والأخلاق فى الاقتصاد الإسلامى .
- فى علوم القرآن والسنة :
 - ١- الصبر فى القرآن .
 - ٢- العقل والعلم فى القرآن الكريم .
 - ٣- كيف نتعامل مع القرآن العظيم ؟
 - ٤- كيف نتعامل مع السنة النبوية ؟
 - ٥- تفسير سورة الرعد .
 - ٦- المدخل لدراسة السنة النبوية .
 - ٧- المنطق من الترغيب والترهيب (جزآن) .
 - ٨- السنة مصدر للمعرفة والعصارة .
 - ٩- نحو موسوعة للبحث الصحيح مشروع ملحق مقترح .
- عقائد الإسلام :
 - ١- وجود الله .
 - ٢- حقيقة التوحيد .
 - ٣- الإيمان بالقدر .
- تفسير فقه الملوك فى ضوء القرآن والسنة :
 - ١- الحياة الربانية والعلم .
 - ٢- التوبة والإخلاص .
 - ٣- التوكل .
 - ٤- التوبة إلى الله .
- فى الدعوة والتربية :
 - ١- ثقافة الداعية .
 - ٢- التربية الإسلامية ومدونة حسن البنأ .
 - ٣- ستمون ٧٠ عاما فى الدعوة .
 - ٤- الجهاد .
 - ٥- العلم .
- فى حياة المسلم :
 - ١- رسالة الأتربين الأسس واليوم بالقد .
 - ٢- فى ترشيد الصعوبة والحركة الإسلامية .
 - ٣- الصعوبة الإسلامية وهجوم الوطن العربى والإسلامى .
 - ٤- أين الظل .
 - ٥- أولويات الحركة الإسلامية فى المرحلة القادمة .
 - ٦- فى فقه الأولويات - دراسة جديدة فى ضوء القرآن والسنة .
 - ٧- الإسلام والعلمانية وجهان لوجه .
 - ٨- الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة .
 - ٩- ملامح المجتمع المسلم الذى ننشده .
 - ١٠- غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى .
 - ١١- شريعة الإسلام صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان .
 - ١٢- الأمة الإسلامية حقيقة لا وهم .
 - ١٣- الصعوبة الإسلامية بين الجهد والتفريط .
 - ١٤- الصعوبة الإسلامية بين الإخلاص المبرح والتفريط المذموم .
 - ١٥- الصعوبة الإسلامية من المرافقة إلى الرشد .
 - ١٦- التفريط العلمانى فى مواجهة الإسلام .
 - ١٧- من أجل صعوبة راشدة تعيد الدين وتنهش بالنفس .
 - ١٨- ملحقا بين قرنين .
 - ١٩- ثقافتنا بين الانفتاح والانغلاق .
 - ٢٠- تاريخنا المفقود عليه .
 - ٢١- الإسلام والتفريط نظرات تأصيلية .
 - ٢٢- نهض والغرب : أسئلة شلكة وأجوبة حسنة .
- سبلية : حتمية النحل الإسلامى :
 - ١- فطرن المسورة وكيف جنت على أمنا .
 - ٢- نحل الإسلامى لريضة وضرة .
 - ٣- بيلت النحل الإسلامى وشبهات المنقذين والمقربين .
 - ٤- لعلم النحل الإسلامى .
- نحو وحدة فكرية للعالمين للإسلام :
 - ١- شعول الإسلام .
 - ٢- المرجعية العليا فى الإسلام للقرآن والسنة - ضوابط ومعايير فى التقييم والتفسير .
 - ٣- موقف الإسلام (من الإلحاد والكشف والرسول ومن التمسالم والكهانة والرقى) .
 - ٤- السياسة الشرعية فى ضوء الشريعة ومقاصدها .
 - ٥- كيف نتعامل مع التراث والمذهب والاختلاف .
 - ٦- أصول فى العقيدة بين المذهب والطف (أيات وأحاديث الست الأولياء وكرامتهم - التهور ومبشعاتها - القول) .
- إسلاميات عامة :
 - ١- الإيمان والعبادة .
 - ٢- العبادة فى الإسلام .
 - ٣- المصلص العامة للإسلام .
 - ٤- مدخل لمعرفة الإسلام (مرقاة - خالصه - أفضله - مساره) .
 - ٥- الإسلام حضارة القد .
 - ٦- الناس والحق .
 - ٧- جيل النصر المنشود .
 - ٨- درس النكبة المثلىة .
 - ٩- خطب الشيخ القرضاوى (سبعة أجزاء) .
 - ١٠- إيتنايات ودعوات .
 - ١١- قنات ومعاير حول قضايا الإسلام والنصر (جزآن) .
- قضايا معاصرة على بساط البحث :
 - ١- أمطوط دافيه من الكتب والسند .
 - ٢- شخصيات إسلامية :
 - ١- الإمام الغزالى بين مادحيه ونقديده .
 - ٢- الشيخ الغزالى كما عرفته رحلة نصف قرن .
 - ٣- الشيخ أبو الحسن الندوى كما عرفته .
 - ٤- الجوزين إمام الحرمين ... بين المؤرخين ... النخبى والسبكى .
 - ٥- فى وداع الإعلام .
 - ٦- عصر فى عبد العزيز الراشد المجتهد .
 - ٧- لسان مؤمنات .
 - ٣- فى الأدب والشعر :
 - ١- لغات ولغات (ديوان شعر) .
 - ٢- المسلمون قدامون (ديوان شعر) .
 - ٣- عالم وظايف (مسرحية تاريخية) .
 - ٤- يوسف الصديق (مسرحية شعرية) .
 - ٥- ابن القرية والكتاب ملامح سيرة ومسيرة (٣ أجزاء) .
 - ٤- رسائل ترشيد الصعوبة :
 - ١- الدين فى عصر العلم .
 - ٢- الإسلام والفن .
 - ٣- النقاب للمرأة بين القول ببصيرته والقول بوجوبه .
 - ٤- مركز المرأة فى الحياة الإسلامية .
 - ٥- فتاوى للمرأة المسلمة .
 - ٦- جريمة الودة وعقوبة المرتد فى ضوء القرآن والسند .
 - ٧- اللأليات البدنية والهل الإسلامى .
 - ٨- الميشرت يلتصم الإسلام .
 - ٩- مستقبل الأصولية الإسلامية .
 - ١٠- القدس قضية كل مسلم .
 - ١١- حجة البشرية إلى الرسالة الحضارية لأمنا .
 - ١٢- فتاوى من أجل فلسطين .
 - ١٣- معالمت فى العود والتعريب بين المذاهب والفريق الإسلامية .
 - ١٤- الأسرة كما يريد الإسلام .
 - ١٥- البيا والإسلام .
 - ١٦- التربية السياسية عند الإمام حسن البنا .
 - ١٧- ظاهرة القلو فى التفكير .
 - ٥- محاضرات الدكتور القرضاوى :
 - ١- السنة واليسنة .
 - ٢- زواج المسار - حقيقة وحكمه .
 - ٣- الضوابط الشرعية لبناء المساجد .
 - ٤- موقف الإسلام القد من كفر اليهود والنصارى .
 - ٥- الاستحقاق والتبلى فى الشريعة الإسلامية .
 - ٦- حقوق الشيوخ والمسلمين فى ضوء الشريعة الإسلامية .
 - ٧- لماذا الإسلام ؟
 - ٨- الإسلام الذى نتمنى الهد .
 - ٩- واجب الشاب المسلم .
 - ١٠- مسلمة القدس .
 - ١١- الصعوبة الإسلامية بين الآمال والمعايير .
 - ١٢- قيمة الإنسان وغاية وجوده فى الإسلام .
 - ١٣- لكن تلجج مؤسسة الزكاة فى التطبيق المعاصر .
 - ١٤- التربية عند الإمام الشاطبى .
 - ١٥- كلمات سرية فى التعريب بين المذاهب .
 - ١٦- الحكم الشرعى فى حق الإنث .

